المُستقبلُ العَربيّ

السنة 42 العدد 485 تموز/يوليو 2019



افتتاحية

مقابلة

دراسات

أعلام

مقالات وآراء

كتب وقراءات

ملف إحصائي

مركز دراسات الوحدة العربية

المُستقبلُ العَربيّ

ISSN 1024 - 9834

مجلة فكرية شهرية محكّمة تعنى بقضايا الوحدة العربية ومشكلات المجتمع العربي

يصدرها

مركز دراسات الوحدة العربية

منظمة دولية غير حكومية مقرها في لبنان

(مرسوم رقم 4174 لعام 2000)

مركز بحثي علمي يُعنى بشؤون الوطن العربي ووحدته، وما يتعلق به ويؤثر فيه إقليمياً ودولياً، على مختلف الصعد السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والأمنية والبيئية. وهو مؤسسة غير حكومية مستقلة لا تبغى الربح، يهتم بنشر الأبحاث المحكّمة.

تفهرس بيانات المجلة وملخصاتها في قواعد البيانات التالية:

1 ـ قاعدة البيانات العربية المتكاملة «معرفة» <http://www.e-marefa.net/ar>

2 ـ قاعدة المعلومات التربوية «شمعة» <http://www.search.shamaa.org>

3 ـ دار منظومة <http://www.mandumah.com>

4 ـ EBSCO Publishing <http://www.ebsco.com>

كما أن المقالات التربوية بنصوصها الكاملة متوفرة

في قاعدة المعلومات التربوية «شمعة» <http://www.search.shamaa.org>

للحصول على إصدارات المركز

1 ـ الاشتراك في مجلة «المستقبل العربي»:

■ **الاشتراك السنوي (بما فيه أجور البريد):**

للأفراد	للمؤسسات
100 $ للنسخة الورقية.	150 $ للنسخة الورقية.
10 $ للنسخة الإلكترونية.	40 $ للنسخة الإلكترونية.
105 $ للنسختين الورقية والإلكترونية.	180 $ للنسختين الورقية والإلكترونية.

2 ـ الاشتراك السنوي الشامل في إصدارات المركز من الكتب والمجلات:

■ تبلغ قيمة الاشتراك السنوي الشامل **1000 دولار أمريكي** (يتم الحصول بموجبه على إصدارات المركز كافة خلال السنة، بما فيها الكتب والمجلات مع أجور البريد).

3 ـ الاشتراك لمدة 3 سنوات أو أكثر يستفيد من حسم بنسبة 20% على أسعار الاشتراكات السنوية المدرجة أعلاه.

4 ـ شراء مجموعة كاملة من كتب المركز الصادرة حتى الآن، التي تزيد على 1000 كتاب، مقابل مبلغ مقطوع مقداره **سبعة آلاف دولار أمريكي** تشمل أجور الشحن.

المُستقبلُ العَربيّ

وعي الوحدة العربية
وحدة الوعي العربي

السنة الثانية والأربعون | الخامس والثمانون والأربعمئة | تموز/يوليو 2019

المحتويات

تناقش هذه الورقة موضوع التشبيك كأحد السبل لتحقيق التكامل العربي. جاءت الورقة في إطار النقاش حول مفهوم «الكتلة التاريخية» بوصفها ضرورة وجودية لمواجهة التحدّيات الداخلية والخارجية التي تواجهها البلدان العربية. والتشبيك التكاملي هو التجسيد الاقتصادي لـ«الكتلة التاريخية». تنطلق مقولة التشبيك من أن التنمية والنمو الاقتصادي في الوطن العربي لن يتمّا ضمن حدود الدولة القطرية التي رسمها المستعمر الأوروبي. لذا فالهدف من التشبيك هو الوصول إلى انصهار الاقتصادات العربية لترسيخ

يصدر هذا العدد بدعم من
مؤسسة علي خليفة الكواري
للدراسات العربية وتعزيز المساعي
الديمقراطية (قيد التأسيس)



رئيسة التحرير: لونا أبو سويرح
مدير التحرير: فارس أبي صعب

استناداً إلى معطيات بيبليوغرافية مستمدة من الدراسات والكتابات التي تناولت النضال النسائي في المغرب. تهتم الدراسة برصد التحول الذي طرأ على دينامية الاحتجاجات النسائية من دون إغفال مظاهر الثبات القائمة داخلها، مع الوقوف عند الدوافع المساهمة في تنامي هذه الدينامية، إلى جانب إيلاء الأهمية لتجليات المشاركة النسائية في حركة 20 فبراير والحراك في منطقة الريف، بغية تحديد نتائج وامتدادات هذه المشاركة في علاقتها بمستلزمات التمكين وإشكالية التنمية والديمقراطية التي تحول دون بلوغ النساء التغيير المنشود في المدى القريب.

تناقش هذه الدراسة التغييّرات في الاستراتيجية الأمريكية في الشَّرق الأوسط، في ظلّ تراجع فرص الإدارة الأمريكية في المنطقة مقابل صعود قوى أخرى. لذلك تسعى الإدارة الأمريكية للتقليل من تأثير تلك التغيّرات في مكانتها ودورها في المنطقة. تعالج هذه الدراسة المواقف الأوروبية وتعارضها مع التوجهات الأمريكية إزاء بعض القضايا الإقليمية المحوريّة وبخاصّة البرنامج النووي الإيراني والأزمة السورية، وتحاول الدراسة تفسير السُلوك الأمريكي من الدَّور الإيراني الإقليمي ومدى تأثيره في مصالحها ومصالح حلفائها وأهدافها الاستراتيجية، وفي مقدمها أمن إسرائيل. كما تناقش الدراسة احتمالات تغيُّر العلاقات العربية ـ الإسرائيلية واحتمالات اتجاهها نحو بناء شراكات استراتيجية لمُواجهة المخاطر الأمنية.

ساد تقسيم الديار إلى دار إسلام ودار كفر في الفكر الديني الإسلامي مدة طويلة، ثم خبا قبل انتشاره مجدداً مع تنامي تأثير الجماعات الإسلامية.

وإذا كانت هناك مبررات تاريخية لاعتماد هذا التقسيم في الماضي لها صلة بحروب الدولة الإسلامية فهو فقد قيمته اليوم في عصر الحداثة، وهو ما جعل الفقه المعاصر فاقداً حيويته في مواجهة وقائع متغيرة متبدِّلة على خلاف الفقه القديم، وهو يفتح المجال أمام بديل ممكن له ممثلاً بالفلسفة السياسية، التي تنظر إلى العلاقة بين الدول على أسس مغايرة للكفر والإيمان والإسلام والجاهلية، كتقسيم البلدان إلى كولونيالية ومستعمرات أو علمانية وثيوقراطية.

■ أعلام

■ مقالات وآراء

■ كتب وقراءات

■ الملف الإحصائي

المدير المسؤول: كمال فضل الله

صورة الغلاف: صورة لطائر البلبل في مدينة دبي ـ خاص **المستقبل العربي**.

ثورة يوليو: شعلة في واقع عربي مظلم

أحمد يوسف أحمد

أستاذ العلوم السياسية في جامعة القاهرة،
ورئيس اللجنة التنفيذية في مركز دراسات الوحدة العربية.

تركت ثورة تموز/يوليو 1952 بصمة تاريخية لا تُمحى، لا على أرض مصر فحسب، وإنما على امتداد الوطن العربي؛ بل وأفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية أيضاً. ولم يكن هذا راجعاً إلا لكون تلك الثورة قد جسدت آمال شعب مصر العربي وطموحاته إلى الحرية والكرامة والعدالة الاجتماعية، وهي الآمال والطموحات نفسها التي كشف عنها النضال الوطني لكل شعب عربي ولكل الشعوب التي خضعت للهيمنة الاستعمارية وظلم النظم التابعة لقوى الاستعمار أو على الأقل العاجزة عن مواجهتها، فضلاً عن أن الله سبحانه وتعالى قد حبا الثورة بقيادة كاريزمية واعية وصلبة ذات نزعة استقلالية صارمة وتوجه عروبي أصيل على النحو الذي أحاط تلك القيادة بحب الجماهير ودعمها وجعلها سلاحاً حقيقياً بيدها في كثير من المعارك التي خاضتها ناهيك بنزاهتها المطلقة على النحو الذي جعل أعتى خصوم جمال عبد الناصر يقولون إنه كان نظيفاً إلى حد اللعنة.

أمضت الثورة سنواتها الأولى (1952 ـ 1954) في ترتيب البيت المصري من الداخل بالقضاء على الإقطاع ونفوذه السياسي وإلغاء الأحزاب السياسية المتهرئة والنظام الملكي الفاسد، ومواجهة القوى التي حاولت الاستيلاء على الثورة كالإخوان المسلمين، وحل الخلافات داخل مجلس قيادة الثورة وتحقيق الجلاء التام للقوات البريطانية عن مصر. وبمجرد الانتهاء من المهمات الداخلية الضرورية كشفت الثورة عن وجهها الاستقلالي العروبي فدعمت حركات التحرر العربي في كل مكان. وبرزت معركة تحرير الجزائر (1954 ـ 1962) وجنوب اليمن (1963 ـ 1967) كأبرز معركتين تاريخيتين في هذا الصدد بنجاحهما في تحرير كلٍ من الجزائر وجنوب اليمن في سنوات قليلة من استعمار دام نحو قرن وثلث القرن. وتبدو أصالة الثورة من عدم توقفها عند تحقيق الاستقلال السياسي، وإنما أصرت على أن يكون استقلالاً حقيقياً بمواجهتها أساليب الاستعمار الجديد كافة، فتنبهت لمحاولات قوى الهيمنة الغربية استتباع الوطن العربي بإلحاقه بمنظومة

الأحلاف الغربية التي بُنيت لتلبية هواجس هذه القوى من انتشار الشيوعية عقب بروز الاتحاد السوڤياتي كقوة عظمى بعد انتصاره الكاسح في الحرب وما ترتب على ذلك من إقامة نظم موالية له في شرق أوروبا. وهكذا خاضت الثورة بمساندة فاعلة من الجماهير العربية معركة «حلف بغداد» في منتصف خمسينيات القرن الماضي وانتصرت فيها، ثم واجهت ومعها الأمة العربية جمعاء العدوان الثلاثي البريطاني ـ الفرنسي ـ الإسرائيلي على مصر وهزمته بعد أن تصورت قوى الهيمنة الاستعمارية أن هذا العدوان سوف يضع نهاية قاطعة ومُذِلة للسياسة الاستقلالية الصارمة للثورة، التي بلغت أوجها بكسر احتكار الغرب توريد السلاح إلى المنطقة عام 1955 وتأميم شركة قناة السويس عام 1956. ولقي مشروع الرئيس الأمريكي دوايت أيزنهاور لملء «فراغ» الشرق الأوسط المصير نفسه الذي لقيه «حلف بغداد».

ولأن قائد الثورة كان يمتلك رؤية عربية واضحة جعلته ينحاز إلى أهداف الأمة العربية، ولأنه كان رجل أفعال لا أقوال، ولأن أعماله أكسبته ثقة الجماهير العربية ونخبها السياسية وحبها، فقد كان منطقياً وطبيعياً أن يتجاوز الدور العربي للثورة مهمة التحرر الوطني والقومي إلى الوحدة العربية التي بدأت خطواتها بالتلاحم النضالي بين الشعبين المصري والسوري عبر معارك العدوان الثلاثي والدعم العسكري المصري لسورية في مواجهة تهديدات تركيا الأطلسية وتحرشاتها (1957)، وصولاً إلى إعلان الوحدة بين مصر وسورية في شباط/فبراير 1958، وهي الوحدة التي تكالب عليها خصومها الخارجيون من العرب والقوى الإقليمية والعالمية التي تضررت مصالحها من الوحدة، إضافة إلى بعض أخطاء داخلية في التطبيق فضلاً، عن عدم ملاءمة صيغة الوحدة الاندماجية لحقيقة التنوع بين الأقطار. وهكذا لم تُكمل التجربة الوحدوية بين مصر وسورية السنوات الأربع عمراً، وإن كانت قد زودت النضال الوحدوي العربي بدروس غالية على رأسها أن الوحدة ممكنة، وأن الصيغة الفدرالية أنسب لها من الصيغة الاندماجية، وأن الأمن القومي العربي أحوج ما يكون إليها، كما أظهرت معركة التوافيق الشهيرة مع دولة الكيان الصهيوني عام 1960، وأن حماية الوحدة وإن تطلبت بالضرورة سلامة بنيتها الداخلية لا يمكن أن تكتمل إلا بالتحسب لمواجهة خصومها الخارجيين من النظم العربية والقوى الإقليمية والعالمية المعادية.

امتد نضال ثورة تموز/يوليو إلى القارة الأفريقية؛ وكان جمال عبد الناصر في **فلسفة الثورة** قد شدّد أصلاً على أن مصر لا يمكن أن تعزل نفسها عن المعركة ضد الاستعمار في القارة، وكما دعم معارك التحرر العربية بلا قيد أو شرط فعل الأمر نفسه مع حركات التحرر الأفريقية التي احتضنتها مصر واستضافت قياداتها المطاردة من الاستعمار وقدمت إليها أوجه الدعم الممكنة كافة، الأمر الذي وضع مصر على رأس حركة التحرر الأفريقية وأكسبها مكانة راسخة في القارة ما زالت تحصد عوائدها حتى اليوم، وأسس لرابطة راسخة بين النضالين العربي والأفريقي. وقد مثل هذا كله إلهاماً لنضال الشعوب الساعية إلى الحرية في آسيا وأمريكا اللاتينية. وكان طبيعياً بعد ذلك كله أن يكون للثورة دورها العالمي في حركة تضامن الشعوب الآسيوية ـ الأفريقية ثم في تأسيس حركة عدم الانحياز وقيادتها التي اكتسبت طابعها العالمي من الدول الثلاث المؤسِسة لها: مصر والهند ويوغسلافيا؛ وقدمت مخرجاً حقيقياً لشعوب العالم الثالث من الاستقطاب العالمي الرأسمالي ـ الشيوعي.

وهكذا تركت ثورة تموز/يوليو 1952 بالفعل بصمتها القوية الواضحة التي لا يمكن أن تُمحى في تاريخ مصر والوطن العربي وأفريقيا ونضال شعوب العالم الثالث بأسره، ومن ثم في

تاريخ العلاقات الدولية. لذلك لا تزال هذه الثورة حاضرة إلى اليوم في ذاكرة كل من انتصرت الثورة لمبادئه وحقوقه المشروعة وقضاياه العادلة. غير أن بصمة الثورة أوضح ما تكون لدى خصومها؛ ففي العام المقبل يكون قد مر نصف قرن على رحيل زعيمها، ولأن أحداً من خصومه الداخليين والخارجيين لم يمكنه أن يشكك في نزاهته فإن معاول الهدم تحاول بلا جدوى منذ رحيله تشويه الثورة وتقويض إنجازاتها، غير أن كل يوم يمر يؤكد سلامة خيارتها ومنطلقاتها وسياساتها، ولم تترك الحملة المعادية للثورة وزعيمها شيئاً من هذه الخيارات والمنطلقات والسياسات إلا وشملته بمحاولاتها، فجمال عبد الناصر هو ذلك الحاكم الدكتاتور الذي استخف بحقوق الإنسان وأقام نظاماً استبدادياً عصف بخصومه السياسيين وروّع مواطنيه بسبب القبضة الحقيقية للأجهزة الأمنية لهذا النظام، وهو الذي أفسد التعلم بجعله مجانياً للجميع، وهو الذي ضيّع موارد مصر في تجربة تنموية فاشلة ومحاولته السعي لبناء إمبراطورية تحقق طموحاته الشخصية، وهو الذي اصطدم بالقوى الكبرى والعظمى من دون مبرر فجلب الخراب لوطنه وأمته، وهو، أخيراً وليس آخراً، الذي انتهي حكمه وقد أنزلت إسرائيل به وبسورية والأردن هزيمة ساحقة أفضت إلى احتلال سيناء المصرية والجولان السورية والضفة الغربية لنهر الأردن وقطاع غزة وهما كل ما تبقى من أرض فلسطين التاريخية.

لا توجد ثورة بلا أخطاء، لكن ثمة فارقاً هائلاً بين نقد الثورة وهدمها، فالنقد يسعى لمواصلة البناء بالإفادة من الأخطاء. والهدم لا يجد لنفسه هدفاً سوى تقويض الثورة وتصفيتها، ولم يدَّعِ عبد الناصر يوماً أنه صاحب تجربة ليبرالية وإنما ركز في نضاله على المتطلبات الاقتصادية والاجتماعية للديمقراطية. لا يعني هذا أي دفاع عن انتهاكات حقوق الإنسان التي وقعت في حق خصوم الثورة السياسيين، ولكن الموضوعية تقتضي الاعتراف بأن إنجازات عبد الناصر وثورته في مجالَي التنمية والعدالة الاجتماعية قد بنت الأساس الذي لا يمكن من دونه الحديث عن ديمقراطية سياسية حقيقية. وإذا كان هذا لم يحدث حتى الآن في مصر والوطن العربي رغم ادعاءات احترام الديمقراطية فهذا ليس ذنب ثورة تموز/يوليو. ومن المخجل أن بعض المغالين في نقد هذه الثورة وممارساتها «الدكتاتورية» يغمضون أعينهم تماماً عن ممارسات مطابقة في بلدانهم بل ويمعنون كثيراً في امتداحها كنموذج للديمقراطية، أما الانتقادات المتعلقة بالتجربة الاقتصادية والاجتماعية للثورة فعلى أصحابها الرجوع إلى تقارير الأمم المتحدة التي لا شك في أنها غير منحازة للثورة، وعليهم أيضاً تَذَكر الطفرة الصناعية والزراعية التي تمت والمشروعات العملاقة التي أُنجزت، كالسد العالي، كي يدركوا قيمة هذه التجربة من دون إنكار الاختناقات التي تعرضت لها بحكم الحصار الخارجي الذي فرضته قوى الهيمنة الغربية، وتبقى الانتقادات المتعلقة بتوجهات الثورة الاجتماعية كقراراتها المتعلقة بالعدالة الاجتماعية مسألة خيار للانحياز لمصالح الجماهير الواسعة على حساب القلة المستغِلة، وكما أن هذه القرارات قد أكسبت الثورة خصومها فمن دون قرارات كهذه ما كانت الثورة لتتمتع بما حظيت به من مساندة شعبية بلا حدود، أما الاتهامات الخاصة بإفساد التعليم بسبب مجانيته فهي لا تستحق الرد، أولاً لأنها بدورها مسألة انحياز اجتماعي لقوى الأغلبية الشعبية، وثانياً لأن ثورة تموز/يوليو لم تبتدعها، إذ يعود الفضل فيها للحكومة الوفدية قبل الثورة، وكل ما فعلته أنها مدت مظلة المجانية للتعليم العالي، وأخيراً فإن التعليم لم يبدأ في التدهور إلا بعد أن تم الانقلاب على سياسات الثورة بعد وفاة زعيمها.

لا شك أن هزيمة عام 1967 قد مثلت نكسة هائلة للثورة عكست خللاً بنيوياً فيها؛ لكن هذه الهزيمة لا تلغي **أولاً** إنجازات معارك التحرر من الاستعمار في الوطن العربي، كما أنها نجمت **ثانياً**، إضافة إلى هذا الخلل البنيوي، عن تآمر واضح من قوى الهيمنة الغربية الداعمة لإسرائيل، غير أن الأهم من ذلك كله أن الهزيمة لم تفقد الجماهير المصرية والعربية ثقتها بالثورة وزعيمها، فكان تحركها غير المسبوق في التاسع والعاشر من حزيران/يونيو الذي جدد الثقة في الزعيم ومكّنه من الشروع الفوري في إعادة البناء العسكري والسياسي على النحو الذي مثّل ملحمة نضالية جديدة في تاريخ الثورة يعدّها بعض أنصارها أفضل سنواتها لما تجسد فيها من قدرة فائقة على التصدي لإسرائيل التي كان غرورها قد بلغ ذروته فتلقت منذ الشهر الأول عقب النصر الكاسح الذي حققته في عدوان 1967 ضربات نوعية موجعة؛ بدأت بالفشل في معركة «رأس العش» واستمرت في إغارات الطيران المصري على المواقع الإسرائيلية في سيناء، ثم إغراق المدمرة «إيلات» أمام شواطئ بور سعيد وإنهاك القوات الإسرائيلية المتصاعد بضربات المدفعية الثقيلة وعمليات العبور الجزئية والعمليات الخاصة النوعية، وفي القمة منها العمليتان الخارقتان للضفادع البشرية المصرية في ميناء «إيلات»؛ ويجمع المحللون العسكريون المنصفون على أن «حرب الاستنزاف» هذه تُعَد بذاتها جولة مستقلة في الحروب العربية مع الكيان الإسرائيلي، والأهم أنها كانت المقدمة الطبيعية لإنجاز تشرين الأول/أكتوبر 1973 العظيم الذي تجسَّد فيه مفهوم الأمن القومي العربي بأسمى معانيه.

تمر الأمة العربية في السنوات الأخيرة، وبالذات منذ الغزو الأمريكي للعراق عام 2003، وتداعياته على العراق والأمة العربية جمعاء والتداعيات السلبية التي ترتبت على المحاولات المشروعة للتغيير في الوطن العربي منذ مطلع هذا العقد وحتى الآن، بمرحلة هي من أخطر ما مرت به هذه الأمة في تاريخها المعاصر من مراحل وأشدها ظُلْمَة، ذلك بأن التداعيات السلبية للغزو الأمريكي للعراق قد امتدت إلى خارجه، بحيث انتشر الاحتقان الطائفي وتفاقم في بلدان عربية عزيزة ومتعددة، وأضافت موجات «الربيع العربي» وما آلت إليه بصمتها على هذه الأوضاع فنشبت الصراعات الداخلية في أكثر من بلد عربي مهم، وهو ما أدى إلى تهديد كيان الدولة الوطنية العربية بحيث حل الحفاظ على هذا الكيان محل هدف الوحدة العربية بعدما كان جيل من الرومانسيين القوميين يرون أن هذه الدولة عقبة كأداء في سبيل تحقيق الوحدة العربية فإذا بنا في الوقت الراهن نحاول ونسعى بكل السبل ونضرع إلى الله سبحانه وتعالى أن يحفظ علينا دولنا الوطنية مهما كانت ملاحظاتنا على نظمها الحاكمة، لأن البديل يبدو مخيفاً ومفاقماً لكل ما يواجهنا في هذه اللحظة من تحديات؛ ومن ناحية ثانية فإن المخططات تُرسَم والمؤامرات تحاك من أجل تصفية القضية الفلسطينية وحرف الأمة العربية عن المصدر الرئيسي لتهديد أمنها القومي، وتتجلي هذه المخططات والمؤامرات كأوضح ما تكون في السياسة الأمريكية الفجة المفرطة الانحياز لإسرائيل أكثر من أي وقت مضى، وطرحها السخيف للأفكار الأكثر سخافة المسماة صفقة القرن ومحاولاتها، الفاشلة إن شاء الله، لتأسيس ما يُسمى الناتو العربي ضد إيران، وفي هذه الظروف الحالكة الظُلْمَة تبدو ثوابت ثورة تموز/يوليو 1952 وسياساتها كما البدر الذي نهفو إليه ونشتاق في الليلة الظلماء رغم أنف أعداء الأمة □

أي مستقبل للوطن العربي؟
حوار مع جورج قرم

أجرى الحوار: لونا أبو سويرح
فارس أبي صعب

يسر مجلة «المستقبل العربي» أن تقدم إلى قرائها هذا الحوار مع المفكر العربي الدكتور جورج قرم، وهو غني عن التعريف، بأطروحاته وأفكاره ومواقفه، وبالدور الذي أداه خلال السنوات الطويلة الماضية. يهمنا في مجلة المستقبل العربي أن نطل مع جورج قرم على قضايا عربية من منظار جريء وبنظرة نقدية، وبخاصة أن مستقبل المنطقة والوطن العربي غير مطمئن. ويهمنا في هذه المقابلة أن نتعرف أكثر إلى شخصية جورج قرم الفكرية، لا من منظور كيف ينظر الناس إليه، ولكن كيف ينظر هو إلى نفسه، وبخاصة بعد هذه الأعمال الفكرية المتنوعة في قضايا الاقتصاد السياسي والتخلف والتنمية والعلاقات الدولية والصراعات الإقليمية وحتى في موضوع الثقافة الأوروبية وغيرها.

❋ ❋ ❋ ❋ ❋ ❋

■ على مدى عقود أنتجْتَ عدة أعمال بحثية وفكرية في حقول معرفية متعددة، غطت قضايا الاقتصاد السياسي والتخلف والتنمية والعلاقات الدولية والصراعات الإقليمية والثقافة الأوروبية وغيرها. بعد كل هذا الغوص في موضوعات ذات حقول معرفية متنوعة هل هناك من خلاصات عامة تكرست لديك حول قضايا المنطقة والعالم، أم أن أسئلتك لا تزال قائمة حول هذه القضايا؟

□ لا شك أن المشهد السياسي في المنطقة قد تغيّر كثيراً في السنوات الأخيرة؛ فالعالم العربي يعاني تفككاً من حيث الروابط بين الدول العربية، ويعاني حروباً أهلية بين الكيانات العربية نفسها وداخل عدد منها، وإذا ما استعملنا تعبيراً أمريكياً فقد دبّت «الفوضى الخلاقة» في الساحة السياسية العربية. لكن، على الرغم من ذلك، لا أزال أنظر بإيجابية إلى الوضع العربي، وبخاصة

أن الحياة العربية الثقافية والفكرية والفلسفية والشعرية لا تزال غنية جداً، ومهما فعلت القوى الاستعمارية الجديدة والقديمة لتفتيت العالم العربي فلن تتمكن من ذلك. فاللغة العربية لا تزال تربط العرب بعضهم ببعض، ويمكن العربي أن يتنقل من قطر إلى آخر دون أن يشعر أنه أجنبي. هنا تكمن أهمية الثقافة العربية المتميّزة بالشعر والبلاغة، أي إنها ثقافة لغة قبل أن تكون ثقافة دينية.

■ **لكن في المرحلة الأخيرة نرى أن سياسات التعليم المعتمدة في بعض البلدان العربية (لبنان نموذجاً) أبعدت الطلاب من الثقافة العربية، هل يوجد في جيل اليوم طالب يحفظ 10 أبيات شعر ـ للأسف لا. إلى أي حد لا تزال الثقافة العربية الموروثة حاضرة في الجيل الجديد؟**

□ هذا سؤال وجيه. لكن إذا ما فكرنا في أدونيس مثلاً، فهو معروف من المحيط إلى الخليج، وهو جزء أساسي من الحياة الفكرية والبلاغية العربية، إضافة إلى محمود درويش وغيرهما، لذا لا أزال متمسكاً بطرحي بأنه مهما سعت القوى الصهيونية وقوى الاستعمار الغربي الجديد لتفتيت العرب، فهم لن يتمكنوا من تفكيك اللغة العربية. في الماضي كانت هناك محاولات لتوجيه العرب نحو اللهجات القطرية، وقد فشلت.

■ **بعد هذه التجربة الطويلة المتنوعة على المستوى الاقتصادي والفكري والاجتماعي والسياسي، أين تجد نفسك بين المدارس الفكرية السائدة عالمياً؟**

□ إنتاجي الفكري هو خليط من التأثيرات الفلسفية والسوسيولوجية. ليس هناك شك في أني وعيت على الكتاب الشهير لناصيف نصار **طريق الاستقلال الفلسفي** الذي فتح لي الأفق كي أستقل بفكري وفلسفتي أنا أيضاً. كما أعجبت بابن خلدون كذلك، وهو مدرسة بحد ذاته. وهناك سمير أمين، وهو علمٌ فكري وثقافي عربي مهم جداً؛ كما يوجد مفكرون متحررون في الغرب، مثل نعوم تشومسكي وبيير بورديو وغيرهما. التراث الذي استوعبته متعدد وغني. وعلى مستوى المرجعيات الغربية أكثر ما تأثرت به هو كتابات تشومسكي وكارل بوبر، الذي يُعد مفكك الأيديولوجيات. في كثير من الأحيان سمعت ممن يقرؤون كتاباتي أنهم يرون أنني أتبع منهجاً تفكيكياً مع أنني لم أقرأ كتابات المؤرخ الفرنسي دريدا. نعم أرى أني أعتمد منهجاً تفكيكياً في التعامل مع الأفكار النمطية، سواء أعربية إسلامية كانت أم مسيحية أم يهيودية أم غربية، فأنا لا أطيق الفكر النمطي ولا أحتمله.

■ **ننتقل إلى موضوع التنمية، وبخاصة أن أوائل أعمالك الفكرية تناولت هذا الموضوع. في رأيك كيف ساهمت التطورات الأخيرة في الاقتصادات العالمية في عصر العولمة في زيادة فرص التنمية أو في تقليص هذه الفرص في بلدان العالم الثالث، وفي البلدان العربية خصوصاً التي يطغى النمط الريعي على اقتصاداتها؟**

□ في عصر العولمة، البلدان التي نجحت في إرساء دعائم الثورة العلمية والتقانية لديها هي التي عرفت كيف تستفيد من العولمة (كوريا الجنوبية، تايوان، ماليزيا، سنغافورة...)، أما البلدان التي

بقيت تتخبط بالنمو اللامتكافئ الآتي من السياسات الغربية على حساب هذه البلدان فقد تعمّق التخلف لديها.

لدي الكثير من الكتابات منذ نهاية الستينيات وبداية السبعينيات حول مساوئ الاقتصاد الريعي في البلدان العربية. اليوم هناك معادلة بسيطة لا تحتاج إلى تحليل في الدين الإسلامي للبحث عن أسباب فشل التنمية وصعود الفكر التكفيري، وهي أن نموذج الريع العربي أنتج فلولاً من العاطلين من العمل، الكثيرون منهم تركوا بلدانهم وهاجروا إلى أوروبا وأستراليا وأمريكا وكندا، ومن تبقّى منهم كان فريسة سهلة للحركات التكفيرية الإسلامية، حيث تؤدي هذه الحركات في البلدان العربية دور المطالبة بحصة أكبر من الريع النفطي أو الريوع الأخرى المتاحة أمامها (مثل ريع الفوسفات في المغرب... إلخ)، وبخاصة مع تزايد عدد السكان ودخول الآلاف من الشبان إلى سوق العمل من دون أن يجدوا أي فرصة للعمل أمامهم، ومع انتشار الجمعيات الخيرية الإسلامية الطابع، التي تذهب إلى العائلات الفقيرة المحتاجة وتدخلها في نمط الإسلام المتشدد الذي بتنا نشهده في العالم العربي.

■ من ردود الفعل في المجتمع العربي ـ الإسلامي تجاه الحركات السلفية ترى بعض القراءات أن هذه العودة إلى الدين هي رد فعل على فشل الحداثة.

□ هذا الرأي يستند إلى أطروحات مستشرقين مثل فرانسوا بورغا وجيل كيبيل، وهي أطروحات تمثل النظرة الاستعمارية التقليدية. فحوى هذه الأطروحات أن الحداثة اضطهدت العرب. حسناً، ألم تضطهد الحداثة الصين أو فييتنام؟ الحداثة اضطهدت كل الدول التي وقعت تحت الاستعمار، فلماذا إذاً يجب أن نخلق خصوصية خاصة بالإسلام والمسلمين والمنطقة العربية تجاه الحداثة!

■ نبقى في قضايا التنمية في ظل هيمنة النظام الاقتصادي الرأسمالي العالمي، وهو ما يثير إشكالية العلاقة بين الداخل والخارج. هذه العلاقة الجدلية بين الداخل والخارج بالنسبة إلى مجتمعات العالم الثالث بوجه عام، كيف تؤثر في إعاقة التنمية أو في تعزيزها، وما هي مسؤوليات الحكومات في بلدان العالم الثالث في تجاوز هذه الإعاقة، وهل لا يزال هناك فرص لفك الارتباط بالنظام العالمي النيوليبرالي في ظل العولمة؟

□ علاقة الداخل بالخارج علاقة معقّدة. لكن العنصر الخارجي بطبيعة الحال، يُعدّ أهم كثيراً من العنصر الداخلي، مع العلم أن كلا العنصرين يقوم باستخدام العنصر الآخر ويستفيد من هذه العلاقة اللامتكافئة؛ مثلاً الكيانات العربية الضعيفة تلجأ إلى الولايات المتحدة أو الاتحاد السوفياتي (في الماضي) أو روسيا (اليوم) للحماية، وتستفيد هذه القوى من الضعف العربي لزيادة نفوذها في المنطقة. وفي نهاية الأمر فإن العنصر الداخلي ليس له أهمية، بل الأهمية هي للعنصر الخارجي، لأن القوى الخارجية أقوى بآلاف المرات. طبعاً لو كان هناك أنظمة عربية تحررية مثل نظام جمال عبد الناصر سابقاً، لتغير الأمر. لذا عملت القوى الخارجية على ضرب تلك التجربة. الأمر نفسه حصل في الجزائر، فالتجربة الجزائرية كانت رائدة وتمّ صب كل الجهود لكسرها، وكذلك الأمر بالنسبة إلى العراق، أو بالنسبة إلى ليبيا القذافي الذي كان لاعباً رئيسياً في أفريقيا جنوب الصحراء.

■ المشكلة الرئيسية اليوم هي أن النيوليبرالية التي فرضت نفسها بقوة بعد انهيار الاتحاد السوفياتي إلى حد بعيد، باتت اليوم تفرض نفسها في أغلب برامج دول العالم. حتى الرأسمالية الأوروبية، التي كانت تحاول تمييز نفسها عن الرأسمالية الأمريكية لعقود، باتت اليوم تميل أكثر نحو النيوليبرالية؛ فكيف هي الحال بالنسبة إلى دول العالم الثالث؛ إلى أي حد لديها فرص لقيام أنظمة فيها تحرر نفسها من منطق أو علاقات النيوليبرالية العالمية؟

□ هذه ليست مسألة سهلة، فدول مثل فييتنام مثلاً باتت في الفلك الأمريكي النيوليبرالي. قليلة هي الدول التي تصمد في وجه النيوليبرالية. الدول التي تصمد وتستفيد من النيوليبرالية هي تلك الدول التي تملّكت العلم والتقانة والتقنيات عموماً وتتبع سياسة دينامية جداً لإنتاج التقانة الحديثة. وهذا أمر ينطبق على الصين وكوريا الجنوبية وتايوان مثلاً، وعلى الهند وماليزيا – وغيرهما ـ إلى حد ما. ولكن النيوليبرالية هي بدورها جزء من رد فعل كبير للعالم على قيم الستينيات والسبعينيات، وهو رد يميني متطرِّف مبني على عودة الدين. للفيلسوف الألماني ليو شتراوس عمل معروف تحت عنوان «أثينا أو القدس» (Jerusalem or Athens) يطرح فيه نموذجين للعالم، أثينا التي تمثل النظام العلماني، والقدس التي تمثل النظام الديني، وفي نهاية الأمر يصل تحليله إلى أن العلمانية أنتجت حروباً أكثر من الأنظمة الدينية. وهذا أمر مثير للجدل. الكثير من المثقفين العرب وقعوا في فخ فلسفة ليو شتراوس لأنهم أحبوا فكرة عودة الدين التي نشرها عدد من الغربيين الذين أصبحوا يقدمون أنفسهم على أنهم الوحيدون الذين يفهمون المسلمين مثل جيل كيبل أو أوليفيه روا أو فرانسوا بورغا.

■ لا نزال نعيش هاجس البحث عن مجتمع أكثر عدالة في توزيع الثروة والدخل وظروف الحياة، فهل في رأيك أن العالم اليوم أمام فرصة لخلق نظام اقتصادي عالمي يوفر مزيداً من العدالة سواء بين الدول أو بين الطبقات المختلفة داخل المجتمعات نفسها؟

□ على العكس، جميعنا نعرف مدى تركز الثروات في العالم، وقد أصدرت منظمة أوكسفام (Oxfam) مؤخراً إحصاءات نددت بهذا الوضع الذي يسوء سنة تلو الأخرى. حالياً هناك حركات ترفض هذا الواقع. والانتفاضات العربية ـ التي لا أُطلق عليها تعبير «الربيع العربي» ـ فتحت المجال أمام هذه الحركات، إذ إنها كانت قدوة بالنسبة إلى اليونان وإسبانيا وحركة Occupy Wall Street (احتلوا وول ستريت)؛ نحن كعرب ألهمنا العالم. مع العلم أنه يجب ألّا نستعمل عبارة «الربيع العربي» كما يفعل البعض، على نمط ما حصل في أوروبا الشرقية من انتفاضات كانت مبرمجة؛ فعلى العكس ما شهدته معظم البلدان العربية كانت انتفاضات شعبية عظيمة. وخلافاً لكثير من المحللين الأجانب والعرب بوجه خاص، أنا لا أتصور أن الولايات المتحدة كانت تستطيع تحريك كل هذه الجماهير بالملايين من سلطنة عُمان إلى موريتانيا. لكن للأسف ما حصل في الوطن العربي هو أن هذه الانتفاضات تم قمعها من خلال تحرك الإخوان المسلمين، فقد ورثوا أو وضعوا أيديهم على هذه الانتفاضات. فمصر مثلاً أصبحت تحت حكم إخواني لمدة سنتين تقريباً، وكذلك الأمر في تونس. وفي نظري أن هذا لم يحدث من دون توجيه ودعم من الخارج، فكلنا نذكر أن السيدة كلينتون استقبلت وجلست مع قيادات الإخوان المسلمين. أعتقد أنه كان هناك توجيه قوي من الخارج لإبقائنا على المنهج الإسلامي.

■ **هناك أزمة يسار، لماذا تراجعت أحزاب اليسار كافة في الحقبة الماضية، هل بسبب فشل اليسار فلجأت الشعوب إلى الإسلام كحل في الوطن العربي.**

□ يجب ألّا ننسى أن التوظيف السياسي للدين الإسلامي، كما الدين المسيحي والدين اليهودي، في الحرب الباردة لمحاربة الاتحاد السوفياتي كانت من أهم وسائل القوى الناعمة. هناك اعترافات لعميلة سابقة في الـ CIA مذكورة في كتاب *The Cultural Cold War: The CIA and the World of Arts and Letters* للمؤلفة Frances Stonor Saunders، الذي يفيد بأنه إذا أراد أحد أن ينال جائزة مهمة عليه الانخراط مع الولايات المتحدة.

■ **أمام كل ما حصل في مصر من سياسات اقتصادية في السنوات الأربع الماضية وما يحصل في الخليج منذ مدة، من انهيار للعملات مقابل تزايد الديون، وسياسات اقتصادية غير منتجة مبنية على الريع والديون والخدمات وتتجاهل الإنتاجية والتصنيع، كيف ستترتب هذه الآثار على الأجيال المقبلة؟**

□ أود أن أشير إلى المرحوم يوسف الصايغ الذي وضع كتاباً حول **الاقتصادات العربية** عام 1978 وتطرق فيه إلى كل هذه التفاصيل. لكن للأسف عندما تتحدث مع أبناء جيل اليوم من الطلاب حول يوسف الصايغ، فلا تجد أحداً لديه أي معلومة عنه. هنا نجد أن هناك مشكلة تربوية، كما هناك مشكلة أخرى وهي مشكلة قطع الجذور، فالعرب المغتربون أو الأجانب من جذور عربية يميلون إلى قطع العلاقة بتراثهم أو إبقاء هذه العلاقة على الأقل ذات طابع تراثي ديني فقط أو في التمسك أيضاً ببعض المأكولات التقليدية. ربما يجب أن نطرح سؤالاً أكثر عملية للمستقبل، في الاقتصاد السياسي للتخلف نجد أن جميع الدول المتخلفة طبقت على نحو أعمى وصفات البنك الدولي وصندوق النقد الدولي والاتحاد الأوروبي. ألا يجب أن نطرح على سبيل المثال سؤالاً حول تونس، كيف أنها قُدمت كنموذج للتنمية ومع ذلك انطلقت الانتفاضات العربية منها، هذا لأن تجربة تونس كنموذج للتنمية الناجحة قامت على التضليل وحرف الوقائع.

■ **اليوم، أمام كل هذه الصعوبات، هل تراهن على أي مدرسة فكرية نقدية يمكن أن تقدم أجوبة تتجاوز أزمة النظام الاقتصادي العالمي الحالي.**

□ هناك طبعاً مدرسة سمير أمين؛ فعندما أقدم إلى طلابي مقولات سمير أمين ألاحظ إعجابهم به. واليوم هناك ما يطرحه علي القادري.

■ **يعني عملياً أنها المدرسة اليسارية العالمثالثية المنبثقة من الماركسية؟**

□ هي ليست منبثقة من الماركسية فقط بل من المسيحية الاجتماعية أيضاً، كما يجب ألّا ننسى لاهوت التحرير في أمريكا اللاتينية. وإذا رجعنا إلى التراث الإسلامي نجد أنه كان إلى حد ما مهتماً ببعض الاتجاهات. اليوم إيران تسيطر على هذا الاتجاه.

■ **هل تراهن على أن الصين قد تفرض نموذجاً ما أو أنها متهمة بطرح نموذج بديل؟**

□ لا ليست مهتمة بطرح نموذج بديل، مع أنها مهتمة بإعادة إحياء طريق الحرير القديم.

■ **لننتقل إلى الموضوع الأوروبي. في كتاباتك الأخيرة ركزت على التجربة الأوروبية. كيف تنظر اليوم إلى مستقبل أوروبا في ظل وجود أربعة تجاذبات على الأرض على الأقل (الأمركة النيوليبرالية – تفاقم الأزمات الاقتصادية – الإسلاموفوبيا – صعود اليمين)؟**

□ أولاً، أوروبا اليوم خاضعة مئة في المئة لسياسات الحلف الأطلسي، وهو أمر مكرس في الدستور الأوروبي. السياسة الخارجية للاتحاد الأوروبي والدول المنتمية إليه خاضعة للحلف الأطلسي. ثانياً، أوروبا أكلتها الوحشية الرأسمالية بكل أشكالها، ونموذج دولة الرفاهية (الذي كان نموذج لدول العالم الثالث في الماضي، والذي اعتمد في حينه حتى في غياب متطلباته) اختفى تماماً من أوروبا.

■ **هل أن الأحزاب اليسارية الأوروبية باتت شكلية فقط ومن دون دور فاعل؟**

□ هي ليست من دون دور؛ لنأخذ مثلاً الاحتجاجات القوية في أوروبا حول قضايا منها قضية المناخ والبيئة، ومنها ما اقتبس من الاحتجاجات والانتفاضات العربية. القوى اليسارية موجودة وتؤدي دورها؛ ولكن المشكلة تكمن في وسائل الإعلام، حيث أصبح هناك دكتاتورية إعلامية في العالم. فالنظام الفرنسي أرى أنه دكتاتوري، إذ إن الإعلام بيد رئيس الجمهورية ومن أتى به إلى الحكم. نعم اليمين المتطرّف في حالة احتجاج على السياسات النيوليبرالية التي تتبعها أوروبا. كما يجب أن نأخذ في الحسبان الأضرار التي سببها صمويل هنتنغتون في نظريته حول صدام الحضارات. هو وريث العنصرية الأوروبية التمركز وليس حصراً وريث الاستعمار، وكذلك صديقه برنارد لويس. وقد خصصت في أحد كتبي عن أوروبا فصلاً حول التطورات اللافتة للنظر والمرعبة في أوروبا بين عهد العبقري موتزارت وعهد هتلر المجنون في شراسته.

■ **تحدثت عن دكتاتورية الإعلام في أوروبا والسيطرة على الإعلام، هل تعتقد أن وسائل التواصل الاجتماعي اليوم كسرت إلى حد ما احتكار الأنظمة للإعلام النمطي، إذ إن الناس باتوا يتواصلون ويتناقلون المعلومات والمواقف خارج إطار الرواية أو الصورة النمطية التي تقدمها وسائل الإعلام المهيمنة الكبرى.**

□ أرى أن وسائل التواصل الاجتماعي مخصصة لترداد الأفكار النمطية المتناقضة فيما بينها على شكل برنامج «الاتجاه المعاكس» الذي يعرض على قناة الجزيرة والمخصص للحوارات العنيفة الطابع والذي أسس لنمط عدم التفاهم ورفض التفاهم ورفض الحوار عملياً، وهكذا الأمر بالنسبة إلى وسائل التواصل الاجتماعي التي تردد استحالة التفكير المتوازن والرصين.

■ **ألا تعتقد أن خطرها أكبر من خطر الإعلام التقليدي، إذ إن الملايين من المتابعين الذين لا يتوغلون ويدققون في الحقائق بمجرد أن يحصلوا على المعلومة يبدأون في نشرها وتعزيزها والدفاع عنها بحسب قناعاتهم بغض النظر عن الحقائق والوقائع. ربما صمويل هنتنغتون استغرق 10 أو 20 سنة حتى ترسخت فكرة صراع الحضارات في عقول من درسها، أما الآن بمجرد أن تكتب فقرة عن صراع الحضارات أو الأديان أو الطائفية، تكون غسلت أدمغة شبان وشابات كُثُر، نحن نتكلم على مناطق فيها أمية بعشرات الملايين الذين بمجرد أن يلتقطوا معلومة يبدؤون في تطبيقها.**

□ للأسف وقع بعض كبار المثقفين والمفكرين العرب في فخ هذه اللعبة، مثل أنور عبد الملك الذي كانت لديه نظريته قبل هنتنغتون، وسعد الدين إبراهيم الذي نظّر حول الطوائف وفكر ابن خلدون، كما كان هناك مهدي المنجرة في المغرب أيضاً. حتى في كتاب إدوارد سعيد الذي يحمل بعض المبالغات رغم أهميته. هل يعقل أن كل المستشرقين يهتمون بتشويش صورة العرب والمسلمين؟ حتى صادق جلال العظم الذي انتقد إدوارد سعيد تحول في نهاية الأمر إلى شخص طائفي، حيث بات كل همه في موضوع سورية قائم على تحميل الطائفة العلوية كل مآسي سورية، على الرغم من كل ما قدم له النظام من حماية ومساعدة ومكانة.

■ بالعودة إلى موضوع أوروبا، في رأيك إلى أي حد ترى أن الفكر التنويري لا يزال مؤثراً في صوغ المشهد الثقافي والسياسي في الغرب اجمالاً؟

□ أرى أنه مهما عملت هذه القوى من ردود، تبقى أهمية الثورة الفرنسية قائمة، فهي التي غيَّرت وجه العالم بأكمله، فقد أسقطت عظمة الإمبراطوريات. كما لا يزال هناك بعض المفكرين في الغرب منسيين تماماً، مثل حنّة أرنت على سبيل المثال، التي نددت بالولايات المتحدة في كتابها الذي خصص للثورة الفرنسية ورأت فيه أن الولايات المتحدة خانت عملياً كل مبادئ الثورة الفرنسية والتنمية. حين ننظر إلى تاريخ أمريكا في حقيقته، نجد أنه أمر مرعب قائم على إبادة السكان الأصليين، وهم يمجّدون ويعظِّمون هذه الإبادة في أفلام الكاوبوي، مثل ما يحصل في فلسطين اليوم، ومن دون أي شعور بالذنب. حين كنت وزيراً للمالية حظيت بفرصة للعشاء مع جيمس بيكر الذي كان مشاركاً في الحملة ضد صدام حسين. سألته أنه رغم كل ما فعلوه بالعراق هل من إحساس صغير بتأنيب الضمير؟ فضحك وقال تأنيب ضمير؟ لماذا يؤنبنا ضميرنا؟ اللوم كله يقع على صدام حسين. فقلت له، أنتم من قاد الهجوم، هو لم يبدأ القتال. أعود وأذكِّر هنا بأن الولايات المتحدة هي تبنّت العهد القديم، فبعض من الثقافة البروتستانتية، وبخاصة الإنجيليون الجدد وليس جميعها، خلافاً للكاثوليكية والأرثوذكسية، مبنية على العهد القديم. أنا حين تعرفت إلى بروتستانت فرنسا، وجدت أن مرجعيتهم في كثير من الأحيان هي العهد القديم. لم أسمع منهم شيئاً عن المسيح أو تراثه. حتى إن بعض الكنائس البروتستانتية لا تعترف بقدسية العذراء، خلافاً للقرآن الذي يعدّ المسيح نبياً عظيماً؛ وهناك سورة خاصة بالعذراء «سورة مريم». المشكلة أن هناك قراءة انتقائية للقرآن سواء من جانب الغرب أو من جانب الإسلام الراديكالي.

■ يعني أن الإرث الاستعماري لا يزال قائماً؟

□ استعمار بوجه جديد أكثر خطورة من الاستعمار القديم.

■ أي مستقبل تراه للنظام العربي في ظل تراجع الدور المحوري لبلدان الثقل الحضاري والسكاني «مصر – العراق ـ سورية» مقابل صعود الدور المحوري لبلدان الثقل المالي والاقتصادي اليوم؟

□ هذا انقلاب اجتماعي وثقافي جديد، وهو أكبر انقلاب يحصل عند العرب بعد عهد النبي والقرآن. أن تصبح دول الصحراء تسيطر على الكيانات الحضارية الأخرى. حالياً نحن نعيش قمة الاستعمار الغربي في ظل تحالفات مع الأنظمة العربية الخليجية بوجه خاص، وهذا واضح

من «صفقة القرن» المبنية على الخضوع. القارئ لأدبيات الصهيونية الإسرائيلية يدرك مدى كبر المؤامرات التي يتم تحضيرها لتحطيم الكيانات العربية التي انبثقت بعد الحرب العالمية الأولى. أكبر عدو لإسرائيل هو لبنان، كونه دولة تعددية يعيش فيها المسلمون والمسيحيون بمختلف طوائفهم، وفشلت الجهود الصهيونية كافة في تكسير هذا التعايش. واليوم نعيش في ظل صراع وجودي، لكن ليس هناك مكان في هذه البقعة الصغيرة من الوطن العربي لكيان مبني على التفرقة العنصرية، لهذا السبب في حواري مع بعض القوى اللبنانية حذَّرت من هذه الأمور وذكَّرتهم بميشال شيحا وكتاباته حول فلسطين. أتذكر أنه عندما انتهت الحرب الأهلية اللبنانية، أتيت من باريس، فرأيت الوضع منقلباً عند اللبنانيين، حيث إن المسيحيين الذين كانوا جزءاً من الحياة التقدمية أصبحوا متطرفين والقوى العلمانية الاتجاه أصبحت تميل الى الدين.

■ **أي مستقبل للدولة الوطنية في ظل تردي الوضع العربي اليوم وفشل نماذج التنمية والحكم الرشيد فيها وفشل توفير الأمان الاجتماعي للناس، مقابل كل هذه الأزمة الاقتصادية ومظاهرها المختلفة من البطالة والأمية والهجرة والتفاوت الطبقي وصعود النزعة الدينية. هل من تصور ما للخروج من هذا المأزق؟**

□ أعتقد أن دول المغرب العربي بحالة أفضل من دول المشرق، سواء تونس أو المغرب أو الجزائر. هناك وعي شعبي أنضج لديها، ولكنها تعاني من حيث التنمية، إذ إن العنصر الشاب العربي المتخرج من الجامعات، وبخاصة خلال السنوات العشرين الماضية، قد تربى على النيوليبرالية. ورغم ذلك، في الانتفاضات العربية، الشبان الذين نزلوا إلى الساحات لم يطرحوا إلا شعار يوسف صايغ «الخبز والكرامة»، ولم يطرحوا أي برنامج اقتصادي بديل للنيوليبرالية السائدة.

■ **لكن عملياً حتى في ظل وجود صناديق الاقتراع في البلدان التي حصلت فيها الانتفاضات، لا يتوجه الناس لانتخاب البرامج التقدمية بل تنتخب الأكثرية القوى النيوليبرالية، على الرغم من أن نسبة البطالة والفقر آخذة في التزايد. وبالتالي نشهد تزايداً في النزعة الأصولية المتطرفة المتولدة من الجهل والأمية والفقر؛ فإلى أين سنتجه؟ هل سنظل في هذه الحلقة المفرغة من التفكك والتفكيك؟ حتى دول المغرب العربي، إلى متى ستظل صامدة كدول؟**

□ ما دمنا سنظل نتحدث معلقين بالدين والتراث وندخل في جدالات ليس منها فائدة، مثل الأصالة والحداثة، وهي إشكالية مستوردة من الفلسفة الألمانية والروسية، فلن نشهد أي خروج من مآزقنا. في أوروبا بعد الحروب الدينية، وكون الناس تعبوا منها، توقف الحديث عنها، وقبل الناس بوجود بروتستانت وكاثوليك، وهو أمر لم يكن مقبولاً في الماضي. وتقدمت الأمور نحو اكتساب العلم والتقانة. العنصر الشاب العربي بات مسجوناً إما بالإسلامية وإما بالنظرة الغربية، أي أنه معلق ما بين العالم الغربي والعالم الإسلامي. نحن عندما نناقش طلبة الدكتوراه نقول لهم لا تقبلوا الموضوعات التي يحددها لكم أساتذتكم. لأنه دائماً ما يكون الموضوع محدداً بالديانة والطائفة ولا يكون عابراً للطوائف.

■ **لا نزال في سياق البحث عن مخرج ما من أزماتنا. مسألة العروبة لا تزال من الهويات الجامعة التي تشكل حلاً وبديلاً. نحن من الجيل الذي وعى على مفهوم العروبة بالمعنى**

التحرري، أي بوصفها مشروعاً للتحرر، في زمن عبد الناصر. فالعروبة إذا كانت مجرد هوية ثقافية يمكن أخذها في اتجاهات مختلفة، فالسعودية تحاول مواجهة إيران تحت شعار العروبة الثقافية المرتبطة بالأمريكان وإسرائيل.

من خلال التركيز على البعد الثقافي الذي سيظل جامعاً لنا. أود طرح مثال بسيط، عند التحدث عن مركز دراسات الوحدة كمركز معني بالتطرق للقضايا العربية، فإن تقبل الأجيال العربية الجديدة لهذه الفكرة سواء كانوا يعيشون داخل أو خارج الوطن العربي، ليس كنفس التقبل والاندماج الذي كان منذ 40 أو 50 سنة، على العكس هناك الكثير من الانتقادات لهذه الفكرة، هناك نزاعات في المشرق والمغرب والخليج، وما عاد أحد ينظر إلى المنطقة على أنها متكاملة، فإذا كان الموروث الثقافي فقط سيكون الجامع لنا، يمكن أن أعيش في أمريكا اللاتينية وأسمع فيروز وأقرأ محمود درويش أو أعيش في استراليا وأتابع الأخبار العربية، لكن الكيان العربي المتألف من 22 دولة، هل له امكانيات للبقاء، هل سيبقى الكيان الجامع لنا والذي يحدد هويتنا أم أننا نبقى في الشتات عرباً أينما كنا؟

□ المعركة في فلسطين ضد الصهيونية وضد التفرقة العنصرية، هذه معركة مصيرية، وهي ليست عربية فقط بل أصبحت عالمية اليوم. وهناك تقدم ملحوظ في هذا السياق في بعض الدول الأوروبية وحتى في الولايات المتحدة. أمريكا كي تُفرح العرب تروج لنفسها على أنها ضحية اللوبي الصهيوني؛ وهناك كتب تتحدث عن اللوبي الصهيوني وتروج كيف أن الحكومة الأمريكية وقعت ضحيته. ولكن فكرة وجود لوبي صهيوني يحرك كل شيء في العالم يعد أيضاً من المعاداة للسامية. ولكن من غير المعقول أن 6 ملايين يهودي في الولايات المتحدة يمكن ان يحركوا كل العالم؛ والقبول بفكرة كهذه يكون إما بسبب السذاجة أو بمعادات السامية. هذا كله متولد من الدبلوماسية البريطانية ومن ثم السياسة الأمريكية التي بقيت على الخطى البريطانية. الفكرة الصهيونية الحديثة متولدة من الاستخبارات الإنكليزية وهناك وثائق من عام 1840 حين راسل القنصل البريطاني في لبنان الخارجية البريطانية وطلب منها التيقظ بسرعة لأعمال فرنسا، التي استطاعت عبر الموارنة بناء نفوذها في المنطقة، أما بريطانيا فليس لديها أحد في المنطقة تستند إليه، لذا يجب أن تُقنع يهود بريطانيا بالتوجه إلى فلسطين لبسط نفوذها من خلالهم.

■ **أين ترى مسار القضية الفلسطينية ومشروع الوطن الفلسطيني، في الوقت الذي يفتقد العرب موقفاً موحداً، وفي غياب تصور موحد عالمياً، فإلى أين تتوجه الأمور؟**

□ ما يحصل اليوم في غزة أمر لافت للنظر؛ هذه التضحيات التي يقدمها الشعب الفلسطيني يومياً في غزة أمر لا يستهان به، هو أمر جديد وعظيم في حياة الفلسطينيين ويجب أن تستمر. كذلك القوى الخارجية المؤيدة للقضية الفلسطينية في حالة متنامية ـ في إنكلترا، أيرلندا، أمريكا الجنوبية، فحركة المقاطعة لإسرائيل تتزايد. أتصور أنه واجب كل إنسان واعٍ أن يقوم بما يمكنه تجاه هذا الأمر. وأنا أرى أن حركة المقاومة تتغذى بنفسها، فالمقاومة تتوسع، حيث إن موقف أيرلندا من الموضوع مشجع، وفي كامبريدج تم مؤخراً إنشاء مؤسسة لدعم قضية فلسطين.

■ **عربياً ما هو دور المثقفين العرب؟**

□ نحن نبالغ حين نتكلم على المثقفين العرب، في الماضي قمت بوضع تصنيف حول من يمكن عدُّه المثقف العربي، المثقف العربي هو من يزيد معارف الأمة وليس من يكتب مقالات دون جدوى ولا طائل. في نهاية الأمر، إذا ما اعتمدنا هذا التحليل للمثقف، نجد أنه ليس هناك الكثير من المثقفين العرب. يجب زيادة معارف الأمة وعدم الاكتفاء بنقل الكلام الصحافي.

■ لكن حتى في هذا المجال، من يزيدون من معارف الأمة أو من يكتبون عن القضية الفلسطينية وتاريخها والسياسات حولها باتوا محدودين.

□ مؤسسة الدراسات الفلسطينية لا تزال تواصل عملها. وهناك مراكز تهتم أكثر في هذا الموضوع. ولكن اليوم توجد هجمة استعمارية جديدة غريبة الشكل، والأنظمة العربية الموجودة كلها مصيرها بيد الولايات المتحدة وباتت جزءاً من منظومة الغرب. يجب عدم نسيان دور الكثير من الأنظمة العربية في الانصياع للرئيس الأمريكي وصفقة القرن الهادفة الى تصفية القضية الفلسطينية.

■ لكن من ينظر إلى المنطقة وأوضاعها الآن، يراها في حالة غليان مستمر، ويرى قطبٌ عربيٌ ـ غربيٌ (كمصر والخليج) أن عدوه يتمثل بإيران (من حيث النظرة الطائفية) وتركيا (شيطان الإخوان المسلمين)، وهذا ينعكس في أن العدو الأساسي وهو الصهيوني لم يعد هو الأساس، ويمكن الآن الجلوس معه والتفاوض والحوار والتحالف والتآمر على الجيران... هل ستقود هذه الأوضاع إلى انفجار حرب عسكرية كبيرة تستمر لعقود من الزمن؟

□ نحن نعيش زمناً مثقلاً ومتفجراً، كل الاحتمالات مطروحة. الآن بين إسرائيل ولبنان هناك توازن رعب، كما أن القوة العسكرية الإيرانية كبيرة. أما بالنسبة إلى العنصر التركي، فهو يلعب لعبة متعددة الجوانب ومتناقضة. الحل الوحيد يكمن في علمانية المنطقة في إطار علماني إسلامي، وليس بنقل مفهوم العلمانية كما هي في فرنسا، لأن المسارات التاريخية مختلفة. فحوى العلمانية في الإطار الإسلامي هي حرية تفسير القرآن الكريم، والعودة إلى تفسيره وبذل المزيد من الجهود لفهمه، لأن فيه قراءات متعددة. لذلك فإن «أمّ الحريات» عندنا هي حرية تأويل القرآن الكريم، وما دام هذا الباب مقفلاً فلا يمكن تأسيس الحريات الأخرى.

■ هذا يضعنا في خانة أخرى وهي فصل الدين عن الدولة. إلى متى ستظل الدول العربية تخصص الخانة الأولى في دستورها لـ «دين الدولة». الدين علاقة خاصة بين المرء وربه، ما حرر أوروبا من الحروب الدموية الدينية والطائفية هي العلمانية بمفهوم فصل الدين عن الدولة.

□ لكن حتى مفهوم «دين الدولة» مأخوذة من الدول الغربية، بعد توقيع معاهدة وستفاليا بات لكل دولة دين رسمي لها. في القرآن لا يوجد أي إشارة إلى أي نظام سياسي ﴿**وأمرهم شورى بينهم**﴾. يجب أن نقرأ للشيخ علي عبد الرازق، ومحمد عبدو وخير الدين التونسي وغيرهم من الشخصيات المعاصرة للحداثية والنهضوية العربية. يجب إيقاف توظيف الدين في السياسة، وهذا الذي ضرب الحضارة الإسلامية.

■ **إذا ما تم التوصل إلى هذا الحل القائم على العلمانية، وتحقيق قدر أكبر من التحرر، فهل سنصل إلى تناغم أكبر بين العرب وجيرانهم؟ وفي ظل تشكل عالم على قاعدة قطبيات كبيرة إلى حد ما (قارية أو شبه قارية)، هل هناك أفق لتكامل هذا المثلث (الفارسي ـ التركي ـ العربي) لمواجهة أو مواكبة التكتلات العالمية الكبرى.**

□ هناك مشكلة تتمثل بأن الطرف التركي هو عضو أساسي في الحلف الأطلسي وله طموحات للسيطرة على المنطقة (على الأقل سورية)، وبالتالي فالحوار معه صعب وليس بالأمر السهل. كما لديه نظرة فوقية للجوار وبخاصة للعرب، الذين ينظر التركي إليهم على أنهم خانوه في الحرب العالمية الأولى. باختصار، إذا ما نظرنا إلى جغرافية الشرق الأوسط، نجد 3 كيانات كبيرة (إيران ـ تركيا ـ الوطن العربي)، واحد منها ضعيف جداً (الوطن العربي) والكيانان الآخران قويان (إيران وتركيا)، في السابق كانت مصر العمود الفقري للوطن العربي، ولكن للأسف مذ وقّعت مصر اتفاقية كامب دايفيد تلاشى كل شيء وأصبح الوطن العربي بحالة تنافر وتناهش. هناك ميل إلى ثقافة الفتنة. وهذا موجود قبل بعثة النبي محمد، ويتضح لنا من الخلاف الذي حصل بعد وفاة النبي، ثلاثة من أصل أربعة من الخلفاء الراشدين ماتوا قتلاً. لدي سؤال أود طرحه على الرغم من أنني لا أحبذ أن أطرح أنثروبولوجيا جوهرانية، ولكن هل لدى العرب ميل إلى الفتنة؟

■ **دائماً ما تقول إن هاجسك الذي دفعك إلى العمل على مشاريعك البحثية هو بسبب أنك تربيت في ظل جو «أنا والآخر» ـ «أنا وهم»، هل لا يزال هذا هاجسك؟ وهل ترى أن هذا لم يعد محصوراً في جورج قرم بل لدى الكثيرين وسط الأجيال العربية الجديدة الصاعدة؟**

□ الهويات الثانوية صارت أهم من الهويات الرئيسية، وهذه نتيجة كل الجهود التي بذلتها الأجهزة الثقافية للولايات المتحدة. فثقافة الولايات المتحدة مبنية على تفرقة المجموعات، كان لديها في الماضي ثقافة وأيديولوجيا وعاء الصَّهر (Melting Pot)، ولكنها لم تعد كذلك، وقد أتت مع الردة التي بدأها ليو ستراوس الذي يرى أن النموذج الديني أهدأ من النموذج العلماني. نحن لدينا فكر نمطي غربي أدخلناه إلى ثقافتنا على نحوٍ غريب، مثل القول إن البروتستانتية تقدمية والكاثوليكية رجعية، هذا فكر ماكس فيبر (Weber)، الذي ارتكب بدوره خطأً شنيعاً، فالمراكز الحضارية الكبرى كانت البندقية وغيرها من المراكز الكاثوليكية في جنوب المتوسط، ولم تكن إطلاقاً المناطق البروتستانية شمال أوروبا التي ازدهرت فقط عندما نشطت التجارة بين شمال أوروبا والقارة الأمريكية. ولماكس فيبر أيضاً كتابات تفيد بأن البوذيين لن يتمكنوا أبداً من بناء رأسمالية، ولكن أنظروا إلى هذه المجتمعات الآن. نحن العرب لا نعرف كيف نكسر أصنام الثقافة الغربية، لسبب أن العقل العربي مقيد بالعلوم الإنسانية الغربية ولا يعلم كيف يتعامل معها بالروح الانتقادية. وأنا بكتاباتي أريد تحرير العقل العربي من الفكر النمطي، فقد طرحت التساؤل حول ما حصل في أوروبا بين فترتي موتزارت وهتلر، الأول قمة في الرقي الفني والحضاري، والآخر مجنون جزار. مرة سمعت برنارد لويس في ندوة في نابولي، يقول إن الجهاد اختراع مسيحي. رفعت يدي قائلاً له إن الجهاد اسمه الـ هِريم (Herem) في التوراة ثم جاءت المسيحية والإسلام بالفكرة نفسها مع تغيير في المصطلح وليس المضمون. لكن لا أحد كان يجرؤ على المواجهة.

■ **للأسف كنا في مرحلة كان لدينا فيها منظرونا وفلاسفتنا (من العرب والمسلمين)، أما الآن ففي سياق العولمة والنيوليبرالية والارتباط بالغرب، أصبحت المدارس الفكرية الغربية هي المهيمنة على العقول، بينما مرجعيتنا منذ 100 أو 150 سنة كانت ابن رشد وابن خلدون، حيث كانت مرجعيات تدرس ويكتب عنها. هذا كله في سياق انجرارنا وراء الغرب.**

□ لكن ناصيف نصار مثلاً له حضور كبير في الوطن العربي، بما فيه المغرب. وهناك عبد الإله بلقزيز في المغرب وهو مثقف من الطراز الأول يزيد من معارف الأمة بكتاباته، وكذلك نبيل عبد الفتاح في مصر (وكتابه تجديد الفكر الديني).

■ **ألا يوجد علاقة بين الانجرار نحو الفتنة والجهل والأمية؟ إذا كان الشعب غير متعلم وأمياً، فمن السهل سحبه للفتن والهويات الفرعية. كما أن التكنولوجيا والإعلام يؤديان دورهما.**

□ في نهاية الأمر، بين البطالة التي تسيطر على البلدان العربية كافة وبين الغلو الديني الذي نعيشه منذ سنوات، إذا أردنا أن نمد خط من سراييفو إلى فلسطين، فإن شرق المتوسط منذ أيام اسكندر المقدوني وإلى الآن هو من أكثر المناطق الحساسة في العالم من الناحية الاستراتيجية والجيوسياسية.

■ **هل أنت مطمئن للوضع في لبنان؟**

□ هناك متاعب اقتصادية بدأ يعيشها لبنان سنة 2011 عندما دخلت سورية في القلاقل وبدأت الحرب الكونية في سورية، واليوم، لبنان يتدخل بسياساته العديد من الدول والمؤسسات الدولية، ومن يوجهه إلى حدّ كبير هي الأمم المتحدة وخصوصاً وكالة غوث اللاجئين في لبنان. فنصف لبنان مع إبقاء اللاجئين والنصف الآخر مع إعادتهم تدريجياً إلى بلدهم بالتنسيق مع الدولة السورية. هناك مشكلة إعادة الإعمار في سورية حيث يوجد حولها خلافات كبيرة جداً، فالدول الغربية والأمم المتحدة تريد إجراء الإعمار من دون النظام. لا يوجد واقعية في الموضوع. في التجربة اللبنانية، عندما أرى طريقة الدمار في سورية، بلدات ومدن ومناطق كاملة مدمرة، أتذكر ما حصل في وسط بيروت، ماذا حصل حينها، مشروع شركات عقارية وثروات وغيرها.. وهناك إشارات عديدة أن ما يحصل في سورية هو الأمر نفسه.

■ **هذا مجال ضخم للاستثمارات. ومنذ أكثر من 4 سنين بدأ البنك الدولي بإعداد برنامج مشروع مخصوص لإعادة الإعمار بمئات الملايين من الدولارات، وهو جاهز للتنفيذ، الشركات الصينية جاهزة للتنفيذ، والمقاولين السوريين جاهزون للتنفيذ، ولكن الموضوع هو عرض مناقصات.**

□ وفقاً لنعومي كلاين هذا يسمى رأسمالية الكوارث (Disaster Capitalism) التي تنقض على مواضع الحروب □

التشبيك في الوطن العربي: ضروراته وعقباته(*)

زياد حافظ(**)

كاتب وباحث اقتصادي وسياسي، وأمين عام سابق للمؤتمر القومي العربي.

إذا الشعب يوماً أراد الحياة فلا بد أن يستجيب القدر

ولا بد لليل أن ينجلي ولا بد للقيد أن ينكسر

مقدمة

آثرنا أن نستذكر هذين البيتين للشاعر التونسي أبي القاسم الشابي، اللذين طالما رددناهما في المدارس وطالما تمّ استذكارهما في شوارع العواصم العربية المنتفضة لنؤكّد إيماننا وقناعاتنا المبنية على العلم والتاريخ والجغرافيا وعلى غريزة البقاء أن لا سبيل لهذه الأمة إلا بقيام دولتها القومية الوحدوية بغض النظر عن شكلها الدستوري. هذا هو منطلق مقاربتنا، فنحن من حاملي مشروع نهضة الأمة العربية بكل مكوّناتها السياسية والثقافية الذي يعبّر عنه المشروع النهضوي العربي. فالمشروع النهضوي العربي تتمثّل أهدافه الستة بالاستقلال الوطني والوحدة والمشاركة الشعبية والتنمية المستديمة والعدالة الاجتماعية والتجدّد الحضاري. وهذه الأهداف تتطلّب جهود جميع أبناء الأمة العربية وبالتالي تضافر القوى السياسية التي تكوّن المشهد السياسي العربي على تنوّعه، الذي يثري الأمة إذا ما أكبّت الجهود على تحقيق الأهداف أو يدمّر الأمة إذا ما اختلفت وغرقت بالهويات الفرعية العبثية والقاتلة وتصارعت على السلطة. وبما أن التحدّيات التي تواجه الأمة بوجه عام وكل قطر بوجه خاص تحدّيات مشتركة في معظمها، كمشروع التنمية والعدالة

(*) في الأصل ورقة قدّمت إلى ندوة حول «الكتلة التاريخية» نظّمتها مؤسسة محمد عابد الجابري في الرباط بتاريخ 26 ـ 27 نيسان/أبريل 2019.

(**) البريد الإلكتروني: zhafez@gmail.com.

الاجتماعية والتجدّد الحضاري والاستقلال الوطني، وأخيراً وليس آخراً الوحدة، فلا بد من تشكيل قدرة سياسية على مواجهة كل التحدّيات المشتركة بين الأقطار والخاصة بكل قطر. هذه هي أرضية طرح «الكتلة التاريخية» التي أطلقتها أدبيات محمد عابد الجابري ومركز دراسات الوحدة العربية والمؤتمر القومي العربي والمؤتمر القومي ـ الإسلامي.

نظرية التكامل الاقتصادي المبنية على التخصّص والتنافس شكّلت الغطاء «العلمي» للاستعمار الاقتصادي في القرن التاسع عشر أو الهيمنة الاقتصادية عبر العولمة في القرن الحادي والعشرين.

التكلّم على الكتلة التاريخية، إذاً، التي تضمّ مختلف التيّارات السياسية في الأمة، وفي مقدمّتها التيّار القومي العربي والتيّار الإسلامي السياسي إضافة إلى التيّار اليساري والتيّار الليبرالي، هو أمر طبيعي عندنا يعكس ضرورة ترسيخ تلك الفكرة ضمانة لبقاء الأمة. والكتلة التاريخية لا تلغي التباينات في الفكر، إلّا أنها تتفّق على سلّم أولويات الصراع مع العدو الصهيوني ومن يتحالف معه وضد التدخّلات الخارجية لتفتيت أمّتنا العربية. وقد نكتفي بذلك في هذه المرحلة حتى تتحرّر فلسطين إن شاء الله عن قريب. فالمسألة عندنا مسألة متى وليست مسألة إذا. فعندنا هنا مسألة وجود وليست مسألة «استراتيجية سياسية» فقط أو مسألة ترف فكري. كما أنها هي خلاصة لنقاش علمي وبالعمق أجراه مركز دراسات الوحدة العربية عام 1988[1] ضمّ مفكرين وباحثين وناشطين من كل مكوّنات التيّارات السياسية العربية أسفر عن تأسيس المؤتمر القومي العربي (1990) وفيما بعد المؤتمر القومي ـ الإسلامي (1994).

لن نسترسل في مقاربة الخلفيات والأسباب لطرح فكرة «الكتلة التاريخية»؛ إلّا أننا سنركّز على البعد الاقتصادي لتلك الفكرة التي تجسّدها عدّة مفاهيم أهمّها «التكامل» أو «التشبيك» أو «الانصهار» الاقتصادي كما سنوضّح الفرق بين بعض المصطلحات المذكورة. غير أن الفكرة الأساسية التي نطرحها من خلال هذه المداخلة هي أن التشبيك الاقتصادي للوصول إلى الانصهار الاقتصادي بين الدول العربية هو التجسيد العملي وليس المجرّد لواقع الكتلة التاريخية. فلا كتلة تاريخية تستطيع أن تستمر إن لم تترجم على الأرض بعامل اقتصادي يرسّخ قواعد العمل العربي المشترك في مواجهة التحدّيات المشتركة. كما أن التشبيك لن يقوم إلّا بتوافق الكتلة التاريخية. هنا نشدّد على أن التحدّيات المشتركة ليست على صعيد الأمة ككل فقط بل داخل كل قطر أيضاً. فمعالجة التحدّيات على صعيد الأمة تساهم في معالجة التحدّيات داخل القطر. لكن العكس ليس بالضروري صحيحاً، أي نستبعد إمكان مواجهة التحدّيات الخاصة بكل قطر بعيداً من الأفق القومي. وأن خطر الانزلاق نحو مفهوم «القطر أولاً» يؤدّي في آخر المطاف إلى طريق مسدود قطرياً وقومياً، ولا يخدم إلّا الكيان الصهيوني العدو الوجودي للأمة العربية والإسلامية. واستبعاد إمكان تحقيق تنمية قطرية خارج الإطار القومي ليس موقفاً مزاجياً أو عاطفياً بل يستند إلى وقائع

---

(1) **مستقبل الأمة العربية: التحديات... والخيارات: التقرير النهائي لمشروع استشراف مستقبل الوطن العربي**، المشرف ورئيس الفريق خير الدين حسيب [وآخرون] (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1988).

مادية تستدعي بحثاً معمّقاً ومفصّلاً قد يكون خارج إطار المساحة الممكنة في هذه المداخلة. لكن سنقاربها على نحوٍ مقتضب عندما نجيب عن السؤال: لماذا التشبيك؟ غير أن الجامع المشترك الملموس لتلك «الكتلة التاريخية» هو البعد الاقتصادي الذي يساهم في تثبيت مفهومها.

فما هو ذلك «الملموس»؟ في رأينا هو التشبيك الاقتصادي، وهو شرط ضروري لتمكين وتثبيت «الكتلة التاريخية». فإذا كانت «الكتلة التاريخية» مكوّنة من مختلف التيّارات السياسية والاجتماعية في مختلف المجتمعات العربية فإن هذه المكوّنات تتحرّك في أقطار جغرافية تتحكّم فيها المكوّنات الاقتصادية. فالشرائح الاجتماعية والسياسية مرتبطة ارتباطاً عضوياً بما يكوّن سبل لقمة العيش ومن بعد ذلك الأمن الغذائي ثم الاجتماعي ثم السياسي وأخيراً الثقافي. فكيف يمكن أن نتصوّر كتلة ما خارج إطار يؤمّن لها وسائل البقاء ثم الارتقاء؟ وكيف يمكن تصوّر حالة انصهار اقتصادي يبدأ بالتشبيك خارج إطار الكتلة التاريخية؟ فالكتلة التاريخية هي التي ستقوم بما يلزم لتحقيق التشبيك والانصهار الاقتصادي.

هذه الوسائل لن تتوافر إلّا عبر التنمية الاقتصادية، والأخيرة لن تتحقّق إلّا عبر التشبيك بين الأقطار. فما هو إذاً، التشبيك الاقتصادي ولماذا التشبيك وليس التكامل المعهود في مختلف الأدبيات الاقتصادية والسياسية؟

أولاً: في المفاهيم وتوضيح المصطلحات

ليس هدفنا هنا إجراء مقاربة للنظريات الاقتصادية حول التكامل وأو التشبيك كي لا يضيع موضوعنا الأساسي، أي الكلام على المضمون الاقتصادي للكتلة التاريخية. لكن لاحظنا أن الكثير من الأدبيات السياسية والاقتصادية تتكلّم على «التكامل» الاقتصادي من دون تحديد مضمونه. فمن الناحية النظرية الاقتصادية يكون مضمون التكامل مبنياً على التخصّص حيث يصبح التنافس على الطريق إلى التكامل عبر ما يُسمّى «التفوّق النسبي» لكل قطر أو بلد في إنتاج السلع والخدمات التي يمكن أن ينجزها. غير أن هذه المفاهيم إذا ما طُبّقت على أرض الواقع العربي فهذا يعني أن الأقطار العربية ستدخل في متاهات «التخصّص» و«التنافس» من دون تحقيق أي تكامل. فمضمون التكامل يحمل مفهوم «سدّ النواقص» بين الأقطار وبين القطاعات وبين المهارات. لكن ما نتكلّم عنه يختلف في الهدف حيث نسعى إلى توسيع الرقعة الاقتصادية عبر توسيع الأسواق لتمكين التجارة البينية بين الدول العربية. فالنظرية الاقتصادية للتكامل الاقتصادي مبنية على فرضيات ربما لا تكون منسجمة مع الواقع العربي (وحتى الدولي في رأينا) وبالتالي يصعب علينا القبول بنتائج وتوصيات النظرية كما هي مألوفة.

فنظرية التكامل الاقتصادي المبنية على التخصّص والتنافس شكّلت الغطاء «العلمي» للاستعمار الاقتصادي في القرن التاسع عشر أو الهيمنة الاقتصادية عبر العولمة في القرن الحادي والعشرين. والاقتصاد في رأينا ليس إلّا السياسة ولكن بلغة الأرقام. بل نقول أكثر من ذلك، فإن النظريات الاقتصادية التي تُدرّس في الجامعات تعكس فكراً سياسياً واضحاً سواء كان النموذج الليبرالي أو اليساري الماركسي. فجميع النظريات التي شكّلت قاعدة «السياسات» الاقتصادية عبّرت

عن رؤية وموقف سياسي من القضايا التي تقاربها. فنظرية الريع الاقتصادي (1817)[2] على سبيل المثال التي أوجدها دايفد ريكاردو (1772 ـ 1823) هي لتبرير فرض الضرائب على مالكي العقارات التي ارتفعت قيمتها بصورة قياسية بسبب الحصار الاقتصادي الذي فرضه نابليون على المملكة المتحدة. ونظرية كينز (1883 ـ 1946) في الإنفاق الحكومي كان للخروج من الكساد الكبير الذي عمّ العالم الغربي في الثلاثينيات من القرن الماضي كما برّر برامج إعادة إعمار الدول المتضررة من الحرب العالمية الثانية كفرنسا والمملكة المتحدة وألمانيا وإيطاليا. أما اليوم فالنظرية النيوليبرالية التي روّجها فريدريتش فون هايك (1889 ـ 1992) وميلتون فريدمان (1912 ـ 2006) تبرّر ظاهرة العولمة والهيمنة الأحادية للشركات الكبرى العابرة للدول لإنهاء «التاريخ» أي السياسة التي نظّر لها الباحث فرنسيس فوكوياما[3]! أما تطوير نظرية الانصهار الاقتصادي فيعود إلى أعمال جايكوب فاينر (1892 ـ 1970) وبلا بلاسا (1928 ـ 1991). تقول النظرية إن الانصهار الاقتصادي يأتي بالتدرّج عبر سبع مراحل: مساحات تجارية تفضيلية، تجارة حرّة، وحدة جمركية، سوق مشتركة، وحدة اقتصادية، وحدة نقدية، انصهار كامل. التقييم السريع للتجارب العربية لتلك المراحل يفيد بأن في ظل دولة التجزئة التي فرضها المستعمر وقبلتها نخب حاكمة، فليس في الإمكان تحقيق أي نجاح لأي من هذه المراحل. نشير إلى إفشال الوحدة الجمركية بين لبنان وسورية، وإلى جعل مشروع السوق العربية المشتركة حبراً على ورق، وإلى محدودية التنسيق الاقتصادي بين «تجمّعات» إقليمية كمجلس التعاون الخليجي، والاتحاد المغربي... إلخ.

أما بالنسبة إلى التكامل الاقتصادي المبني وفقاً للنظرية الاقتصادية على التخصّص والتنافس فذلك يعود إلى نظرية ريكاردو[4]. فمبدأ «التخصّص» الذي شجّعه ريكاردو في نموذجه الاقتصادي أدّى إلى «ضرورة» تخصّص المملكة المتحدة في تصنيع الأقمشة، أي السلع الصناعية، بينما البرتغال يكتفي بإنتاج النبيذ وفقاً لنظرية التفوّق النسبي للبرتغال في إنتاج النبيذ وإن كان باستطاعة البلدين إنتاج السلعتين! هذا يعني بالنسبة إلى الغربيين أو دول «الشمال» أن تكون لها حصرياً مهّمة الإنتاج الصناعي بينما دول الجنوب تنحصر مهمّتها في استخراج المواد الأوّلية من دون أي تصنيع أو تحويل لتلك المواد وتكتفي بتصديرها إلى دول الشمال التي هي تحوّلها وتصنّعها ثم تعيد تصديرها إلى دول الجنوب. وهذا ما فعله المستعمر البريطاني في مصر عبر تفكيك مصانع القطن ورميها في جزر السيشل وفرض سياسة زراعة القطن وتصديرها إلى المملكة المتحدة. تبقى القيمة المضافة في دول الشمال، بينما تكتفي دول الجنوب بقيمة مضافة متدنية غير كافية لإطلاق عملية تنمية شاملة أو حتى جزئية. فمصيره التبعية الاقتصادية الدائمة لدول الشمال أو الغرب!

---

(2) David Ricardo, *Principles of Political Economy and Taxation* (London: J. M. Dent and Sons Ltd., 1911), <https://store.doverpublications.com/0486434613.html>.

(3) Francis Fukuyama, *The End of History and the Last Man* (New York: Avon Books, 1993).

(4) Ricardo, Ibid.

استمرّ ذلك الوضع حتى بعد الحرب العالمية الثانية عندما انتفض اقتصادي من الجنوب، من الأرجنتين بالتحديد، واسمه راوول بريبيش (1901 ـ 1986) الذي رأى أن شروط التبادل التجاري هي لمصلحة دول الشمال وليست لدول الجنوب، وبخاصة أن أسعار السلع المصنّعة في ارتفاع وسعر المواد الخام والزراعية في هبوط[5]. الفجوة الاقتصادية بين دول الشمال ودول الجنوب تتفاقم، وهذا ما أكّدته أبحاث الاقتصادي الروسي الأصل فاسيلي ليونتييف. لذلك يصبح تطبيق ذلك النموذج في الدول العربية وصفة للمزيد من الانقسام والتشرذم وعدم التعاون. فمن يحدّد قطاعات التخصّص وعلى أي قاعدة؟ وهل هناك استعداد للقبول بذلك التقسيم للعمل؟ أسئلة لم تجب عنها النظرية الاقتصادية، ناهيك بأن تلك النظرية مبنية على فرضيات ليست بالضرورة واقعية أو صحيحة، ولا حتى في الدول المتقدمة، وبالتالي لا نرى أي مبرّر لسلك ذلك المسار، على الأقل في مرحلة بناء الاقتصاد العربي الموحّد. فمن يفرض «التخصّص» هو الأقوى فقط لا غير. من هنا نفهم هدف النظريات والسياسات الاقتصادية في الغرب، التي تمّ تصديرها إلى دول الجنوب بما فيها الدول العربية؛ فهي نظريات مغرضة تخدم فقط من يملك القوّة.

التشبيك خطوة أولى لتصحيح الإرث الاستعماري؛ فالاقتصادات العربية عموماً حافظت على الإرث الاستعماري الذي حرص خلال حقبة احتلال الأقطار العربية على منع التواصل الجغرافي بين الأقطار وداخلها.

أضف إلى ذلك أن تلك النظريات مبنية على فرضيات خاطئة و/أو غير واقعية، وهذا يجعل استنتاجاتها تتطلّب مراجعة جذرية وهو ما لم يقم به معظم الاقتصاديين العرب[6]. وهذه النظريات، ومن ثمّ السياسات، مبنية على الرؤية الرأسمالية لتقسيم العمل بين الدول بما يؤسّس لهيمنة الدول المتقدّمة اقتصادياً (بسبب الاستعمار أولاً وأخيراً) على الدول «الناشئة»، وإن كانت تلك الدول من أعرق المجتمعات البشرية! ففي القرن التاسع عشر كانت الدول المستعمرة تفرض

---

(5) راوول بريبيش صاحب بحث مفصلي صدر عام 1947 في الأرجنتين حول الموضوع. لكنه عام 1950 أصدر ـ دون أن يوقعه ـ بحثاً في الأمم المتحدة حول التنمية الاقتصادية في أمريكا اللاتينية. تزامن بحثه مع بحث قدّمه الاقتصادي هانس سينجر وصل إلى النتيجة نفسها حيث أصبحت معادلات التبادل التجاري بين الدول الصناعية ودول الجنوب تتردّى لمصلحة الدول الصناعية. اسم النظرية «نظرية بريبيش ـ سنجر». انظر: United Nations, *The Economic Development of Latin America* (New York: United Nations, 1950).

(6) حاولنا إقامة مقاربة في هذا الموضوع حول الفرضيات والاستنتاجات، وبخاصة من ناحية السياسات الاقتصادية، في ورقة بحثية قُدّمت للجمعية العربية للبحوث الاقتصادية عام 2009 ومن ثم في كتاب ضم عدداً من التساؤلات في الاقتصاد. انظر: زياد حافظ، **تساؤلات في الفكر الاقتصادي** (بيروت، ألف ـ ياء، 2011). لم تلقَ تلك الورقة تجاوباً من معظم الحضور الذين اعتبروا الفرضيات من المقدّسات! الطريف في كل ذلك أن الاقتصادي النيوليبرالي ميلتون فريدمان اعترف بعدم جدوى الفرضيات، غير أنه تمسّك ـ لأسباب سياسية وعقائدية ـ بالاستنتاجات التي تخدم أجندته! يرى فريدمان أن قيمة أي نظرية اقتصادية هي قدرتها على الاستشراف وليس واقعية فرضياتها. بالنسبة إلينا نجد تناقضاً واضحاً بينما في الحقيقة ذلك الموقف تبريري لمواقف وأجندات سياسية لم يخفِها فريدمان.

قراراتها، وفي القرن العشرين ومطلع القرن الحادي والعشرين فرضت الدول الغربية قراراتها على الدول الأقلّ نموّاً وقدرة على المواجهة. أما اليوم فميزان القوى يتغيّر وبالتالي هناك ضرورة لمراجعة كل المفاهيم والنظريات والسياسات الاقتصادية «الموروثة» من الحقبة الاستعمارية القديمة والجديدة.

ومفهوم التكامل مغرض، إذ يجعل التعاون فقط لسد الثغر أو النقص بينما التعاون يجب أن يهدف إلى توسيع الرقعة الاقتصادية والأسواق لتحقيق استثمارات أكبر وكبح البطالة والاستفادة من وفورات الحجم التي تخفّض كلفة الإنتاج. لذلك نعتقد أن المصطلح الأصح هو التشبيك بوجه عام، وبخاصة في مجالات البنى التحتية كسكك الحديد، وأنابيب النفط والغاز والمياه، وشبكات الكهرباء، والتواصل في مرحلة أولى. والتشبيك ليس هدفاً قائماً بحد ذاته وإن أخذ إنجازه عقداً من الزمن أو أكثر. بل هو خطوة نحو دمج الاقتصادات المعنية في بوتقة واحدة، وهذا هو معنى مصطلح «Integration» الذي تُرجم بصورة غير دقيقة بمصطلح «تكامل». ومصطلح «Integration» مصطلح رياضي عكسه هو «Derivation» أي اشتقاق. والترجمة الأصح للمصطلح بالمعنى الرياضي هي التفاضل وليس التكامل كما هو معهود في الأدبيات الاقتصادية العربية. ومصطلح «تكامل» هو «Complémentarité» بالفرنسية أو «Complementarity» باللغة الإنكليزية وليس «Intégration». لكن القصد هنا، وبغض النظر عن الاجتهادات في الترجمة، هو توحيد الاقتصادات من وحدات اقتصادية مستقلّة بل منفصلة عن بعضها البعض إلى وحدة اقتصادية تشمل المكوّنات الاقتصادية كافة في الوطن العربي. وهذا ينسجم مع تطلّعاتنا في المشروع النهضوي العربي حيث الوحدة هي أحد أهدافه ـ إن لم يكن في رأينا الهدف الأول ـ أو صاحب الأرجحية. وهذه الأولوية نقاش آخر خارج إطار بحثنا هنا وإن كانت الدافع الأساس لمقاربتنا.

الوطن العربي يملك [...] عناصر القوّة التي قد تمكّنه من أخذ مكانته في مجمع الأمم لو توحّد العرب و[من] تأدية رسالته في إنتاج معرفة تستفيد منها شعوب العالم كما فعل أجدادنا.

فالتشبيك خطوة أولى لتصحيح الإرث الاستعماري؛ فالاقتصادات العربية عموماً حافظت على الإرث الاستعماري الذي حرص خلال حقبة احتلال الأقطار العربية على منع التواصل الجغرافي بين الأقطار وداخلها. فسكك الحديد (على محدودية رقعتها) مثلاً كانت اتجاهاتها من الجنوب نحو الشمال، أي من مواقع استخراج المواد الخام إلى المرافئ للتصدير ولنقل جنود الاستعمار إلى الأماكن الاقتصادية الاستراتيجية. كانت شبكات التواصل محدودة بين مختلف المدن ومرتبطة عضوياً مع الساحة الجغرافية للإنتاج والتصدير.

ما زال الوضع الاقتصادي العام في البلدان العربية مبنياً على إنتاج سلعة أو سلعتين استراتيجيتين كالنفط أو الغاز أو الفوسفاط أو القطن أو التمر، أو الاستفادة من قطاع خدماتي يطغى عليه طابع الاحتكار، أو ممر استراتيجي بحري أو برّي ينتج الريع. ولذلك إرث تاريخي يعود إلى ما قبل ظهور الإسلام حيث مصدر الثروة كان اقتناص مجهود الغير بالقوّة، فكانت ثقافة الإثراء عبر الغنيمة ومن بعد ذلك الريع، أو بالتراضي فكانت التجارة. فقبيلة قريش على

سبيل المثال استطاعت أن تؤمّن حمايات للقوافل في الجزيرة العربية وبالتالي أن تجني أرباحاً ريعية مقابل تلك «الحمايات». والانتقال من اقتصاد ريعي إلى اقتصاد إنتاجي ليس بالسهل، لا على الصعيد الاقتصادي البحت ولا على الصعيد السياسي، حيث الاقتصاد الإنتاجي يتطلّب نظاماً سياسياً مبنياً على المساءلة والمحاسبة بينما الاقتصاد الريعي يعفي النخب الحاكمة من تلك المساءلة والمحاسبة. فالمستفيد من الريع لا يمكن أن يحاسب من يوزّع الريع ما دام المستفيد لا يساهم في إنتاجه! فدور المؤسسات للدولة العربية المعاصرة هو تقاسم «الغنيمة» أو الريع وفقاً لسلّم أولويات يحدّدها مركز القرار لمصلحة من يدور في فلكه أو يدعم بقاءه.

والانتقال إلى اقتصاد إنتاجي لا يمكن في الظروف الدولية والإقليمية القائمة أن يتم ضمن الحدود السياسية للبلدان العربية كما ورثتاها من حقبة الاستعمار. والتجربة التاريخية لعدد من الأقطار تدلّ على ذلك (مصر، الجزائر، العراق، سورية مثلاً). فلا بد من رقعة اقتصادية واسعة لتبرير الاستثمار في مشاريع اقتصادية مكلفة ولكن ضرورية لتمكين البنية الاقتصادية من تنمية مستدامة. هذه هي إحدى نتائج الدروس لحقبة الدولة القطرية بعد الاستقلال الظاهري عن الاستعمار.

إذاً، نعتقد أن المطلوب في هذه المرحلة التكلّم على التشبيك الاقتصادي للوصول إلى اقتصاد موحّد على امتداد ساحة الوطن العربي.

ثانياً: لماذا التشبيك؟

بعد هذه التوضيحات المبدئية حول المصطلحات والمفاهيم نحاول الإجابة عن السؤال التالي: لماذا التشبيك؟ وكما أشرنا أعلاه فإن التشبيك من وجهة نظرنا هو الخطوة الأولى نحو توحيد الاقتصادات العربية. لقد أشرنا في عدد من الأبحاث والمداخلات أن الاقتصادات العربية تواجه طريقاً مسدوداً سواء بالنسبة إلى البنية الاقتصادية القائمة أو بالنسبة إلى السياسات المتبعة من جانب النخب الحاكمة. وبالتالي هناك مصلحة الأمن القومي العربي والمنافع الاقتصادية الناتجة من التشبيك؛ فلا بد إذاً من مراجعة التوجّه الاقتصادي في البنى والسياسات نحو أفق قومي لا يلغي الخصوصيات القطرية ولا يتناقض مع مقتضيات الأمن القومي العربي الذي من شروطه الأساسية توحيد الاقتصادات. فلا أفق للاقتصاد القطري بعيداً من التوجّه القومي. نحن نعيش في زمن الكيانات الكبرى الناتجة في كثير من الأحيان من تكتّلات جغرافية وسياسية واقتصادية. هذا ما أكّدته الرؤية الاستشرافية القومية التي أصدرها مركز دراسات الوحدة العربية[7]. وأكبر دليل على ذلك هو المأزق المستمر في الاقتصاد القطري منذ حصول الدول القطرية على استقلالها من الدول المستعمرة. فمحاولات بعض الأقطار لبناء اقتصاد وطني مستقل اصطدمت بالمصالح الاستعمارية وامتداداتها في مختلف المجتمعات العربية. فلا تجربة مصر في الخمسينيات والستينيات من القرن الماضي، التي شكّلت نموذجاً ما زال صالحاً في رأينا بالنسبة إلى ريادة

---

(7) **مستقبل الأمة العربية: التحديات... والخيارات: التقرير النهائي لمشروع استشراف مستقبل الوطن العربي**، الفصل الثامن.

القطاع العام مع بعض التعديلات؛ ولا تجربة العراق التي دمرّتها حروب أشعلها المستعمر بالتواطؤ مع بعض البلدان العربية تلاها احتلال للعراق؛ ولا تجربة الجزائر، ولا حتى تجربة سورية، استطاعت أن تتخطى المواجهة مع المستعمر القديم والجديد. ففي دولة التجزئة ضعف بنيوي بينما في الوحدة قوّة.

أضف إلى كل ذلك الأزمات المزمنة والبنيوية التي تواجه بلداناً متعددة كتونس والمغرب ولبنان والأردن والسودان وموريتانيا وبلدان القرن الأفريقي وحتى بلدان الخليج خير دلائل على محدودية الأفق القطري. كما أن خطة المستعمر القديم والجديد كانت تستهدف تلك الاقتصادات ومنعها من الوصول إلى حدّ تستطيع معه أن تصون استقلالها السياسي. فسياسة الإفقار المتلازمة مع سياسة التجهيل عبر برامج تربوية غير صالحة علمياً وثقافياً لزمننا هذا تهدف إلى منع الوصول إلى استقلال القرار السياسي العربي. الابتزاز الذي تمارسه بعض الدول النفطية لشراء ولاءات سياسية لا تخدم الشعوب بل مصالح خارجية هو خير مثال على ما نقوله. ومنذ احتلال العراق يحرص المستعمر على ألّا تنمو العلاقات الاقتصادية بين العراق ودول الجوار بما يخلق واقعاً مادياً وحدوياً يصعب تفكيكه إذا ما قام. فالغرب بوجه عام يعمل، وينجح حتى الآن، لاستدامة التخلّف والفقر في المجتمعات العربية التي تحكمها نخب لا تستطيع أو لا تريد مواجهة المستعمر القديم أو الجديد وذلك رغم وجود الثروات والإمكانات الهائلة.

هنا لا بد لنا من التوقف والتأمل في الإجابة عن سؤال محدّد: **كيف يكون حال العرب لو توحدّوا بوجه عام ولو نسقّوا سياساتهم الاقتصادية**. نقدم هنا أرقاماً استخرجناها من التقرير الاقتصادي العربي الموحد لصندوق النقد العربي، التي تجعلنا نقدّر ما هو حجم الوطن العربي وما نخسره إذا ما استمرّ الوضع القائم. فالمساحة الجغرافية للوطن العربي هي 13.3 مليون كم^2 ما يجعله في المرتبة الثانية في العالم بعد الاتحاد الروسي. أما على صعيد السكان، فالوطن العربي يأتي في المرتبة الثالثة مع 400 مليون مواطن وراء الصين (1.3 مليار) والهند (1.0 مليار). والوطن العربي يحتوي على ثروات نفطية وغازية ومائية وزراعية قد تجعله قوّة اقتصادية في العالم يُحسب لها حساب إذا ما تحقّقت الوحدة أو بالحد الأدنى التشبيك. وعلى صعيد الناتج الداخلي فهو في المرتبة السابعة مع 2.3 تريليون دولار وفقاً لتقديرات **التقرير الاقتصادي العربي الموحّد**(8) الذي يمكن أن يتضاعف بالتشبيك الاقتصادي وصولاً إلى الوحدة أو الانصهار الاقتصادي. وإذا توحدّت الجيوش العربية من عدّة وعتاد فليس هناك من قوّة في العالم تستطيع هزم الجيش الموحّد أو حتى زعزعة استقرار الوطن العربي أو فرض إملاءات لا يقبلها العرب. فالوطن العربي يملك إذاً، عناصر القوّة(9) التي قد تمكّنه من أخذ مكانته في مجمع الأمم لو توحّد العرب، وتأدية رسالته في إنتاج معرفة تستفيد منها شعوب العالم كما فعل أجدادنا.

من جهة أخرى عملت الدول المستعمرة القديمة والجديدة على وضع اليد على ثروات الأمة عبر تشجيع النخب الحاكمة على اتباع سياسات اقتصادية تكرّس البنية الريعية للاقتصاد

---

(8) صندوق النقد العربي، **التقرير الاقتصادي العربي الموحّد 2018** (الكويت: الصندوق، 2019).

(9) للمزيد حول تلك الإمكانات، انظر: **مستقبل الأمة العربية: التحديات... والخيارات: التقرير النهائي لمشروع استشراف مستقبل الوطن العربي**، الفصل الثامن.

العربي وتكرّس التبعية للخارج. فنظرية الانفتاح الاقتصادي تجاه الخارج عبر عنوان «استجلاب الرساميل» لتمويل التنمية القطرية التي لا يمكن للمدخرات الوطنية والعربية أن تقوم بها ادعاء باطل من قبل المؤسسات الدولية كصندوق النقد والبنك الدولي على سبيل المثال، وكما تروّجه كلّيات الاقتصاد في الغرب ومن يدور في فلكها. فتمويل توسيع قناة السويس عام 2014 خير أمثولة على ذلك، حيث استطاعت الحكومة المصرية تأمين تمويل بقيمة 6 مليارات دولار في فترة وجيزة من المدخرات الشعبية من دون اللجوء إلى المؤسسات المالية الدولية، وهذا ما أقلقها حيث استقلالية القرار الوطني مرفوضة من قبلها[10]! لذلك نبدي الحذر الشديد من التوجّهات الدولية والغربية في ما يتعلّق بقضايا التنمية والتمويل، وبخاصة تلك التي تروّج الاستدانة الخارجية ضمن صفقات لا تغيب عنها الشبهة. فأحد مظاهر تلك المحاولات وهْم «الشراكة» مع كتل سياسية اقتصادية كالشراكة مع الاتحاد الأوروبي، أو المشاريع المشبوهة كالشراكة المتوسطية التي تهدف إلى إدخال الكيان الصهيوني في وسط الجسم العربي أي بين بلدان شمال وجنوب البحر المتوسط، أو عبر «علاقات ثنائية مميّزة» مع البلدان المستعمرة قديماً وجديداً حيث المنافع المتبادلة تميل بشكل كاسر للبلدان الصناعية المتقدمة على اقتصادات البلدان العربية. فهذه «الشراكة» لا يمكن أن تكون متكافئة بين أطراف اقتصادية غير متكافئة في الأصل وكل ذلك هو لتقليص، أو حتى منع، نمو العلاقات البينية في التجارة بين البلدان العربية إلا ضمن أطر محدودة جدّاً. وبالمناسبة، نشير هنا إلى الإصرار لدى المؤسسات الدولية كالبنك الدولي وصندوق النقد الدولي على عدم تسمية البلدان العربية كمجموعة بلدان عربية بل كبلدان مجموعة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا (MENA) لإدخال الكيان الصهيوني ضمن المجموعة. وللأسف أصبحت بعض النخب الحاكمة في الوطن العربي تدعو إما «إلى تطمين» الكيان أو لفتح علاقات ضد «العدو الإيراني» وتناسي أولوية القضية الفلسطينية وتتناسى حتى التعاون الاقتصادي العربي بل تفرض العقوبات على بعضها البعض!

تصبح الكتلة التاريخية لمواجهة التحدّيات التي تواجه الأمة عملاً وجودياً وليس مجرد توجّهات وتمنّيات. وبما أن ذلك الهدف يتطلّب مجهوداً كبيراً فلا بد من تحديد مراحل لتحقيق ذلك الهدف.

لذلك تصبح الكتلة التاريخية لمواجهة التحدّيات التي تواجه الأمة عملاً وجودياً وليس مجرد توجّهات وتمنّيات. وبما أن ذلك الهدف يتطلّب مجهوداً كبيراً فلا بد من تحديد مراحل لتحقيق ذلك الهدف. أولى هذه المراحل هي التشبيك. وهذا أمر طبيعي لأننا نعيش في عصر العلاقات الشبكية، وبخاصة بعد الثورة التكنولوجية المستمرة في التواصل والمواصلات والاحتساب. فليست مصادفة أن تكون الوثبة الجديدة للصين عبر إطلاق مبادرة الحزام الواحد الطريق الواحد

---

(10) الأزمة اليونانية خير دليل على ذلك، حيث أجبرت المؤسسات الدولية الحكومة اليونانية على تنفيذ إملاءاتها لتحصل على المساعدات المالية للخروج من الأزمة. ومن المعلوم أن الاتحاد الأوروبي وبعض المؤسسات المالية الخاصة الأمريكية والألمانية ساهمت في خلق الأزمة في اليونان عبر التلاعب المالي وفقاً لما يّسمّى الهندسة المالية. لبنان قد يواجه مصيراً مشابهاً لليونان إذا ما رضخ لإملاءات مماثلة.

الذي يهدف إلى ربط الصين بغرب أوروبا عبر إعادة الاعتبار لطريق الحرير. فعصرنا هو عصر الاتصال (Connectivité/connectivity) أو حتى الاتصال الفائق (Hyperconnectivity)؛ وهذا ما يرعب الغرب الذي يرى حتمية خروج دول الجنوب عن سيطرته الذي مارسه خلال قرنين خاصة خلال الحقبة الاستعمارية وحتى ما بعد الحرب العالمية الثانية. فالدول المستعمِرة خرجت من الباب مكرهة لتعود من الشبّاك بسبب تواطؤ النخب الحاكمة في بلدان الجنوب التي أوجدتها.

فما هي أشكال التشبيك إذاً؟ للتشبيك عدّة أوجه. الوجه **الأول** هو في ربط البنى التحتية للأقطار العربية كسكك الحديد وخطوط الكهرباء والمياه والنفط والغاز والطرق السريعة، وطبعاً المواصلات. ويواكب هذا ضمان حرّية نقل المواطنين والبضائع وإلغاء التعريفات الجمركية بين البلدان العربية. الوجه **الثاني** هو في ربط السياسات الاقتصادية والمالية. هذا يعني اتخاذ موقف من إملاءات صندوق النقد الدولي والبنك الدولي ومصرف الاستثمار الأوروبي إضافة إلى الوكالات التابعة لدول الغرب كصندوق التعاون الفرنسي ووزارة الخزينة الأمريكية... إلخ. والتنسيق في السياسات النقدية والمالية ضرورة لمواكبة برامج التنمية داخل كل قطر ولتجنّب التضخم المالي والكساد الاقتصادي ولدعم العلاقات الاقتصادية العربية ـ العربية سواء كانت ثنائية أو جماعية. الوجه **الثالث** للتشبيك هو التنسيق في برنامج الأولويات في المشاريع التنموية كبرامج التعليم مثلاً التي تمثّل القاعدة الاستراتيجية لبناء الأجيال الجديدة من المهارات والإبداع. الوجه **الرابع** للتشبيك هو توحيد المواقف في السياسة الخارجية في المواقف والملفّات المشتركة. والوجه **الخامس** هو التنسيق في المواقف الأمنية والعسكرية. لكن ما يهمّنا هنا هو الأوجه الثلاثة الأولى، وإن كانت لا تنفصل عن البعد السياسي المتمثل بالوجهين الآخرين. فهذه قائمة على سبيل المثال وليست حصرية، فيمكن إضافة أشكال أخرى إذا ما لزم الأمر.

يبدو من غير المستحبّ ـ إن لم نقل من الممنوعات أو المحرّمات ـ الكلام على الوحدة الاقتصادية أو التنسيق أو التعاون العربي الجدّي، فتكتفي النخب الحاكمة بالقرارات الفضفاضة الإنشائية من دون تنفيذ فعلي.

أما نتائج التشبيك فهي متعددة أيضاً. **أولاً**، هناك النتائج التوظيفية المباشرة التي ستخلق فرصاً للعمل وتخفّف من أعباء البطالة المتفشّية، سواء كانت بطالة معلنة أو مبطّنة. والبطالة تمثّل البيئة الحاضنة للمشاريع المشبوهة التي تدمّر المجتمعات العربية كما شهدناها في العقود الماضية. **ثانياً**، يخلق التشبيك دينامية عمل مشترك ليست موجودة حتى الآن، أو إن وجد ذلك العمل فهو محدود الفعّالية. نتيجة **ثالثة** هي دعم سياسات إعادة الاعتبار إلى المناطق الريفية والتخفيف من الضغط السكّاني على المدن. أضف إلى ذلك فالتشبيك يدعم مقاومة التصحّر لمناطق ريفية يمكن استصلاحها واستخدامها. هذه بعض نتائج التشبيك التي يمكن تعدادها في كل مشروع يُطرح ويُنفّذ.

ما لفت نظرنا ونحن في إطار إعداد هذه الورقة شحّ الدراسات والمعلومات حول التنسيق العربي وكأنها من المحرّمات. فمن يحاول البحث عبر المحرّك البحثي غوغل، سواء في اللغة العربية أو الإنكليزية أو الفرنسية، يلاحظ مثلاً تغييب أعمال لبيب شقير حول تجربة الوحدة

العربية. محرّكات بحثية أخرى، كبين مثلاً، تعرضه ولكن عدد الأبحاث المنشورة محدود جداً. العبرة هنا، أنه يبدو من غير المستحبّ ـ إن لم نقل من الممنوعات أو المحرّمات ـ الكلام على الوحدة الاقتصادية أو التنسيق أو التعاون العربي الجدّي، فتكتفي النخب الحاكمة بالقرارات الفضفاضة الإنشائية من دون تنفيذ فعلي. ويعود هنا الفضل لمركز دراسات الوحدة العربية في التمسّك في هذا الملف، أولاً عبر هدف المركز، وثانياً عبر نشر الدراسات حول التجارب الوحدوية بما فيها دراسة الدكتور لبيب شقير (1926 ـ 1986) وإن كنّا نتمنّى المزيد منها[11].

ثالثاً: كيف يكون التشبيك عربياً وإقليمياً؟

إذا ما اعتبرنا أن التشبيك هو الوجه الآخر للكتلة التاريخية فإن الأخيرة تشمل أيضاً بلدان الجوار المباشر للوطن العربي. نقصد هنا في المشرق العربي كلاً من تركيا والجمهورية الإسلامية في إيران. أما في شمال أفريقيا فالمطلوب إعادة تأهيل العلاقات الاقتصادية مع بلدان الجوار كالسنغال ومالي وصولاً إلى نيجيريا وإثيوبيا. فهذه البلدان لها موروث ثقافي وتاريخي مشترك مع الحقبة العربية الإسلامية خلال أكثر من ثلاثة عشر قرناً. كما أن دولاً عربية متعددة دعمت حركات التحرّر في الكثير من البلدان الأفريقية، ولا سيّما جنوب أفريقيا. نذكّر بالدوائر الثلاث التي أوردها جمال عبد الناصر في **فلسفة الثورة**[12]، والتي تضم إضافة إلى الدائرة الإسلامية الدائرة الأفريقية. كان ذلك مفهومه للكتلة التاريخية آنذاك وما زالت صحيحة اليوم. لكن نعي بوضوح أن التشبيك العربي ـ العربي مرفوض غربياً فما بالك بالتشبيك مع دول الجوار! بعض البلدان العربية تقوم للأسف بدور المنفّذ للرغبات الغربية وذلك على حساب مصلحة الشعوب العربية. فالضغوط التي يخضع لها لبنان لعدم التنسيق (فما بالك بالتشبيك) مع سورية في قضية النازحين ورفض العروض الإيرانية في موضوع الكهرباء والتشبيك مع محطّات نووية لتوليد الكهرباء خير مثال على ذلك. كما أن اعتراض الولايات المتحدة على التنسيق بين العراق وسورية وكبح توجّه الأردن نحو التنسيق الاقتصادي مع سورية مثل آخر. لكن تلك الاعتراضات تؤكّد صحّة

---

(11) لبيب شقير، **الوحدة الاقتصادية العربية: تجاربها وتوقعاتها** (القاهرة، دار نهضة مصر للطبع والنشر، 1969)، تمّت إعادة طباعته في مركز دراسات الوحدة العربية في بيروت عام 1986، سنة رحيل لبيب شقير. من بعض الدراسات، انظر أيضاً: عبد المنعم السيّد علي، **الاتحاد النقدي الخليجي والعملة الخليجية المشتركة** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2008)؛ مجموعة من الباحثين، **منطقة التجارة الحرّة العربية: التحدّيات وضرورات التحقيق**، تحرير محمد محمود الإمام (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2005)؛ نهاد خليل دمشقية، **التكامل الصناعي السوري ـ اللبناني: الإمكانيات والفرص**، سلسلة أطروحات الدكتوراه؛ 42 (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2002)؛ سليمان الرياشي [وآخرون]، **التكامل الاقتصادي العربي: الواقع والآفاق**، سلسلة كتب المستقبل العربي؛ 12 (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1998)؛ سميح مسعود برقاوي، **المشروعات العربية المشتركة: الواقع والآفاق**، سلسلة الثقافة القومية؛ 17 (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1988). هذه بعض الكتب الصادرة عن المركز حول الموضوع. رغم هذا المجهود يجب أن يرتفع عدد الأبحاث بما يليق بالمركز ورسالته وبما تقتضي الحاجة المتزايدة إليه.

(12) جمال عبد الناصر، **فلسفة الثورة**، كتب قومية. مكتبة الرئيس جمال عبد الناصر؛ العدد 303 (القاهرة: الدار القومية، 1954).

وضرورة ذلك التشبيك، **أولاً** لأن الغرب يعترض عليه، و**ثانياً** لأنه يمثّل حلّاً لمشاكل كانت حتى الساعة مستعصية.

والتشبيك الاقتصادي يبدأ في القطاعات التي تستوجب استثمارات كبيرة في البنى التحتية، إلّا أن كلفتها قد تفوق قدرة كل بلد على حدة. لذا، يجب أن تصبح مشتركة كي تستفيد منها جميع البلدان وهو ما يجعل التشبيك حلّاً معقولاً لإنشاء تلك البنى ومن ناحية الكلفة. فشبكة سكك الحديد التي تربط شمال الدول بجنوبها وغربها بشرقها خير مثال على ذلك. نذكّر هنا أن ما ساهم في تكريس وتثبيت وحدة الولايات المتحدة هو شبكة سكك الحديد[13]. لقد أشار المؤتمر القومي العربي في مذكّرة للقمة الاقتصادية لملوك وأمراء ورؤساء الدول العربية[14] التي انعقدت في بيروت في مطلع هذا العام إلى سلسلة من المشاريع للتشبيك. تشبيك الشبكات الكهربائية مثلاً في الكتل الجغرافية الأربع: بلاد الشام والرافدين؛ بلاد الجزيرة العربية؛ بلاد وادي النيل والقرن الأفريقي؛ وبلاد المغرب العربي. فالنفط والغاز العربيان هما أولاً وأخيراً لشعوب الوطن العربي وليس لحكّامه أو عائلات الحكّام. من جهة أخرى، فإن الاستثمار بالطاقات البديلة كالطاقة الشمسية والرياح والطاقات المتجدّدة عموماً قد تخفّف من الاتكال على المحروقات وتساهم في تخفيف تلوّث البيئة.

أما القائمة الأولية لمشاريع التشبيك على سبيل المثال فهي:

المشروع **الأول** هو بناء السكك الحديد التي تربط بين أقطار الأمة وتساهم في نقل المواطنين العرب والبضائع التي تنتجها هذه الأقطار لتنمية التجارة البينية بينها والتي ما زالت ضعيفة حتى الآن. فمعظم التجارة الخارجية العربية تصدّر سلعها إلى الخارج وتستورد معظم حاجاتها منه دون التركيز على الأسواق العربية. صحيح أنه سبق للجامعة العربية إقرار السوق العربية المشتركة (1957) لكنها ظلّت حبراً على ورق بسبب غياب الإرادة السياسية للنخب الحاكمة وبسبب هيكلية اقتصاد هذه الأقطار التي تركّز على الريع كمصدر أساسي لإنتاج الثروة كما أشرنا في عدة أبحاث.

المشروع **الثاني** هو تشبيك شبكات الطاقة بين الأقطار كافة.

المشروع **الثالث** هو تشبيك قنوات وأنابيب المياه بين الأقطار كافة.

المشروع **الرابع** هو تشبيك أنابيب النفط والغاز بين الأقطار كافة.

المشروع **الخامس** هو خطوط المواصلات السلكية واللاسلكية.

المشروع **السادس** إنشاء أسطول عربي لنقل البضائع العربية.

المشروع **السابع** توحيد خطوط الطيران العربي وسائر وسائل النقل البرّية.

يمكن إضافة مشاريع أخرى كما يمكن الاكتفاء بمشروع واحد كبداية للعمل من أجل استنهاض العمل الوحدوي.

---

(13) Martin Kelly, «Effect of Railroads on the United States,» ThoughtCo (19 October 2018), <https://www.thoughtco.com/effect-of-railroads-on-the-united-states-104724>.

(14) المؤتمر القومي العربي، مذكرة إلى الملوك والأمراء والرؤساء في اجتماع القمة الاقتصادية في بيروت، 18 كانون الثاني/يناير 2019، إعداد زياد حافظ، <http://www.arabnc.org>.

توضيحات: تشبيك السكك الحديد العربية وربط المغرب العربي بالمشرق العربي وبجنوب الجزيرة العربية وبلاد وادي النيل والقرن الأفريقي هو الهدف الاستراتيجي الاقتصادي الوحدوي. كلفة الكيلومتر من السكّة الحديد نحو مليون دولار. طول شبكة سكك الحديد المطلوبة قد تصل إلى 20.000 كيلومتر أو أكثر أي بكلفة 20 مليار دولار تقريباً. شبكة سكك الحديد تساهم في ربط الأواصر الجغرافية للوطن العربي وتساهم في رفع مستوى التجارة البينية بين البلدان العربية التي ما زالت متدنية وفقاً للتقرير الاقتصادي الموحّد الصادر عن صندوق النقد العربي. فالشبكة تساهم في فتح الأسواق للسلع العربية، وهو ما يتيح الفرصة للمزيد من الاستثمارات. كما أن الشبكة تنقل المواطنين من قطر إلى قطر وداخل كل قطر فتساهم في التخفيف من النزوح إلى المدن وما يرافق ذلك من ضغط إسكاني وسكاني على البنى التحتية في المدن. ويتلازم مع ضرورة نقل المواطنين بين الأقطار العربية إلغاء التأشيرات.

أما التشبيك في قطاع الطاقة الكهربائية، فإن كلفة إنتاج ميغاوات واحد من الكهرباء يكلّف نحو المليون دولار. إن الطاقة الكهربائية التي يحتاج الوطن العربي إليها يجب أن تلبّي النمو السكّاني، والتقديرات المتداولة تفيد بأن الوطن العربي بحاجة إلى توليد طاقة إضافية تبلغ 227 ألف ميغاوات بحلول عام 2035 أو نحو 230 مليار دولار من استثمارات كبيرة جدّاً لا يمكن توفيرها إلّا بالتنسيق أو الشراكة العربية ـ العربية.

التشبيك الاقتصادي يبدأ في القطاعات التي تستوجب استثمارات كبيرة في البنى التحتية، إلّا أن كلفتها قد تفوق قدرة كل بلد على حدة. لذا، يجب أن تصبح مشتركة كي تستفيد منها جميع البلدان وهو ما يجعل التشبيك حلّاً معقولاً لإنشاء تلك البنى ومن ناحية الكلفة.

كما هناك حاجة ملحّة إلى الاستثمار في برامج التربية لتأهيل المواطن العربي للعيش في عصر التكنولوجيا. وهذا التأهيل شرط ضروري لتحقيق التشبيك فالانصهار. ولكن قبل كل ذلك يجب محو الأمية، الذي وصل معدله إلى ما يوازي أكثر من 19 بالمئة من إجمالي سكّان الوطن العربي لعام 2015، وذلك خلال فترة عشر سنوات لتمكين ذلك التأهيل. وإذا اعتبرنا معيار كلفة الأمية في الوطن العربي ما يوازي 0.5 بالمئة من الناتج القومي فإن الكلفة تصبح ما يوازي 23 مليار دولار سنوياً. فالأمية تحدّ من التوظيف أو الاستخدام وبالتالي تساهم في تفشّي البطالة، وتحدّ من الإنتاجية في العمل فلا يزيد الناتج الداخلي كما يجب، وتحدّ من اقتناص الفرص، وأخيراً، تحدّ من التمكّن من التكنولوجيات الحديثة. أما على الصعيد الاجتماعي فإن الأمية تنعكس على ضعف قراءة الإرشادات الصحّية، وتساهم في تفاقم الجريمة، وتحدّ من الوصول إلى الرفاهية. فمهما كانت كلفة محو الأمية فإن كلفة استمرارها هي أكثر من كلفة محوها. بالمقابل، تفيد دراسات متعددة أن محو الأمية يؤدّي إلى رفع الدخل الفردي بنسبة 6 بالمئة عمّا هو عليه الآن. كما أن على البرامج التربوية إعادة تأهيل التراث الفكري العربي في الفلسفة والعلوم إضافة إلى الأدب لتثبيت قواعد المعرفة العربية وللغرف في كنوز التراث الذي ما زال معظم العرب يجهله.

الاستثمار في البحوث العلمية عبر تخصيص ما يوازي 5 بالمئة على الأقل من الناتج الداخلي كي تتحقّق المنظومة المعرفية والتجدّد الحضاري من جهة، وتحقيق الاختراقات التقانية التي تمثّل أساس الاقتصاد المعاصر. أمّا اليوم، فنسبة الإنفاق على البحوث العلمية يكاد يصل إلى 0.4 بالمئة من الناتج الداخلي. كما ندعو إلى الاستثمار في التكنولوجيات الحديثة كالذكاء الاصطناعي والتكنولوجيات المصغّرة (نانوتكنولوجي) على سبيل المثال وليس الحصر. وأخيراً وليس آخراً، ندعو إلى الاستثمار في القطاع الزراعي واستصلاح الصحاري وتحلية المياه وذلك لتمكين الأمن الغذائي للوطن العربي.

رابعاً: عوائق التشبيك

عوائق التشبيك الاقتصادي لا تختلف في الجوهر عن التي تعادي الوحدة[15]! فإذا كانت الأخيرة على الصعيد الشعبي ممكنة بل مقبولة إن لم تكن مرغوباً فيها فإن النخب الحاكمة تنظر إلى ذلك بالريبة لأنها لا تستطيع حينئذ اللعب على التناقضات بين مكوّنات الدول العربية لتكرّس هيمنتها على مقدّرات البلاد. لكن هذا لا يعني أنها لن تستفيد من التشبيك بل تصبح مهمة مروّجي التشبيك توضيح تلك المنافع.

هناك نوعان من العوائق التي قد تحول دون تحقيق التشبيك. النوع **الأول** هو موضوعي ويعود إلى بنية الاقتصادات العربية وطبيعة الحكم العربي إضافة إلى واقع التدخّلات الخارجية التي لا يمكن أن تقبل بوحدة العرب. «فبالنسبة للبنان يشكل احتمال تشبيك لبنان اقتصادياً مع الجوار ومع دول الشرق الكبير انطلاقاً من سورية خطراً جدياً على منظومة الهيمنة الغربية الصهيونية في المنطقة ولذلك يتحول خبر صغير عن وفد صيني في البقاع وعن عقد روسي في الشمال إلى قضية أمن قومي أميركي تثيرها سفيرة الولايات المتحدة مع بعض المسؤولين مرفقة بجرعات من التهديد العدائي الذي حفظ في الكواليس»[16]. أما على الصعيد الذاتي فهناك أصحاب المصالح الضيّقة داخل كل قطر التي ترى أن التشبيك قد يهمّشها أو يقضي على مصالحها إضافة إلى ضعف النخب المؤمنة بالتشبيك والانصهار الاقتصادي وحتى فكرة الوحدة العربية.

فعلى صعيد البنى الاقتصادية، أشرنا في ما تقدم إلى الطبيعة الريعية للاقتصادات العربية. في الحقيقة، ليست لدى العرب ثقافة لإنتاج الثروة عبر المجهود الفردي أو الجماعي. في المقابل، لدى العرب ثقافة متقدّمة في توزيع الثروة بينما الغرب ثقافته مبنية على إنتاج الثروة. فعند العرب ثقافة الغنيمة أي اقتناص مجهود الغير بالقوة أو الربح التجاري التي هي أيضاً اقتناص مجهود الغير ولكن بالتراضي، أو ثقافة الريع التي لا ترتكز على مجهود فردي أو جماعي. قدمنا

---

(15) أقام مركز دراسات الوحدة العربية ندوة فكرية كبرى بتاريخ 22 ـ 25 نيسان/أبريل 2009 تحت عنوان: **من أجل الوحدة العربية: رؤية للمستقبل: بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي نظّمها مركز دراسات الوحدة العربية** (بيروت: المركز، 2009). قاربت الندوة موضوعات متعددة حول تقييم تجارب الوحدة كما حاولت وضع رؤية للمستقبل العربي. من ضمن النقاشات كانت مقاربة معوّقات الوحدة.

(16) غالب قنديل، «لا تنسوا إسرائيل،» وكالة أخبار الشرق الجديد (18 نيسان/أبريل 2019)، <http://www.neworientnews.com>.

منذ عدّة سنوات بحثاً[17] حول طبيعة الاقتصاد الريعي العربي وعلاقته بالفساد والفئوية التي هي مظلّة للقبلية والعشائرية والطائفية والمذهبية والمناطقية والقطاعية. والريع هو المردود الذي يأتي دون مجهود بل فقط بمجرد ملكية وسيلة إنتاج أو احتكار سلعة أو خدمة لا يمكن المجتمع الاستغناء عنها. فالفساد والفئوية تغذّيان الاقتصاد الريعي كما أن الأخير ينتعش بالفساد والفئوية. هنا تكمن الصعوبة في التحوّل من اقتصاد ريعي إلى اقتصاد إنتاجي يساهم في تحويل البنية السياسية. نستطيع أن نسترسل أكثر في توضيح معالم البنية الريعية للاقتصادات العربية غير أن المساحة المتاحة في هذا البحث محدودة. فالاقتصادات الريعية ليست محصورة بالدول النفطية بل تشمل جميع الدول كما أوضحنا في الدراسة المذكورة. يكفي أن نشير إلى الأدبيات المتزايدة التي تشير إلى الريع وتندّد به في مختلف البلدان العربية. والشعارات المندّدة للفساد والتبعية التي يرفعها المتظاهرون في الميادين والشوارع العربية تؤكّد ما نقول. فالفساد والتبعية توأمان والريع هو ما يغذّيهما. وقد أشارت بعض الدراسات[18] إلى أن أولوية النخب الحاكمة هي توزيع الثروة وليس في تحديد مصادرها، من هنا كانت الركيزة للفساد المتفشّي في الدول. النظام الريعي يتنافى مع المساءلة والمحاسبة، بينما الاقتصاد الإنتاجي لا يستقيم إلّا مع المساءلة والمحاسبة. لذلك نرى مشكلة كبيرة في الانتقال من الاقتصاد الريعي إلى الاقتصاد الإنتاجي لما يجب أن يرافق كل ذلك من تغيير في البنى السياسية وترسيخ قاعدة المساءلة والمحاسبة. والصعوبة لا تعفينا من مسؤولياتنا في التركيز على ضرورة تغيير طابع الاقتصاد العربي من طابع ريعي إلى طابع إنتاجي. غير أن الأمور تسير بصورة لم تتخيلها النخب الحاكمة أو حتى المعارضة لها. فالجماهير تتحرّك وقد تفرض ذلك التغيير وإن ما زلنا في بداية الطريق المحفوف بالمخاطر والمطبّات.

الاقتصاد الإنتاجي لا يستقيم إلّا مع المساءلة والمحاسبة. لذلك نرى مشكلة كبيرة في الانتقال من الاقتصاد الريعي إلى الاقتصاد الإنتاجي لما يجب أن يرافق كل ذلك من تغيير في البنى السياسية وترسيخ قاعدة المساءلة والمحاسبة.

من ضمن الإشكاليات التي ستواجه التوجّه نحو التشبيك العلاقة غير الطبيعية بين الأنظمة الحاكمة ودوائر القرار السياسي والاقتصادي الخارجية. فالسياسات النيوليبرالية المتبعة منذ السبعينيات من القرن الماضي وصلت إلى طريق مسدود. وما زال تأثير سياسات صندوق النقد الدولي والبنك الدولي متحكّماً بسياسات الحكومات العربية كي تحظى على تمويل يزيد من

---

(17) زياد حافظ، «البنية الاقتصادية والأخلاق في الدول العربية،» ورقة قدمت إلى: **البنية الاقتصادية في الأقطار العربية وأخلاقيات المجتمع: الحلقة النقاشية التي أقامتها المنظمة العربية لمكافحة الفساد** (بيروت: المنظمة، 2009).

(18) انظر: أحمد هنّي، **التناذر الإسلاموي والتحوّلات الرأسمالية**، تحقيق ميشال كرم (بيروت: دار الفارابي، 2010).

تبعيتها لتلك المؤسسات في الخارج. فسياسة الاستدانة الخارجية التي تشجّعها تلك المؤسسات هي امتداد لسياسات الإدارات المتتالية في الولايات المتحدة كما أوضحها أحد منفّذي تلك السياسات[19]. من جهة أخرى نشير إلى النقد اللاذع لسياسات الصندوق والبنك الدولي الصادر عن «ابن المؤسسة» الاقتصادي البارز الحائز جائزة نوبل (2001) في الاقتصاد جوزيف يوجين ستيغلتز[20] يشرّح فيها السياسات الخاطئة للصندوق والبنك المروّجة للعولمة، التي أدّت إلى إفقار الدول التي اتبعتها.

إن العمل التعاوني العربي ما زال محدود الآفاق بسبب بنية الاقتصاد العربي الذي يرتكز على توزيع الريع بدلاً من إنتاج الثروة، وبالتالي يغيّب القرار السياسي لدفع المزيد من التعاون.

أما على صعيد العوامل الذاتية فالنظام الريعي القائم أفرز طبقة من المنتفعين من أصحاب الاحتكارات غير الطبيعية التي يوفّرها النظام السياسي القائم. وعلينا أن نعترف أن الكثيرين من النخب العربية الحاكمة لم تعد تؤمن بضرورة بذل أي مجهود لتحقيق ذلك بسبب تضاربها مع مصالحها الضيّقة. في المقابل، فإن النخب المؤمنة بالوحدة إما مهمّشة وإما عاجزة عن ترويج فكرة الوحدة والانصهار الاقتصادي.

على سبيل المثال فإن أزمة النقص في الكهرباء في لبنان خير دليل على ما نقول. فأصحاب المولدّات الكهربائية والمستوردون الكبار للفيول لتشغيل المولدّات وما لهم من «حمايات» سياسية يقفون في وجه تأهيل الطاقات الإنتاجية للكهرباء. وهم أيضاً من يعارضون التشبيك مع كل من سورية والعراق والجمهورية الإسلامية في إيران، وهم تتطابق مصالحهم مع توجّهات الإدارة الأميركية التي تنظر بريبة إلى أي تقارب بين لبنان وسورية والعراق، فما بالك بالجمهورية الإسلامية في إيران! يقول المثل العامي «إن الديك على مزبلته صيّاح». التشبيك قد يحولّهم من ديوك إلى دجاج فقط ويأخذ مزبلتهم!

هذه القوى ستثير بقوّة مسألة «السيادة» الوطنية في وجه التشبيك الذي قد يحدّ من السيادة الوطنية. فالعمل المشترك يأخذ مصالح الغير في الحسبان، وقد يعتبر البعض أن التنازلات المتبادلة هي انتقاص من السيادة. هذه مشكلة حقيقية لا يمكن تجاهلها. فمن ضمن الشعارات المرفوعة ضد مؤسسات الاتحاد الأوروبي هو انتقاص السيادة الوطنية. في المقابل نرى أن الحساسيات بين الدول الغربية التي تحكّمت بعلاقاتها الحروب في ماض لم يكن بعيداً ليست بنفس الحدّة بين الأقطار العربية؛ وإن كان عدد من النخب الحاكمة يشجّع على ذلك (فالحرب على اليمن وسورية من قبل دول عربية خير مثال على ذلك). فالتفاوت في الثروات الطبيعية فوق وتحت الأرض بين الدول العربية التي أوجدها المستعمر الأوروبي من حوافز تقويض العمل العربي المشترك.

---

(19) John Perkins, *Confessions of an Economic Hitman* (San Francisco: Berrett-Koehler Publishers, Inc., 2004).

(20) Joseph Stiglitz, *Globalization and Its Discontents* (New York: W. W. Norton and Co., 2002).

وللإنصاف، هناك نمط من التعاون (ليس مثالياً في رأينا) قد حصل بالفعل، ويحصل بصورة متزايدة، وهو في حركة رؤوس الأموال العربية التي أصبحت تنتقل بسهولة أكبر بين الأقطار العربية بينما تستمر القيود على حركة اليد العاملة العربية بين الأقطار. وهذا يعني أن المال أو رأس المال أهم من العمل! فالانفتاح على الاستثمار في معظم الدول أدىّ إلى تزايد في الحركة الاستثمارية العربية بين الأقطار العربية وإن كانت نسبة تلك الاستثمارات لمجمل الاستثمارات العربية خارج الوطن العربي صغيرة. وتقدّر الاستثمارات العربية من ودائع واستثمارات مباشرة خارج الوطن العربي بأكثر من ثلاثة آلاف مليار دولار بينما الاستثمارات العربية في الوطن العربي لم تتجاوز خمسمئة مليار دولار معظمها في قطاع الطاقة. هذه الاستثمارات العربية (خارج قطاع الطاقة) محصورة في قطاعات غير منتجة كالاستثمار العقاري بكل أشكاله (فنادق ومنتجعات ومراكز تجارية) أي استثمارات لا تؤدي إلى التراكم الرأسمالي وإن أدّت إلى تفعيل قطاعات تابعة كقطاع الإسمنت وبعد العمالة. كما أن الطابع الأساسي لهذه الاستثمارات هو الريع الذي يبقي الاقتصاد القطري منكشفاً وتابعاً لمراكز قرار خارجية. فالاستثمارات المطلوبة في رأينا هي للقطاعات الإنتاجية من السلع وحتى من الخدمات التي تأتي بقيمة مضافة متزايدة. على سبيل المثال وليس الحصر إن الاستثمار في قطاعات المعرفة العلمية هو الذي سيولد القيمة المضافة. ونذكّر أن أساس الثروة في التاريخ الاقتصادي لدول الغرب كان ملكية الأرض في القرن الثامن والتاسع عشر بينما أصبح رأس المال مصدر الثروة في القرن العشرين. أما في القرن الحادي والعشرين فإن مصدر الثروة هو المعرفة وأساس المعرفة هو العلم. إن حجم الاستثمارات العربية في البحوث العلمية ضئيل جداً إن لم يكن غائباً. ويشير أنطوان زحلان في مؤلفاته المتعددة إلى ضرورة السيطرة على المعرفة. حتى الآن ما زال التعاون في البحث العلمي بين الأقطار العربية وحتى الخارجية محدوداً جداً إن لم نقل معدوماً!

أما الوجه الآخر لحركة رؤوس الأموال العربية فهو الاستثمار في المؤسسات المالية القائمة، وبخاصة تلك الاستثمارات التي مصدرها الريع النفطي. والقطاع المالي العربي بوجه عام مولج بتدوير الفوائض المالية الناتجة من الريع النفطي. وهنا أيضاً شكوك في جدوى تلك الاستثمارات التي لا تساهم في تكوين رأس المال أو الزيادة في القيمة المضافة للنشاط الاقتصادي.

إن العمل التعاوني العربي ما زال محدود الآفاق بسبب بنية الاقتصاد العربي الذي يرتكز على توزيع الريع بدلاً من إنتاج الثروة، وبالتالي يغيّب القرار السياسي لدفع المزيد من التعاون. لكن وللإنصاف لا بد من الإقرار بأن الجهود المشتركة لم تتوقف لإقامة نوع من التجمع الاقتصادي بين الأقطار العربية. فكمية القرارات التي صدرت، والتزايد في الأجهزة المؤسسة التي أنشئت للإشراف على التجمّع الاقتصادي ما زالت مستمرة. لكن العبرة كانت وما زالت في التطبيق وترجمة العمل القانوني والمؤسسي إلى واقع متجذر في البنية الاقتصادية العربية. ومن المعالم المشرقة ما تّم إنجازه في دول مجلس التعاون العربي وإن كانت اقتصادات تلك الدول مبنية على الريع المالي النفطي كما أشار خير الدين حسيب في افتتاحية[21] بمناسبة مرور خمسين سنة على الوحدة بين

---

(21) خير الدين حسيب، «افتتاحية بمناسبة الذكرى الخمسين للوحدة بين مصر وسورية: بارقة أمل من الخليج،» **المستقبل العربي**، السنة 30، العدد 348 (شباط/فبراير 2008).

مصر وسورية. طبعاً، هناك انتكاسات كبرى حصلت فيما بعد في موقف جامعة الدول العربية من سورية وتجميد عضويتها وما تلاه من تجميد العلاقات الاقتصادية. لكن في رأينا، هذه محطّات عابرة لن تصمد أمام الضرورة الوجودية للتعاون فالتشبيك فالانصهار فالوحدة. كما لا بد من الإشارة إلى المؤسسات التي تمّ إنشاؤها كالصناديق الإنمائية العربية، أي كل من الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي (1967) وصندوق النقد العربي (1976). أما الصناديق الوطنية فهي الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية (1961) وصندوق أبو ظبي للتنمية (1974)، وإن كانت قطرية أساساً، فإن مداخلاتها الإنمائية تؤثر إيجاباً في شد أواصر التعاون العربي. أضف إلى ذلك ما يعرف اليوم بالصناديق المالية السيادية التي أصبحت لاعباً أساسياً في الحقل الاستثماري العالمي. ولعل أهم ما يميّز هذه الصناديق هو رسملتها بصورة تسمح لها بالقيام بالعمل المنوط بها بصورة فاعلة. وهذه الصناديق تستطيع أن تساهم في رأس مال المشاريع العربية المشتركة كمشاريع الطاقة أو مشاريع بنيوية مشتركة كربط شبكات الكهرباء بعضها ببعض. لكن المطلوب هو القرار السياسي.

خامساً: المطلوب

ما هو مطلوب هو إعادة نظر شاملة من جانب النخب الحاكمة في السياسات الاقتصادية، أولاها تفعيل القرارات المتخذة بشأن العمل العربي المشترك. نسترجع هنا بعض ما جاء في مذكرة المؤتمر القومي العربي للقمة الاقتصادية العربية المذكورة سابقاً. كما أن المطلوب إقناع تلك النخب بمنافع ومكاسب الانصهار الاقتصادي وهذه مهمة في غاية الصعوبة والحساسية.

فعلى صعيد الحكومات هناك سلسلة من السياسات التي يجب أن تتغير فوراً. أولى هذه السياسات هي سياسة العقوبات الاقتصادية المفروضة بشكل غير قانوني بالنسبة إلى ميثاق جامعة الدول العربية وخلافا لمبدأ الأخوة والتكامل والوحدة. فقرار العقوبات على كل من سورية واليمن وقطر ولبنان ومنع محطّات تلفزيون عربية من الاستفادة إما من نايل سات أو عربسات، هي غير أخلاقية وغير قانونية وتؤذي الشعوب. فالخلافات بين الحكومات العربية يجب ألّا تنجرّ على الشعوب. وفي السياق نفسه، إن تعليق عضوية سورية في جامعة الدول العربية وهي من الدول المؤسّسة، منافٍ لميثاق الجامعة، ومنافٍ لروح التضامن والتكامل والوحدة ناهيك بأنه غير أخلاقي في المرتبة الأولى. فلا عملية تنمية أو تعاون أو تشبيك يمكن أن تجري في المشرق العربي وسورية خارجها، ليس فقط لدورها ومكانتها الاستراتيجية فحسب بل أيضاً لما يمكن أن تقدّمه إلى الأمة وهي تدفع ثمن حماية الأمة العربية وكرامتها. وأخيراً، يجب التنديد بسياسات تلحق الضرر والأذى بدول شقيقة كتمويل السد في إثيوبيا من جانب بعض الدول العربية نكاية بمصر وشعبها.

السياسات التنموية المحصورة ضمن القطر بحجة السيادة الوطنية يجب أن تخضع لمراجعة حيث البعد القومي يتوازن مع الظرف الوطني. التخطيط، الذي ندعو إلى إعادة اعتباره يجب أن يحمل في طيّاته البعد القومي. على سبيل المثال، إن تشبيك البنى التحتية، وبخاصة في قطاع الطاقة، ضرورة لترشيد الاستثمارات الكبيرة التي تتطلّبها تلك البنى لجعل الكلفة المتوسّطة أقل ولتوسيع رقعة السوق لها. كما أن التنسيق في السياسات التي ستؤدّي إلى تفعيل التجارة البينية بين الأقطار تتطلّب التخطيط له. فإذاً البعد القومي لمشروع التنمية يرتكز على سياسة التخطيط.

يجب إعادة الاعتبار إلى سياسة مقاطعة البضائع الصهيونية التي تتوغّل في عدد من البلدان العربية تحت ستار شركات وهمية خارج الكيان بينما هي فعلياً واجهتها. فهناك شركات صهيونية مقنّعة تعمل في قطاع التواصل والمواصلات العربي، وهذا يمثّل تهديداً مباشراً للأمن القومي العربي.

يجب إعادة الاعتبار إلى سياسة مقاطعة البضائع الصهيونية التي تتوغّل في عدد من البلدان العربية تحت ستار شركات وهمية خارج الكيان بينما هي فعلياً واجهتها.

كما يجب تجنّب السياسات النيوليبرالية التي تروّجها المؤسسات المالية الدولية وفي مقدّمتها صندوق النقد الدولي والبنك الدولي. هذه السياسات تعتمد «التقشّف» في الإنفاق الحكومي على الخدمات الاجتماعية والمساعدات العينية في دعم السلع الأساسية التي يحتاج المواطنون إليها، وذلك تحت ذريعة «التوازن» المالي. لكن في الحقيقة الغرض المطلوب هو تقليص ـ إن لم يكن إخراج ـ القطاع العام من الدورة الاقتصادية عبر «الخصخصة» التي تفيد الأوليغارشيات المحلّية والدولية. كما أن هذه السياسات تهدف إلى «تهيئة» المناخ الملائم للاستثمارات الخارجية الخاصة لتقود النشاط الاقتصادي الوطني، أي، بمعنى آخر، تسليم الاقتصاد للمستثمر الخارجي الذي يكون في معظم الأحيان من الشركات العابرة للقارات والمتعدّدة الجنسية. كما أن هذه السياسات تهدف إلى تكريس قوّامة المؤسسات المالية في الاقتصادات الوطنية وذلك على حساب القطاعات الإنتاجية. كما أنها تؤدّي إلى تمركز الأنشطة الاقتصادية في القلّة فتساهم في تنمية الاحتكارات واصطناع الندرة وتفاقم الفجوات الاقتصادية والاجتماعية. والسياسات النيوليبرالية تؤدّي في آخر المطاف إلى فقدان الاستقلال الوطني عبر التبعية للخارج كما أنها تساهم في تعميق الفجوات الاقتصادية والاجتماعية في القطر.

لذلك يجب إعادة الاعتبار للقطاع العام وترشيده لأنه مؤهل لحمل هموم المواطنين أكثر من القطاع الخاص. ويتلازم هذا التأهيل مع عودة ثقافة التخطيط المركزي الذي يحدّد السياسات الوطنية المطلوبة. كما يجب مراجعة سياسات التقشّف التي تؤدّي إلى البطالة والتفقير واليأس. وما يحصل في دول الغرب من حركات شعبية احتجاجية على تلك السياسات خير دليل على فشل السياسات النيوليبرالية المعتمدة. وفي وطننا، يصبح الأردن مثالاً على كل ذلك.

والإصلاح الاقتصادي المطلوب يختلف عن برامج «إعادة الهيكلة» التي تروّجها المؤسسات الدولية. نقصد بالإصلاح الاقتصادي تحويل الاقتصاد العربي من اقتصاد ريعي إلى اقتصاد إنتاجي من جهة، وإلى توازن بين القطاعات الإنتاجية كالزراعة والصناعة والإنشاءات والخدمات. وذلك الإصلاح يتطلّب مشاركة المكوّنات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وهذا يعني ضرورة إجراء إصلاح سياسي يؤمّن تلك المشاركة الفاعلة والفعّالة.

ويجب أيضاً تجنّب تمويل المشاريع الاستثمارية عبر الاستدانة الخارجية. فخلافاً لترويج المؤسسات المالية الدولية فإن المدّخرات الوطنية في البلدان العربية تكفي إلى حدّ بعيد مستلزمات التمويل. وإذا كان لا بد من تمويل خارجي فعليه أن يكون من مصادر صديقة يهمّها نجاح

المشروع الاستثماري. كما أن صيغة المشاريع التي تعتمد مبدأ «بناء، إدارة، فتحويل» والمعروف بالإنكليزية بمبدأ «B.O.T» يمكن اعتمادها أيضاً. لكن الأولوية يجب أن تكون للمدخّرات الوطنية.

أما على صعيد المنظمّات والهيئات الشعبية والمنتديات الثقافية العربية فهناك مهمات أساسية لترويج فكرة التشبيك والانصهار الاقتصادي التي ستضغط على النخب الحاكمة. بما أن المبادرة التي نطرحها آتية من هيئة شعبية فمن الطبيعي والضروري إيجاد الآلية الشعبية المناسبة. نقترح في مشروع السكّة الحديد مثلاً الذي يهدف إلى ربط الأمة من المحيط إلى الخليج، إنشاء أربع هيئات عليا في كل من دول الاتحاد المغربي (المغرب، موريتانيا، الجزائر، تونس، وليبيا)، دول وادي النيل والقرن الأفريقي (مصر، السودان، إريتريا، جيبوتي، الصومال)، دول الجزيرة العربية (اليمن، عمان، السعودية، الإمارات، قطر، البحرين، والكويت)، دول بلاد الرافدين وبلاد الشام (لبنان، سورية، العراق، الأردن، فلسطين).

ومهمة الهيئة العليا الإقليمية للسكك الحديد التنسيق بين الهيئات القطرية التي ستتولى المهمات التالية:

أولاً، تعبئة الطاقات العربية لخدمة المشروع؛ و**ثانياً**، إعداد دراسة الجدوى الاقتصادية والاجتماعية للمشروع على الأقل بخطوطه العريضة؛ و**ثالثاً**، إعداد خطة التمويل بين رأس مال يكتتب ودين داخلي عربي طويل الأجل؛ و**رابعاً**، إعداد الخطة الترويجية الشعبية لبث الوعي بين شعوب الأقطار والضغط على النخب الحاكمة لتحقيق المشروع؛ و**خامساً**، إعداد جدول زمني يحدّد المراحل لتحقيق المشروع وربط المجهود المبذول بالنتائج المحققة.

قد تضم الهيئة القطرية أعضاء الأمانة العامة للمؤتمر القومي العربي والمؤتمر القومي ـ الإسلامي من الأقطار المعنية وأعضاء المؤتمر القومي العربي الراغبين في المشاركة في النشاط، وذلك هو تجسيد عملي للكتلة التاريخية. فهناك طاقات تقنية مميّزة في كل قطر ترغب وتستطيع أن تقدّم شيئاً ما لتحقيق المشروع، بالتعاون مع الهيئات الشعبية والمنتديات القائمة في كل قطر. ومهماتها هي ترسيخ الوعي وتوضيح منافع الانصهار الاقتصادي لجميع فئات المجتمعات العربية. كما أن مهماتها وضع خطط عمل على مختلف المستويات الإقليمية والقطرية في آن واحد ودراسة الإمكانات والسبل لتحقيق الأهداف المرحلية ومراجعة كل مرحلة عند استحقاقها.

من أعمال الهيئة القطرية إبلاغ الهيئة العليا الإقليمية التي تقوم بدورها بالتنسيق مع الهيئات الإقليمية الأخرى.

نعتقد أن هذه الآلية لكل مشروع قد تحقّق الأهداف التالية: **أولاً**، الانتقال من حقبة طرح الأفكار إلى حقبة العمل الفعلي؛ **ثانياً**، تعبئة الطاقات البشرية العربية وبث الوعي الوحدوي فيها؛ **ثالثاً**، الضغط المباشر وغير المباشر على النخب الحاكمة للقيام بواجبها تجاه المشروع.

الخلاصة: نحو إنشاء مركز عربي لدراسات التشبيك العربي والإقليمي

هذه الأفكار والمقترحات تقودنا إلى ضرورة إنشاء مركز عربي لدراسات التشبيك العربي والإقليمي. فكما قام مركز دراسات الوحدة العربية لمقاربة المشهد العربي بصورة علمية ودراسة الوحدة وقضاياها من ناحية علمية فإن عملية التشبيك تتطلّب عملاً مماثلاً □

إشكالية «الآخر» في الفكر الصهيوني

كميل أبو حنيش(*)

سجن ريمون المركزي.

مقدمة

سعت الحركة الصهيونية منذ أيامها الأولى إلى تحديد هويتها الفكرية والسياسية وربطت فكرتها ومصيرها بالمنظومة الاستعمارية الغربية، وفي إطار سعيها الحثيث لتجسيد فكرة الدولة الصهيونية اخترعت «القومية اليهودية» جنباً إلى جنب اختراعها لأعدائها، المتمثلين بالعرب بوجه عام والفلسطينيين بصورة خاصة.

ويمثّل «الآخر» العربي والفلسطيني مسألة جوهرية في الفكر الصهيوني، لما مثله ولا يزال يمثله من هاجس وكابوس وجودي، ويشكل خطراً على استمرار الفكرة الصهيونية المتمثلة بالدولة العبرية. فقد فشلت الصهيونية في إبادة عدوها أسوة بمثيلاتها من المجتمعات الاستيطانية الإحلالية؛ فهو بثباته على الأرض ومقاومته للصهيونية وتجلياتها المادية، فإنه يضع علامة استفهام كبيرة حول مستقبل المشروع الصهيوني.

والسؤال المركزي الذي تحاول هذه الدراسة الإجابة عنه: إلى أي مدى يُشكّل «الآخر» الفلسطيني هاجساً حقيقياً وعقبة في طريق استكمال المشروع الصهيوني، وإلى أي حد نجحت الصهيونية في طمس هوية الآخر؟ وما هي المصادر التي تستقي منها الصهيونية في مقاربتها للآخر؟

(*) كميل أبو حنيش أسير فلسطيني منذ ما يقارب عقدين من الزمن، محكوم عليه بتسعة مؤبدات، تعرّض للعديد من محاولات الاغتيال، وفي إحداها أصيب إصابات بالغة، وهو روائي وكاتب. له عدد من الروايات المنشورة، منها **الكبسولة**، **ووجع بلا قرار**، **وبشائر**؛ حاصل على درجة الماجستير في الدراسات الإسرائيلية من جامعة القدس، ومن قادة الحركة الأسيرة ومسؤول فرع الجبهة الشعبية في السجون الإسرائيلية.

وفي سياق البحث عن إجابة عن هذه التساؤلات ستحاول الدراسة البحث في أربعة مركبات، يتكون منها الفكر الصهيوني: اللاسامية، والمرجعية الفكرية الاستعمارية، ونفي المنفي ومحاولات نفي الآخر، وأخيراً العنصرية.

تأمل هذه الدراسة أن تسلط الضوء على بعض ما هو كامن في الفكر الصهيوني، وما تحاول الصهيونية إخفاؤه، ولا سيّما محاولاتها الدؤوبة للظهور بمظهر الدولة الديمقراطية الحضارية، بينما تخفي في أعماقها طبيعتها العنصرية الوحشية التي تهدد شعب المنطقة برمتها بخطر وجودي.

أولاً: اللاسامية عقدة الاضطهاد من جانب الآخر

إن مسألة اللاسامية أحد أبرز المسوغات لانطلاقة الفكرة الصهيونية، وقد أدّت دوراً مهماً في بلورة الحركة الصهيونية والدفع بها لتشق طريقها نحو تجسيد فكرة الدولة الصهيونية بوصفها قدس أقداسها ومبرر وجودها.

يمثّل «الآخر» العربي والفلسطيني مسألة جوهرية في الفكر الصهيوني، لما مثله ولا يزال يمثله من هاجس وكابوس وجودي، ويشكل خطراً على استمرار الفكرة الصهيونية المتمثلة بالدولة العبرية.

سبق ظهور الصهيونية عدد من المفكرين اليهود الذين كتبوا وتحدثوا عن اللاسامية من بينهم بيرتس سمولينسكي (1842 ـ 1885) الذي يقول «إن اللاسامية أبدية ومغروسة في قلوب كل الشعوب الآن، اليهود غرباء الآن في البلدان التي يعيشون فيها، لا وطن لهم، ويثيرون كراهية الآخرين لهم»[1].

أما ليو بنسكر (1821 ـ 1891) فقد شدد هو الآخر على اللاسامية التي باتت جزءاً من حياة اليهود وممارسات الآخرين بحقهم، فنجده يكتب «بالنسبة للأحياء يعتبر اليهودي ميتاً، وللمواطنين أجنبياً، وللسكان متحولاً، وللأغنياء شحاداً، وللفقراء غنياً مستغلاً، وللوطنيين لا بلاد له، وبالنسبة للجميع منافساً مكروهاً»[2].

شكّلت هذه الآراء وغيرها العشرات من إرهاصات ظهور ما بات يعرف بالحركة الصهيونية، ودعت بعضها صراحة لحل المسألة اليهودية المتفاقمة في أوروبا من خلال إقامة دولة لليهود. غير أن هرتزل كان أول من التقط هذه القضية بحماسة، محولاً إياها إلى حجر الزاوية في الفكر الصهيوني، وفي تجسيد الحركة الصهيونية، لتنشأ هذه الحركة في رحم الحاضنة الاستعمارية وتصبح جزءاً مهماً من منظومتها.

---

(1) صبري جريس، **تاريخ الصهيونية، الجزء الأول، 1862 ـ 1917** (القدس: [د. ن.]، 1987)، ص 86.
(2) المصدر نفسه، ص 91.

ففي كتابه **دولة اليهود** كتب تيودور هرتزل «إن اللاسامية ستبقى إلى الأبد»[3]. وكرر في موقع آخر من الكتاب «الكراهية من حولنا هي التي تصنع منا أناساً غرباء»[4]. غير أن هذا الاستيطان للشعور بعقدة الاضطهاد تفضحه النيات الخفية والكامنة في الفكرة الصهيونية، ففي مذكراته يكشف هرتزل أن معاداة السامية ما هي إلا ذريعة، وخدمة جليلة للمشروع الصهيوني كمشروع استيطاني استعماري، حيث يكتب: «سيكون المعادون للسامية خير حلفاء لنا»[5]. وهذا يعني أنه لو لم تكن اللاسامية موجودة بالفعل لاستدعى ذلك خلقها في خدمة المرامي والأهداف الصهيونية.

وينسب إلى بن غوريون (مجسد فكرة الصهيونية) القول التالي: «إذا لم يوجد هذا العداء فلا بد أن يولد ويستثار، فإن أدنى لمحة من الكراهية أو التمييز ضد اليهود ينبغي أن يجري تضخيمها، وتأجيجها حتى تبدو وكأن هناك مطاردة واضطهاداً دائماً خارج إسرائيل ضد اليهود»[6].

تجدر الإشارة إلى أن معاداة السامية هي ظاهرة غربية أوروبية بالأساس ولم تشمل التجمعات اليهودية كافة في بقية أنحاء العالم كما تدعي الصهيونية؛ ولم تكن هذه الظاهرة شاملة في أنحار القارة الأوروبية، وإنما برزت بعض مظاهرها في عدد من بلدان أوروبا الشرقية وروسيا. كما يؤكد عبد الوهاب المسيري في كتابه، الأمر الذي ينفي ادعاء هرتزل «إن المسألة اليهودية قائمة في كل مكان يتواجد فيها اليهود بأعداد كبيرة، ولأننا نتجه إلى الأماكن التي لا يضطهدوننا فيها، ولكن مع وصولنا إلى هناك يتبعنا الاضطهاد»[7].

كانت اللاسامية هي الأساس في بلورة الحركة الصهيونية ومبرر وجودها، لكن السؤال المطروح: ما الذي جعل الصهيونية، التي ولدت من رحم الملاحقة والاضطهاد ومعاداة اليهود كما تدعي، تتحوّل إلى ظاهرة استعمارية عنصرية إحلالية تُشكّل خطراً على الآخرين؟

ثانياً: المرجعية الفكرية الاستعمارية للحركة الصهيونية

يتبنى هرتزل بوضوح في كتابه **دولة اليهود** نبرة خطاب أوروبا في القرن التاسع عشر الكولونيالية التي تقسم العالم إلى أمم متحضرة وأمم بربرية. ويضع المشروع الصهيوني بوضوح كجزء من المشروع الأوروبي الحضاري الكولونيالي، ويكتب «بالنسبة إلى أوروبا سنمثل جزءاً

---

(3) ثيودور هرتزل، **دولة اليهود** (1896)، ص 9.

(4) المصدر نفسه، ص 20.

(5) روجيه غارودي، **محاكمة الصهيونية الإسرائيلية**، ترجمة حسين قبيسي (بيروت: دار الفهرست، 1998)، ص 35.

(6) إسماعيل الناشف، **النفي في كتابة إسرائيل** (رام الله: مدار، 2011)، ص 232.

(7) غارودي، المصدر نفسه، ص 37.

من السد أمام آسيا، سنخدم في الخط الأمامي لندافع عن الحضارة ضد البربرية وسنبقى كدولة مستقلة متحالفين مع أوروبا التي ستضمن في المقابل وجودنا»[8].

القيادة الصهيونية منذ اليشوف العبري لم تنظر إلى العربي في الحيز الجغرافي كإنسان يملك إنسانية جوهرية بل تمت موضعته خارج الحدود الأخلاقية الإنسانية.

من هنا يتضح جوهر الصهيونية ومبرر وجودها، وفي هذه الحالة فإن «الأنا» الصهيونية قد حددت هويتها بوصفها جزءاً من المنظومة الحضارية والثقافية الغربية الاستعمارية مقابل «الآخر» الذي يحدده هرتزل بصيغة الشرق عموماً الذي وصفه بالبربري، كما ينطوي هذا التعبير على الروح الاستشراقية الاستعمارية التي تتشبع بها الصهيونية.

ففي السياق الاستعماري تجسد الحدود الاجتماعية والنفسية والثقافية التي تفصل المستعمر عن المستعمر معاني عديدة. إنها تحدد الحقوق والفرضيات التي تتعلق بطبيعة الآخر وعلاقات القوة[9].

ويرى البعض أن إحدى مصائب الصهيونية تكمن أساساً في طابعها الحداثي الأوروبي وليس في انزياحها عن النموذج، إنما لكونها جزءاً من النموذج الذي ورث العالم الاستعماري، الأبارتهايد، وحروب الإبادة ضد الشعوب صاحبة البلاد[10].

ففي حالة استعمار فلسطين، فإن كل محاولة لفحص الأنا عبر الآخر تصبح بالضرورة تحويراً على بنية التبعية للآخر الرأسمالي الأوروبي بطبيعته الاستعمارية الاستيطانية، فهذا الشكل من فحص الأنا بموضعها والآخر على المسرح نفسه وكأنها حالة من التساوي في التضاد والعكس[11]. فمنذ الأيام الأولى لحركة الاستعمار الصهيوني تغلبت الادعاءات الأوروبية بالتفوق واحتقار الآخرين[12].

ويرى عبد الوهاب المسيري أن الدولة الصهيونية هي تجمع استيطاني إحلالي يوظف الديباجات اليهودية وأن نقطة انطلاقه هي الصيغة الصهيونية الأساسية الشاملة التي تذهب في نهاية الأمر، وفي التحليل الأخير، إلى أن اليهود شعب عضوي يعيش في الغرب وينتمي إليه، لذا

---

(8) رائف زريق، «إسرائيل: خلفية أيديولوجية وتاريخية،» في: **دليل إسرائيل عام 2011** (رام الله: مؤسسة الدارسات الفلسطينية، 2011)، ص 12.

(9) الناشف، **النفي في كتابة إسرائيل**، ص 243.

(10) رائف زريق، **الفكر الخلاصي في الصهيونية**، قضايا إسرائيلية؛ العدد 63 (رام الله: المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية ـ مدار، 2016)، ص 2.

(11) الناشف، المصدر نفسه، ص 10.

(12) ميرون بنفنستي، **المشهد المقدس: طمس تاريخ الأرض المقدَّسة منذ 1948**، ترجمة سامي مسلم (رام الله: مركز مدار، 2001)، ص 4.

يجب أن يوطن في أرض أجداده أي فلسطين التي يجب أن تفرغ ممن تصادف وجودهم فيها من البشر[13].

ولتحقيق هدفها في اغتصاب فلسطين وطرد أهلها وتجنيد يهود العالم لدعم مشروعها ومده بالمادة البشرية المطلوبة، طورت الصهيونية خطاباً هلامياً مبهماً غير متجانس بشكل متعمد، يتسم بدرجة عالية من عدم الاتساق، ويحتوي على فجوات كثيرة بهدف تغييب الضحية وتشويه صورته[14].

ويؤكد المسيري أن هذا التجمع الاستيطاني الإحلالي شأنه شأن كل الجيوب الاستيطانية الإحلالية، مبني على الحد الأقصى من الضعف الموجَّه ضد الآخرين، ضد الذات[15].

والقيادة الصهيونية منذ اليشوف العبري لم تنظر إلى العربي في الحيز الجغرافي كإنسان يملك إنسانية جوهرية بل تمت موضعته خارج الحدود الأخلاقية الإنسانية[16] حيث كان المستوطنون الأوائل يحتقرون العرب، ويستغلونهم، ففي أول زيارة قام بها أحاد هعام أحد المفكرين الصهاينة لفلسطين عام 1891 لفت نظره مثلاً «أن المستوطنين يعاملون العرب بعداء وقسوة ويعتدون عليهم دون مبرر ويضربونهم باحتقار دون سبب»[17].

أما خلفية هذا الاحتقار فيؤكد أحاد هعام «ساد لدينا الاعتقاد خارج البلد أن العرب جميعهم متوحشون صحراويون، شعب يشبه الحمير، لا يرون ولا يفهمون ما يدور حولهم»[18]. والخلفية الفكرية الاستعمارية الغربية سنجدها واضحة تماماً لدى زئيف جابوتنسكي الذي سيغدو بأفكاره وتصوراته الأب الروحي لليمين الإسرائيلي.

ويسمي جابوتنسكي الأشياء بمسمياتها، ويشير بوضوح إلى انتماء الفكرة الصهيونية للمنظومة الاستعمارية الغربية، ويقول في إحدى كتاباته «نحن اليهود لا صلة لنا بالشرق ويجب كنس الروح العربية خارج أرض إسرائيل»[19]. بهذا يحدد جابوتنسكي انتماءه («الأنا الصهيونية») للغرب، ويحدد «الآخر» أي العربي الذي يتوجب التخلص منه بأي وسيلة.

ويستغرق جابوتنسكي في احتقاره للشرق قائلاً «إن الشرق غريب بالنسبة إليّ وكذلك كل ما يرتبط بهذا المصطلح، أنا لا أفهم تقاليده ولا أفهم جماله، أذني لا تستسيغ أنغامه وأفكاره لا تثير اهتمامي، ولو قيِّض لي أن أزور قبيلة الأسكيمو في أقصى القطب الشمالي، لكنت شعرت بأنني واحد منهم أكثر مما هو هنا»[20]. إن لغة جابوتنسكي تنطوي على خطاب استعماري استشراقي

---

(13) عبد الوهاب المسيري، **في الخطاب والمصطلح الصهيوني: دراسة نظرية تطبيقية** (القاهرة: دار الشروق، 2003)، ص 32.

(14) المصدر نفسه، ص 40.

(15) المصدر نفسه، ص 228.

(16) الناشف، **النفي في كتابة إسرائيل**، ص 230.

(17) جريس، **تاريخ الصهيونية، الجزء الأول، 1862 ـ 1917**، ص 138.

(18) المصدر نفسه، ص 139.

(19) الناشف، المصدر نفسه، ص 238.

(20) المصدر نفسه، ص 238.

عنصري ولا ينطوي على شعور بالاضطهاد وعقدة اللاسامية التي شكلت الذريعة الأساس في الخطاب الصهيوني.

ويواصل جابوتنسكي الغزل على المنوال نفسه قائلاً «نحن اليهود ننتمي إلى الغرب، أوروبا نحن من بناتها وروادها الأوائل، أكثر من أي شعب آخر. ويحق لنا أن نقول إن الثقافة الغربية هي دم من دمنا، لحم من لحمنا، وروح من روحنا، لذلك فإن الاقتراب من الشرق يعني بالنسبة لنا التنكر لأنفسنا»[21]. ويضيف جابوتنسكي كاشفاً الستار تماماً عن المزاعم الصهيونية «نحن ذاهبون إلى أرض إسرائيل أولاً من أجل راحتنا القومية، وثانياً من أجل توسيع حدود أوروبا حتى نهر الفرات»[22].

وهكذا تحددت الهوية اليهودية الصهيونية بانتمائها التام إلى الهوية الأوروبية الاستعمارية، وهو ما يعكس المهمة الوظيفية التي تعرضها الصهيونية كأداة في خدمة القوى الاستعمارية الأوروبية، وقلعة متقدمة في وجه الشرق.

وإذا كان الآخر لدى هرتزل وجابوتنسكي هو الشرق، فإنه لدى بن غوريون لا يعني سوى العرب؛ وبهذا تتحدد هوية الآخر كعدو وفقاً لما هو قائم من تعقيداته على الأرض.

فقد شدد بن غوريون على ضرورة إقامة تحالفات إقليمية بين الحركة الصهيونية وقوميات تعيش في الوطن العربي، وما قاله بن غوريون منذ ثلاثينيات القرن الماضي أصبح بمرور الوقت ثوابت صهيونية لا جدال فيها، ومن هذه الأمور أن العرب هم العدو الأول اللدود، لذلك ينبغي البحث عن الحلفاء في منطقة الشرق إلى جانب الحلفاء في الغرب، فأية طائفة أو جماعة تعادي القومية العربية، أو أي مشروع وحدوي وتبدي استعدادها لمحاربته أو مقاومته، هي في حقيقة الأمر حليف يمكن استغلاله في تنفيذ السياسات الصهيونية من استيطان وتهويد واقتلاع وتوسع وهيمنة [23].

ومنذ وضع هذا التصور فإن الشرق يتضمن حلفاء محتملين إزاء الآخر العربي الذي بات هو العدو. فمنذ افتتاحه لمفاعل ديمونا سنة 1963 أعلن بن غوريون «أن القنبلة النووية لن تفيدنا بشيء فسلاحنا الأقوى هو تفكيك الدول العربية الكبرى مصر وسورية والعراق» وإغراقها في الحروب الأهلية»[24].

إلا أن «الآخر» يتغير شكله لا مضمونه وفقاً لسياسة تدوير الزوايا الصهيونية، ففي كتابه **مكان بين الأمم** يجدد بنيامين نتنياهو تأكيده العلاقة الوثيقة مع الغرب وانتماء الدولة العبرية

---

(21) المصدر نفسه، ص 238.

(22) المصدر نفسه.

(23) علي عبد فتوني، **العرب ومخاطر الشرق الأوسط الجديد** (بيروت: دار الفارابي، 2014)، ص 115.

(24) عبد الله غلوم الصالح، **التحولات الجيو ـ سياسية في الشرق الأوسط** (بيروت: منشورات ضفاف، 2016)، ص 40.

إليه، مشدداً على هوية الآخر أي العربي كمعادٍ لإسرائيل وللغرب على حد سواء، مع الإشارة إلى أن العرب لا يكرهون الغرب بسبب «إسرائيل» بل يكرهون «إسرائيل» بسبب الغرب[25].

يضع نتنياهو «إسرائيل» تماماً في موقعها كمستعمرة غربية، ومع أن هذا الشعار وإن انطوى على بلاغة كلامية، إلا أنه يخفي في أعماقه دلالات واضحة حول جدلية تحديد «الأنا» الصهيونية إزاء الآخر المعادي، وفي الوقت نفسه يعيد التذكير بالكراهيات الكامنة والقديمة وإن جاءت بهذه الصيغة الغائمة.

الصهاينة في إطار مقاربتهم للآخر، أي الفلسطيني الذي سيغدو العدو الأول للصهيونية، لجأوا إلى أكثر من صيغة، لإنكار وجود الآخر، بدءاً بالشعار الصهيوني التقليدي «أرض بلا شعب» ومروراً بعشرات المواقف الصادرة من القادة الصهاينة.

إلا أن نتنياهو سيعود على هذا الشعار، ولكن «الآخر» ينقلب هذه المرة إلى شكل آخر، فعندما دعا مباشرة بعد هجمات أيلول/سبتمبر لإبداء رأيه في قضية الإرهاب أمام لجنة الإصلاحات في مجلس النواب الأمريكي عرض نتنياهو في حديثه عن الحرب ضد الإرهاب الدولي كحرب ضرورية من أجل استمرار الحضارة الغربية، وقال إن المحرك الرئيسي لشبكات الإرهاب حتى وإن بدا الصراع محلياً، هو العداء للغرب والرغبة في قلب التاريخ وفرض شكل من التطرف الإسلامي على العالم.

وعاد يكرر عبارته، وهذه المرة بالقول «إن جنود الإسلام المتطرف لا يكرهون الغرب بسبب إسرائيل بل يكرهون إسرائيل بسبب الغرب»[26].

وهذه المرة تم استبدال «الآخر» العربي بالآخر الإسلامي المتطرف، ووفقاً لسياسة تدوير الزوايا بالنسبة إلى الآخر، فإن إيران في الوقت الراهن تحتل هذا الدور، بينما نجد «بعض الدول الإسلامية السنية المعتدلة» إلى جانب بعض البلدان العربية المعتدلة تصبح حليفاً لإسرائيل إزاء الآخر «الشيعي» المتمثل بإيران التي باتت تصنفها «إسرائيل» العدو الأول لها، بعد أن كانت حليفاً قوياً لها قبل أكثر من أربعة عقود. وهذا لا يعني بالطبع أن قواعد اللعبة قد تغيرت بالنسبة إلى نظرة «إسرائيل» إلى الآخر، بل بقيت في المضمون واحدة لا تتغير، وحدود الشكل تغيرت فحسب، بالشرق والغرب، والإسلام بشقيه السني والشيعي، يبقى هو الآخر طالما حددت الصهيونية موقعها في جهة الغرب، وخاصة في حقبته الاستعمارية السوداء المظلمة وفي تعبيراته الحالية المتمثلة بالولايات المتحدة الأمريكية.

---

(25) بنيامين نتنياهو، **مكان بين الأمم: إسرائيل والعالم**، ترجمة محمد عودة الدويري (عمّان: الأهلية للنشر والتوزيع، 1996)، ص 137.

(26) أوري بن إليعازر، **حروب إسرائيل الجديدة**، ترجمة سعيد عياش (رام الله: مركز مدار، 2016)، ص 286.

ثالثاً: من نفي المنفى إلى نفي الآخر

مثّل مفهوم المنفى حلقة مركزية في الفكر الديني اليهودي بوصفه وجهاً من وجوه العقاب الإلهي، وأنه مرحلة ضرورية في طريق الخلاص في انتظار المسيح المخلص.

أما مقولة نفي المنفي فهي مقولة صهيونية خالصة مضادة للفكر الديني القبلي، فالمقولة الأساسية في الصهيونية تقوم على فكرة نفي المنفى، أي أن المنفي يحضر بوصفه صورة دينية وغير طبيعية ومؤقتة في حياة اليهودي، لذا فإن حياة اليهودي في المنفى هي غير طبيعية وناقصة ولا يكتمل الوجود والمعنى الروحي تماماً إلا عندما يلتقي يهودي المنفي أرضه الموعودة، أرض «إسرائيل» ويقيم بيته القومي[27]. لقد شدد القادة الصهاينة على ضرورة إنهاء حالة المنفى ولأن معاناة اليهود حسب مزاعمهم سببها بقاؤهم بعيدين من وطنهم.

على حد زعمهم لا معنى للأرض ـ أرض «إسرائيل» من دون الشعب ولا معنى للشعب بلا الأرض، وبالتالي فالآخر يحضر بصفتين: مرة يكون المنفى عادة أوروبا ومرة أخرى يكون الشعب الآخر الذي يعيش فوق الأرض الموعودة أي الشعب الفلسطيني. فالمعنى المادي لفكرة نفي المنفى يتمثل بفكرة الهجرة وجمع الشتات، وبالتالي لا بد لأي مدخل لفهم «إسرائيل» أن يأخذ بعين الاعتبار أنها دولة مهاجرين. أما الوجه المادي الآخر لفكرة نفي المنفى فيعني إزاحة أو طرد الفلسطينيين من فلسطين كي تصبح وطناً قومياً فيه أغلبية يهودية لأن الفلسطينيين يقفون حاجزاً بين الذات والموضوع، بني اليهود وأرض «إسرائيل». هكذا تطور الصهيونية علاقة خاصة في نوعها مع الآخر، العربي الفلسطيني وتقوم على تغييبه من المكان[28].

نجحت الصهيونية في ابتكار صيغ منحوتة بصورة بلاغية في خطابها لتسويق فكرتها بما فيها ما تضمنه هذا الخطاب من تصورات للآخر في إطار السعي لتجسيد الحلم الصهيوني؛ ويتسم شعار «أرض بلا شعب لشعب بلا أرض» على سبيل المثال، بتناسقه اللفظي الساحر، فهو ينقسم إلى قسمين متساويين يستخدم كل قسم القدر نفسه من الكلمات ـ كلمة «بلا» في القسمين هي المركز الثابت ـ العنصر المشترك وما يتحرك هو كلمتا «الأرض» و«الشعب» فيتبادلان مواقعهما تماماً كما سيتبادل اليهود العرب مواقعهم[29].

ويرى المسيري أن هذه الصيغة الصهيونية السوقية التي تكشف المضمون الحقيقي للصهيونية وتبين نزعتها العنصرية الإبادية الشرسة، قد اختفت تماماً في الخطاب الصهيوني وحلت محلها صيغ أكثر صقلاً وتركيباً مثل «الحقوق المطلقة للشعب اليهودي» التي تشير في واقع الأمر إلى أن حقوق الآخرين (العرب) نسبية عرضية ومن ثم يمكن تهميشها وإلغاؤها في نهاية المطاف[30].

---

(27) زريق، «إسرائيل: خلفية أيديولوجية وتاريخية،» ص 15.

(28) المصدر نفسه، ص 15.

(29) المصدر نفسه، ص 69.

(30) المصدر نفسه، ص 70.

والصهاينة في إطار مقاربتهم للآخر، أي الفلسطيني الذي سيغدو العدو الأول للصهيونية، لجأوا إلى أكثر من صيغة، لإنكار وجود الآخر، بدءاً بالشعار الصهيوني التقليدي «أرض بلا شعب» ومروراً بعشرات المواقف الصادرة من القادة الصهاينة، على شاكلة «غولدا مائير» التي قالت «ليس صحيحاً أنه كان هناك أناس في فلسطين يعتبرون أنفسهم الشعب الفلسطيني، ونحن جئنا وألقينا بهم في الخارج، وأخذنا وطنهم منهم إنهم لم يكونوا موجودين»، وليس انتهاءً بمواقف «نتنياهو»، الذي صاغ الموقف الصهيوني «بأن العرب أوجدوا هوية فلسطينية جديدة، وخلقوا الأكاذيب شعباً جديداً مختلفاً هم الفلسطينيون في الضفة والقطاع، اليهود لم يسلموا العرب أرضهم، وإنما العرب هم الذين سلبوا أرض اليهود»(31).

على مدى أكثر من 70 سنة ظلت الدولة العبرية على خطابها وممارساتها نفسها في الحروب والهدم والتهجير، وما انفكت الدعوات الهستيرية داخل هذه الدولة للترانسفير، والقتل، والهدم، تعكس ما يعانيه الإسرائيلي من هاجس العربي الفلسطيني.

ولعل نتنياهو تأثر مبكراً بهذه الفكرة، من والده بن تسيون نتنياهو وهو أحد المفكرين الصهاينة، ففي مقابلة أجرتها معه صحيفة **معاريف** في 3 نيسان/أبريل 2009، صرح نتنياهو الأب قائلاً «ليس هنالك شعبان، بل يوجد شعب يهودي وسكان عرب، ليس هناك من شعب فلسطيني، لذلك لا يجوز إقامة دولة لأمة متخيلة».

بهذه الصيغ الكلامية، يجري قلب الصورة، ويصبح العرب محتلين وسارقين ومعتدين ومجرد جماعة وليسوا شعباً، وهو ما يبرر إبادتهم وطردهم من أرضهم، كما حدث عام 1948 من قتل وتهجير واقتلاع وتدمير أي أثر يدل على وجود الآخر في المكان وطمس ثقافة الآخر ومسمياته وإزالة الأسماء العربية. وفي هذا الصدد يقول بن غوريون «إننا مضطرون إلى إزالة الأسماء العربية لأسباب تتعلق بالدولة تماماً مثلما لا نعترف بحق الملكية السياسية للعرب في الأرض، هكذا أيضاً لا نعترف بحقهم في الملكية الروحية وبأسمائهم».

ولم تقم الصهاينة بعبرنة الأسماء التي لها أصول توراتية، وإنما قاموا أيضاً بعبرنة جميع الأسماء العربية حتى لو لم يكن هناك اسم عبري لها في السابق فقط لأنهم يريدون اتصالاً مباشراً بإرثهم القديم(32).

فالتسمية تدل على الملكية فكانت المحاولات الصهيونية الدؤوبة لطمس أي أثر عربي، تنبع من هاجس تجذر هوية الآخر في المكان، وهذا يستدعي اجتثاث هذا الأثر الذي سيظل مثل شبح يقض مضجع الصهيونية، وإذا لم يجرِ اقتلاعه وطمسه بالمسميات العبرية.

---

(31) نتنياهو، **مكان بين الأمم: إسرائيل والعالم**، ص 168.

(32) بنفنستي، **المشهد المقدس: طمس تاريخ الأرض المقدَّسة منذ 1948**، ص 75.

وكتب هرتزل في كتابه **دولة اليهود** «في الوقت الذي أريد فيه بناء بيت جديد بمكان قديم، عليّ أن أقوم بالهدم في البداية ومن ثم البناء، سأحافظ إذاً على هذا الترتيب المنطقي»[33].

تمثل هذه المقولة جوهر العلاقة بين الصهيونية والاستعمار، وتعكس الخطاب الاستعماري الإحلالي الكامن في الفكر الصهيوني، فبناء البيت الجديد، أي إقامة الدولة الصهيونية تقتضي هدم ما هو قائم من مدن وبلديات وقرى، وإزاحة سكان المكان، حتى يتسنى للدولة العتيدة أن تبني نفسها على الطراز الغربي الاستعماري وتسير بخطاها على ذات النسق في إبادة وطرد السكان الأصليين. وهذا ما أقدمت عليه العصابات الصهيونية سنة 1948، حين قامت بتدمير أكثر من 530 بلدة وحياً عربياً وتهجير أكثر من 800 ألف فلسطيني، وترافقت هذه العملية مع ارتكاب عشرات المذابح كما جرى في دير ياسين، والطنطورة، واللد. ومنذ ذلك الحين وعلى مدى أكثر من 70 سنة ظلت الدولة العبرية على خطابها وممارساتها نفسها في الحروب والهدم والتهجير، وما انفكت الدعوات الهستيرية داخل هذه الدولة للترانسفير، والقتل، والهدم، تعكس ما يعانيه الإسرائيلي من هاجس العربي الفلسطيني، الذي بات أشبه بالكابوس الوجودي الذي يهدد مستقبل المشروع الصهيوني، الأمر الذي يستدعي القيام بخطوات تنطوي على تغييب الآخر والقضاء عليه تماماً.

وفي السنوات الأخيرة تزايدت حدة الدعوات والممارسات التي تستهدف مباشرة حياة الفلسطينيين على الأرض، وقد وصلت إلى حد شن ثلاثة حروب قاسية ضد القطاع وحصاره وتجويع سكانه ومواصلة استهدافهم.

ومنذ اندلاع الانتفاضة الثانية، وفي إطار السعي لإخماد جذوتها، حصل قادة الألوية في الجيش الإسرائيلي على استقلالية، وعلى ضوء أخضر للقيام بأي عمل من شأنه أن ينهك الفلسطيني ويبرهن لهم بأن نضالهم غير مجدٍ، وكان الهدف من ذلك «كيّ وعيهم» حسب تعبير نائب رئيس الأركان موشيه يعلون، حتى يفهموا أن الحدود الجغرافية الاقتصادية والثقافية والاجتماعي التي حددتها «إسرائيل» لهم[34].

يمثل هاجس الديمغرافيا كابوساً فظيعاً لإسرائيل، فمنذ البدايات الأولى لولادة الصهيونية، رأت بالآخر العربي الفلسطيني كموضوع إما للإبادة أو الترحيل أو البقاء، ولكن تحت حكم عسكري بشروط وظروف الحد الأدنى للحياة الإنسانية. وأطلقت آلاف الدعوات والمواقف الصهيونية الداعية إلى طرد العرب من الأرض؛ وشملت هذه المواقف أوساطاً فكرية وسياسية وحزبية وعسكرية وثقافية ودينية وأكاديمية وقضائية.

كتب يوسف فايتس مسؤول الصندوق القومي اليهودي سنة 1940 يقول «لا يوجد متسع لكلا الشعبين في هذه البلاد، ولا توجد طريقة أخرى سوى طرد العرب إلى البلدان المجاورة، وذلك بشكل جماعي دون الإبقاء على قرية واحدة أو قبيلة واحدة»[35]. وقد كان فايتس مستشاراً مقرباً

---

(33) هرتزل، **دولة اليهود**، ص 12.

(34) بن إليعازر، **حروب إسرائيل الجديدة**، ص 214.

(35) تيسير جبارة، «فرض الهجرة القسرية على الشعب الفلسطيني زمن الانتداب البريطاني،» **المجلة الفلسطينية للدراسات التاريخية**، العدد 1 (حزيران/يونيو 1998)، ص 168.

لبن غوريون الذي عهد إليه بعد نكبة 1948 الإشراف على تدمير مئات القرى العربية التي جرى تهجير أهلها وتحوّلوا إلى لاجئين.

أما بن غوريون ذاته فكان من أكثر المتحمسين لفكرة الترانسفير، وينسب إليه وإلى غيره من القادة الذين تولوا إدارة الدولة، عشرات المواقف الداعية صراحة لطرد العرب والتحذير من المشكلة الديمغرافية التي جرى وصفها بالقنبلة الديمغرافية حيث تحولت هذه القضية إلى حالة من الهستيريا.

يُنسب إلى إسحاق رابين رئيس الحكومة الإسرائيلية الأسبق تصريحاً قال فيه بأن نسبة 20 بالمئة من السكان هي النسبة الأعلى المسموح للعرب في «إسرائيل» بها، وأنها خط أحمر لا يجوز تخطيه[36]. كما صرح مع إيهود أولمرت أثناء شغله منصب القائم بأعمال رئيس الحكومة سنة 2003 «إن غمامة الديمغرافيا تخيم على كل شيء وسوف تهبط علينا ليس في المستقبل البعيد إنما بعد سنوات معدودة»[37].

وهي تحذيرات كُرِّرت، وإن بصورة أكثر وضوحاً، كدعوات الترانسفير الصادرة عن حركات وأحزاب وقيادات اليمين في «إسرائيل» كرفائيل ايتان ومائير كهانا وافيغدور ليبرمان وغيرهم من قادة الأحزاب اليمينية والدينية.

كما تصدرت المؤسسات الأكاديمية هي الأخرى المشهد لقرع ناقوس الخطر الديمغرافي، ولعل الدراسة التي أجراها الأستاذ الجامعي أرنون سوفير تؤدي دوراً خطيراً ومؤثراً لدى صانع القرار السياسي. فقد نشرت هذه الدراسة سنة 2000 بعنوان «إسرائيل ديمغرافيا 2000 ـ 2020 مخاطر وإمكانيات» توصل فيها إلى أن 42 بالمئة فقط من اليهود مقابل 58 بالمئة من العرب سيعيشون في المنطقة الواقعة بين الأردن والبحر في سنة 2020، وأنه من دون الفصل ستختفي «إسرائيل» عن الخارطة خلال سنوات. ثم أضاف محرضاً الأوساط الحكومية لاتخاذ القرارات اللازمة (الساعة الديمغرافية حول إسرائيل تتسارع بوتيرة الفهد، بينما يتسارع اتخاذ القرارات القومية بوتيرة السلحفاة)[38].

وقد ظهر عدد من الدراسات المماثلة في السنوات الأخيرة المنبهة من مخاطر المشكلة الديمغرافية، فيما تزايدت التصريحات السياسية الداعية إلى حل هذه المعضلة من خلال الانفصال عن الفلسطينيين، وطردهم بصورة جماعية. هذه الدعوات والممارسات بحق الفلسطينيين كشفت تساؤلاً مهماً حول التسوية واتفاقيات السلام الموقعة مع الأطراف العربية والفلسطينية فما هي رؤية «إسرائيل» للسلام في المنطقة؟ وما هو السلام المتوقع إحرازه مع الآخر الفلسطيني والعربي ولا سيّما بعد أكثر من ثلاثة عقود على انطلاق قطار التسوية في المنطقة.

---

(36) الناشف، **النفي في كتابة إسرائيل**، ص 209.

(37) أنطوان شلحت، محرر، **فوبيا الديمغرافيا: بين النفخ المتعمد والتوقعات الواقعية**، ترجمة سعيد عياش، سلسلة أوراق إسرائيلية؛ العدد 41 (رام الله: مدار، 2007)، ص 13.

(38) إبراهيم أبو الهيجا، **جدار الخوف** (القاهرة: مركز الإعلان العربي، 2000)، ص 106.

لقد كان بن غوريون قد رسم بصورة واضحة رؤية «إسرائيل» للسلام حين صرح بالقول «إن السلام بالنسبة لنا هو وسيلة وليست غاية، والغاية هو التحقيق الكامل والتام للصهيونية» فالسلام هو وسيلة لا غير وليست غاية منشودة تسعى «إسرائيل» لإنجازها كما تدعي.

ويُكمل بن غوريون كاشفاً بصراحة عن هذه الرؤية «إن الاتفاق الشامل هو بلا شك أمرٌ مستبعدٌ الآن، فقط بعد أن يدب اليأس الكامل في نفوس العرب»[39] فرؤية السلام من ناحية بن غوريون هو سلام الإخضاع للعرب، والإذعان من طرفهم لهذه الرؤية.

وهو ما شدد عليه نتنياهو بالقول «إن السلام الذي تستطيع دولة إسرائيل أن تتوقع الحصول عليه هو سلام الردع فقط، وأي تسوية سلمية منوطة بقدرة إسرائيل على ردع الطرف الآخر عن خرق هذه التسويات وشق حرب جديدة عليها»[40]. أما شمعون بيريز المعروف بمواقفه الحمائمية الداعية إلى تجسيد السلام فموقفه لا يختلف كثيراً عن بن غوريون أو نتنياهو، فقد صرح سنة 1962 «السلام فقط أهم من القوة، وفي غياب السلام علينا أن نعتمد على قوتنا»[41]. ثم يؤكد هذه الرؤية بعد ثلاثة عقود بعد توقيع اتفاقية أوسلو، ولكن من زاوية الهيمنة الاقتصادية، حيث صرح «نحن لا نبحث عن سلام رايات، بل نهتم بسلام الأسواق». أما شلومو بن عامي وزير خارجية «إسرائيل» في أواخر تسعينيات القرن الماضي، والمحسوب على «الحمائم»، فقد عبّر عن هذا الموقف بالقول «إن الهدف من أوسلو هو إنشاء حالة نهائية للتبعية الاستعمارية الجديدة للأراضي المحتلة، أما السلام الاقتصادي الذي دعا إليه نتنياهو مراراً في السنوات الأخيرة فإنه يلتقي مع هذه الرؤية، بل هو كلمة السر للهيمنة الاستعمارية الصهيونية الدائمة على الفلسطينيين بوجه خاص وعلى المنطقة العربية بصورة عامة.

رابعاً: العنصرية الصهيونية تجاه الآخر

يتضمن الفكر الصهيوني مركّبين ينطويان على رؤى وتصورات عنصرية تجاه الآخر. **الأول** مستمد من المقولات الاستعمارية الاستشراقية العنصرية، أما **الثاني** فمستمد من المقولات التوراتية والتلمودية والتراث الديني اليهودي الذي يحتقر الآخرين ويصفهم بالأغيار، ولا سيّما العرب الذين يُطلق عليهم عدد من التوصيفات العنصرية: كالإسماعيليين وأبناء الجارية والعمالقة والكنعانيين.

بالنسبة إلى المركَّب **الأول**، فبالإمكان تتبع العنصرية الصهيونية المستقاة من الفكر الاستعماري الغربي من خلال تصريحات وكتابات عدد من المفكرين والسياسيين الصهاينة، ويكفي الاستشهاد بما قاله زئيف جابوتنسكي الأب الروحي لليمين الصهيوني حين كتب في ثلاثينيات القرن الماضي «خلال الفترة الانتقالية أو بعدها سنضطر للعيش في أرض إسرائيل وسط بيئة مشبعة برائحة الشرق، نحن ننصح كل واحد منا حين يسير مرتدياً معطفاً في الشوارع

---

(39) آفي شلايم، **الحائط الحديدي**، ترجمة ناصر عفيفي؛ تقديم محمد عبد المنعم (القاهرة: مؤسسة روز اليوسف، 1966)، ص 25.

(40) نتنياهو، **مكان بين الأمم: إسرائيل والعالم**، ص 357.

(41) عزمي بشارة، **من يهودية الدولة حتى شارون** (رام الله: مؤسسة مواطن، 2003)، ص 80.

الشرقية في القاهرة أو القدس أو إسطنبول، أن يثني أطراف معطفه كي لا يلمسه الغبار بأي شكل كان وأن ينظر جيداً قبل أن يضع قدمه، ليس لأننا يهود وحتى ليس لأننا من أوروبا، وإنما ببساطة لأننا أناس متحضرون»[42]. يُمثّل هذا الموقف امتداداً لرؤية هرتزل التي قسمت الأمم والشعوب إلى متحضرة وغير متحضرة، وهو موقف متماهي تماماً مع الرؤية الاستعمارية الغربية.

يتضمن الفكر الصهيوني مركّبين ينطويان على رؤى وتصورات عنصرية تجاه الآخر. الأول مستمد من المقولات الاستعمارية الاستشراقية العنصرية، أما الثاني فمستمد من المقولات التوراتية والتلمودية والتراث الديني اليهودي الذي يحتقر الآخرين ويصفهم بالأغيار.

أما بن تسيون نتنياهو، والد رئيس الحكومة الإسرائيلية بنيامين نتنياهو، الذي عمل سكرتيراً خاصاً لجابوتنسكي، وكان من أشد المعجبين المتحمسين لأفكاره، فقد صرح قائلاً: «لم يجد الكتاب المقدس أي صورة أسوأ من هذه الصورة للرجل القادم من الصحراء... لماذا؟ لأنه لا يحترم أي قانون ولأنه لا يستطيع أن يفعل ما يحلو له في الصحراء... إن النزعة التي تميل إلى الصحراء هي في جوهرها نزعة العرب، فهو عدو في جوهره شخصيته لن تسمح له بالتوصل إلى أي تسوية أو اتفاق... إن وجوده مرتبط بحرب أبدية معه» ويتباهى نتنياهو في أغلب المناسبات بأنه يتبنى المبادئ التي رباه والده عليها، وهو ذاته كان قد ترعرع على تعاليم زئيف جابوتنسكي[43].

لقد انعكس هذا الخطاب في بنية الدولة ومؤسساتها وتشريعاتها وحتى في أنظمتها التربوية والثقافية، فقد دعم الصهاينة صورة العربي المتخلف وأصوله الصحراوية حتى وإن سكن بعضهم القرى والمدن، فإن نمط الحياة البدوية كامن في الشخصية العربية الوحشية والصحراوية مقابل اليهودي المتحضر الذي سعى لتطوير الصحراء وجعلها جنَّة مزدهرة.

ففي الكتب المدرسية لتدريس مساقات «اعرف البلد» تم تصوير العرب على أنهم يتحملون مسؤولية الخراب البيئي للبلد كله، «فهم الذين دمروا البيئة الزراعية القديمة وهذا سبب تآكل التربة وتعرية الجبال... وبسببهم جفت الجداول، وأصبحت السهول الساحلية أرضاً لمستنقعات الملاريا، وأتلفت ماعزهم الغابات القديمة وبسبب حروبهم العنيفة تحولت الأرض إلى ساحة معركة دائمة، وبالتالي لم يقم الصهاينة بسرقة الأرض من سكان البلد وحسب وإنما أنقذوها من الخراب»[44].

وقد صدرت عن عدد من القادة السياسيين الكثير من التعبيرات ذات الطبيعة العنصرية على شاكلة: العرب أفاع سامة، وصراصير مسممة في قنينة، وسرطان يجب استئصاله، وحيوانات آدمية، والعربي الجيد هو العربي الميت، وغيرها الكثير، وقد نسبت تصريحات مشابهة على ألسنة

---

(42) الناشف، **النفي في كتابة إسرائيل**، ص 239.

(43) أنطوان شلحت، **بنيامين نتنياهو: عقيدة اللاحل** (رام الله: مركز مدار، 2011)، ص 83.

(44) بنفنستي، **المشهد المقدس: طمس تاريخ الأرض المقدَّسة منذ 1948**، ص 93.

قادة وزعماء دينيين مثل عوفاديا يوسف ورفائل إيتان وليبرمان وكاهانا ويعلون وغيرهم. أما المركب الآخر العنصري في الفكر الصهيوني فيستمد مقولاته من التراث الديني اليهودي.

ويعلق الصحافي الإسرائيلي جدعون ليفي في مقابلة أجريت معه أن العنصرية في «إسرائيل» توجد في الأساس في فكرة الشعب المختار الذي يؤمن بها جميع الإسرائيليين تقريباً، والترويج أن اليهود هم الضحية[45]. فالجمهور المتدين، ولا سيّما ما بات يعرف بالصهيونية الدينية، يؤمن تماماً بالعنصرية التي تؤكد أفضلية اليهود بوصفهم شعب الله المختار، بينما الآخرون أي الفلسطينيون ليسوا أكثر من نزلاء موجودين في الأرض بمحض الصدفة.

وقد صرح تسفي يهودا كوك الأب الروحي للصهيونية الدينية قائلاً «كل هذه الأرض لنا، تماماً تخصنا جميعاً، ولا نقبل التحويل إلى الآخرين حتى جزئياً، لا يوجد هنا مناطق وأراضٍ عربية، بل أراضي إسرائيل، الميراث الأبدي لأجدادنا الذي جاء إليه العربي وبنوا عليه دون إذن منا وفي غيابنا»[46].

وفي العادة يطلق الصهاينة الأصوليون المتدينون على الفلسطينيين مسميات متعددة على شاكلة العمالقة والكنعانيين والإسماعيليين، وهي مسميات تنطوي على المنطق العنصري في الموروث الديني تجاه الفلسطينيين. وقد تزايدت فتاوى وتصريحات الحاخامات المتزمتين الداعين إلى طرد العرب وحتى قتلهم وتحريم التنازل لهم عن أية قطعة أرض، وتشجيع إتلاف مزروعاتهم وأشجارهم وتخريب ممتلكاتهم، وتحريم مد يد العون لهم.

ويكفي إيراد ما كتبه اسحق غينزبرغ الذي كان يترأس المدرسة الدينية في قبر يوسف قرب نابلس، الذي يعد الأب الروحي لفتيان التلال، فقد كتب في كتابه **ملكوت إسرائيل** «لن يكون ممكناً إنشاء ملكوت القدسية طالما لا نعرف كيف نكون أشراراً حقاً حيال الآخر، الذي يستحق ذلك وينبغي طرد أي غريب غير يهودي من حدودنا بالقوة»[47].

وقد ترُجمت هذه الأقوال إلى أفعال ملموسة من جانب فتيان التلال الذين يُنسب إليهم اجتثاث آلاف الأشجار المثمرة، وإحراق عائلة دوابشة، وإلقاء الحجارة على السيارات الفلسطينية في الشوارع تسببت في الأشهر الأخيرة في مقتل الفلسطينية عائشة الرابي، كما تسببت ممارساتهم في إلحاق الأذى بالبيوت والحيوانات والشوارع الفلسطينية.

في السنوات الأخيرة برز عدد من المواقف الإسرائيلية المحذرة من تفشي العنصرية، فقد صرح نائب رئيس الأركان يائير غولان في خطاب ألقاه في أيار/مايو 2016 بمناسبة ذكرى الهولوكوست، محذراً «إذا كان هناك شيء يخيفني في هذه الذكرى، فإن رؤية تطورات مثيرة

---

(45) «مقابلة مع جدعون ليفي: حل الدولتين غير قابل للتنفيذ وقد فاتنا القطار!،» في: **قضايا إسرائيلية**، العدد 55 (رام الله: مركز مدار، 2014)، ص 89.

(46) يوآف ديان، «شاس والمكانة الدينية للشرقيين في إسرائيل،» في: **كتاب الهويات السياسية في إسرائيل**، تحرير أسعد غانم (رام الله: مدار، 2003)، ص 130.

(47) إبراهمام بورغ، **لننتصر على هتلر**، ترجمة بلال ضاهر وسليم سلامة (رام الله: مركز مدار، 2010)، ص 286.

للرعب حدثت في أوروبا عامة وفي ألمانيا خاصة في ذلك الحين، ووجود ما يشبهها هنا بيننا سنة 2016»، كما صرح ابراهام بورغ، رئيس الكنيست السابق، بأقوال مشابهة حين قال «في إسرائيل طبقات ومستويات رهيبة من العنصرية لا تختلف في جوهرها عن تلك التي أبادتنا» وهي إشارة صريحة إلى استيطان «إسرائيل» للروح النازية.

ويستطرد بورغ قائلاً: «لقد غفرنا بسرعة أكثر من اللازم لألمانيا لكننا لن نصفح للعرب أبداً، لقد فسخنا الغضب والرغبة في الانتقام من شعب آخر»[48]. غير أن هذه المواقف سرعان ما يجري التصدي لها ومهاجمتها وتغييبها من النقاش العام، وتكاد هذه المواقف تكون شاذة في ظل الهيمنة الشاملة لخطاب العنصرية القومي الذي تتبناه الدولة بصورة رسمية، وتدافع عنه حكوماتها المتعاقبة، ولعل قانون القومية الأخير الذي أقره الكنيست الإسرائيلي كقانون أساس يؤكد هذه العنصرية ويكرس الملكية الحصرية للبلاد ويجعلها حصراً على اليهود، بينما الآخر، أي الفلسطيني مجرد شيء مؤقت، سيجري التخلص منه في أية فرصة ممكنة، وبأية طريقة ممكنة.

خاتمة

عالجت هذه الدراسة المنطلقات التي ينطلق منها الفكر الصهيوني في رؤيته وتصوراته للآخر، والهواجس الظاهرة والكامنة في بنية هذا الفكر تجاه الفلسطينيين والعرب بوصفهم يمثلون المادة العدائية للصهيونية.

وقد كشفت هذه الدراسة عن المركب الاستعماري الغربي في الفكر الصهيوني، الأمر الذي يجعل من المبررات الواهية التي غزلتها الصهيونية لظهورها، كقضية «اللاسامية» ومعاداة اليهود، ما هي إلا ذرائع لإخفاء طابعها الاستعماري الإحلالي العنصري، وهو ما عبر عنه صراحةً عدد من القادة والمفكرين الصهاينة كهرتزل وجابوتنسكي وبن غوريون ونتنياهو الذي يمثل بفكره السياسي الصيغة الجوهرية للصهيونية بوصفها ظاهرة استعمارية تقوم بأداء مهمة وظيفية في المنطقة.

وفي إطار سعيها لتجسيد فكرة الدولة، فإنها تستَّرت بالرداء الديني اليهودي، واستخدمت ديباجاته وخطابه، وفي ذات الوقت انقلبت عليه، وحرضت اليهود على ضرورة نفي المنفى، والهجرة إلى «أرض إسرائيل» مختلقة بذلك شعباً وقومية يهودية من العدم، واخترعت عدداً متمثلاً بالعرب والفلسطينيين، وفي إطار هذا السعي استبطنت الصهيونية خطاباً عنصرياً يستقي مقولاته تارة من الفكر الاستعماري الغربي، وتارة أخرى من الموروث الديني اليهودي الذي لا يرى في الآخرين سوى أغيار أقل منزلةً من اليهود بوصفهم شعب الله المختار.

كما حاولت هذه الدراسة أن تسلط الضوء على الممارسات الصهيونية على الأرض ارتباطاً بفكرتها العدائية تجاه الآخر، وتصوراتها لقضية السلام والتسوية التي أثبتت التجربة أن السلام مجرد وسيلة وليست غاية، أما الغاية فهي التحقيق الكامل للصهيونية كما عبر عنها بن غوريون بصورة واضحة لا تترك مجالاً لأي لبس □

---

(48) المصدر نفسه، ص 128.

الحراك النسائي المغربي: جدلية التنازع والتمكين

الحبيب استاتي زين الدين(*)

أستاذ باحث، جامعة عبد المالك السعدي ـ المغرب.

سعيد شكاك(**)

باحث في السياسات العمومية ـ المغرب.

مقدمة

لم يعد البحث الاجتماعي ينظر إلى تمديد الفضول المعرفي إلى تَشكُّل وعي نسائي، يعطي صدقية أكبر للتعريف الذي قدمه تشارلز تايلور للديمقراطية بوصفها سياسة الاعتراف بالآخر[1]، بأنه يندرج ضمن الظواهر غير العادية. والدارس، اليوم، لتطلعات النساء، وخصوصاً إذا استند إلى الملاحظة الميدانية وقصص المقاومة والصراع المجتمعي المتراكَم[2]، سيهتدي إلى أن خبرتهن في كسب الاعتراف اللازم بالكفاءة والمكانة في تصاعد مستمر! هذا التنامي المضطرد ألزم البحث الاجتماعي بدراسة الوضع الاقتصادي والطبقي للمرأة بمعزل عن وضع الرجل، بعد التزايد المطرد لدخول النساء إلى سوق العمل خلال العقود القليلة الماضية في كل المجتمعات الصناعية والنامية على حد سواء[3]. ارتبط هذا الاتجاه على الصعيدين الاجتماعي والسوسيولوجي في كثير من جوانبه بتزايد وتيرة الحراك النسائي الذي تعد الحركة النسائية أحد أبرز أطيافه على

(*) البريد الإلكتروني: stati_elhabib@hotmail.fr.

(**) البريد الإلكتروني: said2015.settat@gmail.com.

(1) آلان تورين، **ما الديمقراطية؟: دراسة فلسفية**، ترجمة عبود كاسوحة، دراسات فلسفية؛ العدد 57 (دمشق: وزارة الثقافة، 2000)، ص 6.

(2) للمزيد حول هذه التجارب، انظر: بورغدة وحيدة [وآخرون]، **المرأة العربية: من العنف والتمييز إلى المشاركة السياسية**، تحرير وتقديم عبد الإله بلقزيز، سلسلة كتب المستقبل العربي؛ 70 (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2014).

(3) أنتوني غدنز بمساعدة كارين بيردسال، **علم الاجتماع**، ترجمة فايز الصياغ، ط 4 (بيروت: المنظمة العربية للترجمة، 2005)، ص 361.

الرغم من تراجع زخمها لعدة اعتبارات سنأتي على ذكرها، لتفسح في المجال لظهور جيل جديد من الاحتجاج النسائي تميز بعد الحراك المغربي لسنة 2011 بكثافة الطلب الاجتماعي ببعد فئوي أو قطاعي.

لا بد من التشديد أولاً على أثر البعد العالمي في القضية النسائية، حيث سياسة الاقتصاد النيوليبرالي وخطابات التنمية والتطور التي يمكن أن تُقرأ من زاويتين: إيجابية مرتبطة بتعزيز ملف حقوق الإنسان، وسلبية ذات صلة بفرض هذا الملف على الدول الرّاغبة في المساعدات المالية والاقتصادية الدولية كشرط لا محيد عنه للاستفادة منها.

في هذا السياق، نسجل أنه بين «أزمة» التنمية والديمقراطية التي غذّت أفكار وردود فعل شباب دينامية 20 شباط/فبراير 2011 تزامناً مع الحراك العربي، و«عقدة» التاريخ الممزوجة بالهشاشة الاجتماعية وما ولّدته من تراكمات سيكولوجية لدى ساكنة الريف في سياق سياسي خاص، وما توسطهما وتلاهما من «حالات» غضب جماعية بمناطق مختلفة في المملكة المغربية (المعطلون، الأطباء، الممرضون، الأساتذة الرسميون والمتعاقدون، زاكورة...)، أشّرت الدينامية الاحتجاجية على صعود أجيال جديدة، بمرجعيات مغايرة، حفّزت النساء على الحضور في الفضاء العام. كان هذا الحضور منتظراً، ومطلوباً، نتيجة ضعف التنظيمات السياسية والنقابية التقليدية، فضلاً عن تراجع القلة المفكرّة وغياب الحركة النسائية[4]. ليست هذه المشاركة وليدة اللحظة، وإنما هي نتيجة تراكمات تمتد من عهد الاستعمار الأوروبي إلى اليوم، لكنها تتجدد وتتغير في كل مرحلة بصيغ وبمطالب متنوعة، وصولاً إلى الحديث اليوم عن الحراك بـ «صيغة المؤنث» في إشارة واضحة إلى تجاوز المرأة المغربية ووضع «التبعية» ومشاركتها الفاعلة والمتميزة[5] في مواجهة مختلف أشكال التحكم والفساد والتمييز على وجه التحديد.

في ضوء ذلك، ينطلق البحث من تساؤل مركزي، نابع مما حدث أثناء الحراك العربي وبعده: أي دور أدّته النساء المغربيات في الحركات الاحتجاجية المطالبة بإحداث التغيير الاقتصادي والاجتماعي والسياسي؟ المعطيات المعتمدة للإجابة عن هذا التساؤل، ستكون، في الأساس، معطيات بيبليوغرافية مستمدة من الدراسات والكتابات التي تناولت النضال النسائي في المغرب على قلتها، من دون أن يفيد ذلك غياب الانفتاح على الإنتاجات العلمية العربية والأجنبية التي همَّت جهود النساء بالبلدان العربية أو المغاربية من زاوية سوسيولوجية أو سياسية. وموازاة مع ذلك، تمت الاستعانة بالبحث الإثنوغرافي، لكن بنوع من التحفظ والتأني، بالنظر إلى عدم وجود معلومات دقيقة وكافية في حوزتنا في ما يخص الحركات الاحتجاجية المحلية التي لم

---

(4) يحيى بن الوليد، «الجسد الأنثوي والحراك العربي: في استعادة التواريخ المحجوبة،» معهد العالم للدراسات في أسئلة الواقع وإجاباته، 8 آب/أغسطس 2017، ص 4 وما بعدها، <http://alaalam.org/ar/society-and-culture-ar/item/564>.

(5) حوار عبد الله ساعف مع عبد الله العروي، **آفاق**، العددان 3 ـ 4 (1992)، ص 147 ـ 190.

تحظ بالمتابعة والتعريف اللازمين. ولعل ما نطمح إليه من وراء ذلك هو رصد التحول الذي طرأ على دينامية الاحتجاجات النسائية من دون إغفال مظاهر الثبات القائمة داخلها، مع الوقوف عند الدوافع المساهمة في تنامي هذه الدينامية **(القسم الأول)**، إلى جانب إيلاء الأهمية إلى تجليات المشاركة النسائية في حركة 20 فبراير والحراك بمنطقة الريف **(القسم الثاني)** بغية تحديد نتائج وامتدادات هذه المشاركة في علاقتها بمستلزمات التمكين وإشكالية التنمية والديمقراطية التي تحول دون بلوغ النساء التغيير المنشود في المدى القريب **(القسم الثالث)**.

أولاً: في مشكلات التنازع والتفاعل داخل الحراك النسائي

ما من دارس للحركات الاحتجاجية في المغرب عموماً، وللحراك النسائي على وجه التحديد، لا يصطدم بالحساسيات التي يثيرها الموضوع في علاقة بأبعاده وتفاعلاته المعقدة والمركبة، بصورة تتجاوز كونه مجرد موضوع يُختزل في صراع اجتماعي يَعتمل داخل مجتمع يتغير داخل منطق الاستمرارية، ليمتد إلى ثقافة سوسيو ـ سياسية تنقل بشكل أو بآخر مختلف صور الذكاء الجمعي الذي يجعل من التمويه والتواطؤ والمراوغة التأويل الأنسب للإنصاف وتكافؤ الفرص. ولئن كان الرجال، في ظل هذه التمثلات الثقافية المهيمنة، هم كذلك نواتج لنسق سياسي أو نظام اجتماعي تراتبي يعَدّ حصيلة موضوعية لتاريخ من التدبير الاجتماعي والسياسي والثقافي المُعبّر عن وجوه من الصراع السوسيو ـ سياسي[6]، وأنماط من كيفياتِ تدبير موازين القوى داخل المجتمع، فالأكيد أن الحيف والإقصاء والعنف الرمزي الظاهر والمبطّن سيكون من نصيب النساء وإنْ بدرجات متفاوتة بينهن.

تتعرّض النساء بكيفية أكبر للبطالة، ولا سيّما في صفوف الحاصلات على شهادات، فضلاً عن كون النشاط النسائي يظل هشاً ومتمركزاً في القطاعات ذات التأهيل الضعيف، ويقتصر على عدد محدود من المهن.

يمكن تفسير هذا الأمر نسبياً من خلال ما أشار إليه عبد الله العروي في حوار مع عبد الله ساعف بقوله: «صحيح أن المجتمع يتقدم ولكن الفجوة بين الواقع والتطلّعات تبقى على حالها. بقدر ما يتقدم المجتمع في بعض القطاعات، بقدر ما تزداد الطموحات. قد تكون بعض الأوضاع قد تحسنت فحصل نوع من التحديث في الممارسة السياسية، ولكن المطلوب اليوم هو تحديث اجتماعي»[7]. يَحِقُّ أن نتساءل بعد هذه الإشارة التي يفصلنا عنها ربع قرن من الزمن، ونحن نتأمل مدخلات الحراك المغربي ومخرجاته، ونُعاينِ الصعوبات والمقاومات التي تعترض إرادة الإصلاح والتغيير، عن إمكان الادعاء بأن رهان التحديث قد تم بلوغه؟

---

(6) كمال عبد اللطيف، «نحو مزيد من مأسسة قضايا المرأة العربية،» **العربي الجديد**، 2018/3/9، <https://bit.ly/31moGYD>. (شوهد في 10 آذار/مارس 2018).

(7) حوار عبد الله ساعف مع عبد الله العروي، ص 147 ـ 190.

يستوعب سؤال التحديث، في تقديرنا، إذا جاز لنا التصرف في التصور الذي وضعه عبد اللطيف كمال لأبعاد التغيير المرغوب فيه، سؤال الإصلاح السياسي في شموليته، بحكم أنه يمثل أحد المداخل المناسبة للاقتراب من دوائر المشروع الديمقراطي، ولا سيَّما بعد بروز وعي جديد[8]، يُعَدُّ، في الأصل، نتاجاً طبيعياً لعوامل تاريخية قوية، من قبيل الثورة العلمية وميلاد المجتمع الصناعي وتطور نمط الإنتاج الرأسمالي، أسهمت في تغير كثير من ظواهر وبنى المجتمع البشري. فقد ركبت العوامل المذكورة في تداخلها، معطيات جديدة سمحت بإمكان تبلور نمط في العلاقة بين الجنسين أكثر تكافؤاً وأكثر عدالة، تَصوُّر يعي نسبية المنتوج الاجتماعي، ونسبية القيم التي تواكبه، وتمنحه الصور التي يتمظهر بها، والقيم الثقافية والأخلاقية التي يلحم بها فجوات البنيان الاجتماعي، من أجل تماسكه والمحافظة عليه[9]. وعياً بهذا التغير، اقترن البحث السوسيولوجي في الآونة الأخيرة، كما سبقت الإشارة، بدراسة وضع النساء بمعزل عن وضع الرجال في إثر التزايد المطّرد لدخول المرأة سوق الشغل المأجور، ومحاولة فهم التصاعد الملحوظ للحركة النسائية.

1 ـ محفزات الاحتجاج النسائي والتحولات المغذية له

لا بد من التشديد أولاً على أثر البعد العالمي في القضية النسائية، حيث سياسة الاقتصاد النيوليبرالي وخطابات التنمية والتطور التي يمكن أن تُقرأ من زاويتين: إيجابية مرتبطة بتعزيز ملف حقوق الإنسان، وسلبية ذات صلة بفرض هذا الملف على الدول الرّاغبة في المساعدات المالية والاقتصادية الدولية كشرط لا محيد عنه للاستفادة منها، وربْطِها فيما بعد بما سمِيّ «الحكم الجيد». أليس هذا نوعاً من الضغط الإمبريالي والمقايضة وبسط الهيمنة على الدول المتخلفة أو التي لا يزال مسار وصولها إلى النمو متعثراً؟ هذا واقع، والتفكير العميق في تجاوزه بأقل الأضرار هو أنسب طريقة. إنه اجتهاد مطلوب اليوم في خضم الإجابة عن سؤال «كيف يتم الأمر؟». الأهم من ذلك لو يحصل التفكير في الكيفية وآليات التجاوز والتنفيذ من دون تدخل خارجي. على الأقل تَعْبر البلدان العربية إلى التحديث الحقيقي ذهنياً في انتظار أن تعيشه واقعياً؛ ليس من أجل التخفيف من حدة الضغط الخارجي فحسب، بل وبهدف التخفيف من ثقل الاختلال الداخلي وما ينجم عنه من آثار وتغيرات نقل إلينا الحراك العربي أنها مفتوحة على كل الاحتمالات.

في حالة المغرب، يمكن أن نلمس هذا الاختلال من خلال خلاصات الدراسة التي أعدها المعهد الملكي للدراسات الاستراتيجية في مجال قياس مستوى التماسك الاجتماعي بالمغرب: في الوقت الذي تستمر فيه الروابط الأسرية في تصدّر مصادر إحساس المغربي بالأمان والثقة[10]، فإن التحولات التي شهدها المجتمع المغربي (الانتقال الديمغرافي ـ عدم رضا الأسر

---

(8) عبد اللطيف كمال، «هل ما زال التغيير ممكناً؟،» **العربي الجديد**، 2018/1/18، <https://bit.ly/2ZfIqey>. (شوهد في 20 شباط/فبراير 2018).

(9) عبد اللطيف، «نحو مزيد من مأسسة قضايا المرأة العربية».

(10) تعد الدراسة قيمة الثقة هي المعيار الذي نقيس به قوة أو ضعف نظام مجتمعي ما، وقدرته على مقاومة عوامل التفكك.

المغربية عن ظروفها الاقتصادية بحسب المندوبية السامية للتخطيط لسنة 2018 ـ الانتقال من الأسرة الموسعة إلى الأسرة النووية ـ المشاكل القيمية ـ المرور من نسق الحُكْرة[11] إلى نسق المظلومية)[12] أدت إلى إضعاف العلاقات داخل الأسر، ومن ثم إضعاف الرابط الاجتماعي والعيش المشترك[13]. النتيجة انعدام الحس المدني في الفضاءات العمومية والطرق والفضاءات الجماعية، كالملكيات المشتركة، وتزايد مظاهر عدم احترام القانون، والممتلكات العمومية، وممتلكات الغير، والمساس بحقوق الأشخاص، وسلامتهم المدنية والمعنوية، وهو ما يوضح أن المغاربة يعيشون أزمة وساطة اجتماعية وسياسية تمثّل أحد مؤشرات هشاشة الرابط الاجتماعي. الأمر الذي أفرز وجوهاً متنوعة من الاحتجاجات[14]، من ضمنها تلك الخاصة بالقضية النسائية. لمَ بروز هذه القضية؟ إن نحو 3,12 مليون امرأة بلغن، في سنة 2014، سنّ العمل (15 سنة فما فوق)، أي بإضافة 5,2 مليون قياساً على سنة 2000، معظمهن يَعشْنَ في المناطق الحضرية (3,60 بالمئة)، وأكثر من نصفهن يعانين الأمية (6,52 بالمئة)، وأقل من الثلث (9,32 بالمئة) يتوفرن على شهادة[15]. بالإضافة إلى ذلك، تتعرّض النساء بكيفية أكبر للبطالة، ولا سيّما في صفوف الحاصلات على شهادات، فضلاً عن كون النشاط النسائي يظل هشاً ومتمركزاً في القطاعات ذات التأهيل الضعيف، ويقتصر على عدد محدود من المهن. ونجد في الوسط الحضري، كذلك، أنّ ما يربو على ثلاثة أرباع النساء العاملات يشتغلْن عاملات أو مستخدمات، ومعظمهنّ من المساعِدات المنزليات (73,6 بالمئة). ورغم التقدّم الذي عرفه ميدانُ التربية والتكوين، فإنّ اختلالاً ثقافياً امتدّ لأجيال متعدّدة يحدّ من المساواة بين النساء والرجال في الحياة المهنية. المدرسة المغربية مكان مهم لنقل المبادئ الأساسيّة المتعلقة بحقوق الإنسان عموماً، وبحقوق المرأة على وجه الخصوص، إلّا أنّ هناك طريقاً طويلاً للوصول إلى «باراديغمات» جديدة في مجال تحقيق المُناصفة. الهدْر المدرسيّ والزواج المبكّر للقاصرات لا يزال من بين الأسباب التي لها عواقب وخيمة على إدماج

المدرسة المغربية مكان مهم لنقل المبادئ الأساسيّة المتعلقة بحقوق الإنسان عموماً، وبحقوق المرأة على وجه الخصوص، إلّا أنّ هناك طريقاً طويلاً للوصول إلى «باراديغمات» جديدة في مجال تحقيق المُناصفة.

---

(11) حول دلالات هذا اللفظ، انظر: الحبيب استاتي زين الدين، «الممارسة الاحتجاجية بالمغرب: دينامية الصراع والتحول،» **عمران للعلوم الاجتماعية والإنسانية**، السنة 5، العدد 19 (شتاء 2017)، ص 149.

(12) للاستزادة بشأن تجليات هذه التحولات، انظر رأي سعيد بنيس المعبر عنه في: جريدة **المساء**، 2018/8/10.

(13) جريدة **أخبار اليوم**، 2015/6/2، ص 5.

(14) **التقرير السنوي للمجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي لسنة 2011**، ص 68.

(15) رأي للمجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي، «النهوض بالمساواة بين الرجال والنساء في الحياة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والسياسية: أشكال التمييز ضد النساء في الحياة الاقتصادية: حقائق وتوصيات،» (إحالة ذاتية رقم 2014/18)، ص 7.

النساء في الحياة الاقتصاديّة[16]. فعددهن وصل إلى 16,5 مليون نسمة (أكثر من نصف سكان المغرب بنسبة 50,9 بالمئة)، وبلغت نسبة الإناث ضمن فئة سكانه الأقل من 15 سنة ما يقرب من النصف (48,9 بالمئة)، وترتفع لتصل إلى 52,9 بالمئة ضمن الفئة العمرية 60 سنة وأكثر.

تفيدنا هذه المعطيات في فهم العناصر الجوهرية التي أنتجت، ولا يزال مفعولها سارياً، ثقافة احتجاجية بـ «صيغة المؤنث»، تنتعش وتتجدد بصور وأشكال مختلفة، وتخضع لدينامية التحولات المجتمعية، وتفاعلات الواقع مع فرص سياسية داخلية وخارجية، لذلك بإمكانها أن تكتسب طابع التفرد والتميز على مستوى الفعل، وإن ظلت، كما يشير الكثير من الباحثين، شديدة الصلة بالأوضاع نفسها على مستوى الواقع. وهي خليط من الأعطاب الاجتماعية والاقتصادية المتراكمة والمشاكل السياسية والقانونية، يلزم أخذهما مجتمعة في الحسبان في تفسير ميلاد أي فاعل جديد، كما هو الشأن بالنسبة إلى الحركة النسائية عامة.

2 ـ في سيرورة الحركة النسائية وتحدياتها

لا يختلف اثنان في كون أوضاع النساء عرفت، خلال العقدين الأخيرين، تطوراً كبيراً شمل عدة مجالات بفعل الانفتاح والتوجه الليبرالي الذي دشّنه المغرب منذ أواخر القرن الماضي، إضافة إلى زخم الفعل السياسي الجماهيري نتيجة تطور حركة حقوقية ونسائية ذات قوة مطلبية وازنة وقدرة كبيرة على التعبئة والتفاوض، إلى جانب المتغيرات الدولية التي دفعت، ولا تزال تدفع، في اتجاه تعميق الإصلاحات[17]. تتويجاً لهذا التقدم، حصلت المرأة على جملة من الحقوق، اعتبرت في نظر المراقبين والملاحظين بمنزلة قفزة نوعية في اتجاه التكريس الفعلي للمساواة بين الجنسين والقضاء على التمييز. إلا أن هذا التطور المؤسسي والقانوني لم يوازه تطور واقعي[18]. إذا توسلنا لغة الحياة اليومية، على حد تعبير آلان تورين، قلنا إن ما يطلبه كل امرئ منا، ولا سيّما أكثرنا قهراً وبؤساً، هو أن يكون محترماً وألّا يتعرض للإذلال، بل ـ وهو طلب أكثر جسارة ـ أن يكون مسموعاً ثم مطاعاً[19]. هنا يلتقي مع ميشيل فوكو الذي يربط هذا النوع من الطلبات بالمقاومة التي لا يمكنها إلا أن تستند إلى وعي الذات بوجود صراعات.

في ظل ثنائية الوعي والمقاومة، يمكن أن ندرج حركة النساء في المغرب وما اكتسبته من تجربة ميدانية وخبرات معرفية ومنهجية وبراغماتية، كانت نتاجاً لتضافر سلسلة من العوامل. نختزل هذه الأخيرة في إدراك النخبة النسائية لعمق التناقض بين ما خلقته من تقدم على صعيد التعليم والاندماج في مسلسل الإنتاج، وبين المعيقات التي تكرس وتعيد إنتاج واقع الحيف ضدهن على مختلف الصعد، وهو ما ولّد حاجة ملحّة لديهن إلى خلق فضاء نسائي خاص يعملن من خلاله

---

(16) المصدر نفسه، ص 14.

(17) عصام عدوني، «العنف والتمييز ضد المرأة في المغرب: مقاربة سوسيولوجية،» **المستقبل العربي**، السنة 36، العدد 413 (تموز/يوليو 2013)، ص 62.

(18) المصدر نفسه.

(19) آلان تورين، **براديغما جديدة لفهم العالم اليوم**، ترجمة جورج سليمان (بيروت: المنظمة العربية للترجمة، 2011)، ص 254 وما بعدها.

على التعبئة لإقرار حقوقهن وتحسيس الرأي العام بمشروعية مطالبهن، ويصنعن بواسطته قوة ضغط على الفاعلين السياسيين لتحقيق المساواة بين الجنسين. نجحت الحركة النسائية المغربية في تحريك ملفات قضايا المرأة وإثارة السجال العمومي حولها، وجعلها في صلب انشغالات المجتمع المغربي المعاصر[20]، فضلاً عن تنمية ثقافة المساواة بين الجنسين وترسيخ ثقافة مدنية وجمعوية نسائية تتفاعل مع الأحداث والمشاريع والأفكار، وتحللها وتكيفها وفق منظور يحتكم للمصالح الاستراتيجية للنساء[21]، ويأخذ بعين الوضع الدولي المتقلب، والمجتمع المحلي المتحول بفعل ضرورات التطور والمواكبة، وضغوط العولمة.

إن الحركة النسائية أدركت، منذ عقود، أن تردّي الوضع الاجتماعي للمرأة المغربية يرجع إلى عوامل متشعبة، في مقدمتها غياب التشريعات والقوانين التي تكفل حقها في مختلف المجالات[22]. لذلك سارعت إلى الاشتغال بالتدرج على ملفات كبرى، تطلبت تضحيات وخوض معارك متعددة: ملف مدونة الأسرة وتدبير النزاعات المترتِّبة عن العلاقات الزوجية (الطلاق، الزواج المبكر، النفقة)[23]، فضلاً عن إثارة الانتباه إلى المشاكل الاجتماعية التي تعانيها النساء كالعنف والتحرش والاغتصاب وقضية الإجهاض، إضافة إلى مواصلتها الاحتجاج دفاعاً عن ملف الحقوق والمطالب السياسية (الكوتا الانتخابية، والمناصفة، والمشاركة في التسيير الإداري والسياسي...). أفرز هذا الاحتجاج حركة نسائية وحركة نسائية مضادة حول خطاب كيفية إدماج أو عدم إدماج المرأة في التنمية[24]. ليس هذا الصراع حول المسألة النسائية واختلاف وجهات النساء أنفسهن حول مطالبهن الحقيقية، يخص الحالة المغربية فقط، بل يكاد يكون أمراً عاماً، بدرجات متفاوتة، تبعاً للظروف الاجتماعية والاقتصادية والسياسية داخل كل بلد. في هذا الإطار، ترى الفيلسوفة الفرنسية إليزابيت بدينتر أنّ الحركة النسائية تبحث عن نفسها؛ فهي «قامت بخطوة إلى الأمام وبخطوتين إلى الوراء. لقد بيّنت أنّ النضال النسائي تطوّر كثيراً حتى خلق «النوع النسائي الضحيّة»». وهو نوع تسلّطي يكبح، بحسب رأيها، المعركة الحقيقية من أجل المساواة، ما يستوجب على الأقل «توحيد الخطاب النسائي تحت راية واحدة» بوصفه تعبيراً أساسياً عن «النسائية الحقّة»[25].

---

(20) نعيمة بنواكريم، **تجربة الحركة النسائية المغربية: المناصرة والأبحاث والسياسات العامة في مجال حقوق الإنسان ـ دراسة حالة المغرب** (تقرير بحثي)، ص 4، <http://www.aub.edu.lb/ifi/Documents/publications/research_reports/2016-2017/20170402_morocco_arabic.pdf>.

(21) المصدر نفسه، ص 4.

(22) سعيد ناشيد، «الحركة النسائية المغربية: المآل والآمال،» صحيفة **العربي**، 2015/3/22، ص 20.

(23) عبد الرحمن رشيق، «الحركات الاحتجاجية في المغرب من التمرد إلى التظاهر،» ترجمة الحسين سحبان (كانون الثاني/يناير 2014)، ص 40، <https://bit.ly/2U7I1wF>.

(24) عبد الرحيم المنار السليمي، «الحركات الاحتجاجية المغرب: المسار والمآل،» في: مجموعة من المؤلفين، **الحركات الاحتجاجية في الوطن العربي (مصر ـ المغرب ـ لبنان ـ البحرين)**، تحرير عمرو الشوبكي (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2011)، ص 123.

(25) إليزابيت بدينتر، **طرق خاطئة** (باريس: دار لاديكوفارت، 2003)، نقلاً عن: مسعود ديلمي، «عيد المرأة وتساؤلات عن الحركة النسوية،» المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 12 آذار/مارس 2015، <https://www.dohainstitute.org/ar/PoliticalStudies/Pages/art469.aspx>.

إن التوافق، والحالة هاته، هو المدخل الرئيس لتجنب الانقسام إزاء القضايا الأكثر حساسية، بالنسبة إلى مجتمع ما زال التقليد يمثل محركاً أساسياً لمختلف تحولاته[26]. وعلى من يقول غير ذلك أن يتذكر ما حدث بمناسبة اليوم العالمي للمرأة في المغرب سنة 2000، من خلال الإعلان عن تظاهرتين احتجاجيتين منفصلتين، التقدمية في الرباط، والإسلامية بالدار البيضاء. الحدث أسفر عن نتيجتين مهمتين؛ النتيجة **الأولى** تتعلق بطبيعة التظاهرتين من حيث التنظيم المُحكَم وتعبئة مئات الألوف من الأشخاص، ثم الهدوء النموذجي والسلمية؛ و**الثانية** ارتبطت بما اتخذته الاحتجاجات الاجتماعية بعد ذلك من أبعاد سياسية[27]، بدأت تبرز شيئاً فشيئاً، مقسِّمة المغرب قسمين: **واحد** يسيطر عليه الإسلاميون، و**آخر** يسيطر عليه العلمانيون[28].

نجحت الحركة النسائية المغربية في تحريك ملفات قضايا المرأة وإثارة السجال العمومي حولها، وجعلها في صلب انشغالات المجتمع المغربي المعاصر، فضلاً عن تنمية ثقافة المساواة بين الجنسين.

ومن ثم، نسجل أنه بغض النظر عن التقدم الذي أحرزته الحركة النسائية المغربية على مستوى الفكر والممارسة والتأثير السياسي، فإنها لا تزال تواجه تحديات تحدُّ من قوتها كحركة اجتماعية دافعة باتجاه تأصيل قيم المساواة والديمقراطية وحقوق الإنسان. تتجلى هذه التحديات في معيقات ذاتية وبنيوية متداخلة، توجزها إحدى الباحثات[29] في مشكلة الخَلَف بحكم أن الفعاليات النسائية تعيد إنتاج البنى التنظيمية الحزبية نفسها، وانعدام التخصص في عمل مكوناتها لأن التجربة أظهرت أن الجمعيات النسائية التي تقود الحركة تشتغل على قضايا المساواة والقضاء على التمييز على أساس الجنس بوجه عام نظراً لطبيعتها السياسية والمطلبية، ثم ضعف الانفتاح على فعاليات نسائية صاعدة رغم أن المغرب بحاجة اليوم إلى إسلامييه وعلمانييه لتعزيز حقوق النساء في المغرب. وهذا يستوجبُ من العلمانيين أن يؤمنوا بأن أغلبية المجتمع تدين بالإسلام، وعلى الإسلاميين أن يؤمنوا بأن الاجتهاد في الأمور الشرعية فضيلة، وأن يؤمنوا بمبدأ حقوق الإنسان، وبين هذا وذاك وجب الإيمان بأن حَلّ المعضلات الاجتماعية التي لها علاقة بالمرأة رهين بعقد حوار مسؤول مع هذين التيارين.

هذه المعيقات تحول دون خلق التأثير المفروض أن تبلُغَه الحركة النسائية بالنظر إلى امتدادها وتطورها التاريخي في صفوف النساء، وبخاصة في الأحياء الحضرية الهامشية

---

(26) محمد أحمد بنّيس، «الاستقطاب الإيديولوجي والمرأة في المغرب،» **العربي الجديد**، 2015/3/26، <https://bit.ly/2XHvz48>.

(27) محمد فاضل الكراعي، «المسألة النسائية في المغرب: تحديات الدينامية الاجتماعية وحدودية الرهانات السياسية،» **المجلة العربية للعلوم السياسية**، العدد 28 (خريف 2010)، ص 95.

(28) رشيق، «الحركات الاحتجاجية في المغرب من التمرد إلى التظاهر،» ص 40.

(29) بنواكريم، **تجربة الحركة النسائية المغربية: المناصرة والأبحاث والسياسات العامة في مجال حقوق الإنسان ـ دراسة حالة المغرب** (تقرير بحثي)، ص 19 ـ 20.

والقرى، وهو ما فتح المجال لبروز حَراك نسائي مستقل عن مختلف التنظيمات التقليدية، وسمح بظهور وجوه نسائية تتقدم الحركات الاحتجاجية، وتدافع بطريقتها عن ضرورة التمتع بالعيش الكريم. صحيح أنها تستحضر خبرة النساء القياديات في العمل الجمعوي، بل ومنهن منتميات ومتعاطفات مع الجمعيات المدنية، فضلاً عن الاستفادة من التراكمات الحاصلة في هذا المجال. بيد أن الملاحَظ أن دينامية الحركات النسائية لم تتفاعل كفاية مع ما يشهده المغرب من حركات احتجاجية، ولا سيَّما أنها أحجمت في عدة حالات عن الدعم والمساندة الرسمية، واكتفت بالترقب وانتظار مآلاتها أو في أحسن الأحوال، بالمشاركة الفردية، على نحوٍ كرّس الانطباع بأن المسألة النسائية رغم أهميتها في المجتمع المدني[30] لا تزال محكومة بالكثيرِ من السياسة والأيديولوجيا.

يحيلنا هذا المعطى على الأبعاد السوسيولوجية لإشكالية المشاركة السياسية للمرأة المغربية المتمثلة بالتناقض بين التطلع إلى تحسين وضعيتها الاجتماعية وبين استمرار النظر إليها كموضوع للسياسة لا كفاعلة سياسية[31]. ولا أدَل على ذلك من الإصلاحات الدّستورية والمعيارية التي مكّنت من إحراز تقدّم في مجال مساهمة المرأة في التنمية، لكن فعاليتها تبقى غير كافية في غياب رؤية واضحة للتحقيق الفعليّ لتكافؤ الفرص على المستويات المؤسسية، والاقتصادية، والاجتماعية، والثقافية. من مؤشرات هذه المحدودية أن المجتمع بما فيه المرأة نفسها، والأحزاب والنقابات وجمعيات المجتمع المدني لا تضع ثقتها في أداء المرأة أو قيادتها أو قدرتها على استلام وتدبير مراكز القرار. ما يفسر ذلك وجود نسبة قليلة، أو تمثيلية رمزية بسيطة للمرأة، في الأحزاب والجماعات الترابية، والجمعيات، وكذلك البرلمان رغم اعتماد نظام «الكوتا» في محاولة لتجاوز فراغ المشهد السياسي من وجود وجوه نسائية، ومن أجل نهج نوع من التمييز الإيجابي تجاه المرأة[32].

وبالعودة إلى الحراك في صيغته المغربية، نلمس أن الاحتجاجات أشرت على صعود أجيال جديدة بمرجعيات مختلفة، أجيال لم تعد تقبل السير وراء منتجي الأفكار التقليديين وعمال السياسة الكلاسيكيين. وهو الأمر الذي أسهم في تحفيز المرأة، كما سنكتشف في القسم الثاني، على الحضور في الشارع، وفي كل حيز ترابي متاح. ويبدو ذلك عادياً إذا وضعنا في الحسبان ما أصاب التنظيمات السياسية والنقابية من ضعف وظيفي إن لم نقل بنيوي[33]، والقلة المفكرة من كبح ذاتي أو احتواء براغماتي، والحركات النسائية من غياب وتغييب. وغير ذلك من الأطراف والهيئات التي كانت تحتكر مجالات التوسط بين الدولة والمجتمع[34].

---

(30) الكراعي، «المسألة النسائية في المغرب: تحديات الدينامية الاجتماعية وحدودية الرهانات السياسية،» ص 107.

(31) محمد كولفرني، «المشاركة السياسية للمرأة المغربية: الدلالة الاتفاقية والاحتجاجية،» في: وحيدة [وآخرون]، **المرأة العربية: من العنف والتمييز إلى المشاركة السياسية**، ص 116.

(32) إكرام عدنني، «المعوقات الاجتماعية والثقافية أمام التمكين السياسي للمرأة العربية،» مجلة **ذوات** (مؤمنون بلا حدود)، العدد 17 (2015)، ص 43.

(33) الحبيب استاتي زين الدين، «الدينامية الاحتجاجية وأزمة الوساطة السياسية والنقابية: الشارع بديل عن المؤسسات،» **المستقبل العربي**، السنة 41، العدد 474 (آب/أغسطس 2018)، ص 70 ـ 86.

(34) بن الوليد، «الجسد الأنثوي والحراك العربي: في استعادة التواريخ المحجوبة،» ص 4 وما بعدها.

ثانياً: الطلب النسائي في السلة في سياقات احتجاجية

هل الديمقراطية واقع يعاش أم هي حلم لا يتحقق أبدا ما دام الإنسان هو الإنسان، حيوان أنيس؟ ما يزيد هذا التساؤل تعقيداً هو حينما نجد أن الناس في الزمن الراهن، بمن فيهم الأوروبيون، ينكفئون أحياناً، حسب آلان تورين، على تعريف متواضع للديمقراطية، بوصفها «مجموعة من الضمانات الكفيلة بألّا يصل إلى السلطة، قادة ضد إرادة الأغلبية، وألّا يستمروا في تَسنُّم زمامها». الديمقراطية فكرة جميلة لو أنها أصبحت واقعاً. لن نقول إن هذا الواقع سيظل، كيفما كان، عائقاً أمام تطبيق فكرة الديمقراطية، كما صاغها روسو وتشارلز تايلور وآخرون، كاعتراف بحق الجميع، أغلبية أو أقلية، في المواطنة كوضع اجتماعي يضمن الحرية والكرامة والرفه، بقدر ما سنمد نظرنا إلى المستقبل، ونردد: «الإخفاق وارد ... لكن النجاح أيضاً وارد وبالقدْر نفسه، وإلّا لما فكَّر في الأمر أحد»[35].

ديناميـة الحركـات النسائيـة لم تتفاعل كفاية مع ما يشهده المغرب من حركات احتجاجية، ولا سيَّما أنها أحجمت في عدة حالات عن الدعم والمساندة الرسمية، واكتفت بالترقب وانتظار مآلاتها أو في أحسن الأحوال، بالمشاركة الفردية.

لنعد إلى الشعارات التي رفعتها النساء المشاركات في مختلف الحركات الاحتجاجية، ولنأخذ حركة 20 فبراير وحراك الريف وجرادة كحالات واقعية لفهم طبيعة العالم الذي تطمح المغربيات إلى العيش فيه. لماذا الرجوع إلى الشعارات؟ ألا يحجب ذلك ما ميّز هذه الحركات من نقاشات في مسائل كثيرة (إثارة حركة 20 فبراير لموضوعات الحداثة والديمقراطية والمساواة والملكية البرلمانية مثلاً)؟ ليس بالضرورة، لأنه إذا كانت الممارسة الاحتجاجية تُقرأ من شعاراتها بمثل ما تقرأ من نتائجها السياسية والاجتماعية التي ولّدتها، فلأن الشعارات، في العادة، بتعبير المفكر المغربي عبد الإله بلقزيز، هي عنوانها الرسمي الذي يَسِمُها، ويُعرِّف بها، وبحدود ما تطلبه لنفسها وتسعى فيه[36].

1 ـ في الشعارات وحمولاتها

تتخذ هذه الشعارات في المصادر اللغوية معنى التعبير الدعائي الإعلامي المختصَر[37]، وأيضاً التعبير المكثّف والواضح والمثير لفكرة أو لمجموعة من الأفكار في قواميس اللغة الفرنسية. وهي في الدرس اللساني قائمة الذات، ورسالة بليغة المضمون، ومكثّفة الشكل[38]، وحلقة وصل

(35) عبد الله العروي، **من ديوان السياسة** (الدار البيضاء: المركز الثقافي العربي، 2009)، ص 150.

(36) عبد الإله بلقزيز، **ثورات وخيبات: في التغيير الذي لم يكتمل** (بيروت: منتدى المعارف، 2012)، ص 176.

(37) **المنجد في اللغة العربية المعاصرة**، ط 2 (بيروت: دار المشرق، 2001)، ص 773.

(38) نادر سراج، **مصر الثورة وشعارات شبابها: دراسة لسانية في عفوية التعبير** (بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات؛ المعهد الألماني للأبحاث الشرقية، 2014)، ص 45.

بين الفكر وتعبيراته اللفظية والكتابية والرمزية[39]. تأثر المجال السياسي، تأثر المتخصصون بهذه التعريفات اللسانية واللغوية، بحيث نجد أن أوليفيي روبول يستوحي نفس المفهوم للشعار السياسي[40]، بقوله إنه هو «التعبير المكثف والمثير والذي يتميز بسهولة ترديده وبجداليته، والذي يستهدف تحريك الجماهير من خلال أسلوبه وحمولته العاطفية أو العقلانية». اقترن هذا النوع من الشعارات بالحركات الاحتجاجية، لذلك فهو يؤدي دور الموجِّه والمحرّض للجماهير التي تشارك في الاحتجاجات بغض النظر عن مكوناتها أو عددها، مع العلم أن الفعل الاحتجاجي لم يعد يتميز بحجمه فقط[41]، ولكن بما ينتجه من أثر أيضاً بغضّ النظر عن ذلك الحجم، بل في بعض الأحيان يكون أثر الحركة الاجتماعية أهم كثيراً من عدد المشاركين فيها. ويمكن أن نوسّع ذلك ونقيس عليه مختلف الحركات الضاغطة بغض النظر إن كانت تتوفر فيها شروط الحركة الاجتماعية أم لا.

إن المغرب راكم، منذ عقود، تجربة غنية بشأن الاعتماد المتدرج لسلسلة من التدابير والإجراءات التي تسمح للمرأة بتطوير كفاءاتها بصورة تجعلها واعية بقدراتها وبإمكاناتها؛ وواثقة في نفسها، بصورة أدت، إلى حد ما، إلى اندماجها داخل المجتمع.

من الضروري التمييز بين نوعين من الأثر: أثر آني وأثر مستقبلي؛ وإذا كان الأثر الآني يتعلق أساساً بما يمكن أن تحققه تلك الحركة من مطالب مباشرة، فالأثر المستقبلي يرتبط بما يمكن أن تحدثه تلك الحركة من وعي وإرادة واستعداد لدى الأجيال القادمة لمحاكاة فعلها الحركي[42]، دفاعاً عن الحق في العيش بكرامة، كلما توافرت شروط ذلك. يُلاحظ هذا الاستعداد من خلال المشاركة المكثفة للمرأة المغربية في مختلف الحركات الاحتجاجية، وتحديداً في سياق الرجة العربية، حيث لا يمكن تجاهل أن تنامي الدور النسائي في هذا السياق، جعلهن، مثل الرجال، عرضة للتعبئة السوسيو ـ سياسية من جهات متعددة دولتية وغير دولتية وأيديولوجيات مختلفة. علاوة على ذلك، تسجل مختلف التقارير الوطنية والدولية أن المرأة كانت في طليعة الاحتجاجات، ولا سيّما كمتحدثة باسم المحتجين، وحتى عندما قمعت الشرطة الوقفات والمسيرات والتظاهرات تعرضت هي كذلك، على غرار الرجل، للإصابة والتوقيف والاعتقال من جانب قوات حفظ الأمن. إن حالة خديجة الرياضي، وسارة بادي، وسارة سوجار، وفاطمة الأفريقي، ونوال بن عيسى، وسيليا،

---

(39) Emile Benveniste, *Problèmes de linguistique générale* (Paris: Gallimard, 1966), p. 27.

(40) محمد شقير، «تكثيف الإيديولوجيا السياسية: الشعار السياسي،» **المجلة المغربية لعلم الاجتماع السياسي**، العدد 3 (حزيران/يونيو 1987)، ص 16.

(41) عزمي بشارة، **الثورة ضد الثورة: والشارع ضد الشعب، والثورة المضادة** (بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2013)، ص 1.

(42) محمد باسك منار، «2011 و2017: الاختلاف والتشابه،» جريدة **المساء**، 29 ـ 2017/7/30، ص 10.

وأخريات كثيرات لا تسمح الورقة بالتوقف عندهن بالتفصيل، يعتبرن، رغم اختلافهن من حيث السن والمستوى التعليمي والوظيفي، خير مثال عن الفاعلية الاحتجاجية، في إشارة إلى أن احتجاجات حركة 20 فبراير لسنة 2011 والريف وجرادة ما هي إلا إدراك عميق للاختلالات الموجودة بين المواطنين وما بين الديمقراطية الحقيقية.

ولعل الباحث في المشاركة الاحتجاجية لهاته الحالات سيدرك حجم القواسم المشتركة بين مطالبهن وإن اختلف المجال الجغرافي الذي ينتمين إليه، بحيث يظهر أن الطلب النسائي زاوج، وبخاصة في دينامية العشرين من شباط/فبراير، بين المسائل الاجتماعية المتمثلة بتجويد الخدمات الاجتماعية إن وجدت، والدعوة إلى توفيرها إذا انعدمت، مع ما يرافق ذلك من تذكير بالحاجة الماسة إلى العناية بضرورات العيش الأساسية من صحة وشغل وتعليم ونقل وسكن لائق وماء وكهرباء بأسعار معقولة، والقضايا السياسية ذات البعد المعنوي كتجاوز النظرة الدونية إلى المرأة، والعيش بكرامة، والمساواة أمام القانون، وتحقيق العدالة المنصفة، وإعلام عمومي ينشغل بقضايا الوطن الجوهرية، ويعمل على تنمية الوعي القيمي والحقوقي بمكانة النساء ودورهن في بناء المجتمع. ولئن كان الكثير من المراقبين والباحثين يرون أن الدينامية الاحتجاجية العارمة التي انطلقت في العشرين من شباط/فبراير 2011 كانت بفضل جهود الشباب من الجنسين، فلا أحد يتجاهل دور العنصر النسوي في توهج تلك الحركة والدفع بها إلى الأمام.

نقلت وسائل الإعلام المحلية والأجنبية (السمعية والبصرية والإلكترونية) مشاهد لكثير من النساء على اختلاف أعمارهن وتوجهاتهن، وهن يتأبطن مكبرات الصوت، وصور الثائر الأرجنتيني تشي غيفارا، والكوفيات الفلسطينية تحيط بأعناقهن، ويحضرن الندوات الإعلامية ويُطلقن العنان للتصريحات الصحافية[43]، ويحملن شعارات ذات دلالات عميقة وممتدة في المكان والزمان: «من أجل المساواة الكاملة دون تحفظات»، «المرأة مَاشِي أداة (ليست أداة)»، «صوت المرأة ثورة (مَاشِي عورة/ليس عورة)»، «المرأة إنسان»، «لا للتمييز بين الجنسين»، «أشكال العنف متعددة والقضية واحدة»، «العيالات جَايَّاتْ (النساء قادمات)»... إلخ.

إن هذه الشعارات، وما تعكسه من حضور قوي للنساء في الحراك، يعزى، في نظر حسن قرنفل، إلى عامل التعليم والوعي السياسي المتزايد لهذه الفئة، الأمر الذي يَسَّر لهن التفاعل بسهولة مع ماجريات حركة شباب 20 فبراير، فضلاً عن دور الوسائط التكنولوجية في بروز هذا الاتجاه النسائي داخل هذا الحراك، كون معظم المشاركات طالبات، ويملكن مفاتيح التعامل مع فضاء الإنترنت وصفحات الفيسبوك[44] الذي كان سبباً مهماً في التعريف بهذه الصحوة والتعبئة لها.

---

(43) تقرير حول عزيمة فتيات حركة 20 فبراير بالمغرب من أجل التغيير والإصلاح،» دنيا الوطن (7 حزيران/يونيو 2011)، <https://www.alwatanvoice.com/arabic/news/2011/06/07/178592.html> (شوهد في 12 كانون الثاني/يناير 2018).

(44) المصدر نفسه.

2 ـ حالات من المشاركة النسائية في الاحتجاجات

لفهم حيثيات الحضور النسائي وتجلياته، نتوقف عند بعض النماذج على سبيل المثال لا الحصر، لأن هناك نساء كثيرات لم تنلن حظهن من التعريف اللازم، ولم تسلط عليهن الأضواء بما يكفي ليتذكر الناس مشاركتهن الإيجابية في نقل المطالب من الهامش إلى المركز أو إلى الأطراف المعنية، في المدن الكبيرة كما في المتوسطة والصغيرة، وفي المجالات الحضرية أو شبه الحضرية والقروية.

البداية مع خديجة الرياضي الحقوقية البارزة ـ الحائزة سنة 2013 جائزة الأمم المتحدة لحقوق الإنسان ـ التي تجزم أن النساء لم يكنّ في حركة 20 فبراير مشاركات فقط، بل قائدات ومسؤولات. وما أثار انتباهها هو «الحضور القوي للشابات في المناسبات التي تم فيها قمع الحركة بقوة، والشجاعة التي تميزت بها النساء في تلك اللحظات»[45]. وتُعد ابنة مدينة طنجة سارة بادي إحدى هؤلاء النساء اللواتي صمدن ضد التعنيف الرمزي والمادي. تسترجع سارة هذه التجربة الأليمة قائلة: «بعد أن تم تحرير محضر الشرطة، لم يُطلق سراحي مباشرة، بل تعرضت لهجوم كلامي مرتبط بجسدي»[46]، مضيفة بأسى كبير: «كنت أحس بتمييز كبير حين كان يطلب المنتمون لجماعة العدل والإحسان من النساء عدم الاختلاط بالرجال»[47]، لذلك ترى أن النضال النسائي يحاول تكسير هذا التمييز.

أما العضوة في مجموعة نساء شابات من أجل الديمقراطية سارة سوجار فترى أن نضالها الأساسي هو نضال نسائي. لكنها تتشبث بضرورة ربط النضال النسائي بالنضال الديمقراطي، بل ترى أن عزل قضية المرأة عن القضايا العامة لا يخدمها بل يساهم في تحريف النضال العام للمجتمع[48]. فالمطالبة بالكرامة والحرية والعدالة الاجتماعية مسؤولية كل مواطن مغربي يحمل على كاهله عبء التغيير، رجلاً كان أو امرأة. وفي جوابها عن سؤال إحدى الجرائد الوطنية بشأن تعرضها للمضايقات في الحركة بوصفها امرأة، عقبت قائلة: «شخصياً، أحظى باحترام وتقدير من طرف جميع المناضلين، والأجواء داخل الحركة كانت جميلة وتطبعها المساواة وعدم التمييز بين الذكور والإناث، رغم نظرة المجتمع التي لم ترق بعد إلى اعتبار المرأة مواطنة مستقلة لها نفس حقوق الرجل وعليها نفس الواجبات»[49].

لربما سهّلت هذه النظرة على صاحبة مقالة «الحسناء والسياسة» الإعلامية وكاتبة الرأي فاطمة الأفريقي مهمة كشف النظرة التشييئية للمرأة في العمل السياسي. بلغة المكاشفة المُرَّة،

---

(45) تقرير جريدة **أخبار اليوم** حول بعض نماذج المشاركة النسائية في «حركة 20 فبراير»، <http://m.alyaoum24.com/172198.html> (شوهد في 4 حزيران/يونيو 2018).

(46) المصدر نفسه.

(47) المصدر نفسه.

(48) لطيفة البوحسيني، «الحركة النسائية: ثلاثة أجيال وثلاثة وجوه،» **السفير العربي**، 2017/4/19، <https://bit.ly/2R1hM5Y> (شوهد في 11 نيسان/أبريل 2018).

(49) تقرير جريدة **أخبار اليوم** حول بعض نماذج المشاركة النسائية في «حركة 20 فبراير».

ترى أن السياسة لا تزال مسألة رجالية خالصة[50]. ولئن كانت لا تحبذ فكرة تقييم الحراك من منظور جنساني، فإنها تجد أن عدد النساء في حركة 20 فبراير كان أقل من عدد الرجال، إلا أنهن، بالنسبة إليها، كنّ أكثر تأثيراً وقوة وفاعلية وحضوراً رمزياً، كان له مفعول نفسي محفز ومحرض على التمرد بالنسبة إلى باقي المواطنين المترددين أو الخائفين، على الوقوف في وجه كل أشكال الاستبداد الاجتماعي والثقافي الممارس ضدهن. بفضل وجود النساء في الصفوف الأمامية للحراك، تتأكد مقدرتهن على التعبير عن آرائهن والجهر بمطالبهن الدفينة بالديمقراطية. أكيد أن هذا الخروج النسائي مع حركة 20 فبراير، في رأيها، لن يغير لوحده من النظرة الدونية إلى المرأة، أو سيكون كفيلاً بتحسين وضعيتها، لكنه استطاع، على الأقل، تكسير حاجز الصمت والخوف.

لأن قضية المرأة توجد، اليوم، في قلب الانشغالات المجتمعية، [... فإن] نجاح النضال الثقافي والرمزي والقيمي الذي حركته ظروف العيش غير الكريم، وإشكالية تعزيز دولة الحق والقانون، يرتبط، في جزء كبير منه، بتحقيق وحدة الخطاب النسائي.

الفكرة نفسها نجدها عند لطيفة البوحسيني، المناضلة والباحثة المتخصصة في تاريخ النساء، التي وإن كانت تعترف بأن جزءاً من المجتمع ما زال ينظر إلى المرأة كموضوع للرغبة الجنسية، تؤكد أن وضعية المرأة تطورت، إذ تجاوز المغاربة، من وجهة نظرها، إشكال وجود المرأة في الفضاء العام، «بحكم خروج المرأة للعمل والنضال ودخولها العمل الجمعوي». النساء «يوجدن، اليوم، في كل مكان: في الأحزاب والجمعيات...»[51]. هناك الكثير من الشابات اللواتي كانت وجوههن بارزة في الحركة، ولم يتراجعن. وهناك، في المقابل، من تراجعن مثلهن مثل الرجال[52].

وعلى الرغم من تراجع الحركة بنسبة كبيرة منذ عام 2012، أو حتى ربما لم يَعُدْ لها تأثير واضح منذ لحظة التصويت على الدستور، يمكن التأكيد أن ديناميتها، بعد أزيد من سبع سنوات ونصف السنة على أول خروج لها، لا تزال حاضرة في الفضاء العام، بصيغ جديدة، تستثمر التراكمات والتجارب الحاصلة في مجال الممارسة الاحتجاجية في المغرب. ولقد كشفت مناسبات متعددة عودة الحرارة إلى احتجاجات الشارع المغربي بشكل غير مسبوق[53]، كان أبرزها ما حدث في منطق الريف، تعبيراً عن رفض صريح لثنائية الفساد والتهميش بمجال جغرافي يمتزج فيه

---

(50) فاطمة الإفريقي، «الحسناء والسياسي،» **اليوم 24**، 2013/9/12، <http://www.alyaoum24.com/164754.html> (شوهد في 10 نيسان/أبريل 2018).

(51) حوار اليوم 24 مع لطيفة البوحسيني، <http://www.alyaoum24.com/172157.html> (شوهد في 12 نيسان/أبريل 2018).

(52) المصدر نفسه.

(53) جريدة **أخبار اليوم**، 19 ـ 2015/12/20.

ضعف التنمية بإرث ذاكرة جريحة لها رأسمالها المحلي الخاص في التاريخ المغربي المعاصر رغم ما بذلته الدولة من مجهودات ملموسة.

إن الحراك بهذا المجال الجغرافي يتميز، على خلاف حركة 20 فبراير، بعصبية، تبرز من خلال التفاف الأسر والقبائل، وعروشها وأفخاذها، وساكنة المهجر، وتعاطف المناطق الأمازيغية، مثلما يختلف من حيث تجذره التاريخي[54]، إضافة إلى كثافة الطلب الاجتماعي وسياقه المرتبط هذه المرة، إلى حد كبير، بالتفاعل السيكولوجي مع مقتل محسن فكري وما كشف عنه من مفارقات داخلية صارخة تعكس تواضع الحصيلة والواقع في عدة مجالات اجتماعية[55]، على نحوٍ أضفى على الحراك خصوصية مجالية وهوياتية، وأكسبه القدرة على التمدد والديمومة لمدة تعدت عشرة أشهر قبل بدء مسلسل المحاكمات والاعتقالات التي ضاعفت من صعوبات التكهن بمساراته ومآلاته. ووسط حشد المتظاهرين الذين يخرجون بصورة شبه يومية إلى شوارع مدينة الحسيمة، برزت أسماء ناشطات استطعن خطف الأضواء من الذكور، بفضل دعوتهن إلى الاحتجاج الحضاري، وعدم الاشتباك مع قوات الأمن[56].

«حرية كرامة عدالة اجتماعية»، و«الموت ولا المذلة»، «سِلْمِيّة سِلْمِيّة لا حَجْرَة لا جَنْوِيَّة»[57]، هي جزء من الشعارات التي صدحت بها حناجر النساء في شوارع الحسيمة إما تعبيراً عن الخصاص المسجل في الوضع القائم، وإما دعوة للتفكير المستعجل في بناء القادم، وإما تضامناً وتفاعلاً مع ما يستجد من أحداث على أرض الواقع. ضمن دائرة الانخراط الفعال والوعي التام بخصوصيات المجال ومستلزمات المُواطَنة، ذاع صيت أسماء ناشطات ينتمين إلى الريف عبر منصات الاحتجاج، من بينهن نوال بن عيسى التي يعد ظهورها البارز، إلى جانب وجوه نسائية أخرى وهي تتقدم الاحتجاجات على وسائل التواصل الاجتماعي، تحولاً جديداً في المشهد الاحتجاجي المغربي، بالنظر إلى أن منطقة الريف من أكثر المناطق المحافظة في المملكة. ويشير العديد من الوسائط الإعلامية أنه عندما سئلت من طرف الشرطة إن كانت قائدة الحراك، كان جوابها كالآتي[58]: «خرجت من أجل حقوق اقتصادية واجتماعية مشروعة لا غير». وبخصوص مشاركة النساء في الحراك تفسر: «المطالبة بهذه الحقوق أمر يخصنا جميعاً رجالاً ونساءً وأطفالاً...»، ثم إن «العديد من النساء لم يخرجن منذ البداية لكن بعد اعتقال كل هؤلاء النشطاء والمحتجين السلميين»[59].

---

(54) حسن أوريد، «هل المغرب في مأمن عن الأخطار؟،» **القدس العربي**، 2017/7/7، <http://www.alquds.co.uk/?p=750347> (شوهد في 27 تشرين الثاني/نوفمبر 2017).

(55) للمزيد حول هذه المفارقات، انظر: خطاب الملك محمد السادس بمناسبة الذكرى الـ18 لعيد العرش.

(56) تقرير جريدة **العربي الجديد** حول ناشطات مغربيات يزاحمن الرجال في حراك الريف، <https://bit.ly/2F2QPu1>. (شوهد في 24 شباط/فبراير 2018).

(57) لفظ دارجي مغربي يطلق على السكين كبير الحجم.

(58) حوار سهام أشطو مع سليمة الزياني، <http://ihata.ma/?p=115926> (شوهد في 20 آذار/مارس 2018).

(59) المصدر نفسه.

إلى جانب نوال بنعيسى، يتبادر إلى الأذهان اسم سليمة الزياني الملقبة بـ «سيليا»، التي تردد باستمرار أنها تحدّت المجتمع الذكوري لتلج مجال الغناء وتمارس التمثيل المسرحي. في أحد حواراتها مع المواقع الإلكترونية الإخبارية، أكدت أن ولوج المرأة لعدة ميادين كان متأخراً بسبب القيود التي يفرضها المجتمع باسم التقاليد والعادات أحياناً، أو باسم الدين أحياناً أخرى. المرأة في الوسط الريفي يجب أن تحصر أحلامها في الظفر بزوج. لكن هذه ليست حياة إنسانية، إن شروط الحياة الحقيقية ليست الأكل والشرب وتنفس الهواء، شروط الحياة هي أن تتنفس الحرية، أن يبني الإنسان ذاته، ويعبر عن تطلعاته وأحلامه، ولا يقتل ملكة الإبداع داخله. فالإبداع هو الذي يصنع الإنسان، ويخلق الحضارة[60].

بهذا المعنى، يكون تصورها لتيمة الحرية، كما سبق أن أشارت مجموعة من النساء موضوع الإحالة، أقرب لما خطه إسبينوزا، كمثال، منذ قرون، عندما تجاوز فكرة كون الدولة مجرد نتاج تعاقد اجتماعي بين الأفراد بغرض تحقيق الأمن والسلم، ونظر إليها كـ «فرد الأفراد»، من خلال تأكيده أن غايتها القصوى لا تتمثل فقط بالسلم الذي قد يُحوّلها، إذا تجاوز حده، إلى «دولة أمنية» تخيف الأفراد باسم الاستقرار، بل تكمن في تحرير الناس من الخوف والظلم وإتاحة الفرصة لقدراتهم العقلية والجسدية لتعزيز انخراطهم في المجتمع وتنمية إبداعاتهم، بحيث يتسنى لهم أن «يستخدموا عقولهم استخداماً حراً دون إشهار لأسلحة الحقد أو الغضب»[61].

ثالثاً: في الحاجة إلى تمكين متعدد المستويات: أوجه الممانعة والتطور

لا شك في أن تتبُّع هذه الجدلية لا يستقيم في غياب ربط الماضي بالحاضر عسى أن نُعد الجواب عن سؤال: لمَ قَدر الواقع أن يكون المُنجَز لا يستوعبه؟ وهل تسير الإصلاحات في اتجاه التمكين أم يبقى قائماً الضرر المعروف: التهرب من تحمل المسؤولية وضعف المحاسبة؟ الرهان واضح كما قال كارل بوبر يوماً في كتابه **الحياة بأسرها حلول لمشاكل**: «يجب أن نتحسس طريقنا جيداً قبل أن نخطو»[62]، و«أن أسوأ شيء هو أننا لا نتعلم من الماضي»[63].

في المغرب، هناك طموح كبير بشأن التمكين الشامل للمرأة، واعتماد الممارسات والمعايير والمبادرات الرائدة في هذا المجال، على نحوٍ يعطي الانطباع أنه يتحسس طريقه جيداً في مواجهة الإقصاء أو التمييز ضدها، لكن هل معنى هذا أنه يتعلم من الماضي في علاقة بطبيعة الحراك النسائي ومطالبه الأساسية للانتقال من التنصيص إلى التمكين؟

(60) المصدر نفسه.

(61) باروخ اسبينوزا، **رسالة في اللاهوت والسياسة**، ترجمة حسن حنفي؛ مراجعة فؤاد زكريا (بيروت: دار التنوير، 2005)، ص 437.

(62) كارل بوبر، **الحياة بأسرها حلول لمشاكل**، ترجمة بهاء درويش (الإسكندرية: منشأة المعارف، 1994)، ص 261 (بتصرف).

(63) المصدر نفسه، ص 265.

تتعدد الإجابات عن هذا التساؤل، وتتأرجح بين النفي والإثبات. قبل أن ندلل على هذا الاختلاف، نميط اللثام، أولاً، على مفهوم التمكين. اشتقاقياً، يرجع أصله إلى كلمة Potere اللاتينية، التي تحيل إلى القدرة؛ من هنا يتم ربطه، عادة، بتحقيق الذات أو حضورها، وتعزيز قدراتها في المشاركة والاختيار الحرّ، أو ما يختصره مفهوم «تعزيز القدرات»[64]. وفي علاقته بالنساء، يتجاوز التمكين رعاية النساء إلى جعلهن مالكات لعناصر القوة النفسية والاجتماعية والاقتصادية والسياسية التي تتيح لهن الاعتماد على مقوماتهن الذاتية في تحسين أوضاعهن المختلفة بصورة مستمرة والتأثير في القرارات التي تهمّ شؤونهنّ[65]. من منطلق هذه الدلالات الاصطلاحية، يمكن القول إن المغرب راكم، منذ عقود، تجربة غنية بشأن الاعتماد المتدرج لسلسلة من التدابير والإجراءات التي تسمح للمرأة بتطوير كفاءاتها بصورة تجعلها واعية بقدراتها وبإمكاناتها؛ وواثقة في نفسها[66]، بصورة أدت، إلى حد ما، إلى اندماجها داخل المجتمع، غير أن الإشكال لا يزال قائماً حول مدى تجاوز العقبات التي تعزز هذا الاندماج، وتعوق مساواتها مع الرجل[67]؟

إن إلقاء نظرة عامة على مختلف الجهود التي قامت بها الدولة لدعم النساء (الخطة الحكومية للمساواة «إكرام» 2012 ـ 2016 ـ إحداث صندوق الدعم المخصص لتشجيع تمثيلية النساء ـ إصدار وزارة الداخلية دوريتين وزاريتين لصالح النساء السلاليات ـ مصادقة المغرب على الاتفاقية الدولية لمكافحة كل أشكال التمييز ضد المرأة ـ إحداث المرصد الوطني لصورة المرأة في الإعلام ـ تفعيل ولوج المرأة لخطة العدالة سنة 2018... إلخ) بقدر ما تبرز مواكبة المغرب للتطورات الدولية، تنبئنا كذلك بمدى تفاعله الدائم والذكي مع الديناميات المحلية، التي تعد المشاركة النسائية في حركة 20 فبراير وما استتبعها من احتجاجات محلية في عدة مناطق جزءاً منها، تعبيراً عن معاناة شبابها ونسائها من البطالة و«الحكرة»، واضطرارهم إلى المغامرة بحياتهم في قوارب الموت والسندريات (آبار الفحم الحجري) بحثاً عن لقمة العيش، بالنظر إلى أن النموذج التنموي الحالي لم يعد قادراً على الاستجابة للمطالب والحاجات الملحة للمواطنين، والحد من الفوارق بين الفئات ومن التفاوتات المجالية، وعلى تحقيق العدالة الاجتماعية[68].

هذا الضعف التنموي يثير انتباهنا إلى أن تمكين المرأة وحفز اندماجها، والنقاش العمومي حول مشاركتها السياسية، لم يكن حول النص القانوني بالدرجة الأولى. كما أنه لم يكن حول وضعية المرأة التي يتفق الجميع على معاناتها، ولكن حول الإطارات الثقافية والهويتية التي

---

(64) صابر بلول، «التمكين السياسي للمرأة العربية بين القرارات والتوجهات الدولية والواقع،» **مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية**، السنة 25، العدد 2 (2009)، ص 650.

(65) إدريس لكريني، «التمكين السياسي للمرأة المغاربية في ضوء الحراك: دراسة حالة المغرب وتونس وليبيا،» (مبادرة الإصلاح العربي، برنامج دعم البحث العربي، الدورة الأولى، كانون الثاني/يناير 2014)، ص 11.

(66) المصدر نفسه.

(67) المصدر نفسه.

(68) مقتطف من خطاب الملك محمد السادس بمناسبة افتتاح الدورة الأولى من السنة التشريعية الثانية من الولاية التشريعية العاشرة.

يجب أن تدخل في إطار النصوص المنظمة لوضعيتها[69]. ولننظر إلى مدونة الأسرة كأنموذج للوعي بهذه الإطارات وفهم أبعادها. إن قراءة مدونة الأسرة، التي دخلت حيز التنفيذ منذ عقد ونصف العقد من الزمن، كانت توحي بالحسم مع نموذج الأسرة البطريركية، إلا أن هذا لم يحدث لأن المسألة لم تتجاوز بكل تأكيد القواعد القانونية.

إن تدعيم التيار الديمقراطي هو الذي يحفز على إحراز تقدم بشأن قضية حقوق المرأة، بشرط أن ننتبه إلى أن الديمقراطية من نوع السهل الممتنع، يُستحسن أن نستهلّه برؤى وتعاقدات واضحة حاملة لمقوّمات الصمود.

لقد أدركنا مؤخراً، بحكم ما تعيشه النساء داخل المحاكم، أن ما يجب تغييره هو العقليات الذكورية الراسخة، وما تنتجه من تمثلات حول المرأة والأسرة[70]. ومن يقول عكس ذلك عليه أن يُفكّر مَليّاً في جواب الأميرة مريم (شقيقة الملك محمد السادس) حول مشاكل تطبيق المدونة: «المشكل يتمثل في كون شرائح واسعة من النساء، خاصة في العالم القروي والمناطق النائية، لا تعلمن حتى الآن بوجود المدونة، وما توفره لهن من حماية وحقوق»، مضيفة: «إذا كانت القاعدة العامة تقول بأنه لا يعذر أحد بجهله للقانون، إلا أن حقوق العديد من النساء تهدر، إما بسبب جهل هذه الحقوق، أو بسبب غياب الوسائل القانونية والمادية الكفيلة بضمانها. وعلى الرغم من اعتماد المدونة وإقامة محاكم الأسرة، ووجود برامج ونصوص قانونية متقدمة، إلا أنه لا يزال هناك الكثير مما يجب القيام به، من أجل التعريف بحقوق النساء»[71].

يتقاطع هذا الأمر مع الخلاصات التي توصل إليها أحد الباحثين بخصوص تمثلات الساكنة عن مدوّنتَي الأسرة والشغل، بحيث إذا كانت التعديلات تقدمية[72]، فأيديويوجية العائلة متعددة الأطراف تزاول مقاومات لهذا الإصلاح مع استمرار القيم المفاتيح للنموذج السابق[73]. والأكيد أن استمرار هذه الممانعة يقتضي بذل المزيد من النضال الثقافي والرمزي والقيمي لتعزيز مختلف المكاسب التي حققها الحراك النسائي، وتمتيع النساء فعلياً بالمجهودات المبذولة في هذا الإطار، وخصوصاً أن مشاركتها في الحياة العامة والحياة السياسية على وجه الخصوص، لا تزال تصطدم بجملة من التحديات من أجل انتزاع حقها في المشاركة سياسياً، واعتلاء مراكز القرار، حتى داخل

---

(69) Malika Zeghal, *Les Islamistes marocains: Le Défi à la monarchie* (Paris: La Découverte, 2005), p. 250.

(70) كولفرني، «المشاركة السياسية للمرأة المغربية: الدلالة الاتفاقية والاحتجاجية،» ص 140 وما بعدها.

(71) مقتطفات من خطاب الأميرة مريم، رئيسة الاتحاد الوطني لنساء المغرب، بمركز الندوات محمد السادس بمراكش، بمناسبة ترأسها لمراسيم الاحتفال باليوم العالمي للنساء، بتاريخ 8 آذار/مارس 2018.

(72) من بين المستجدات البارزة لمدونة الأسرة نذكر على سبيل المثال لا الحصر ما يلي: إلغاء الولاية في الزواج ومنع تعدد الزوجات مع بعض الاستثناءات المبررة أمام القضاء وتقييد التعدد برضا الزوجة الأولى، والطلاق أصبح بيد القضاء عوض العدول، والنفقة والحضانة للمرأة أولاً ثم الرجل ثانياً.

(73) العربي المنصوري، «تمثلات الساكنة عن مدونتي الأسرة والشغل: بحث ميداني،» **حقوق الناس**، العدد 11 (2008)، ص 27.

التنظيمات السياسية والنقابية والمدنية بالنسبة إلى النساء اللواتي ينتمين إليها، وصولاً إلى إدارتها لبعض القطاعات الرسمية، والتأثير في القوانين. ليس مرد ذلك استمرار التمييز على المستوى القانوني، وتواصل القيود الاجتماعية وسيطرة الشخصية الذكورية داخل المجتمع المغربي[74] فحسب، بل تثبت التجربة المغربية أن حل قضايا المجتمع، بما فيها تلك المتعلقة بحقوق المرأة يظهر في الميدان السياسي، وميزان القوى هو الذي يحدد الوجهة التي ينبغي أن يسلكها. وهذه مسألة بينة ينبغي التذكير بها، في وقت يظن البعض، أو يحمل على أن يظن، أن المحاصرة تأتي أساساً من الدين وأن ليس ثمة إمكان للتقدم من دون إزاحته[75].

خاتمة

تأسيساً على ما تقدم، يبدو جلياً أن مسار الحراك النسائي لم يكن ثابتاً، بل ظل يتفاعل باستمرار مع فرص سياسية وتاريخية متشعبة، كما أن القضايا والرهانات التي سعى إلى بلوغها، والأشكال التعبيرية التي اتخذها اختلفت من جيل إلى آخر.

مثّل هذا الحراك، على اختلاف تعبيراته ومستوياته وفاعليه، واجهة نضالية للترافع والدفاع على الحقوق السوسيو ـ اقتصادية والسياسية للمرأة في مجتمع قيد التحول، وتعزيز حضورها في مناصب بارزة في الإدارة، ومواقع المسؤولية وصنع القرار في المجالين العام والخاص. ولعل المهتم بدينامية الحراك المغربي التراكمي بصيغة المؤنث، يدرك انتقاله التدريجي من معركة الطلب الدستوري والقانوني إلى رهان التمكين السياسي والاجتماعي والاقتصادي الذي تحوّل بدوره، في العقدين الأخيرين، رغم الإكراهات من انتزاع مزيد من الحقوق إلى تحصين المكتسبات، من طريق الرفع، ولو نسبياً، من وتيرة الإصلاحات الحكومية ذات البعد القانوني والحقوقي والتنموي (إصلاح مدونة الأسرة، التصدي للصور النمطية السلبية تجاه المرأة، اعتماد مقاربة النوع في الانتخابات التشريعية والجهوية والمحلية، حق المرأة في تأسيس الجمعيات المجتمع المدني المختصة بالتنمية وحقوق الإنسان...).

ولأن قضية المرأة توجد، اليوم، في قلب الانشغالات المجتمعية، تجدر الإشارة إلى أن نجاح النضال الثقافي والرمزي والقيمي الذي حركته ظروف العيش غير الكريم، وإشكالية تعزيز دولة الحق والقانون، يرتبط، في جزء كبير منه، بتحقيق وحدة الخطاب النسائي، لأن الدعوة، مثلاً، إلى التساوي بين الجنسين في الميدان السياسي، وبخاصة في الترشح وتقلد المسؤوليات السياسية،

---

(74) للمزيد، انظر، تقرير حول «تحليل الوضع الوطني: الحقوق الإنسانية للمرأة والمساواة على أساس النوع الاجتماعي ـ المغرب»، تعزيز المساواة بين الرجل والمرأة في المنطقة الأورومتوسطية (2008 ـ 2011)، برنامج ممول من قبل الاتحاد الأوروبي، تقرير مترجم من اللغة الفرنسية تم تحيينه في شهر تموز/يوليو 2010، ص 33.

(75) لطيفة البوحسيني، «الحركة النسائية بالمغرب: بعض المعالم التاريخية،» ورقة قدمت إلى: ندوة دولية من تنظيم المجلس الوطني لحقوق الإنسان لإرساء اللبنة الأولى لمشروع إحداث دار تاريخ المغرب، بشراكة مع المؤسسة الوطنية للمتاحف وكلية الآداب والعلوم الإنسانية بالرباط ـ أكدال وجمعية الدار البيضاء الكبرى ـ كاريان سانطرال، تحت شعار **من أجل إحداث دار تاريخ المغرب: التاريخ والثقافة والتراث**، بتاريخ 13 ـ 14 تشرين الأول/أكتوبر 2012.

بالموازاة مع الدفاع عن النساء اللواتي يمارس ضدّهنّ العنف والتمييز المعيب، لا يحتمل المزيد من الانقسامات أو التوظيفات/المزايدات السياسوية. كما لا يحتاج إلى خط ثالث يقرّب الأفكار ووجهات النظر حول القضية نفسها، وإنما يتطلب، وهذا هو الأهم، توحيد المطالب النسائية تحت مطلب واحد ينظر إلى المسألة النسائية ككل لا يتجزأ إذا كان الإيمان بالحداثة الحقّة فكراً وسلوكاً قد تحقق فعلاً. وهذه مسألة، كما رأينا، لا تتعارض مع التشديد على أن تدعيم التيار الديمقراطي هو الذي يحفز على إحراز تقدم بشأن قضية حقوق المرأة، بشرط أن ننتبه إلى أن الديمقراطية من نوع السهل الممتنع، يُستحسن أن نستهلّه برؤى وتعاقدات واضحة حاملة لمقوّمات الصمود، عسى أن نتجنب التساؤل عن مسارها وإمكاناتها بتردد وريبة! □

الرؤى الاستراتيجية الأمريكية ومنطلقاتها الدعائية تجاه إيران

فراس عباس هاشم(*)

كلية العلوم السياسية، جامعة النهرين.

مقدمة

في ظروف بالغة التعقيد أخذت الإدارة الأمريكية البحث عن مقاربات مختلفة بالنسبة إلى كيفية التعامل مَع تلك الظروف والتركيز على بعض القضايا المحورية في الاستراتيجية الأمريكية في منطقة الشَّرق الأوسط، وبما يتسق مَع مصالحها وأهدافها الحيوية في الوقت الذي يهدد تزايد دَور القوى الصاعدة في المنطقة هيكل التوزان الإقليمي وتأثيرها في ماجريات الأحداث فيها. مِن هنا لم يكن الصراع بين الولايات المتحدة وإيران وليد اللحظة وإنما يعود إلى مراحل سابقة وظروف مختلفة ولا سّيما بعد الاحتلال الأمريكي للعراق عام (2003) ولاحقاً بعد حركات التغيير في أواخر عام (2010) في المنطقة العربية، وكان التفاعل بينهما يفضي إلى شيوع مناخ أكثر تأزماً ومحاولة كل طرف حسم الصراع لمصلحة أهدافه.

لذلك تسعى الإدارة الأمريكية لإعادة تكيف دَورها في الشَّرق الأوسط بما يتلاءم مَع التوجهات الاستراتيجية والفكرية للقيادة الأمريكية الجديدة ومحاولة رسم تصورات سلوكية تسعى من خلالها لتضخيم الخطر الإيراني على المنطقة وعلى المصالح الاستراتيجية الأمريكية، وكذلك بما ينسجم مَع تطلعات حلفائها الإقليميين في المنطقة؛ وهو ما بدا واضحاً في المؤتمرات الدولية والزيارات التي قام بها الرئيس الأمريكي (دونالد ترامب) إضافة إلى العمل على رسم خارطة لإنهاء أزمات المنطقة بما يكفي لإشراك إسرائيل ضمن تحالفاتها الجديدة ولرأب الصدع بين العرب وإسرائيل، فضلاً عن ذلك أسفرت التغيّرات في المنطقة عن تحركات أوروبية لاستعادة دَورها وتأثيرها والحفاظ على مصالحها الاستراتيجية في الشَّرق الأوسط.

(*) البريد الإلكتروني: ferashashem48@yahoo.com.

بناءً على ذَلِك جاءت **أهمية هذه الدراسة** من محاولة اكتشاف التحوّلات في الاستراتيجية الأمريكية تجاه تطويق وإضعاف الدَّور الإيراني في منطقة الشَّرق الأوسط، فضلاً عن إعادة بناء طبيعة العلاقات الإقليمية ومحاولة استيعاب إسرائيل داخل الإطار الإقليمي، في ضوء التباينات وتصادمها مَع الأطراف الفاعلة الأخرى.

وبالتالي تتمحور **الإشكالية** التي تنطلق منها الدراسة حول حالة التراجع في دَور الولايات المتحدة وتناميه في منطقة الشَّرق الأوسط، وهو ما يشكل منطلقاً لتبني مقاربات استراتيجية لاستعادة الولايات المتحدة دورها في المنطقة وبناء مرجعية موثوقة لها وجادة في مواجهة إيران والقوى الصاعدة الأخرى. ينطلق البحث في هذه الإشكالية من **فرضية رئيسية** مفادها أن المقتربات الفكرية للإدارة الأمريكية الجديدة مثلت التطوّر الأبرز في سياسات الولايات المتحدة تجاه المواجهة مَع إيران في ممارسة المزيد من الضغط عليها في سبيل تحقيق أهداف استراتيجية وميلها نحو تدعيم سياستها من خلال إشراك حلفائها للقيام بمهمات إقليمية في المنطقة.

يفرض علينا تناول هذا الموضوع اتباع أكثر من **منهجية** بحسب اقتضاء الضرورة، فقد استخدم المنهج الوصفي خلال دارسة طبيعة البيئَة الدولية التي رافقت وصول الرئيس الأمريكيّ دونالد ترامب إلى الحكم، فضلاً عن ذَلِك الأحداث والتطوّرات في منطقة الشرق الأوسط وما يفرض عليه من ضرورات استراتيجية للتحرك تجاه تحقيق المَصالح الأمريكية. كما جرى توظيف المنهج الاستقرائي لفهم أبرز العوامل الَّتي أعادت صِياغة الاستراتيجية الأمريكية تجاه منطقة الشرق الأوسط ومدى تأثيراتها من جانب تغيُّر في طبيعة التفاعلات الإقليمية.

واتساقاً مَع ما تقدم سيتم توزيع **هيكلية الدراسة** إلى ثلاثة محاور إلى جانب المقدمة والخاتمة. المحِور **الأول**: تشكِيل مَسارات التوجُّهات الاستراتيجية الأمريكية كمؤشّر للتجديد. أما المحِور **الثاني** فيتناول: تأهيل أنماط المواجهة تجاه إيران بترسيخ اتجاهات الصِراع وإذكائه. بينما يتناول المحِور الثالث: تباينات رؤى الأطراف الفاعلة وتفاوتها في بناء التوافق الإقليمي.

أولاً: تشكيل مَسارات التوجهات الاستراتيجية الأمريكية كمؤشّر للتجديد

لقد كشف مجيء دونالد ترامب إلى السلطة عن سياسة خارجية أمريكية بملامح جديدة ترجمتها إلى مسارات لخدمة الأهداف الأمريكية. وحتى قبل أن يصبح رئيساً كان ترامب ينتقد سلفه في طريقة إدارته للملفات الخارجية ذات الأهداف الاستراتيجية بالنسبة إلى المصالح الاقتصادية والأمنية في العالم بصورة عامّة ومنطقة الشَّرق الأوسط بصورة خاصّة.

وعليه شهدت السنوات الأخيرة تصاعداً للجدل في الدوائر السياسية والفكرية الأمريكية حول أهمية منطقة الشَّرق الأوسط، وبسبب هذا التعارض في الاستراتيجيات والسياسات تشكلت وجهات النظر والأفكار حول هذه القضية، ترى **أولاهما** استمرار الأهمية الاستراتيجية للمنطقة، بينما تقلل **الثانية** من تلك الأهمية بسبب تغير أولويات ومصادر تهديد الأمن القومي. وهكذا على الرغم من انتصار الاتّجاه الأول، الذي ينادي بأهمية الانخراط الأمريكيّ في المنطقة، في ضوء قناعة أمريكية

بأن الشَّرق الأوسط يعاني مشكلات وأزمات هيكلية، وأنه يجب على الولايات المتحدة أن تعيد التفكير في كيفية التعامل مع أزمات وصراعات هذا الإقليم المضطرب، من دون أن يفرض ذلك عليها أعباءً أمنية واقتصادية[1].

تسعى الإدارة الأمريكية لإعادة تكيف دَورها في الشَّرق الأوسط بما يتلاءم مَع التوجهات الاستراتيجية والفكرية للقيادة الأمريكية الجديدة ومحاولة رسم تصورات سلوكية تسعى من خلالها لتضخيم الخطر الإيراني على المنطقة وعلى المصالح الاستراتيجية الأمريكية.

وفي ضوء هذا التقييم الاستراتيجي، سعت إدارة الرئيس الأمريكيّ السابق (باراك أوباما) إلى إعادة هيكلة السياسة الأمريكية تجاه المنطقة، من خلال التركيز على التوجه نَحو شرق آسيا وتقليل الانخراط (Asia Pivot) في الشَّرق الأوسط، وكان الاتفاق النووي مَع إيران أحد مداخلها لتقليل حدة الصراع الإقليمي، وإعادة صياغة التوازنات في المنطقة. وعلى الرغم مّما كان يطرأ من تباينات في الاستراتيجية الأمريكية، جاءت إدارة الرئيس الأمريكيّ (دونالد ترامب) لتلغي الاتفاق النووي وتتبنى مقاربة مختلفة، تتأسس على تبني سياسة التحالفات كآلية لإعادة صياغة التوازنات في المنطقة وتقليل الأعباء الأمنية والعسكرية الأمريكية[2].

على هذا الأساس يشير مركز ستراتفور (Stratfor Centre) إلى أن إضعاف نفوذ الولايات المتحدة في المنطقة سيؤدي إلى فراغ في السلطة، لأن قدرة إيران تتفاقم على بسط سلطتها على منطقة نفوذ تمتد من غرب أفغانستان إلى ساحل الأبيض المتوسط وهذا لا يثير مخاوف اللاعبين الإقليميين مثل إسرائيل والسعودية وتركيا وحسب، ولكنها تثير قلق الولايات المتحدة أيضاً[3]. من هنا يمكننا القول إن الولايات المتحدة ودول الاتحاد الأوروبي لا تريدان أن تنفرد روسيا وحلفاؤها في مسارات العملية السياسية والتحكم في مستقبل سورية. وأمام خياراتها المتعددة عملت على

(1) **التقرير الاستراتيجي: حالة الإقليم التفاعلات الرئيسية في منطقة الشرق الأوسط 2018 ـ 2019**، إعداد حسام إبراهيم [وآخرون]، العدد 1 (أبو ظبي: المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة، 2018)، ص 7.

(2) المصدر نفسه، ص 7. فقد تجاهل الرئيس الأمريكيّ دونالد ترامب مبدأ «الأممية» (Nationalism) الذي يعبر عن عَقيدة أمريكية تُقدم مصالحها السياسية والاقتصادية لقيادة النظام الدولي عبر قواعد ومؤسسات وحلفاء وعلاقات، حيث تختلط وتتشابك مع المصالح المختلفة لجميع المناطق الرئيسة فِي العالم. وذلِك في الوقت الذي يتجاهل فيه ترامب هذا النظام، ولا يأبه ببيئته الاستراتيجية. ولا يرى أي دلائل مؤثرة أو مهمة في ما يمثله مَن تحالفات ويفرضه مَن التزامات. ويعتقد أنّ التزام أمريكا تجاه التحالفات يجب أن يكون مشروطاً بمنطق الصفقات وأهمها قيام الحلفاء بتحمل تكلفة متعادلة لأعباء تحالفاتهم مَع الولايات المتحدة. انظر: سعيد رفعت، «ظاهرة ترامب وتأثيراتها الدولية والإقليمية والعربية،» **شؤون عربية**، العدد 170 (2017)، ص 6.

(3) ريز إرليخ، **داخل سورية: قصة الحرب الأهلية وما على العالم أن يتوقع**، ترجمة رامي طوقان (بيروت: الدار العربية للعلوم ـ ناشرون، 2015)، ص 213.

تعزيز وجودها في مناطق سيطرة حلفائها وإقناع روسيا بأهمية إشراكها في أي إجراءات تتخذها لتعزيز الاستقرار والتفاهمات حول مستقبل سورية.

وفي الوقت نفسه أخذت مخاطر الصراع تنمو، وأخذ الانقسام العالمي يتسع حول بعض القضايا. فقد أدّت إلى إنهاء تمثلات التظاهر بالمثل الديمقراطية في عهد الرئيس الأمريكيّ (دونالد ترامب) الذي لم يخفِ إعجابه بالقادة ذوي القبضة الحديدية على شعوبهم، فَهم يقدمون نموذجاً تفسيرياً لتبرير أفعالهم ويضفون عليها معنى ومعقولية. ولذلك تتسم المناهج الصينية والروسية بوجود اختلافات في الشكل والنهج، ولا سيّما أن كليهما ينبع من نموذج أيديولوجي يمتاز بسلطة الدولة على حساب الحرية الفردية، وهو معادٍ أساساً لحرية التعبير، والنقاش المفتوح، والتفكير المستقل. وعليه يجب ألّا يفهم المراقبون جهود روسيا والصين بـ «القوة الناعمة» (Soft Power).[4] إنها أكثر ملاءمة مع مفهوم «القوَّة الحادة» (Sharp Power). إن جهود التأثير الاستبدادي «حادة» بمعنى أنها تخترق أو تجتاح أو تنخر البيئات السياسية والإعلامية في البلدان المستهدفة[5]، وعلى عكس التأثير الحاد «للقوة الصلبة»، تستلزم «القوَّة الحادة» درجة من التسلل والاختراق. إضافة إلى الاستفادة من البيئَة السياسية والإعلامية المفتوحة للديمقراطيات، ويصعب عادة الكشف عن الجهود الحثيثة للسلطة الاستبدادية، وهذا يعني أنها تستفيد من عامل الوقت بحيث إن الديمقراطيات المستهدفة تستغرق وقتاً طويلاً قبل أن تدرك أن هناك مشكلة [6].

من هنا يمكن القول إن التحول في الإدراك الزمني قاد الرئيس الأمريكيّ دونالد ترامب إلى استعادة الماضي بوصفه جزءاً من الذاكرة الوطنية الأمريكية من خلال شعارات وأفكار تدور حول المصالح الأمريكية في العالم عامّة ومنطقة الشَّرق الأوسط خاصّة، وأبرز ملمح لهذا التغيّر اختار أن يتبنى نظرية «مادمان» (Madman Theory) أو ما يسمى في العلاقات الدولية نظرية «الفاعل المجنون أو الدولة المجنونة» التي ارتبطت بصورة رئيسية بسياسات الرئيس الأمريكيّ الأسبق ريتشارد نيكسون الخارجية، حيث قام بترسيخ اعتقاد لدى الاتحاد السوفياتي السابق بأنه غير عقلاني ومتقلب، وهو ما يجعل القادة الآخرين يتجنبون استفزازه خوفاً من أي رد فعل غير متوقع، وهو ما يتّبعه ترامب، حيث يعمد إلى التصعيد والوصول بالأمور إلى حافة الهاوية ومن ثم يفتح لخصومه فرصة للتفاوض وفقاً لشروط مناسبة له[7]، وهو ما يمكن الاستدلال عليه من خلال تشديد العقوبات الأمريكية حيال إيران.

---

(4) لمزيد من التفاصيل حول مفهوم القوة الناعمة، انظر: جوزيف س. ناي، **القوة الناعمة: وسيلة النجاح في السياسة الدولية**، ترجمة محمد توفيق البجيرمي (الرياض: العبيكان للنشر، 2007). انظر أيضاً: علي جلال معوض، **مفهوم القوة الناعمة وتحليل السياسة الخارجية** (القاهرة: مكتبة الإسكندرية، 2019).

(5) كريستوفر والكر، **جيسيكا لودفيج، القوة الحادة: كيف تمارس الدول السلطوية التأثير**، ترجمة صادق حجال وسمر سحقي (القاهرة: المعهد المصري للدراسات، 2018)، ص 4.

(6) المصدر نفسه، ص 4.

(7) نوار الصمد، «الردع الجديد: رسائل التهديد الأمريكي بالانسحاب من معاهدة الصواريخ النووية»، موقع مركز المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة، 14 تشرين الثاني/نوفمبر 2018، <https://bit.ly/2X3Oido> (شوهد في 16 شباط/فبراير 2019). وللمزيد من المعلومات، انظر: كرار أنور ناصر، «ترامب من الداخل: أثر المتغير الشخصي على الأداء القيادي للرئيس دونالد ترامب،» **أبحاث استراتيجية**، العدد 14 (2017).

في الوقت نفسه من مظاهر هذا التكييف السياسي اتّجاه الرئيس الأمريكيّ دونالد ترامب[8] إلى التشكيك بشكلٍ منهجي في جميع الافتراضات التي قامت عليها السياسة الخارجية الأمريكية خلال إدارة الرئيس الأمريكيّ السابق باراك أوباما، وأعلن عن التزام الولايات المتحدة بتبني سياسة «أمريكا أولاً». مقابل ذلك نلاحظ هنا كيف أن الدعم المطلق لإسرائيل الذي أعربت عنه إدارة ترامب يعدّ رصيداً استراتيجياً مهماً، وسيظل نقل السفارة الأمريكية من تل أبيب إلى القدس، والانسحاب من خطة العمل المشتركة الشاملة، والدعم الكامل للموقف الإسرائيلي في المؤسسات الدولية، على الرغم من الخلافات الصارخة بين الولايات المتحدة وحلفائها في المسارح الدولية والإقليمية؛ وهكذا تتأكد أهمية الدعم الذي تقدمه لإسرائيل يعكس الدور المحوري الذي تؤديه الولايات المتحدة لأمن إسرائيل في بيئتها الاستراتيجية المليئة بالتحديات[9]. ووفق ما سبق يمكننا القول، إن الرئيس الأمريكي وفريقه أدخلا مقاربة جديدة في السياسة الخارجية الأمريكية لعل أهمها الصفقات، فضلاً عن ذلك حاولا إخراج الولايات المتحدة من حالة التراجع واستعادة دورها ومكانتها العالميين.

ولكن استناداً إلى ما سبق، ربما يدفع التطور السابق إلى بذل عدة جهود لمحاولة صياغة الولايات المتحدة مدركاتها للحسابات المعقدة ضمن مجموعة الخيارات بناء على تصوراتها الذهنية. وقد أوضح عالم الاجتماع ستيفن ليوك (Steven Lukes) أن الأفكار والمتعقدات تساعد أيضاً على تشكيل الأفضليات الأولية للآخرين[10]، بما يعنيه ذَلك من إمكان التأثير في سلوكهم من طريق تشكيل أفضلياتهم بأساليب تفضي إلى ما نريده عوضاً من الارتكاز على الجزرات والعصوات لتغيير سلوكهم حينما يتحول الزخم إلى دفع مقحم، بالإضافة إلى ذلك يركز روبرت دال في دراسته بشأن الملاذات الجدية في الخمسينيات، على هذا الوجه للقوَّة القادرة على جذب الآخرين للعمل بأساليب تكون مناهضة لأفضلياتهم واستراتيجياتهم الأولية. ولكي تقيس القوة أو تحكم عليها يتعين أن تعرف إلى أي مدى من «القوة» هي الأفضليات الأولية للأشخاص أو الأمم الأخرى، وإلى أي حد غيرتها جهودك. ويمكن أن يكون الإكراه تام الوضوح في موقف تبدو فيه درجة معينة من الاختيار[11]. واتساقاً مَع ما سبق تركز المدرسة البنائية (Constructivism)[12]،

(8) Maya Oppenheim, «Donald Trump Has More Power to Launch Military Action Than any President since Vietnam War, Says Report,» *Independent*, 9/8/2017, <https://www.independent.co.uk/news/world/americas/donald-trump-power-war-40-years-vietnam-university-of-waterloo-a7884281.html>.

(9) أنات كرز وشلومو رومين، «تفاوت القوة: تقييم الاستجابة الإسرائيلية لتهديدات الإقليم والعالم 2018 ـ 2019،» عرض رغدة البهي، موقع مركز المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة، 18 شباط/فبراير 2019، <https://bit.ly/2FOcIwV> (شوهد في 19 شباط/فبراير 2019).

(10) جوزيف إس. ناي (الابن)، **مستقبل القوة**، ترجمة أحمد عبد الحميد نافع؛ مراجعة السيد أمين شلبي (القاهرة: المركز القومي للترجمة، 2015)، ص 33.

(11) المصدر نفسه، ص 32.

(12) Aseema Sinha, «Building a Theory of Change in International Relations: Pathways of Disruptive and Incremental Change in World Politics,» 1 June 2018, <https://academic.oup.com/isr/article/20/2/195/4998989>.

على مسالة القيم والأفكار وجملة التصوّرات التي يحملها صناع القرار وحتى الشعوب، فهي العامل الأساسي المسؤول عن السلوكيات التي تباشرها الدول والتفاعلات التي تحصل بين الأمم كنتيجة لذلك. ويقدم البنائيون مثالاً على فكرتهم هذه بالمسدس، فحينما يكون المسدس بيد صديق لك لا يشكل عليك خطراً بنفس الخطر الذي يشكله حينما يكون بيد مجرم ما؛ فالمسدس يبقى ذاته في الحالتين إلا أن إدراك المرء للخطر القادم منه مختلف في الحالتين[13]. مما تقدم تبين لنا الوقائع التي تشكل نمط التغير في السياسات الأمريكية بدا واضحاً مع مجيء دونالد ترامب عن سابقيه من الرؤساء في التعاطي مع القضايا العالمية، سواء باستخدام القوة الصلبة أو الناعمة، ومحاولة إيجاد واقع أمريكي جديد وخصوصاً في منطقة الشرق الأوسط التي أصبحت مسرحاً للتفاعلات الإقليمية والدولية.

ثانياً: تأهيل أنماط المواجهة تجاه إيران بترسيخ اتجاهات الصراع وإذكائه

في الوقت الذي يزداد العالم تنافساً وتتنامى النزاعات والتهديدات وتضارب المصالح بين القوى الكبرى، يزداد الميل الشعبوي ويتكرس في الغرب، بما فيه الولايات المتحدة وأوروبا الغربية اللتين يزداد شعورهما بالحاجة إلى مزيد الأمن لمواجهة التغييّرات في موازين القوى العالمية وتعزيز نفوذها في مجالاتها الحيوية.

اتساقاً مع ما تقدم، دعت استراتيجية الدفاع الوطني التي أصدرتها وزارة الدفاع الأمريكية لعام 2018 الولايات المتحدة إلى دعم تحالفاتها في منطقة الشَّرق الأوسط لموازنة إيران ومواجهة الوجود الإيراني في سورية. وسوف يشجع هذا الأمر الكثير من الدول والأطراف على محاولة تغيير سياساتها الإقليمية القائمة، بطريقة تصقل المخرجات المرغوب فيها. تضمنت الاستراتيجية أن التوتر سوف يزداد مَع بروز قوى صاعدة تبحث عن دَور أكبر لها في النظام الدولي مثل الصين وروسيا، فضلاً عن المنافسة الإقليمية بين الدول، وتهديد بعض الدول للأمن الإقليمي مثل إيران

إن الرئيس الأمريكي وفريقه أدخلا مقاربة جديدة في السياسة الخارجية الأمريكية لعل أهمها الصفقات، فضلاً عن ذلك حاولا إخراج الولايات المتحدة من حالة التراجع واستعادة دورها ومكانتها العالميين.

(13) جلال خشيب، «جدلية القيم والمصالح في السياسة الخارجية التركية تجاه «بلدان الربيع العربي»»، بحث منشور بصيغة PDF على موقع إدراك للدراسات والاستشارات، 21 كانون الأول/ديسمبر 2018، ص 9 <http://idraksy.net/the-dialectic-of-values> (شوهد في 30 كانون الأول/ديسمبر 2018).

للمزيد من المعلومات حول الفوضوية (الأناركية)، انظر: جوزيف س. ناي (الابن)، **المنازعات الدولية: مقدمة للنظرية والتاريخ**، ترجمة أحمد أمين الجمل ومجدي كامل (القاهرة: الجمعية المصرية لنشر المعرفة والثقافة العالمية، 1997)، ص 18 وما بعدها.

التي لا تزال تشكل أهم تحدٍّ لاستقرار منطقة الشَّرق الأوسط وأنها تسعى لزعزعة الاستقرار من خلال سعيها إلى امتلاك أسلحة نووية، ومنافسة جيرانها على الهيمنة الإقليميّة من خلال شبكة متنامية من الحلفاء وبرنامجها الصاروخي لتحقيق أهدافها[14]. ما لا شك فيه أن الولايات المتحدة من خلال تبني استراتيجية أكثر عدائية تجاه إيران تحاول إيجاد ذرائع ومبررات تطرحها لتحقيق أهداف وأجندات خاصّة في المنطقة.

بناءً على كلّ هذه التطورات، هنالك من المؤشرات ما يكفي لاستنتاج أن الولايات المتحدة، في تعاملها مع منطقة الشَّرق الأوسط في مرحلة ما بعد الأحادية القطبية الأمريكية، ستكون أكثر اعتماداً على حلفائها التقليديين في المنطقة لحماية مصالحها بما في ذلك التهديد باستخدام القوَّة، مثل إسرائيل ودول الخليج العربية. ولا شك في أن هذا الموقف مبرَّر من وجهة نظر أمريكية، بيد أنه إذا لم تكن الولايات المتحدة نقطة ارتكاز لائتلافٍ من الدول، فسوف يعني ذلك أيضاً مزيداً من التفكك وعدم الاستقرار في المنطقة، وبالتّالي ستجد الولايات المتحدة وأوروبا صعوبة أكبر من أي وقتٍ مضى في تطبيق سياسة إقليمية موحّدة على نَحوٍ ملائم لمصالحهما[15]. حقيقة الأمر أن الولايات المتحدة الأمريكية تحاول أن تربط بين توجهاتها الاستراتيجية الجديدة في المنطقة وبين محاولاتها نحو بناء تحالفات إقليمية تضطلع إسرائيل بدور أساسي وفاعل فيها بما يخدم مصالحها وأهدافها.

من ناحية أخرى، على الرغم من أن قرار الرئيس الأمريكيّ بالانسحاب الميداني من سورية ربما كان مستنداً إلى اطمئنانه لوجود القوات الأمريكية في دول جوار سورية على نَحو يسمح لها بالتدخل إذا اقتضت الحاجة إلى ذلك، فلا تزال هناك قوات أمريكية في دول مثل تركيا والعراق وقطر، فضلاً عن أن الولايات المتحدة تملك دائماً خيار تفعيل قواتها الجوية من خلال سفن الأسطول السادس المنتشر في البحر المتوسط[16]. ومن المهمّ في هذا السياق الإشارة إلى أن وزير الخارجية الأمريكية مايك بومبيو حاول في خطابة الذي حمل عنوان «قوة من أجل الخير: أمريكا تسترد قوتها في الشَّرق الأوسط» بالجامعة الأمريكية بالقاهرة في كانون الثاني/يناير عام 2019 رسم تصور حول الكيفية التي يمكن من خلالها أن يؤدي تقلّص الانخراط الأمريكي في الساحة الدولية إلى حالة من عدم الاستقرار، قائلا ً»عندما تنسحب أمريكا تحل الفوضى» مضيفاً «أنَّ دول الشَّرق الأوسط لن تعرف أبداً أمناً واستقراراً اقتصادياً إذا استمر النظام الإيراني على الطريق التي يسلكها حالياً»[17]. وفي ضوء ذلك أعلنت وزارة الخارجية الأميركية في 8 نيسان/أبريل عام 2019 تصنيف مؤسسة الحرس الثوري الإيراني كمنظمة إرهابية. ويعد هذا التصنيف

---

(14) للمزيد، انظر: عمرو عبد العاطي، «التفاعل المؤسسي داخل إدارة ترامب والسياسة الخارجة الأمريكية تجاه إيران،» **دراسات إيرانية**، العدد 6 (2018)، ص 139.

(15) Michael Young, «The Revolt of the Allies,» Carnegie Middle East Center (21 February 2019), <https://carnegie-mec.org/diwan/78414>.

(16) مروة نظير، «مبدأ التكلفة: حسابات قرار ترامب بالانسحاب من سوريا،» موقع المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة،» 25 كانون الأول/ديسمبر 2018، <https://bit.ly/2WuNnyd> (شوهد في 11 كانون الثاني/يناير 2019).

(17) «بومبيو: أوباما أساء فهم الشرق الأوسط وتخلى عنه فعلياً،» **العرب اللندنية**، 2019/1/11.

لمؤسسة حكومية قراراً غير مسبوق، يأتي ضمن سياسة إدارة الرئيس الأمريكي ترامب التي تعمل على تحقيق الحد الأقصى من الضغط على الحكومة الإيرانية[18].

واستناداً إلى ما سبق، يحدد مدير مجموعة الأزمات الدولية روبرت مالي ثلاثة توجهات مرت بها السياسة الخارجية الأمريكية في ظلّ المتغيّرات الدولية وكالآتي[19]:

أولاً: التراجع الأمريكيّ الذي عجّل به الاحتلال الأمريكي للعراق عام 2003، ومن ثّم فإن شعار ترامب «أمريكا أولاً» يعبر عن الإقصائية وعدم التسامح مع الرؤية العالمية الأوسع والفشل في معرفة قيمة التحالفات وأهميتها للمصلحة القومية الأمريكية.

ثانياً: عسكرة السياسة الخارجية، وهو ما يتأكد من خلال قيام الرئيس الأمريكيّ ترامب بالزيادة الضخمة في الموارد المخصصة للتسلح مقابل خفض موازنة وزارة الخارجية.

إن الولايات المتحدة، في تعاملها مع منطقة الشّرق الأوسط في مرحلة ما بعد الأحادية القطبية الأمريكية، ستكون أكثر اعتماداً على حلفائها التقليديين في المنطقة لحماية مصالحها بما في ذلك التهديد باستخدام القوّة، مثل إسرائيل ودول الخليج العربية.

ثالثاً: تراجع التوافقات المتعددة الأقطاب، ففي الوقت الذي حاول فيه الرئيس الأمريكيّ السابق باراك أوباما التعويض عن تراجع الدَّور الأمريكي من خلال بناء اتفاقات دولية مثل الاتفاق النووي الإيراني واتفاقية باريس بخصوص التغير المناخي واتفاقية الشراكة عبر المحيط الهادي، فإن ترامب اتجه إلى الخروج من هذه الاتفاقيات. ومن ثّم يمكن القول إن استراتيجية أوباما كانت تقوم على التشارك في العبء. في حين تعمل استراتيجية ترامب على التخلص من الأعباء.

إلى جانب ذلك، على مستوى التنسيق الأمني بين السعودية والولايات المتحدة في المنطقة، تبذل الأخيرة جهوداً لتشكيل تحالف أمني في ما يطلق عليه «التحالف الاستراتيجي للشرق الأوسط» (MESA) أو ما يعرف إعلامياً بـ «الناتو العربي»، وتجلت هذه المساعي في زيارات وجولات أمريكية مكثفة آخرها جولة وزير الخارجية الأمريكي مايك بومبيو الشرق الأوسطية في 19 نيسان/أبريل عام 2019، لتعزيز التعاون العسكريّ بين الدول الأعضاء في التحالف المأمول، على أن يكون عملياً ضمن المنظومة الأمريكية لحصار إيران، عبر مواجهته عسكرياً وسياسياً

---

(18) «تداعيات تصنيف واشنطن الحرس الثوري منظمة إرهابية على الاقتصاد الإيراني،» تقييم حالة، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 24 نيسان/أبريل 2019، <https://www.dohainstitute.org/ar/PoliticalStudies/Pages/Classification-of-the-Revolutionary-Guard-as-a-Terrorist-Organization-Repercussions-on-the-Iranian-Economy.aspx> (شوهد في 26 نيسان/أبريل 2019).

(19) أحمد السيد النجار [وآخرون]، **حال الأمة العربية (2017 ـ 2018): عام الأمل والخطر**، تحرير أحمد يوسف أحمد ونيفين مسعد (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2018)، ص 31.

واقتصادياً[20]، غير أن هذا التحالف يواجه عدداً من العقبات في تشكيله، منها استمرار الأزمة القطرية فضلاً عن اختلاف الرؤى التي تجسدت لتهديدات للدول الأعضاء في التحالف.

في المقابل تبع هذه الخطوة الأمريكية ـ السعودية السعي نحو تعزيز التعاون وتنسيقه في أي مجال في المنطقة؛ وحتى يؤتي هذا التعاون ثماره سعى الطرفان إلى تعزيز هذا الاتجاه من خلال عدد من الاتفاقيات، وهنا لا بد من الإشارة إلى الأهمية التي تمثلها السعودية للولايات المتحدة التي تجسدت في استخدام ترامب حق النقض (الفيتو) في 16 نيسان/أبريل عام 2019 ضد قرار مشترك صدر عن الكونغرس دعا فيه الرئيس الأمريكي إلى «سحب القوات الأميركية من الأعمال العدائية الدائرة في اليمن أو التي تؤثّر في البلاد» في غضون 30 يوماً، إلا إذا وافق الكونغرس على أي انسحاب متأخر للقوات، أو إعلان الحرب، أو السماح بنشر القوات الأمريكية [21].

تدرك القيادة الإيرانية أن التعاطي مع الواقع الذي تحاول الولايات المتحدة فرضه من خلال معادلة العقوبات مقابل إمكانياتها النووية يتطلب منها المزيد من المرونة التكتيكية واستبعاد فكرة المواجهة المباشرة.

فضلاً عن ذلك رأت الإدارة الأمريكية في نجاحات إيران في تعزيز نفوذها وقدراتها على التمدد في المنطقة، من اليمن إلى العراق إلى سورية ولبنان وغزة، نقطة ثقل استراتيجي للسياسة الإيرانية بحيث أصبحت تشكل دولة فاعلة يصعب تجاوز مواقفها ومطالبها ومصالحها، كما أنها أصبحت تشكل ظاهرة دولة إقليمية تتمدد باستمرار وبقوة تنافس قوة ونفوذ إسرائيل والولايات المتحدة[22]. في المقابل، رفض المتحدث باسم الخارجية الإيرانية (بهرام قاسمي) تصريحات الوزير الأمريكي مايك بومبيو، مبدياً شكوكاً حول قدرة الولايات المتحدة على إيجاد بديل للاتفاق النووي، وقال «سندافع عن جميع مصالحنا الوطنية والاستراتيجية في مواجهة أعداء إيران». مضيفاً «أن أميركا تحاول خلق الفوضى من جديد في المنطقة»، موضحاً «أن إيران أثبتت دائماً أنها ترغب في التعايش السلمي مع جيرانها»[23].

في الواقع، إن معظم الملامح الرئيسة لما مثّله الإخلال بتوازن القوى الاستراتيجي للمنطقة من منعطفات كبيرة في شكل التحالفات الإقليمية وأطرفها، لم تحدث تغييراً كبيراً في شكل

---

(20) **تقرير الحالة الإيرانية مارس 2019** (الرياض: المعهد الدولي للدراسات الإيرانية، 2019)، ص 35. وللمزيد من التفاصيل حول البيئة الأمنية في منطقة الخليج العربي وطبيعة التفاعلات، انظر: كاظم هاشم نعمة، **الخليج العربي ومعضلة الأمن والمثلث الاستراتيجي الجديد** (عمّان: دار آمنة للنشر والتوزيع، 2019).

(21) Yasmine Farouk, «Troubles in Paradise,» Carnegie Middle East (24 April 2019), <https://carnegie-mec.org/diwan/experts/1663?lang=en>.

(22) فراس عباس هاشم، «تمثلات إدراكية صعود مظاهر فجوة التأثير في تشكيل مسارات التفاعلات المتأرجحة (الإيرانية ـ الأمريكية)،» **مدارات إيرانية**، العدد 2 (2018)، ص 84.

(23) عادل السالمي، «أميركا ترعى قمة دولية حول تهديدات إيران في فبراير،» **الشرق الأوسط**، 2019/1/12.

وطبيعة خريطة التحالفات الإقليمية في المنطقة، إذ تبنى جميع التحالفات في المنطقة على أساس هدفين استراتيجيين هما: **الأول** الهاجس الأمني المتبادل بين الحلفاء؛ و**الثاني**: المصالح المشتركة بكل أشكالها[24].

وفي هذا الإطار لوحظ أن التعبيرات اللفظية التي استخدمها نائب الرئيس الأمريكي مايك بنس في مؤتمر ميونيخ للأمن خلال دورته الـ 55 في 15 شباط/فبراير عام 2019 للدخول في مواجهة تجاه إيران كان لها ملمح ظاهر ومؤشر بارز تمثّل باستمرار التوجه الاستراتيجي للانحياز الأمريكيّ لإسرائيل، ملمحاً إلى تاريخ النازيين وجرائم الإبادة لليهود (الهولوكوست)، وأن إيران دولة تسعى لتنفيذ محرقة جديدة بحق الإسرائيليين، وأن السيد علي خامنئي يدعو إلى إبادة إسرائيل. وأضاف «عندما تتنفس أنظمة أوتوقراطية الكراهية فعلينا أن نتصرف». مضيفاً «علينا أن نتحرك الآن جميعنا، وعلى شركائنا الأوروبيين أن يتوقفوا عن تقويض جهودنا بفرض عقوبات على إيران»[25].

وهكذا، وبوجه عام، يمكن القول إن منطقة الشَّرق الأوسط شهدت تبايناً في المواقف حول ما عُرف بـ «صفقة القرن»، وخصوصاً من جانب رئيس السلطة الفلسطينية محمود عباس ورفضه لها[26]. ويقوم جوهر الصفقة على إيجاد تسوية، أو تصفية للقضية الفلسطينية بمعنى أدق، وابتكار للبروباغندا[*] تصوّر إيران كحظر على نحو غير مسبوق بوصفها وتقدمها هي العدو الأساسي للعرب وليس إسرائيل، وهو ما يجري تسويقه من جانب بعض القوى الإقليمية والدولية، وهو أمر تقابله إيران بتكرار الدعوات إلى الحوار الإقليمي العربي ـ الإيراني. ففي 10 كانون الأول/ديسمبر 2017 نشر وزير الخارجية الإيراني محمد جواد ظريف مقالاً في صحيفة **نيويورك تايمز** تحت عنوان «يجب على أوروبا أن تعمل مع إيران» قائلاً «إنه لا توجد حلول عسكرية لصراعات المنطقة، وبالتّالي فإن من المطلوب تكوين منبر أو مجمع إقليمي للحوار حول مستقبل هذه الصراعات. ودعا القوى الدولية للضغط على حلفائها الإقليميين من أجل التفاعل مع دعوته للحوار على نحو إيجابي»[27]، تدرك القيادة الإيرانية أن التعاطي مع الواقع الذي تحاول الولايات المتحدة فرضه من خلال معادلة العقوبات مقابل إمكانياتها النووية يتطلب

---

(24) مصطفى كمال، «تحولات خريطة التوازن الاستراتيجي في الشرق الأوسط،» موقع المركز العربي للبحوث والدراسات، 15 نيسان/أبريل 2018، <http://www.acrseg.org/40698> (شوهد في23 كانون الأول/ديسمبر 2018).

(25) محمد نبيل حلمي، «تصاعد الخلاف الأمريكي ـ الأوروبي في مؤتمر ميونيخ،» **الشرق الأوسط**، 2019/2/17.

(26) Daniel Pipes, «Anticipating Trump's «Deal of the Century»,» *Washington Times*, 9/4/2019, <http://www.danielpipes.org/18791/anticipating-trump-deal-of-the-century>

(*) البروباغندا: تعني الدعاية أو الترويج أو التبشير، إذ يعرّف **قاموس لاروس** الفرنسي البروباغندا بكونها «عملاً متواصلاً يُمارَس عَلى الرأي العام لجعلة يقبل بعض الأفكار والنظريات وخصوصاً في الحقل السّياسي أو الاجتماعي». انظر: سامي كليب، **البراغماتية (القولفعلية) في تحليل أفعال الخطاب السياسي: خطابا ترامب والملك سلمان نموذجاً** (بيروت: دار الفارابي، 2017)، ص 81.

(27) النجار [وآخرون]، **حال الأمة العربية (2017 ـ 2018): عام الأمل والخطر**، ص 73.

منها المزيد من المرونة التكتيكية واستبعاد فكرة المواجهة المباشرة إزاء التصعيد الأمريكي الأخير ضدها، وتجلى ذلك بصورة واضحة بمحاولة الرئيس الإيراني حسن روحاني إيجاد فسحة من المرونة وطرحه فكرة استعداد إيران للتفاوض مع الإدارة الأمريكية مقابل التخفيف من حدة الضغوط.

ثالثاً: تباينات رؤى الأطراف الفاعلة وتفاوتها في بناء التوافق الإقليمي

لم تطرأ تغيرات كبيرة على خريطة التحالفات في منطقة الشَّرق الأوسط رغم أن النظام القديم آخذ في الانهيار، بينما لا تبدو بوضوح معالم النظام الآتي، حيث استمرت التحالفات التي كانت سائدة في الإقليم منذ أحداث «حركات التغيّير في أواخر عام 2010». ومن هنا تتسم هذه التحالفات بالمرونة، بمعنى أنها ليست تحالفات مطلقة أو جامدة، ولكنها قابلة للتغير وفقاً لماجريات الأحداث ومصالح الدول[28].

في مقابل ذلك، وبسبب تطلعات الدول واهتماماتها وتباين نظمها السياسية تتباين أهدافها ومصالحها وأفضلياتها في سلم أسبقيات الدول. ويعزز ذلك التباين اختلاف زاوية الرؤية لدى رواد المدارس الفكرية عند نظرتهم أو تصنيفهم للأهداف والمصالح الوطنية، فبينما يؤكد هانز مورغنثاو (Hans Morgenthau) أن الهدف الأول والأخير للدول كافة يكمن في الحصول على القوَّة، يوضح مان كندر أن للدول «أهدافاً أساسية ترتبط بتطلعاتها نحو ضمان أمنها وأهدافاً ثانوية تمثّل الأدوات وحلقة الوصل لإنجاز الأهداف الأساسية». من كل هذا يصنف رودولف هولستي الأهداف الوطنية إلى «أهداف القيم والمصالح الأساسية وأهداف «متوسطة المدى» وأهداف «بعيدة المدى»[29].

وفي سياق متصل، اتسمت منطقة الشرق الأوسط بتبدلات دراماتيكية، إذ تباينت دلالات عدد من التطورات الرئيسة التي جرت في المنطقة أو وفدت إليها من خارجها، فمن ناحية لم تنتج من المؤتمر أي سياسات جديدة ضد إيران، وتحوّل إلى محاولة لرفع الحرج عن الأطراف العربية الساعية للتطبيع مع إسرائيل، كما تحوّل إلى مدخل يسمح باستمرار العمل على إنشاء تحالف (عربي ـ إسرائيلي) بحجة مواجهة إيران. من ناحية أخرى، في حين تستعد الولايات المتحدة للانسحاب من سورية، إذ من المتوقع أن تقود إسرائيل جهوداً لمواجهة إيران في المنطقة وبخاصّة في سورية، كما يتطلب بحسب الولايات المتحدة أن يقبل العرب بتمرير تسوية للقضية الفلسطينية لكن من دون الفلسطينيين ووفق الرؤية الإسرائيلية، التي يسعى للترويج لها مبعوث الرئيس الأمريكي إلى الشَّرق الأوسط جاريد كوشنر (Jared Kushner) تحت عنوان «صفقة القرن»

---

(28) **التقرير الاستراتيجي: حالة الإقليم التفاعلات الرئيسية في منطقة الشرق الأوسط 2018 ـ 2019**، ص 13.

(29) هاشم، «تمثلات إدراكية صعود مظاهر فجوة التأثير في تشكيل مسارات التفاعلات المتأرجحة (الإيرانية ـ الأمريكية)،» ص 95.

(Deal of the Century)، في ظلِّ العجز العربي عن اتخاذ أي إجراءات ولو بالمعنى الرمزي، وهذا يعني أن تستقر المعادلة على قيام إسرائيل بمساعدة بعض الأنظمة العربية على مواجهة إيران، في مقابل قبول هذه الأنظمة بتصفية القضية الفلسطينية[30]. غير أن تطوَّرات المنطقة وجهت ضربة لتلك التوقعات التي كانت الولايات المتحدة تسعى لتحقيقها من خلال جولاتها الإقليمية وعدم تحقيق توافق إقليمي في المنطقة لتمرير صفقة القرن.

كما لم ينفصل البعد التاريخي عن خطاب الرئيس الروسي فلاديمير بوتين للجمعية الاتحادية الروسية (الهيئة التشريعية) الذي ألقاه في 20 شباط/فبراير 2019، عن خلفيات حالة التدهور التي بلغتها العلاقات الروسية مع عدد من القوى الكبرى، وحمل عدداً من الرسائل السياسية والأمنية والاقتصادية والاجتماعية. ويمكن القول إنها جاءت بمنزلة رسائل ردع بالتزامن مَع العودة الروسية إلى الشَّرق الأوسط وأمريكا الجنوبية، من خلال الدَّور الروسي في الأزمة السورية، ومحاولات الانخراط في عملية السلام في الشَّرق الأوسط التي يعدّ من أحدث مؤشراتها «مؤتمر موسكو» الذي عقد في 12 شباط/فبراير 2019 في محاولة لحل الخلافات والانقسامات الفلسطينية من أجل دفع عملية السلام، والدعم الروسي للرئيس الفنزويلي نيكولاس مادورو في مواجهة محاولة الانقلاب عليه المدعومة أمريكيّاً [31]. وفي ضوء ذلك يمكننا القول بأنه مثّل غياب القيادة الأمريكية، مثّل تحول «نظام المساعدة الذاتية» في الشَّرق الأوسط إلى حروب بالوكالة ولكنه جنّب المنطقة نشوب حروب مباشرة بين القوى العظمى والإقليمية[32].

من جانب آخر هيمنت التفاهمات الخارجية على مجمل التفاعلات في منطقة الشَّرق الأوسط، وهنا ربما يمكن القول إن ذلك مثّل مؤشراً على حرص الدول الأوروبية والإدارة الأمريكية على ضرورة احتواء برنامج الصواريخ الباليستية الإيرانية، ثم تحوَّل في مرحلة لاحقة إلى تحفظات من جانب الدول الأوروبية إلى أن أعلنت مسؤولة السياسة الخارجية للاتحاد الأوروبي فدريكا موغريني عن وجهة نظر أوروبية في شأن عزل البرنامج الصاروخي وقضايا أخرى عن الاتفاق النووي، وهو ما ترفضه الولايات المتحدة. وكان وزير الخارجية الأمريكي مايك بومبيو دعا لدى مشاركته في اجتماع لوزراء دفاع حلف الشمال الأطلسي في بداية كانون الأول/ديسمبر 2018، الدول الأوروبية إلى فرض عقوبات على إيران بسبب تجاربها الصاروخية،

---

(30) «تقدير موقف: مؤتمر وارسو: دلالات المكان والأهداف والخلفيات،» المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 18 شباط/فبراير 2019.

(31) إسراء أحمد إسماعيل، «رسائل مزدوجة: «خطاب بوتين» .. إصلاح الداخل وردع الخارج،» موقع مركز المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة، 24 شباط/فبراير 2019، <https://bit.ly/2MGabvp> (شوهد في 26 شباط/فبراير 2019).

(32) علي ألفونيه، «هل يمكن اعتبار الولايات المتحدة قوة فاعلة للخير في الشرق الأوسط،» **العرب للندنية**، 2019/1/16. وللمزيد مع التفاصيل حول المحاولات الروسية لاستعادة دورها العالمي، انظر: وولتر لاكوير، **البوتينية: روسيا ومستقبلها مع الغرب**، ترجمة فواز زعرور (بيروت: دار الكتاب العربي، 2016).

قائلاً: «نرغب في رؤية الاتحاد الأوروبي يقر عقوبات تستهدف برنامج الصواريخ في إيران»[33].

يذكر أن طرح معادلة تعاون بين الولايات المتحدة وبريطانيا، وجوهرها الخطوة البريطانية لحل أزمة اليمن بدعم من الولايات المتحدة الأمريكية، تعزز التعاون الثنائي في شأن قضايا المنطقة في هذا الإطار، وتوحي بأن الولايات المتحدة كانت تريد توجيه رسالة مباشرة لتأكيد دورها في المنطقة من خلال استصدار قرار من مجلس الأمن الدولي لدعم عملية السلام باليمن في تشرين الثاني/نوفمبر 2018. وعلى الرغم من إخفاق هذه المحاولة، فقد تمكنت بريطانيا بعد نجاح جولة محادثات ستوكهولم، من تأدية دور في إصدار القرار الرقم (2451) في 21 كانون الأوّل/ديسمبر 2018، الذي سمح بنشر فريق دولي لمراقبة وقف إطلاق النار في منطقة الحديدة باليمن[34].

كما اتسمت التفاعلات الأوروبية مع الولايات المتحدة بالتوتر الشديد[35]، الأمر الذي يعدّ تحولاً استراتيجياً مهماً في سياق التفاعلات الدولية. وذكرت صحيفة **نيويورك تايمز** أن المستشارة الألمانية أنجيلا ميركل أصبحت تنظر أبعد من الرئيس الأمريكيّ دونالد ترامب وعدّت تصريحاتها حول ضرورة عدم اعتماد أوروبا كلياً على الولايات المتحدة مؤشراً آخر على أن جولة ترامب في أوروبا لم تسر على ما يرام مع القادة الأوروبيين المؤثرين[36]. ولفت كريستيان كوخ إلى أن صدقية الدول الأوروبية الكبرى ستكون على المحك إذا لم يكن لها دور في حل مشكلة الاتفاق النووي الإيراني والحفاظ عليه بعد انسحاب الولايات المتحدة منه في أيار/مايو عام 2018، وتطبيقها عقوبات على إيران، ومنها عقوبات تجبر كبار مشتري النفط على الامتناع عن شرائه من إيران. ولن يستطيع الاتحاد الأوروبي إقناع إيران بالحفاظ على الاتفاق النووي، ما لم يوفر آليات بديلة لسداد الأموال بما يسمح بمواصلة التجارة مع إيران، كأن يتم مثلاً مقايضة سلع أوروبية بالنفط الإيراني من دون استخدام الأموال[37]. ومع ذلك، رأى كوخ أن إيران ستعمل على الاستفادة من حرص الاتحاد الأوروبي على استمرار الاتفاق النووي، وستسعى إلى الحصول على أكبر

---

(33) عادل السالمي، «روحاني يعلن إطلاق صواريخ للفضاء خلال أسابيع وسط تحذيرات دولية،» **الشرق الأوسط**، 2019/1/11.

(34) **التقرير الاستراتيجي: حالة الإقليم التفاعلات الرئيسية في منطقة الشرق الأوسط 2018 ـ 2019**، ص 11. وللمزيد حول هذا الموضوع من تفاصيل، انظر: فؤاد عبد الجليل الصالحي، **الثورة اليمنية: الخلفية والآفاق** (بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2012).

(35) Henry Olsen, «U.S.-European Relations are on the Rocks: They Won't Get Better Anytime Soon,» *Washington Post*, 18/2/2019, <https://https://wapo.st/2ZkfH8q>.

(36) **التقرير الاستراتيجي: حالة الإقليم التفاعلات الرئيسية في منطقة الشرق الأوسط 2018 ـ 2019**، ص 34.

(37) «استعادة الدور: المساعي الأوروبية للوساطة في أزمات المنطقة،» موقع المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة، 19 كانون الأول/ديسمبر 2018، <https://bit.ly/2X4i69C> (شوهد في 11 كانون الثاني/يناير 2019).

تنازلات اقتصادية ممكنة من دول أوروبا، وبالتّالي لن تُقْدم إيران على أي قرارات تصعيدية قد تهدد علاقاتها مع أوروبا، وبخاصّة في ظلّ الحظر الأمريكيّ المفروض عليها[38].

على صعيد آخر يساور القوى الأوروبية القلق من انعكاسات توجُّه الولايات المتحدة إلى تقليص وجودها في الشَّرق الأوسط[39]، ولا سيّما في ظل عدم التناغم في ما يخص بعض القضايا الإقليمية، وهو ما عكس تغييراً في الموقف الأوروبي تجاه الشَّرق الأوسط في ظل نقاط القوَّة التي يملكها العرب في تعاملهم مَع الدول الأوروبية في القمة العربية ـ الأوروبية، التي انعقدت في شرم الشيخ يومي 24 ـ 25 شباط/فبراير 2019. وقد بدا الموقف الأوروبي أكثر انسجاماً مع السياسات العربية حول بعض القضايا الإقليمية[40]. وبناءً عليه أكّد رئيس المجلس الأوروبي دونالد توسك «أن اجتماع العرب والأوروبيين يشير إلى الأهمية التي يمثلها التعاون بين الطرفين» وأن النظام العالمي المبني على قواعد «يتعرض لتهديد واضح». وأضاف «أن القرب الجغرافي بين العرب والأوروبيين يتطلب منهما أن تعملا سوياً في مواجهة «قوى دولية بعيدة عن منطقتنا» في إشارة إلى كل من الصين وروسيا»؛ مشيراً إلى أن الأوروبيين «يرون في هذه القمة فرصة للمحافظة على مصالحهم الدبلوماسية والاقتصادية والأمنية في الشَّرق الأوسط»[41].

وضمن هذا السياق يبدو أن إدارة دونالد ترامب لا ترغب في مناقشة استراتيجيتها في القضايا الخاصّة بمنطقة الشَّرق الأوسط مع الدول الأوروبية، بل طلبت عوض ذلك أن تحذو أوروبا حذو القيادة الأمريكية في توجهاتها السياسية. وقد انطبق ذلك على سبيل المثال، مع الاتفاق النووي الإيراني؛ فاستمرت الخلافات بين الطرفين على نحو ما اتضح جلياً بعد إعلان الانسحاب الأمريكيّ من الاتفاق النووي، وهو ما جعل البعض من صناع القرار الأوروبيين يعدون إدارة ترامب مؤقتة واستثنائية، وسرعان ما ستستبدل بإدارة أخرى لها مقاربة مغايرة، الأمر الذي سيشكل فرصة لأوروبا والولايات المتحدة لانتظام العلاقات بينهما والاتفاق على سياسة مشتركة إزاء المنطقة[42]. والملاحظ أن منظور الإدارة الأمريكية في صوغها لموضوع مواجهة الوجود الإيراني في المنطقة ينتج خطاباً تؤدي الإدارة الأمريكية فيه دوراً في تقرير مصير هذا الوجود، وهذا ما أكده وزير الخارجية الأمريكية بومبيو من أن الولايات المتحدة لم تغير موقفها لجهة ضرورة إبقاء قوات مسلحة في شمال شرق سورية لمنع انتشار نفوذ إيران في المنطقة. مضيفاً «هذا يمثل جزءاً مهماً من استراتيجيتنا في الشرق الأوسط التي تشمل إجراءات خاصة بالتصدي لإيران»[43]. في ضوء

---

(38) المصدر نفسه.

(39) Robin Wright, «The Shrinking U.S. Footprint in the Middle East,» *The New Yorker* (21 December 2018), <https://www.newyorker.com/news/our-columnists/the-shrinking-us-footprint-in-the-middle-east>.

(40) «قمة شرم الشيخ تعيد رسم العلاقات العربية الأوروبية،» **العرب اللندنية**، 2019/2/26.

(41) المصدر نفسه.

(42) Georges Fahmi, «Is the U.S. Losing Europe When It,» Carnegie Middle East, 28 February 2019, <https://carnegie-mec.org/diwan/78446>.

(43) «واشنطن تراهن على أكراد سوريا في مواجهة نفوذ إيران وطموحات أردوغان،» **العرب اللندنية**، 2019/4/11.

ذلك يمكن القول رغم حالة التناقض في الموقف إزاء بعض القضايا المحورية في منطقة الشَّرق الأوسط بين الولايات المتحدة الأمريكية ودول الاتحاد الأوروبي، فلا يمكن أن يتغير هذا في وجود قناعة لدى الطرفين بعدم قدرة أي من الطرفين على التخلي بالتخلّي عن الآخر وخسارته.

خاتمة

يمكن القول إجمالاً إن الرئيس الأمريكيّ دونالد ترامب، منذ حملته الانتخابية، أعلن عن أبرز ملامح استراتيجيته تجاه الملفات الأمنية والاستراتيجية في ظل حالة السيولة التي يمر بها النظام الدولي وتشكيل موازين القوى الجديدة، ولا سيّما في منطقة الشَّرق الأوسط، أمام تصاعد مخاطر التوتر على نحو حاد. لذلك تحاول الولايات المتحدة خَلقَ توازنات جديدة تضمن مَصالحها الأمنية والاقتصادية في المنطقة، فضلاً عن أن مساعيها للجمع بين علاقتين مختلفتين بين العرب وإسرائيل في تعاون استراتيجي لمواجهة التهديدات الإقليمية الَّتي بَاتت تمثلها بَعض الأطراف الفاعلة والمؤثرة في الإقليم، إذ مثّل التحالف الروسي ـ الإيراني مَصَدر قَلَق للولايات المتحدة وحلفائها. وبالتّالي يدفع هذا التحالف الولايات المتحدة والدول الغربية، رغم حالة التناقض حيال المواقف الإقليمية، إلى توحيد جهودهما ومواقفتهما إزاء تلك التحالفات إضافة إلى البحث عن تمتين الاتفاقيات الإقليمية للموازنة مع مراعاه المصالح للشركاء الإقليميين. من هنا تحاول الولايات المتحدة الحصول على أفضل المكاسب من طريق علاقاتها في منطقة الشَّرق الأوسط □

دار الكفر ودار الإسلام بين السياسة والدين

فريد العليبي[*]

باحث من تونس.

مقدمة

يحيل البحث في إشكالية تقسيم الديار في الإسلام إلى علم الكلام والفقه الإسلاميين، اللذين يتقاطعان مع الفلسفة السياسية العربية الوسيطة، من جهة بحثها في طبيعة المدن والتحولات التي تطرأ عليها، وإن اختلفت المصطلحات والمفاهيم وزوايا النظر مثلما سنبيِّنه، فالفقه معني هنا باستنباط حلول تشريعية لجملة من المشكلات التي واجهت المسلمين في تدبر علاقتهم بالآخر المختلف دينياً، كما في تدبر شؤونهم الداخلية على الصعد السياسية والعسكرية والاقتصادية والعقدية وغيرها. والكلام مهمته المنافحة عن الآراء والأفعال الإسلامية كما يبينه الفارابي[1]. من هنا أهمية البحث في دلالة الانشغال الفقهي والكلامي بهذا التقسيم، مع إقامة المقارنات اللازمة بينه وبين انشغال فلاسفة العرب بتدبير المدن، من دون نسيان أن بعض هؤلاء قد جمعوا بين الانشغالين الفقهي والفلسفي كما هي حال أبي الوليد ابن رشد.

ولا يبدو الحديث عن ذلك سهلاً، إذ هناك مصاعب تواجه البحث في هذا الجانب الفقهي الكلامي، وهي ذات طبيعة تأويلية متصلة بإجلاء معاني المصطلحات المستعملة، فضلاً عن الصعوبة الإبستيمية ما دمنا نتعامل مع مقاربات تتمرد غالباً على الضبط العلمي، بالنظر إلى تعدد مشاربها واختلاف مداخلها ومخارجها، وغلبة الجدل والخطابة عليها كما يبيّنه

(*) البريد الإلكتروني: efaridalibi@yahoo.fr.

(1) يقول الفارابي «وصناعة الكلام ملكة يقتدر بها الإنسان على نصرة الآراء والأفعال المحدودة التي صرح بها واضع الملة، وتزييف كل ما خالفها بالأقاويل... وهي غير الفقه لأن الفقيه يأخذ الآراء والأفعال التي صرح بها واضع الملة مسلمة ويجعلها أصولاً يستنبط عنها الأشياء اللازمة عنها». انظر: أبو نصر محمد الفارابي، **كتاب الملة ونصوص أخرى**، تحقيق وتعليق وتقديم محسن مهدي، ط 2 (بيروت: دار المشرق، 1991)، ص 75 ـ 76.

ابن رشد[2]، ما يجعل تدقيقها وتحقيقها صعباً، غير أن مهمة تذليلها تظل رغم ذلك مطلوبة، وهو ما سنحاول القيام به وصولاً إلى ما يستتبعه ذلك من استنتاجات.

أولاً: أصناف الديار

عادة ما يقوم الفكر الديني على جملة من النقائض، فهناك الله والإيمان والجنة والحلال والحق من جهة، وهناك الشيطان والكفر والنار والجهل والحرام والباطل من جهة ثانية. وفي صلة بذلك يسود التقسيم الثنائي للعالم إلى دار كفر ودار إيمان ومدينة الله ومدينة الأرض... إلخ. وتلك المغايرة لازمة للمحافظة على مفاضلة تفقد من دونها المقايسة الدينية بين الناس أي معنى لها.

مع صعود الإسلام السياسي عادت مجدداً مصطلحات فقهية للتداول؛ فللمصطلح الفقهي في الإسلام حضور مكثف والتحديدات مهمة جداً. وهناك اختلافات على هذا الصعيد؛ فالمصطلح الواحد يمكن تضمينه دلالات مختلفة، ومن بين ذلك دار الإسلام ودار الكفر. ورافق ذلك سعي لتحديد المصطلحات والوقوف على تاريخيتها والغاية من صناعتها والتساؤل عن قيمة ذلك التقسيم اليوم؟ وما إذا كان خالداً وعابراً بالتالي للزمان أم أن زمانه قد فات؟ ومن ثمة النظر في ما إذا كانت دار الإسلام قائمة الآن أم أنها يجب أن تتأسس؟ في استعادة للحظة المحمدية ممثلة بالهجرة من مكة عندما كانت دار كفر لتؤسس في المدينة دار إسلام. وطرحت في خضم ذلك أسئلة حول طبيعة «الدول الإسلامية» القائمة اليوم، أي ما إذا كانت ديار إسلام أم ديار كفر، بالاستناد إلى معيار مفترض وهو احتكامها إلى الشريعة الإسلامية من عدمه؛ فضلاً عن حضور تلك المصطلحات في الخطابات السياسية الرائجة في الأوساط الدينية بوجه خاص ومساءلة الاستراتيجيات المخفية وراءها.

نشير هنا إلى أن الأمر يتعلق بتراتبية، فالديار منها الكافر ومنها المسلم، والمدن فلسفياً منها الفاضل ومنها الخسيس. وإذا كان الترتيب الأول يستند إلى الدين فإن الترتيب الثاني يستند إلى الفلسفة، فالاجتماع البشري لا يتم دونما ضوابط وإنما يخضع لتنظيم. وعلى أساس ذلك يتم الفصل والتمييز ووضع الحدود بين الناس قاطبة.

وذلك التقسيم الكلامي الفقهي يتصف بعموميته، وعندما نفصله نجد أن دار الكفر تنقسم بدورها إلى دار عهد ودار حرب. وهناك أيضاً الدار المركبة. ويتم الاستناد إلى ما يرد في القرآن تلميحاً حول ذلك، مثل: **﴿وَقَالَ الَّذِينَ كَفَرُوا لِرُسُلِهِمْ لَنُخْرِجَنَّكُم مِّنْ أَرْضِنَا أَوْ لَتَعُودُنَّ فِي مِلَّتِنَا فَأَوْحَىٰ إِلَيْهِمْ رَبُّهُمْ لَنُهْلِكَنَّ الظَّالِمِينَ﴾**[3]؛ فهناك الكفار من جهة والرسل من جهة ثانية، وتهديد بالطرد من الأرض

---

(2) يقارن ابن رشد (الحفيد) بين القياسين الفلسفي والفقهي على سبيل المثال قائلاً «إن الفقيه إنما عنده قياس ظني، والعارف عنده قياس يقيني»، انظر: أبو الوليد محمد بن أحمد بن رشد (الحفيد)، **فصل المقال في تقرير ما بين الشريعة والحكمة من الاتصال أو وجوب النظر العقلي وحدود التأويل (الدين والمجتمع)**، مع مدخل ومقدمة تحليلية للمشرف على المشروع محمد عابد الجابري (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1997)، ص 98.

(3) **القرآن الكريم**، «سورة إبراهيم،» الآية 13.

في حال عدم العودة إلى الملة، من ذلك ما كان من أمر الرسول شعيب مع قومه، فقد دعاهم إلى عبادة الله وحده ولكنهم أبوا وكادوا له وتحدّوه أن يُلحق إلهه بهم ضرراً فأُوحي إليه بالخروج/الهجرة مع المؤمنين بدعوته وترك الكفار وحدهم. وكان أن أرسل الله عليهم غمامة فاعتقدوا أنها تحمل مطراً وإذا بصيحة تنطلق من عنان السماء لتتركهم صرعى جاثمين على وجوههم ﴿**وَلَمَّا جَاءَ أَمْرُنَا نَجَّيْنَا شُعَيْبًا وَالَّذِينَ آمَنُوا مَعَهُ بِرَحْمَةٍ مِّنَّا وَأَخَذَتِ الَّذِينَ ظَلَمُوا الصَّيْحَةُ فَأَصْبَحُوا فِي دِيَارِهِمْ جَاثِمِينَ**﴾[4]، فضلاً عن بعض الإشارات الواردة في الحديث عن المدينة بوصفها دار هجرة وسنّة «فأمهل حتى تقدم المدينة فإنها دار الهجرة والسنة»[5].

عادة ما يقوم الفكر الديني على جملة من النقائض، فهناك الله والإيمان والجنة والحلال والحق من جهة، والشيطان والكفر والنار والجهل والحرام والباطل من جهة ثانية. وفي صلة بذلك يسود التقسيم الثنائي للعالم إلى دار كفر ودار إيمان.

وعلى هذا النحو فإن دار الكفر تحيل على دار يحكمها الكفار وهي دار باطل، ودار الإسلام دار حق يحكمها المسلمون، ولكن ما معنى يحكمها هؤلاء أو أولئك؟ إن الفيصل هنا هو الأحكام السارية فيها هل هي إسلامية أم لا؟ بمعنى أن الأمر يتعلق بالشرائع أو القوانين والأحكام، فعندما تسري أحكام الإسلام فيها ويتولى الحكم المسلمون وحتى إن كان السكان غير مسلمين فإنها دار إسلام، وعندما يحدث العكس فإنها دار كفر حتى وإن سكنتها أغلبية مسلمة.

من هنا فإن دار الإسلام يمكن أن يكون فيها كفار وهؤلاء تسري عليهم أحكامها مثلما كان عليه أمر من اعتدوا على رعاة بالقتل والاستيلاء على إبلهم فكفروا وحاربوا الرسول[6]، فكان أن عوقبوا بالتعذيب والقتل رغم انتمائهم إلى دار إسلام، وهي المدينة زمن الهجرة، حيث نقرأ في الحديث: «حدثنا علي بن عبد الله حدثنا الوليد بن مسلم حدثنا الأوزاعي حدثني يحيى بن أبي كثير قال حدثني أبو قلابة الجرمي عن أنس قال قدم على النبي نفر من عكل فأسلموا فاجتووا المدينة فأمرهم أن يأتوا إبل الصدقة فيشربوا من أبوالها وألبانها، ففعلوا فصحوا فارتدّوا وقتلوا رعاتها واستاقوا الإبل فبعث في آثارهم فأُتي بهم فقطع أيديهم وأرجلهم وسمل أعينهم ثم لم يحسمهم حتى ماتوا»[7].

ومن الناحية العملية كانت دعوة محمد بحاجة إلى نقطة ارتكاز، أي إلى قاعدة تنمو فيها أولاً فوجدتها في يثرب التي أضحت دار هجرة، بينما مكة دار كفر، وعلى أساس ذلك يسود

---

(4) المصدر نفسه، «سورة هود،» الآية 94.

(5) شهاب الدين أبو الفضل أحمد بن علي بن حجر العسقلاني، **فتح الباري بشرح صحيح البخاري**، تحقيق عبد القادر شيبة الحمد (الرياض: مكتبة الملك فهد، 2001)، ج 12، ص 148، حديث رقم 6830.

(6) نستعمل في هذا البحث مصطلح الرسول بالمعنى الذي يحدده الفارابي من حيث إحالته على التشريع، فقد قيل «الفرق بين الرسول والنبي أن الرسول الشارع والنبي الحافظ شريعة غيره». الفارابي، «من الأسئلة اللامعة والأجوبة الجامعة،» ورد ضمن: **كتاب الملة ونصوص أخرى**، ص 97.

(7) **صحيح البخاري**، حديث رقم 6417.

الاعتقاد لدى عدد من الفقهاء والمتكلمين القدامى والمعاصرين أنه ما دام العالم منقسماً إلى مؤمنين وكفرة فإن ذلك التقسيم سيظل على حاله، بما يعنيه ذلك من أنه اليوم أيضاً هناك دار إسلام ودار كفر، أو أنها كلها ديار كفر مثلما يذهب إلى ذلك سيد قطب كما سوف نبيِّنه، وأن الجهاد لم يفت زمانه وإنما هو فريضة قائمة، وفي الكلمات التالية لابن حزم ما يفيد ما قلناه: «وأما من سكن في أرض القرامطة مختاراً فهو كافر بلا شك لأنهم معلنون بالكفر وترك الإسلام، وأما من سكن في بلد تظهر فيه بعض الأهواء المخرجة إلى الكفر فليس بكافر؛ لأن اسم الإسلام هو الظاهر هناك من توحيد وإقرار بالرسالة وإقامة شرائع الإسلام، يؤيد هذا أنه استعمل عماله على خيبر وهم كلهم يهود، وإذا كان أهل الذمة في مدائنهم لا يمازجهم غيرهم، فلا يسمى الساكن فيهم لإمارة عليهم أو لتجارة بينهم كافراً، ولا مسيئاً بل هو محسن مسلم، ودارهم دار إسلام لا دار شرك؛ لأن الدار إنما تنسب إلى الغالب عليها والحاكم عليها والمالك لها، ولو أن كافراً (مجاهراً) غلب على دار من حد الإسلام وأقر المسلمين بها على حالهم إلا أنه (هو) المالك المنفرد»[8]. وفي الاتجاه نفسه يذهب ابن قيم الجوزية إلى تأكيد قول جمهور الفقهاء بضرورة سريان أحكام الإسلام بوصفه معيار الحكم على طبيعة الدار، إذ «قال الجمهور دار الإسلام هي التي نزلها المسلمون وجرت عليها أحكام الإسلام، وما لم تجر عليه أحكام الإسلام لم يكن دار إسلام»[9].

غير أن ما قلناه حتى الآن لا يفي المسألة حظها من التمحيص، فهي أشد تعقيداً بالنظر إلى تنوع الحالات وصعوبة ضبط كل واحدة منها، ما دام الأمر يتعلق باختلافات بين الفقهاء والمتكلمين بحسب المذاهب والفرق التي ينتمون إليها من جهة، وبحسب الحالة المعنية من جهة ثانية.

من هنا القول بأن الارتداد عن الإسلام بتطبيق أحكام غير أحكامه يترتب عنه تكفير الدار ومقاتلة أهلها وذلك بالاستناد إلى الحديث الذي يرد فيه «من بدل دينه فاقتلوه»[10] كما يبيِّنه ابن رشد الحفيد في كتابه الفقهي **بداية المجتهد ونهاية المقتصد**[11]، حيث يقول «وأما إذا حارب المرتد ثم ظهر عليه فإنه يقتل بالحرابة ولا يستتاب، كانت حرابته بدار الإسلام أو بعد أن لحق بدار الحرب إلا أن يسلم. وأما إذا أسلم المرتد المحارب بعد أن أخذ أو قبل أن يؤخذ، فإنه يختلف في حكمه، فإن كانت حرابته في دار الحرب فهو عند مالك كالحربي يسلم لأتباعه عليه في شيء مما فعل في حال ارتداده، وأما إن كانت حرابته في دار الإسلام، فإنه يسقط إسلامه عنه حكم الحرابة خاصة، وحكمه فيما جنى حكم المرتد إذا جنى في ردته في دار الإسلام ثم أسلم، وقد اختلف

---

(8) علي بن أحمد بن سعيد بن حزم، **المحلى بالآثار**، تحقيق عبد الغفار سليمان البنداري (بيروت: دار الفكر، [د. ت.])، ج 12، ص 127.

(9) أبو عبد الله محمد بن أبي بكر بن قيم الجوزية، **أحكام أهل الذمة**، تحقيق وتعليق يوسف بن أحمد البكري وشاكر بن توفيق العاروري (الدمام، السعودية: رمادى للنشر ـ المؤتمن للتوزيع، 1997)، ج 2، ص 72.

(10) ورد في الحديث «أخبرنا عمر بان بن موسى قال: حدّثنا عبد الوارث قال: حدّثنا أيوب عن عكرمة قال: قال ابن عباس قال رسول الله: من بدَّل دينه فاقتلوه). انظر: أحمد بن شعيب النسائي، **السنن**، حديث رقم 4059.

(11) أبو الوليد محمد بن أحمد بن رشد (الحفيد)، **بداية المجتهد ونهاية المقتصد**، تحقيق علي محمد عوض وعادل أحمد عبد الموجود (بيروت: دار الكتب العلمية، 2002)، حيث يستعمل مصطلحي دار الحرب ودار الإسلام وذلك في باب في حكم المرتد.

أصحاب مالك فيه فقال: حكمه حكم المرتد من اعتبر يوم الجناية، وقال حكمه حكم المسلم من اعتبر يوم الحكم»[12]. ومحاربة الارتداد هنا مهمة من حيث كونها تشير إلى رغبة في ديمومة الحكم، ويقدم قتال أبي بكر لأهل الردة كمثال يُحتذى به، بما يعنيه ذلك من توسل الحرب ضد المرتدين لصيانة دار الإسلام لنفسها منعاً لتفككها أو لإحيائها وبعثها مجدداً كما يذهب إلى ذلك محمد بن عبد الوهاب، وهو ما سنسعى للإبانة عنه أيضاً في ثنايا هذا البحث.

والحرب على دار الكفر واجبة في كل الحالات، حيث يتم الاستدلال بالحديث الذي فحواه «أمرت أن أقاتل الناس حتى يقولوا لا اله إلا الله»[13] وقول القرآن ﴿**فإذا انسلخ الأشهر الحرم فاقتلوا المشركين حيث وجدتموهم**﴾[14]، مع بعض الاستثناءات مثل أهل الصوامع والنساء والشيوخ، حيث هناك اختلاف بين الفقهاء في تعيين هؤلاء. كما أن الهجرة من دار الكفر إلى دار الإسلام واجبة أيضاً، وهذا ما كان ابن رشد الجد قد بيّنه بقوله «فرض الهجرة ما سقط، بل الهجرة باقية لازمة إلى يوم القيامة، واجب بإجماع من المسلمين على من أسلم بدار الكفر أن لا يقيم بها حيث تجري عليه أحكام المشركين وأن يهاجر ويلحق بدار المسلمين حيث تجري عليه أحكامهم»[15]، إذ تقتضي الهجرة ترك دار والالتحاق بأخرى.

هذا التقسيم إلى دار إسلام ودار كفر يصعب القول إن مصدره القرآن، إذ لا وجود لنص صريح يفيد ذلك عدا بعض التلميحات المتعلقة بوضع مخصوص هو وضع هجرة محمد من مكة إلى المدينة.

من هنا فإن الدار تتحدد طبيعتها فضلاً عمّا سبق ذكره بالقوة والغلبة والشوكة... إلخ ما دامت الأحكام الإسلامية لا يمكنها أن تسري بين الناس من دون ذلك، بمعنى أنه إذا ضعفت الدولة الإسلامية وارتد الناس ولم يحتكموا إلى الشريعة، أو إذا ما حل بها الغزاة فغيروا القوانين والتشريعات، فإن دار الإسلام تتغير طبيعتها لتصبح دار كفر. وعموماً تعني في دار الإسلام البلاد الخاضعة لسلطان المسلمين وحكمهم أما دار الحرب والكفر فتحيل إلى البلاد الخاضعة لحكم غير المسلمين.

غير أن هذا التقسيم إلى دار إسلام ودار كفر يصعب القول إن مصدره القرآن، إذ لا وجود لنص صريح يفيد ذلك عدا بعض التلميحات المتعلقة بوضع مخصوص هو وضع هجرة محمد من مكة إلى المدينة، لذلك نجدها مقترنة بالحديث عن الأنصار الذين آووا المهاجرين وهو ما نقرأه في الآية التي تقول: ﴿**إِنَّ الَّذِينَ آمَنُوا وَهَاجَرُوا وَجَاهَدُوا بِأَمْوَالِهِمْ وَأَنفُسِهِمْ فِي سَبِيلِ اللَّهِ**

(12) المصدر نفسه، ص 834 ـ 835.

(13) البخاري، **صحيح البخاري** «**كتاب الزكاة**»، حديث رقم 1399.

(14) **القرآن الكريم**، «سورة التوبة،» الآية 5.

(15) أبو الوليد محمد بن أحمد بن رشد (الجد)، **المقدمات الممهدات لبيان ما اقتضته رسوم المدونة من الأحكام الشرعيات والتحصيلات المحكمات الشرعيات لأمهات مسائلها المشكلات** (بيروت: دار صادر، [د. ت.])، ص 612.

وَالَّذِينَ آوَوا وَنَصَرُوا أولٰئِكَ بَعْضُهُمْ أَوْلِيَاءُ بَعْضٍ وَالَّذِينَ آمَنُوا وَلَمْ يُهَاجِرُوا مَا لَكُم مِن وَلَايَتِهِم مِّن شَيْءٍ حَتَّىٰ يُهَاجِرُوا﴾[16]. وفي الحديث نقرأ «أدعهم إلى التحول من دارهم إلى دار المهاجرين»[17]، فالمهم هنا التلميح ما دام هناك حديث عن دار المهاجرين، فذلك يعني أن ما تقابلها هي دار كفر، وافتراض ارتباط ذلك التلميح بوضع تاريخي مخصوص ينزع عنه السمة الإطلاقية التي يضفيها عليه أغلب الفقهاء والمتكلمين.

هناك من يعيد أصول هذا التقسيم إلى فقهاء العصر الأموي، مثل أبي حنيفة في العراق والأوزاعي في الشام، أي إنه مستحدث ويفصل بينه وبين الدعوة المحمدية نحو قرن من الزمان، وهو ما قاد إلى استنتاج أن الأمر يتعلق بتأويلات فقهية كلامية، مُختَلَفٍ في شأنها، فـ «أساس تقسيم الأقاليم إلى دار إسلام ودار حرب أو كفر لا يقوم على نصوص صريحة، وإنما هو اجتهاد من أهل الفقه بناء على واقع عاشه المسلمون في حياتهم عندما كانت دولة الإسلام قائمة، وعندما حكم الإسلام وبسط سلطانه على بلاد واسعة»[18]، ومن ثم فإن التقسيم الدارج اليوم هو أن هناك بلداناً إسلامية لأن أغلبية سكانها من المسلمين أما إذا كان عددهم أقل من غيرهم فيها أو منعدماً قيل إنها غير إسلامية، وإذا كانت لا تحتكم إلى أي دين قيل إنها علمانية.

وذلك التقسيم وثيق الصلة بمصطلح آخر له شأنه من حيث اتصاله بتحديد طبيعة الدور في الإسلام ونعني مصطلح الجاهلية، الذي نجده عند ابن تيمية ونلفيه حاضراً بقوة عند سيد قطب بعد ذلك. والجاهلية أنواع بحسب ابن تيمية فهناك الجاهلية العامة والجاهلية المطلقة والجاهلية المقيدة فـ «الناس قبل مبعث الرسول كانوا في حال جاهلية منسوبة إلى الجهل؛ فإن ما كانوا عليه من الأقوال والأعمال إنما أحدثه لهم جهّال، وإنما يفعله جاهل، وكذلك كل ما يخالف ما جاء به المرسلون من يهودية ونصرانية فهي جاهلية، وتلك كانت الجاهلية العامة. فأما بعد ما بعث الله الرسول ﷺ؛ فالجاهلية المطلقة قد تكون في مصر دون مصر كما هي في دار الكفار، وقد تكون في شخص دون شخص كالرجل قبل أن يسلم فإنه يكون في جاهلية، وإن كان في دار الإسلام؛ فأما في زمان مطلق فلا جاهلية بعد مبعث محمد؛ فإنه لا تزال من أمته طائفة ظاهرين على الحق إلى قيام الساعة. والجاهلية المقيدة قد تقوم في بعض ديار المسلمين، وفي كثير من المسلمين كما قال ﷺ: «أربع في أمتي من أمر الجاهلية» وقال لأبي ذر «إنك امرؤ فيك جاهلية»

---

(16) **القرآن الكريم**، «سورة الأنفال،» الآية 72

(17) **صحيح مسلم**، كتاب الجهاد والسير، حديث رقم 4619 حيث نقرأ «كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إذا أَمَّرَ أَمِيرًا عَلَى جَيْشٍ أَوْ سَرِيَّةٍ أَوْصَاهُ فِي خَاصَّتِهِ بِتَقْوَى اللَّهِ وَمَنْ مَعَهُ مِنَ الْمُسْلِمِينَ خَيْرًا ثُمَّ قَالَ » اغْزُوا بِاسْمِ اللَّهِ فِي سَبِيلِ اللَّهِ قَاتِلُوا مَنْ كَفَرَ بِاللَّهِ اغْزُوا وَلاَ تَغُلُّوا وَلاَ تَغْدِرُوا وَلاَ تَمْثُلُوا وَلاَ تَقْتُلُوا وَلِيدًا وَإِذَا لَقِيتَ عَدُوَّكَ مِنَ الْمُشْرِكِينَ فَادْعُهُمْ إلى ثَلاَثِ خِصَالٍ ـ أَوْ خِلاَلٍ ـ فَأَيَّتُهُنَّ مَا أَجَابُوكَ فَاقْبَلْ مِنْهُمْ وَكُفَّ عَنْهُمْ ثُمَّ ادْعُهُمْ إلى الإسلام فَإِنْ أَجَابُوكَ فَاقْبَلْ مِنْهُمْ وَكُفَّ عَنْهُمْ ثُمَّ ادْعُهُمْ إلى التَّحَوُّلِ مِنْ دَارِهِمْ إلى دَارِ الْمُهَاجِرِينَ وَأَخْبِرْهُمْ أَنَّهُمْ إِنْ فَعَلُوا ذَلِكَ فَلَهُمْ مَا لِلْمُهَاجِرِينَ وَعَلَيْهِمْ مَا عَلَى الْمُهَاجِرِينَ».

(18) عباس أحمد محمد الباز، **أحكام المال الحرام وضبط الانتفاع والتصرف به في الفقه الإسلامي**، إشراف ومراجعة عمر سليمان الأشقر (عمّان: دار النفائس، 1998)، ص 196.

ونحو ذلك»[19]. ومن اتبع الجاهلية جاز قتله فـ «من عدل عن الكتاب عدل بالحديد ولهذا كان قوام الدين بالمصحف والسيف»[20]. وقد اعتمد المصطلح لمناوأة الدول القائمة بوسمها بالجاهلية أو بتكفير أيديولوجيات مخالفة مثلما صنع ابن باز مع القومية العربية بقوله «إن الدعوة إلى القومية العربية من أمر الجاهلية»[21] فهي «دعوة جاهلية يستحق دعاتها أن يكونوا من جثي جهنم وإن صاموا وصلوا وزعموا أنهم مسلمون»[22]، من هنا الارتباط الوثيق بين التكفير والرمي بالجاهلية.

فضلاً عمّا ذكرناه هناك دار العهد وتسمى أيضاً دار الموادعة ودار الصلح ودار المعاهدة، وهي أن يعقد الإمام مع أهل الحرب عهداً للمصالحة يترك بموجبه القتال مدة بعوض أو من دونه فتكون تلك الدار دار عهد. وقد روى البخاري في **صحيحه** عن ابن عباس قوله «كان المشركون على منزلتين من النبي ﷺ والمؤمنين، كانوا مشركي أهل حرب يقاتلهم ويقاتلونه، ومشركي أهل عهد لا يقاتلهم، ولا يقاتلونه»[23].

ودار العهد دار أمان تُحترم فيها المواثيق المبرمة، فالأمر متصل بمعاهدة ومعاقدة واتفاق ومن ثم فإن دار العهد تحيل على بلد عقد مع المسلمين اتفاقاً ينهي حالة القتال فتكون البلاد للمشركين/الكفار وللمسلمين منافع فيها أيضاً، كأن يحصلوا على خراجها أو أن يأمنوا قتالها... إلخ.

ومن يبرم الصلح هو إمام المسلمين/خليفتهم، وعندما لا يتوافر هذا الشرط تكون الأحكام باطلة والمعاهدات مع الكفار لا قيمة لها، فالخليفة يعقد مصالحة مع القيمين على دار الحرب تقضي بوقف القتال مقابل منافع إذا كانوا في حال قوة نسبية مقابل الخصم، أو دون ذلك إذا كان هناك توازن، وقد يفرض عليهم تقديم تنازلات للخصم في حال الضعف، وهو ما يحدث عامة في الحروب وتتحول بموجب هذا دار الحرب إلى دار عهد، ولكنها تظل رغم ذلك دار كفر وهناك أحكام فقهية مختلفة تنظم العلاقات الاقتصادية بين الطرفين ليس هنا مجال تفصيلها.

---

(19) تقي الدين أبو العباس أحمد بن عبد الحليم بن تيمية، **اقتضاء الصراط المستقيم لمخالفة أصحاب الجحيم**، تحقيق ناصر العقل (الرياض: مكتبة الرشد، [د. ت.])، ص 230 ـ 231.

(20) تقي الدين أبو العباس أحمد بن عبد الحليم بن تيمية، **مجموع الفتاوي**، تحقيق عبد الرحمن بن محمد بن قاسم (المدينة، السعودية: مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف، 1995)، ج 28، ص 264.

(21) عبد العزيز بن عبد الله بن باز، **نقد القومية العربية على ضوء الإسلام والواقع**، ص 11، نسخة إلكترونية <https://d1.islamhouse.com/data/ar/ih_books/single/ar_nqd_alqwmih_alarbih.pdf>.

(22) المصدر نفسه، ص 14.

(23) **صحيح البخاري**، الحديث رقم 4904، حَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ مُوسَى، أَخْبَرَنَا هِشَامٌ، عَنْ ابْنِ جُرَيْجٍ، وَقَالَ عَطَاءٌ: عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ، «كَانَ الْمُشْرِكُونَ عَلَى مَنْزِلَتَيْنِ مِنَ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَالْمُؤْمِنِينَ، كَانُوا مُشْرِكِي أَهْلِ حَرْبٍ يُقَاتِلُهُمْ وَيُقَاتِلُونَهُ وَمُشْرِكِي أَهْلِ عَهْدٍ لَا يُقَاتِلُهُمْ وَلَا يُقَاتِلُونَهُ، وَكَانَ إذا هَاجَرَتِ امْرَأَةٌ مِنْ أَهْلِ الْحَرْبِ لَمْ تُخْطَبْ حَتَّى تَحِيضَ وَتَطْهُرَ، فَإِذَا طَهُرَتْ حَلَّ لَهَا النِّكَاحُ، فَإِنْ هَاجَرَ زَوْجُهَا قَبْلَ أَنْ تَنْكِحَ رُدَّتْ إِلَيْهِ وَإِنْ هَاجَرَ عَبْدٌ مِنْهُمْ أَوْ أَمَةٌ فَهُمَا حُرَّانِ وَلَهُمَا مَا لِلْمُهَاجِرِينَ»، ثُمَّ ذَكَرَ مِنْ أَهْلِ الْعَهْدِ مِثْلَ حَدِيثِ مُجَاهِدٍ: وَإِنْ هَاجَرَ عَبْدٌ أَوْ أَمَةٌ لِلْمُشْرِكِينَ أَهْلِ الْعَهْدِ لَمْ يُرَدُّوا وَرُدَّتْ أَثْمَانُهُمْ . وَقَالَ عَطَاءٌ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ: كَانَتْ قَرِيبَةُ بِنْتُ أَبِي أُمَيَّةَ عِنْدَ عُمَرَ بْنِ الخَطَّابِ، فَطَلَّقَهَا فَتَزَوَّجَهَا مُعَاوِيَةُ بْنُ أَبِي سُفْيَانَ، وَكَانَتْ أُمُّ الْحَكَمِ بِنْتُ أَبِي سُفْيَانَ تَحْتَ عِيَاضِ بْنِ غَنْمٍ الْفِهْرِيِّ، فَطَلَّقَهَا فَتَزَوَّجَهَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عُثْمانَ الثَّقَفِيُّ.

وفي حال فرض الاستسلام عليهم فإن أحكام الإسلام تسري بينهم ويكون العهد عهد ذمة وتتحول دارهم إلى دار إسلام، وفي كل الحالات فإن السلطة السياسية الإسلامية معنية بفرض احترام بنود المعاهدة فتراعى الحرمة الجسدية والملكية وما إلى ذلك، ويعاقب من المسلمين من لا يتقيد بذلك، فكل نقض للمعاهدة يفرض على الخليفة النظر في الحال التي أصبحت عليها العلاقة معهم، كأن يعدّ دارهم دار حرب فيقاتلهم مجدداً أو أن ينظر إليهم بوصفهم بغاة.

البشر كثيراً ما يضعون في أفكارهم الدينية المصالح التي يريدون تحقيقها عبر ممارسة تأويلية للنصوص المقدسة، وبالتالي فإن الوقوف على تلك المصالح هو الأساس الذي يمكّن من إدراك سر تلك التأويلات والإمساك بناصية مفاتيحها.

وفضلاً عن الدارين المشار إليهما، هناك الدار المركبة التي يجتمع فيها الكفر والإسلام وهو ما ذهب إليه ابن تيمية مقدماً مثالاً على ذلك، ففي بلدة ماردين اجتمع ما لفتنا النظر إليه، ومن ثمة فإنها في منزلة بين المنزلتين قائلاً في فتاويه «وأما كونها دار حرب أو سلم فهي مركبة فيها المعنيان ليست بمنزلة دار السلم التي تجري عليها أحكام الإسلام لكون جندها مسلمين، ولا بمنزلة دار الحرب التي أهلها كفار بل هي قسم ثالث يعامل المسلم فيها بما يستحقه، ويقاتل الخارج عن شريعة الإسلام بما يستحقه»[24].

فالدار المركبة يقطنها المسلمون، ولكن السلطة فيها للكفار، فقد كانت ماردين في زمنه تحت حكم التتار بينما سكانها مسلمون، وهو ما ينطبق على مكة أيضاً في حقبة من حقب تاريخها، فقد غزاها القرامطة وحكموها لبعض الوقت، غير أن ذلك لم يغير من طبيعتها، أي أنها لم تصبح دار كفر، ولكن من الصعب القول إنها كانت إبان حكمهم دار إسلام، وإنما ينبغي اعتبارها داراً مركبة.

وقد اعتمدت بعض الجماعات الإسلامية راهناً على هذه الفتوى للقول إن البلدان الإسلامية حالها حال ماردين، السلطة للحكام الكفرة بينما السكان مسلمون، فسواء كان الحاكم من أهل البلاد ولكنه كافر أو كان غازياً كافراً فإن طبيعة الدار هي أنها مركبة، أي في تلك المنزلة بين المنزلتين كما أسلفنا. ومثلما هو بيِّن فإن الأمر يتعلق هنا بتغير طارئ على طبيعة دار الإسلام بوقوعها تحت طائلة غزو كافر أو ارتداد حاكم.

والملاحظ هنا أنه إذا كان البت في تحوُّل دار الكفر إلى دار إسلام بمجرد حصول «الفتح» وسريان أحكام الإسلام سهلاً فإن تحول دار الإسلام إلى دار كفر موضع نظر، حيث وجد هذا التصنيف: دار مركبة حتى لا يؤول الأمر إلى إخراج تلك الدار من فضاء الإسلام بمجرد حصول «الغزو» أو ارتداد الحاكم فكأنما يتعلق الأمر بتكتيك كلامي فقهي شبيه بما قاله المعتزلة عن مرتكب الكبيرة فتركوه في منزلة بين المنزلتين فلا هو كافر صريح الكفر ولا مؤمن صريح الإيمان بل هو فاسق.

---

(24) ابن تيمية، **مجموع الفتاوي**، ج 28، ص 240 .

ولا يخفى هنا أن تصنيفها بوصفها دار كفر يترتب عنه إعلان الحرب ضدها بما يستتبعه ذلك من مخاطر تمس دماء أهلها وأموالهم وأبناءهم ونساءهم كما هو معلوم مما تقدم ذكره. ومن ثم فإن الأمر لا يتعلق بحكم بات على طبيعة الدار بقدر ما يتعلق باجتهادات فقهية فيها نظر، لذلك جاءت مختلفة في تفصيلاتها مما يعزز ما قلناه سابقاً بأن المسألة لا تعود إلى أحكام قرآنية باتَّة ولا بأحاديث متفق حولها وإنما بسياسات يأتي الفقيه لكى يجد لها تصريفاً دينياً.

ثانياً: وقائع متغيرة وفقه راكد

ما يلاحظ هنا أن الإسلام ينظم المعاملات داخلياً وخارجياً، فالأمر يتعلق ببناء دولة لا مجرد ترويج عقيدة، والتفاصيل في هذا المجال كثيرة، وهي تدلل أن المشكلات التي واجهت الدولة الإسلامية وجدت في الترسانة الفقهية الكلامية حلولاً لها، بل إن تلك الترسانة نشأت وتطورت في علاقة بتلك المشكلات نفسها، غير أنها عندما واجهت مشكلات عويصة على صعيد تطور العلاقات الدولية مع انبلاج الحداثة وجدت نفسها في ورطة تاريخية، فالنصوص القديمة لم تعد قادرة على استيعاب تلك التطورات، وإلا كيف نفتي بسبْي النساء والأطفال والذبح وقتل الذكور البالغين واستباحة أموال سكان بلدان أخرى ونطلب من المسلمين مغادرتها لمجرد كون هؤلاء رفضوا الإيمان بما نؤمن به في عالم يقول إنه يحتكم إلى قانون كوني لحقوق الإنسان، حيث حل المواطن العالمي محل الفرد الديني؟

وهذا يقودنا إلى تتبُّع لحظة انبثاق هذه المصطلحات الفقهية الكلامية، فقد كانت متصلة بالحاجة إلى تحديد اصطلاحي للبلدان التي تقف في الجهة المقابلة لبلاد الإسلام، وهو ما ينجم عنه أن الأمر يتعلق بالحديث عن طرفين متضادين في المعادلة السياسية، فالإسلام نقيض الكفر، وعندما يسود في مجال ما فإن المجال الذي يوجد خارجه مجال كفر بالمعنى العقدي، وتظل أمامنا الإجابة عن السؤال ما إذا كانت العقيدة هي من يقود السياسة هنا أم أن العكس هو الذي يحصل؟ ولإدراك مبتغانا هذا علينا تبيُّن من يمتلك صلاحية رسم الحدود بين هذه وتلك من الدور؟ فالفقيه يحدد الحكم ولكن طبق ما يراه الأمير/الخليفة الذي يشهر الحكم ويقدر ما يترتب عنه من تبعات سياسية وعسكرية في علاقة النقيضين بعضهما ببعض.

ويتم ذلك بحسب ما تكون عليه العلاقة بين السلطتين الفقهية/الدينية من جانب، والسلطة السياسية من جانب آخر. فإذا كان الأمر قائماً على الانسجام بينهما، اتبع الفقه والكلام الاستراتيجيات السياسية لدار الإسلام المفترضة، وإذا حدث العكس تعلق الأمر بانفصال السلطتين عن بعضهما البعض فتكون دار الإسلام قد سادها التوتر وانشق عنها قسم من أقسامها، وأضحى له فقهاؤه ومتكلموه، فيرتد ذلك التقسيم موضوع بحثنا عليها هي نفسها ويصبح التكفير متبادلاً بين أطراف الصراع داخلها، فتخلي الحرب مع «الخارج» المجال أمام فتنة في «الداخل» بما يوفر لدار الكفر المفترضة الانقضاض عليها.

وما نستنتجه أن طبيعة الدار ليست ثابتة وإنما متغيرة طبق ما تكون عليه موازين القوى في السياسة والحرب والاقتصاد... إلخ، وأن الدور قد تحارب بعضها وقد تتجاور وتتعاقب فدوام حالها من المُحال من دون نسيان أن المشكلة في القرون الوسطى وترسباتها المعاصرة تتمثل بأن

شتى الدور ينظر إليها من قبل أصحابها ـ الذين يبدعون في تقريظها ـ على أنها خاضعة للسماء التي منها تستمد سبب ديمومتها وبالتالي خلاصها، فبين تقسيم القديس أوغسطين[25] المدن إلى مدينة الله ومدينة الأرض وتقسيم الفقهاء والمتكلمين المسلمين الدور إلى دار إسلام ودار كفر هناك وشائج صلة لا يخطئها البصر، بما يحيل على قراءة السياسة بما تقتضيه هرمونوطيقا المقدس، وما يترتب عن ذلك من منزلقات تجد في تقسيم الناس على أساس الدين أحد تجلياتها، وما دام النص الديني يقبل قراءات كلامية متعددة وأحياناً متناقضة بدليل تعدد الفرق فإن الدور قد تتغير أماكنها بسهولة.

من هنا يصعب القول بتضادّ الدور على أساس ديني محض، وإنما تضادها مرتكز على تضاد المصالح، وأن التأويلات اللاهوتية تأتي لكي تحول ذلك التضاد إلى تقابل بين الكفر والإيمان ضمن مخاتلة سياسية لا تخفى مقاصدها.

والمشكلة التي تواجه هذا التقسيم على صعيد «الداخل» أن الحاكم يمكن أن يتغير بحكم التحولات السياسية، وكثيراً ما يخضع لتشيُّع مذهبي أو طائفي وطالما تتنابذ المذاهب والطوائف وتكفر بعضها البعض فإن من السهل على كل طرف أن ينظر إلى مقابله على أنه كافر وأحكامه غير إسلامية، ومن ثم يحسب داره دار كفر، بل هناك من يذهب إلى تكفير حتى من أظهر إسلامه وأدى الفروض ولكنه في باطنه منافق، لذلك توجب عَدُّ داره دار كفر، وهذا ما ينطبق على الانقسام/الانشقاق[26] الكبير في الإسلام بين الشيعة والسنّة مثلاً، وهو ما نجد صداه في ما يقوله ابن تيمية عن مصر زمن الفاطميين «ولأجل ما كانوا عليه من الزندقة والبدعة بقيت البلاد المصرية مدة دولتهم نحو مائتي سنة قد انطفأ نور الإسلام والإيمان، حتى قالت فيها العلماء إنها كانت دار ردة ونفاق كدار مسيلمة الكذّاب»[27] وما يؤكده أيضاً من سار على طريقه مثل محمد بن عبد الوهاب الذي يقول عن الفاطميين الشيعة «إنهم ظهروا على رأس المائة الثالثة، فادعى عبيد الله أنه من آل علي من ذرية فاطمة، وتزيّا بزيّ الطاعة والجهاد في سبيل الله، فتبعه أقوام من أهل المغرب وصار له دولة كبيرة في المغرب ولأولاده من بعده، ثم ملكوا مصر والشام وأظهروا شرائع الإسلام وإقامة الجمعة والجماعة ونصّبوا القضاة والمفتين، لكن أظهروا أشياء من الشرك ومخالفة الشرع، وظهر منهم ما يدل على نفاقهم، فأجمع أهل العلم على أنهم كفار وأن دارهم دار حرب، مع

---

(25) أوغسطين (القديس)، **مدينة الله**، نقل يوحنا الحلو (بيروت: دار المشرق، 2004). انظر أيضاً كتابه: **اعترافات**، نقل إبراهيم الغربي؛ مراجعة محمد الشاوش (تونس: بيت الحكمة، 2012).

(26) انظر: Henri Laoust, *Les Schismes dans l'Islam* (Paris: Payot, 1965).

(27) ابن تيمية، **مجموع الفتاوي**، ج 35، ص 85. يُعرّض ابن تيمية بالدولة الفاطمية لإنكارها الصحابة وتدريسها علم الفلاسفة وبنائها المراصد لاستكشاف النجوم قائلاً «وكان أثناء دولتهم يخاف الساكن بمصر أن يروي حديثاً عن رسول الله ﷺ فيقتل... وكان بالجامع الأزهر مقاصير يلعن فيها الصحابة، بل يتكلم فيها بالكفر الصريح... وكانوا لا يدرّسون في مدرستهم علوم المسلمين بل المنطق والطبيعة والإلهي ونحو ذلك من مقالات الفلاسفة، وبنوا أرصاداً على الجبال وعلى غير الجبال يرصدون فيها الكواكب، يعبدونها ويسبّحونها ويستنزلون روحانياتها، التي هي شياطين تتنزل على المشركين الكفار كشياطين الأصنام» (ص 85).

إظهارهم شعائر الإسلام وشرائعه»[28]. وينسب ابن عبد الوهاب هؤلاء إلى ميمون القدَّاح الفارسيّ الأصل نافياً عنهم تسمية الفاطميين مهللاً لغزوهم على يد حاكم الشام السني التركي محمود بن الزنكي (نور الدين الزنكي) الذي أرسل إليهم بجيش عظيم بقيادة صلاح الدين الأيوبي فقضى على دولتهم، ويبرز ابن عبد الوهاب ما كان من أمر ابن الجوزي الذي كتب في ذلك كتابه **النصر على مصر**، من هنا سهولة الحكم على الناس بالكفر والضلالة والنفاق والفسق... إلخ؛ بل إن ذلك يصل إلى حد القول في من يجادل في صحة كفرهم إنه فاسق. ويوظف ابن عبد الوهاب هذا المثال وأمثلة كثيرة أخرى للتدليل على كفر البدو في زمانه مشرعاً قتالهم، فقد أضحت دارهم دار كفر فاستوجب القضاء عليها حتى تقوم دار الإسلام على أنقاضها.

ثالثاً: استراتيجيات سياسية

ومن ثم لا ينبغي فهم ذلك التقسيم خارج السياسة من حيث هي تدبير حكم البشر، فالأمر يتعلق باستراتيجيات إسلامية في السياسة وبتقسيم هو ابن زمانه حيث فرضته ظروف تنظيم العلاقة بين الشعوب وقتها، غير أنه قابل أيضاً للتوظيف مجدداً في استراتيجيات الصراع في عصرنا، من هنا تلك الاستعادة التي نتحدث عنها غير أنها استعادة غالباً ما تحيل إلى غربته في زمان غدا كما قلنا غير زمانه على صعيد التاريخ العالمي، وإن وجد أحياناً في التاريخ المخصوص للمسلمين جوانب حضارية راكدة مساعدة على انبثاقه مجدداً، فالأمر يتعلق بمصطلحات حربية تخضع في جوهرها لمصالح متضادة.

فالبشر كثيراً ما يضعون في أفكارهم الدينية المصالح التي يريدون تحقيقها عبر ممارسة تأويلية للنصوص المقدسة، وبالتالي فإن الوقوف على تلك المصالح هو الأساس الذي يمكّن من إدراك سر تلك التأويلات والإمساك بناصية مفاتيحها، وإلا فإنها ستظل مغلقة محتفظة بأسرارها. وطالما كان ذلك الفيصل رجراجاً من حيث كون الأحكام المعمول بها تمثل خليطاً فيه ما هو ديني وما هو مأخوذ من التشريعات الدولية، وأحياناً القبلية والعشائرية برز إلى السطح من جهة تكفير تلك الدول والدعوة إلى تحطيمها وتأسيس دار الإسلام مقامها، ومن جهة ثانية جاء رد المؤسسة الدينية «المعتدلة» التي قالت هناك دار إسلام الآن مكونة من البلاد التي فيها مسلمون ويجب إقناع الحكام بتطبيق الأحكام الشرعية وكأنما مبتغى الجهة الأولى الفوز بالحكم كاملاً، بينما مبتغى الجهة الثانية المشاركة فيه أو على الأقل التمتع بجزء من خراجه المادي والمعنوي بالتقرب من السلطة السياسية.

غير أنه في الحالتين تبحث السلطة الدينية عن مجدها الضائع، من خلال إحياء مجد الإمبراطوريات الإسلامية الآفل، من جرّاء تغيرات شهدتها طبيعة الدولة في صلة خاصة بالصدمة الاستعمارية الحديثة مع حملة نابليون على مصر (1798) واستتباعاتها الحضارية، حيث فرضت الحداثة الهجينة الوافدة مع الحملات الكولونيالية إدخال تغيرات على طبيعة الدولة، بما في ذلك

---

(28) محمد بن عبد الوهاب، **مختصر سيرة الرسول** (الرياض: طبع ونشر وزارة الأوقاف والدعوة والإرشاد، 1418هـ/1997م)، ص 51.

جوانبها الحقوقية، وقد أنتج هذا الواقع مؤسسة دينية رسمية متماهية معه، لها سطوتها وهي شريكة في الحكم بهذا القدر أو ذاك تقر بأن الدول الإسلامية القائمة حالياً تمثل دار إسلام ما دام أن السكان مسلمين والحاكم هو من في إمكانه تحديد ما هي ديار الكفر وديار الحرب وديار العهد... إلخ؛ نازعة بذلك كل شرعية عن الفتاوى التي تصدرها الجهتان اللتان ألمحنا إليهما، وهناك من يذهب حتى إلى القول إن دار الحرب منعدمة اليوم ربما باستثناء «إسرائيل» ما دام الدول الإسلامية ترتبط بغيرها من الدول بمعاهدات دولية وتنتمي إلى الأمم المتحدة ومواثيقها المعلومة؛ فالعالم وفق هذا الفهم لا ينقسم إلى دار إسلام ودار حرب بقدر ما ينقسم إلى دار إسلام ودار عهد.

وإذا كان مفهوماً أن يتحرك الفقهاء القدامى على أرضية تلك التحديدات الاصطلاحية في وقت كان العالم في معظمه خاضعاً للتصنيف الديني فإن ما يدعو إلى النظر هو كيف تتم إعادة بعث تلك المصطلحات والتحديدات في عصرنا؟ حيث شهد العالم جملة من التغيرات على الصعد السياسية والحقوقية والثقافية وغيرها، من هنا تتوجب العودة إلى البعض من نماذج ذلك التفكير الفقهي الحديث إذا جاز لنا استعمال هذا المصطلح، فهناك من ينظر إلى الفقه نظرة سكونية ما دام مصدره يعدّ ثابتاً وعابراً للزمان حيث يقول سيد قطب مثلاً «مع أن الفقه الإسلامي كان تلبية مستمرة لبروز الحاجات في المجتمع وتجدد الارتباطات، إلا أن نمو الفقه لم يكن طليقا لأنه كان دائماً مشدوداً إلى ذلك الأصل الثابت محافظاً على المبادئ الأساسية والسمات الأولية التي أراد الله لها الدوام في المجتمع الإسلامي»[29].

وقد أدّى مصطلح الحاكمية لصاحبه أبي الأعلى المودودي وظيفة أساسية في فقه عصرنا، فالقول بحاكمية الله ضد حاكمية البشر يشيع تقسيم العالم مجدداً إلى دار للكفر وأخرى للإسلام، فتلك الفكرة يسّرت تكفير الحاكم ومؤسساته وتشريع الانقلاب عليه لاستناده إلى حاكمية البشر التي تسمح أحياناً بالديمقراطية وأحيانا بالاشتراكية أو بالعلمانية... إلخ.

كما سار في الاتجاه نفسه سيد قطب، ففي كتابه **معالم في الطريق** رأى أن تحرر البشر من العبودية للبشر يتطلب أن تكون الحاكمية العليا لله وما يستتبعه ذلك من سيادة الشريعة، فوقتها نبلغ مرحلة الحضارة الإنسانية، وفيما عدا ذلك يكون المجتمع جاهلاً وبالتالي فإنه يمثل دار كفر. ومن ثم رأى أن المعركة ليست اقتصادية ولا سياسية بل معركة عقيدة، وأول الأحكام أن يكون الحكم لله وحده والشعب نفسه في رأيه لا يملك حكم نفسه لأن الله هو الذي خلقه وهو من يحكمه.

من هنا ينضاف مصطلح الجاهلية الذي تعود جذوره إلى ابن تيمية كما بيناه سابقاً إلى مصطلح الحاكمية، لكي يمثلا السند الأساسي في تكفير الدولة القائمة فالعالم المعاصر يعيش جاهلية جديدة والمسلم بحكم دينه مجبر على تقويم اعوجاج العالم[30]. ولكي يقوم بذلك لا بد

---

(29) سيد قطب، **نحو مجتمع إسلامي**، ط 3 (القاهرة: دار الشروق، 1978)، ص 64 ـ 65.

(30) يرى سيد قطب أن البعث الإسلامي ضروري لإنقاذ العالم كله الذي غابت فيه القيم فأوشك على الانهيار وهذا البعث يقتضي إيجاد الأمة المسلمة مجدداً يقول «إنما» الأمة المسلمة «جماعة من البشر تنبثق حياتهم وتصوراتهم وأوضاعهم وأنظمتهم وقيمهم وموازينهم كلها من المنهج الإسلامي، وهذه الأمة بهذه المواصفات قد انقطع وجودها منذ انقطاع الحكم بشريعة الله من فوق ظهر الأرض ولا بد من «إعادة وجود» هذه «الأمة» =

من طليعة قرآنية تمتاز برسوخ العقيدة يكون هدفها إعادة التجربة المحمدية بمراحلها المختلفة: المرحلة المكية وتكون بثورة ثقافية والمرحلة المدنية وتكون بإقامة الدولة الإسلامية حيث الحاكمية لله بتطبيق شرعه فالجاهلية تعتدي على «سلطان الله» وتنتزع منه أخص خصائصه وهي «الحاكمية» وتسندها إلى البشر، إنها تطبق شرع البشر بينما الحكم الإسلامي يطبّق شريعة الله، التي تفسر كينونة المجتمع الإسلامي نفسه، إذ «ليس المجتمع الإسلامي هو الذي صنع الشريعة، وإنما الشريعة هي التي صنعت المجتمع الإسلامي»[31]، وذلك في استعادة لتقسيم العالم إلى دار إسلام ودار كفر، فالمجتمعات الحالية كلها فاشلة و«العالم يعيش اليوم كله في جاهلية»[32] والإسلام هو الحل؛ فهو إيجابي والمسيحية واليهودية وسائر الأديان الأخرى سلبية، وهو ما ينطبق أيضاً على كل الفلسفات والنظريات كالليبرالية والماركسية والتعايش مستحيل بين ذلك كله وبين الإسلام الذي هو أكبر من أي فكر كان، وعلى المسلمين تحرير البشرية قاطبة من عبودية الإنسان، فتلك هي المهمة التي ندبهم الله لها فـ «نحن لا نشك في أن قيادة البشرية صائرة إلى الإسلام»[33].

من هنا التشديد على مصطلح الاستخلاف، فالإنسان مجرد وكيل لله على الأرض فهو ليس المالك وإنما مملوك. ويرى قطب أن من يحول دون نشر هذه الأفكار بين البشر على اختلاف مللهم إنما يحول بيننا وبين «الواجب الذي تلقيه السماء على عاتقنا»[34]، وبكلمات شعرية يصف لنا الإنسانية الحائرة الظمآنة وهي تبحث عن نبع جديد الذي هو الإسلام ولا شيء عداه.

وفي الاتجاه نفسه يذهب يوسف القرضاوي إلى تأثيم المسلمين متى بايعوا حاكماً غير مسلم، مستحثاً إياهم على المقاومة الإيجابية بالانتظام خارج سلطته، بما يعنيه ذلك من تآمر وانقلاب عليه، وفي حال تعذر ذلك تكون المقاومة السلبية بإنكار حكمه بالقلب فـ «من المحرم على المسلم أن يبايع أي حاكم لا يلتزم بالإسلام، فالبيعة التي تنجيه من الإثم أن يبايع من يحكم بما أنزل الله فإذا لم يوجد ذلك فالمسلمون آثمون حتى يتحقق الحكم الإسلامي وتتحقق به البيعة

= لكي يؤدي الإسلام دوره المرتقب في قيادة البشرية مرة أخرى». انظر: سيد قطب، **معالم في الطريق**، الطبعة الشرعية السادسة (بيروت؛ القاهرة: دار الشروق، 1979)، ص 6. وهذه الأمة ليس مطلوباً منها في رأيه قيادة العالم بإبداع مادي فالأوروبيون سبقوها إلى ذلك ولن تتمكن من التفوق عليهم خلال قرون قادمة، وإنما مطلوب منها القيادة بمؤهل العقيدة. ولا يختلف كلام سيد قطب عن كلام القرضاوي الذي يرى أن الأمة الإسلامية أستاذة الأمم جميعها وصاحبة رسالة كونية «إن هذه الدولة (الإسلامية) العقدية الفكرية ليست ذات صفة محلية ولكنها دولة ذات رسالة عالمية لأن الله حمل أمة الإسلام دعوة البشرية إلى ما لديها من هدى ونور وكلفها الشهادة على الناس والأستاذية للأمم فهي أمة لم تنشأ بنفسها ولا لنفسها فحسب بل أخرجت للناس». انظر: يوسف القرضاوي، **من فقه الدولة في الإسلام** (بيروت؛ القاهرة: دار الشروق، 1997)، ص 20، وفي الحالتين نحن إزاء تحريك التعصب الديني في اتجاه تجييش الأتباع وعسكرتهم تحت لواء رفعة «الأمة الإسلامية» قائدة العالم ومعلمته بقرار رباني.

(31) قطب، **نحو مجتمع إسلامي**، ص 64.

(32) قطب، **معالم في الطريق**، ص 8.

(33) قطب، **نحو مجتمع إسلامي**، ص 33.

(34) المصدر نفسه، ص 34.

المطلوبة. ولا ينجي المسلم من هذا الإثم إلا أمران: الأول الإنكار ـ ولو بالقلب عند العجز ـ على هذا الوضع المنحرف المخالف لشريعة الإسلام والثاني: السعي الدائب لاستئناف حياة إسلامية قويمة يوجهها حكم إسلامي صحيح، وهذا لا ينفع فيه السعي الفردي، فلا بد أن يضع يده في يده إخوانه الذين يؤمنون بما يؤمن به، والمؤمن للمؤمن كالبنيان يشد بعضه بعضاً»[35]. ولا يجد القرضاوي غضاضة في توظيف مصطلح الهجرة في الصراعات السياسية الراهنة بالدعوة الصريحة إلى الالتحاق بالتنظيمات الدينية فـ «بديل الهجرة إلى الدولة المسلمة اليوم هو الانضمام إلى الجماعة المسلمة التي تعمل لإقامة دولة الإسلام فهو فريضة على كل مسلم بحسب وسعه»[36]، ويدعو فضلاً عن ذلك إلى ترهيب الناس وإخضاعهم بحد السيف متى لم تنفع معهم الموعظة الحسنة، إذ «من الناس من يهديه الكتاب والميزان، ومنهم من لا يردعه إلا الحديد والسنان»[37].

رابعاً: الفقه والفلسفة في مجتمع الأزمات

على هذا النحو فإن الفقه المعاصر يمارس حضوره في مجتمعات متوترة، وهذا التوتر من مستتبعات الأزمات التي تعانيها منذ مدة، وهي أزمات متشعبة ومركبة، منها الاقتصادي والسياسي والثقافي... إلخ، وتلك الأزمات تحتاج إلى بدائل للخروج منها والإسلام السياسي يقدم نفسه على أنه الحل الأمثل.

وعندما رفع الإسلام السياسي شعاراته المعلومة وجد استجابة في صميم ذلك الواقع المتورّم، غير أنها استجابة موسومة بمحددات ذلك الواقع نفسه، فهو كمن يحاول مداواة ورم فإذا به يسرع في انتشاره. والمفارقة أن الجماعات الدينية الداعية إلى توحيد الأمة وإنقاذها وإحيائها قد كانت أول المتسببين في فرقتها وانقسامها، كما زرعت في العالم كله بذور الكراهية مما يعزز فرضية الانسداد الذي يتحكم بحركتها ومآلاتها .

من حيث المرجعية يمكن الربط بين الفقه الإسلامي الكلاسيكي والفقه الإسلامي الحديث والمعاصر؛ فالفقه المعاصر غالباً ما يستمد فتاويه من الفقه الكلاسيكي[38] رغم تغير الأزمنة، بمعنى أنه يمكن الوصل مثلاً بين ابن تيمية وابن القيم الجوزية من جهة، وابن عبد الوهاب وسيد قطب والقرضاوي من جهة ثانية، ليس فقط من حيث الأسس التي تقوم عليها الفتوى وإنما أيضاً من حيث مضامينها. ومن ثم نجد أنفسنا إزاء فقه راكد لم يدرك التغيرات الحاصلة فحافظ على بنية من المصطلحات والمعايير التي أضحت عاجزة عن التطابق مع الوقائع المتغيرة، فالأمر يتعلق

---

(35) القرضاوي، **من فقه الدولة في الإسلام**، ص 15.

(36) المصدر نفسه، هامش 1، ص 17.

(37) المصدر نفسه، ص 19.

(38) أفتى مؤخراً الشيخ صبري عبد الرؤوف أستاذ الفقه المقارن في جامعة الأزهر بجواز ممارسة الزوج الجنس مع زوجته حال موتها، فيما سماه «نكاح الوداع» «وعندما واجه اعتراضاً قال «إنه لم يقل شيئاً جديداً، بل نقل ما جاء في كتب «فقهاء» الشافعية والحنابلة والأحناف، وأورد الرجل أسماء «مراجعه» التي استند إليها، فذكر **مختصر الخليل في الفقه المالكي** وكتاب **جهد المحتاج في شرح المنهاج** وكتاب **المغني** لابن قدامة». انظر: جريدة **القدس العربي** (لندن)، 2017/9/26، وجريدة **اليوم السابع** (القاهرة)، 2017/9/21.

هنا باسترداد فكر ماضوي وتطويع الوقائع له، مثل الإفتاء بالسبي في حروب عصرنا وبزواج المسيار في تنظيم العلاقة بين النساء والرجال... إلخ. وإذا علمنا أن الفقه «علم» متأخر، بمعنى أنه كان غائباً زمن الرسول وصحابته حتى إن ابن رشد يقول إن الصحابة لم يكونوا بحاجة إلى الفقه[39] جاز لنا التساؤل في ظل تطور العلوم الإنسانية ومنها القانونية والحقوقية عن جدواه اليوم؟

بالعودة إلى التقاطع بين الفلسفة والفقه والكلام الذي لفتنا الانتباه إليه في البداية فإنه من الغني عن البيان أن المقارنة بين تلك المباحث لا تتم دونما مصاعب، فنحن إزاء مباحث بلغت حدود التباعد بينها شأواً كبيراً. ومن ثمة فإن التضاد هو الغالب طالما يتعلق الأمر في الفقه والكلام بنص مقدس يمارس سلطة جارفة بينما تتحرر الفلسفة من ذلك. ولكننا لا نعدم الحجة عندما نقول إن وجه القرابة بينهما غير خافٍ أيضاً ما داما يندرجان ضمن المقصد نفسه والغاية نفسها، وهو تدبير المدن كما ألمحنا إليه، وفي علاقة وثيقة بمطلب الفوز بالسعادة غير أنها غالباً سعادة عقلية في الفلسفة بينما هي سعادة دينية أخروية في الفقه والكلام حتى إن ابن طفيل ينسب إلى الفارابي قوله إن السعادة في الآخرة خرافات عجائز[40] بينما نقرأ في القرآن أن ﴿**إِنَّ لِلْمُتَّقِينَ مَفَازًا. حَدَائِقَ وَأَعْنَابًا. وَكَوَاعِبَ أَتْرَابًا. وَكَأْسًا دِهَاقًا. لَّا يَسْمَعُونَ فِيهَا لَغْوًا وَلَا كِذَّابًا. جَزَاءً مِّن رَّبِّكَ عَطَاءً حِسَابًا**﴾[41]. وإن كنا نجد للفارابي حديثاً آخر عن «أصناف السعادات التي إليها تصير أنفس أهل المدن الفاضلة في الحياة الآخرة»[42].

وإذا كانت مصطلحات دار الكفر ودار الحرب ودار الإسلام ودار العهد... إلخ مشحونة بدلالات أيديولوجية دينية وظفت في خضم الصراعات السياسية فإن تصنيف المدن في الفلسفة العربية يغيب فيه ذلك إلى حد كبير، إذ يتعلق الأمر بحديث عن المدينة الفاضلة ومقابلاتها غالباً في علاقة بمطلب تأسيس العلوم، ومن ثم كان السير على خطى أرسطو وبقدر أقل على خطى أفلاطون، ومن هنا كان التمايز ليس فقط مع ما كتبه المتكلمون والفقهاء في هذا المجال وإنما أيضاً مع ما

---

(39) أبو الوليد محمد بن أحمد بن رشد (الحفيد)، **الضروري في أصول الفقه أو مختصر المستصفى**، تقديم وتحقيق جمال الدين العلوي؛ تصدير محمد علال سيناصر (بيروت: دار الغرب الإسلامي، 1994)، ص 35، حيث يقول «وبيّن أن الصناعة الموسومة بصناعة الفقه في هذا الزمان وفي ما سلف من لدن وفاة رسول الله وتفرق أصحابه على البلاد واختلاف النقل عنه بهاتين الحالتين، ولذلك لم يحتج الصحابة رضي الله عنهم إلى هذه الصناعة كما لم يحتج الأعراب إلى قوانين تحوطهم في كلامهم ولا في أوزانهم».

(40) يقول ابن طفيل متحدثاً عن أبي نصر الفارابي «وصف في شرح كتاب **الأخلاق** شيئاً من أمر السعادة الإنسانية، وأنها لا تكون في هذه الحياة وفي هذه الدار، ثم قال عقب ذلك كلاماً هذا معناه «وكل ما يذكر غير هذا فهو هذيان وخرافات عجائز». انظر: أبو بكر محمد بن طفيل، **حي ابن يقظان**، تقديم وتحقيق فاروق سعد، ط 4 (تونس؛ طرابلس، ليبيا: الدار العربية للكتاب، 1983)، ص 112.

(41) **القرآن الكريم**، «سورة النبأ،» الآيات 31 ـ 36.

(42) «فصول مبادئ آراء أهل المدينة الفاضلة،» ضمن **كتاب الملة ونصوص أخرى**، ص 85. وقد أفاض الفارابي في شرح مفهوم السعادة في كتابيه **تحصيل السعادة** و**التنبيه على سبيل السعادة**، للغرض، انظر: أبو نصر محمد الفارابي، **رسائل الفارابي**، تحقيق موفق فوزي الجبر (دمشق: دار الينابيع، 2006).

كتبه البلاغيون في السياسة من آداب وحكم ووصايا سلطانية، مثل ابن المقفع في كليلة ودمنة بوصفها أقاويل غير برهانية[43].

لقد خاض الفلاسفة العرب في ما يشبه ذلك التقسيم بحديثهم مع الفارابي مشرقاً عن المدينة الفاضلة والمدن الضالة[44] ومع ابن باجه[45] مغرباً عن المدينة الكاملة والمدن الناقصة؛ فالأمر يتعلق في نهاية المطاف بالسياسة وتدبير المدن، فـ «السياسة المدنية هي تدبير المنزل أو المدينة بما يجب بمقتضى الأخلاق والحكمة»[46] وهذا التدبير ينبغي أن يُراعى في الأخذ فيه التطور التاريخي وإلا أضحى راكداً وفائتاً، ومن هنا أهمية تتبع مجرى ذلك التقسيم وربطه بمحدداته التاريخية.

وإذا كان الفصل بين الديار في الإسلام يتم على قاعدة الاختلاف في العقيدة كما بيّناه فإن الفصل بين المدن يتم فلسفياً على قاعدة أخرى مختلفة جوهرياً، وهي تلك المستندة إلى العقل والبرهان، ولكن الخيال حاضر أيضاً، فمدينة العقل فاضلة كاملة يسوسها الفلاسفة محتكمين إلى البرهان في تدبير شؤونها، وهم لا ينفكّون من التنبيه إلى أن تأسيس المدن على العقائد وتقسيمها إلى ديار كفر وديار إيمان من شأنه أن يدفع بالبشرية إلى الحروب والفتن التي لا تبقي ولا تذر[47]. ومدينة الفلسفة/العلم في حال نشأتها يتوجب على الفيلسوف شد الرحال إليها بحسب ابن باجه، وإذا انعدمت عليه الاكتفاء بالتوحد معتزلاً الناس قدر طاقته، والاكتفاء بما كان ضرورياً في علاقته بهم، وأن يصادق العلماء دون سواهم، فالمتوحد/الفيلسوف «يجب عليه أن يصحب أهل العلوم، ولكن أهل العلوم يقلّون في بعض السير ويكثرون في بعض، حتى يبلغ في بعضها أن يعدموا ولذلك يكون المتوحد واجباً عليه في بعض السير أن يعتزل عن الناس جملة ما أمكنه فلا يلابسهم إلا في الأمور الضرورية، أو بقدر الضرورة، أو يهاجر إلى السير التي فيها العلوم، إن كانت موجودة»[48]. إنها هجرة فلسفية مضادة من مدينة التكفير إلى مدينة التفكير، وهي مختلفة جوهرياً عن الهجرة «الدينية» التي سبق أن تبيّنا ملامحها.

---

(43) للغرض، انظر: أبو بكر بن الصائغ بن باجه، «تدبير المتوحد،» ضمن: **رسائل ابن باجه الإلهية**، تحقيق وتقديم ماجد فخري (بيروت: دار النهار، 1968)، ص 40.

(44) يقول الفارابي «أصناف الاجتماعات في المدن المضادة للمدينة الفاضلة، فإن منها مدناً جاهلة ومنها مدناً ضالة ومنها مدناً فاسقة». انظر: «الفارابي، فصول مبادئ آراء أهل المدينة الفاضلة،» في: **كتاب الملة ونصوص أخرى**، ص 84.

(45) ابن باجه، «تدبير المتوحد،» ضمن **رسائل ابن باجه الإلهية**، ص 40.

(46) أبو زيد عبد الرحمن بن محمد بن خلدون، **المقدمة** (بيروت: دار الجيل، [د. ت.])، ص 42.

(47) يلاحظ ابن رشد (الحفيد) أن تلك الحروب لا تحصل فقط مع الديار المباينة لدار الإسلام وإنما يمكن أن تحصل بين المسلمين أنفسهم من جراء اختلاف الفقهاء والمتكلمين في تأويل النصوص المقدسة، حتى إن الفرق تكفر بعضها بعضاً «فأوقعوا الناس من قبل ذلك في شنآن وتباغض وحروب، ومزقوا الشرع وفرقوا الناس كل التفريق». انظر: ابن رشد، **فصل المقال في تقرير ما بين الحكمة والشريعة والحكمة من الاتصال**، ص 122.

(48) ابن باجه، «تدبير المتوحد،» ضمن **رسائل ابن باجه الإلهية**، ص 90.

خاتمة

لا ينبغي النظر إلى ذلك التقسيم العقدي موضوع البحث كما لو أنه نشأ لذاته دونما غائية محركة له؛ ففي رأينا تقع محدداته خارجه لا داخله، وهي محددات سياسية تتصل بالصراع من أجل السيطرة السياسية داخلياً وخارجياً، فهو كان جزءاً من خطاب أيديولوجي يروم تحقيق منافع سياسية معينة في هذه أو تلك من مراحل التاريخ، وهو لا يزال اليوم أيضاً يمارس هذه الوظيفة حيث الهجرة إلى الدولة الإسلامية المفترضة حيناً، وأحياناً عندما يتعذر ذلك، يكون الاستظلال بخيمة الجماعة الإسلامية، التي هي أولاً وأخيراً منظمة سياسية تضع كاستراتيجيا لها السيطرة على الحكم وتأسيس إمارة/خلافة جديدة، وغني عن البيان أن تلك الاستراتيجيا تتشابك فيها السياسة والحرب، وتبدو إخفاقاتها بيِّنة للعيان بعد مفاعيلها الكارثية على «الأمة» التي تغرق في الفتن.

والمفارقة أن المسلمين الذين ساد لديهم تقسيم الديار على النحو الذي سعينا إلى الإبانة عنه في هذا البحث تأسست إحدى عواصم خلافتهم الأكثر شهرة ونعني الدولة العباسية، متخذة صفة مدينة السلام وفي أزهى أيامها ازدهرت فيها الفلسفة... تلك المدينة كان اسمها ولا يزال بغداد □

مروان البرغوثي: أسير بين مطرقة الاحتلال وسندان المسترئسين

عقل صلاح(*)

كاتب وباحث فلسطيني مختص بالحركات الأيديولوجية.

مقدمة

تلقي هذه المقالة الضوء على تجربة واحدٍ من أبرز الرموز النضالية القيادية التي عرفتها حركة التحرر الوطني الفلسطينية ومنظمة التحرير الفلسطينية وحركة فتح تحديداً. إنه المناضل القائد مروان البرغوثي الذي كُتب له أن يخوض الصراع على جبهتين، جبهة العدو الإسرائيلي المحتل من جهة، وجبهة الحالة الفلسطينية المساومة على القضية وعلى الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني، التي جعلت منها اتفاقات أوسلو وما انبثق عنها من مشروع سلطة وطنية شكلي، غطاءً لمنح الاحتلال الإسرائيلي شرعية فلسطينية وعربية ودولية لسحق القضية الفلسطينية.

أولاً: حياته الشخصية والتنظيمية

إن حياة الأسير البرغوثي الشخصية والتنظيمية حافلة بالأحداث التي بدأت منذ التحاقه في صفوف حركة فتح وهو في الثانوية العامة حتى أصبح القائد الفتحاوي الأكثر شعبية في فلسطين.

1 ـ نبذة مختصرة عن حياته الشخصية

ولد البرغوثي في 6 حزيران/يونيو 1958 في بلدة كوبر، وعاش طفولة عادية في وضع اقتصادي واجتماعي صعب. كان والده فلاحاً بسيطاً، وهو الرابع في الترتيب بين عائلة من ستة أشقاء. درس البرغوثي المرحلة الإعدادية في مدرسة الأمير حسن الثانوية في بيرزيت، لكنه لم يتمكن

(*) البريد الإلكتروني: salah.nablus@yahoo.com.

من إكمال تحصيله الثانوي بسبب اعتقاله وهو في الصف الأول الثانوي في عام 1978، حيث اضطر إلى إكمال دراسته داخل المعتقل، وبعد خروجه من المعتقل التحق بجامعة بيرزيت في عام 1983 ليدرس العلوم السياسية[1]. وعمل حتى اعتقاله محاضراً في جامعة القدس في أبو ديس[2].

نشر البرغوثي خلال فترة حريته كتاباً واحداً، هو رسالته لنيل درجة الماجستير **العلاقات الفرنسية ـ الفلسطينية**، من جامعة بيرزيت، 1998، وخلال فترة أسره أربعة كتب وهي: كتاب **الوعد: مقابلات خاصة معه** (2002 ـ 2008)، وكتاب **الأداء التشريعي والرقابي والسياسي للمجلس التشريعي الفلسطيني** (1996 ـ 2006)، وهو أطروحتة لنيل درجة الدكتوراه في العلوم السياسية من معهد البحوث والدراسات العربية، وكتاب **ألف يوم في زنزانة العزل الانفرادي**، 2011، وكتاب **مقاومة الاعتقال** بالاشتراك مع الأسيرين عبد الناصر عيسى ـ أبرز مؤسسي وقادة كتائب الشهيد عز الدين القسام ـ وعاهد أبو غلمة أبرز مؤسسي كتائب الشهيد أبو علي مصطفى وقائدها العام 2010[3].

تزوج البرغوثي من المحامية الفلسطينية فدوى البرغوثي، وهي عضو المجلس الثوري للحركة، ولهما أربعة أبناء (بنت وثلاثة أولاد)[4]. وقعت فدوى في حب مروان حين كانت في المرحلة الإعدادية وهو لم يكن أكمل بعد المرحلة الثانوية. اعتُقل مروان وهو على مقاعد الدراسة، يوم كان ناشطاً في البلدة والمدرسة وفي الاعتصامات والتظاهرات، وقضى خمس سنوات في السجن. وبين عامي 1978 و1983، أنهت فدوى دراستها الثانوية، وكانت ناشطة في الشبيبة وفي لجان المرأة للعمل الاجتماعي الفتحاوية[5].

وقد أبت فدوى الزواج من غير مروان خلال وجوده في السجن. وبعد خروجه من السجن توجهت فدوى إلى منزل عائلته، وكان يعلم مروان وهو داخل المعتقل برفضها لعروض الزواج وبقرار انتظاره، وحينها أبلغها بأنه يقدّر ذلك كثيراً لكن لأنه يحبها، لا يريد أن يرتبط بها، لأنه خارج من السجن أكثر إيماناً وقناعة وعزيمة على مواصلة النضال ومقاومة الاحتلال، وأن مصيره واضحٌ إما الشهادة أو السجن المؤبد. لكن فدوى أكدت له بأنها ستكون شريكته في الكفاح ضد الاحتلال وتمت الخطبة، وخلالها تعرض للمطاردة والاعتقال المتكرر، وتم الزواج في إحدى المرات التي خرج بها من السجن[6]. وبرزت فدوى كوجه سياسي وإعلامي بعد اعتقال زوجها، حيث تمكنت بجدارة من الدفاع عنه وحمل رسالته في مختلف الدول ووسائل الإعلام المختلفة[7].

---

(1) حسام خضرا، «من هو مروان البرغوثي الذي دعا دحلان إلى ترشيحه رئيساً للسلطة الفلسطينية؟،» **الغد**، 1 شباط/نوفمبر 2018، <https://bit.ly/2ZhpU5f>.

(2) الصباح نيوز، «هل يعوض مروان البرغوثي عباس في رئاسة فلسطين؟،» **الصباح نيوز**، 27 آذار/مارس 2014، <https://bit.ly/2WrOSwX>.

(3) جريدة **الأيام** الفلسطينية، 2013/4/16.

(4) الصباح نيوز، المصدر نفسه.

(5) فدوى البرغوثي، «عندما وقعت في حب مروان،» 15حزيران/يونيو 2016، <http://www.free bar ghouti.ps/?p=1183>.

(6) المصدر نفسه.

(7) الصباح نيوز، «هل يعوض مروان البرغوثي عباس في رئاسة فلسطين؟،» مرجع سبق ذكره.

2 ـ حياته التنظيمية

بدأ البرغوثي عمله الوطني في سن مبكرة ليشهد أولى التجارب أثناء دراسته الثانوية، وبعد خروجه من السجن الذي قضى فيه خمس سنوات، التحق بجامعة بيرزيت وأصبح رئيس مجلس الطلبة فيها لثلاث دورات متعاقبة، وعمل على تأسيس منظمة الشبيبة الفتحاوية. وأُبعد عام 1988، وحينها انضم إلى العمل في منظمة التحرير إلى جانب الشهيد خليل الوزير (أبو جهاد) في المنفى، وعمل من موقعه في المنفى عضواً في اللجنة العليا للانتفاضة في منظمة التحرير الفلسطينية التي تشكلت من ممثلي الفصائل في المنفى، وعمل في اللجنة القيادية للقطاع الغربي وعمل مباشرة مع القيادة الموحدة للانتفاضة[8].

بعد عودته من المنفى انتُخب بالإجماع نائباً لرئيس اللجنة الحركية العليا في الضفة وأمين سر حركة فتح، وقد رفض البرغوثي العمل في أجهزة السلطة ومؤسساتها، رغم أن الرئيس عرفات عرض عليه مواقع أولى، مفضلاً التفرغ للتنظيم، فلم تكن تستهويه الإغراءات المادية والمناصب[9].

مع انعقاد الدورة الأولى للمجلس التشريعي الفلسطيني، انتُخب البرغوثي نائباً عن حركة فتح في منطقة رام الله في عام 1996، وأعيد انتخابه وهو في الأسر على رأس قائمة الحركة في عام 2006[10]. كما انتُخب عضواً بالمجلس الثوري لفتح في المؤتمر العام الخامس للحركة عام 1988.

برز البرغوثي أكثر فأكثر مطلع الانتفاضة الثانية عام 2000، من خلال خطاباته عن أهداف الانتفاضة ومطالب الفلسطينيين بالاستقلال، وفي الأول من نيسان/أبريل 2000، أصدرت كتائب شهداء الأقصى، بياناً بيَّنت فيه أن البرغوثي هو المسؤول عن الكتائب، لكنه نفى ذلك[11]. وفي الأسر حقق البرغوثي عدداً من الإنجازات تجاه الحركة الأسيرة ومن أبرزها[12]:

1 ـ عمل على إقرار سلم رواتب ومخصصات الأسرى، وتم إقراره في الأول من كانون الثاني/يناير2011، وذلك من أجل المحافظة على كرامة ذوي الأسرى وتوفير الحد الأدنى للعيش وتغطية مصاريف الأسرى داخل السجون.

2 ـ إطلاق أكبر عملية تعليمية في تاريخ الحركة الأسيرة من خلال برنامج جامعي متكامل، الذي يساهم في تعبئة فراغ الأسرى ويمنحهم فرصة الحصول على شهادة جامعية، ويمثل هذا البرنامج نقلة نوعية في تاريخ الحركة الأسيرة وبخاصة أنه يتم وفق المقاييس والمعايير الأكاديمية.

---

(8) فدوى البرغوثي، «سيرة قائد،» 5 آب/أغسطس 2013، <http://www.freebarghouti.ps/?page_id=78>.

(9) فدوى البرغوثي، «عندما وقعت في حب مروان،» مرجع سبق ذكره.

(10) جريدة **الأيام** الفلسطينية، 16/4/2013.

(11) حسام خضرا، «من هو مروان البرغوثي الذي دعا دحلان إلى ترشيحه رئيساً للسلطة الفلسطينية؟،» مرجع سبق ذكره.

(12) فدوى البرغوثي، «مروان البرغوثي...الزعيم الوطني دائم الحضور،» 10 نيسان/أبريل 2018، <https://bit.ly/2ZeTTeb>.

3 ـ حاول توحيد الحركة الأسيرة وتعزيز مكانتها وإجراء الحوارات بين مختلف أطرافها، وكان اتفاق إضراب الحرية والكرامة في 17 نيسان/أبريل 2017.

ثانياً: الاعتقال والمطاردة والإبعاد والتعاطف الدولي

1 ـ الاعتقال والمطاردة

عند بلوغ البرغوثي الثامنة عشرة عام 1976، ألقت إسرائيل القبض عليه حيث أمضى خمس سنوات، وحصل على الثانوية العامة داخل السجن[13]. وخلال سنواته الجامعية تعرض البرغوثي للاعتقال والمطاردة، حيث اعتُقل عام 1984 وأعيد اعتقاله عام 1985، ثم فُرضت عليه الإقامة الجبرية في السنة نفسها، ومن ثم اعتقل إدارياً في آب/أغسطس 1985. وفي عام 1986 أُطلق سراحه وأصبح مطارداً لقوات الاحتلال[14]. وفي انتفاضة الأقصى كان البرغوثي من أبرز المطلوبين للاحتلال حتى تم اعتقاله في منتصف نيسان/أبريل 2002[15] حيث تم اختطافه من أحد المنازل بمدينة رام الله على متن سيارة إسعاف، ثم نقل إلى مركز التحقيق في المسكوبية، ولاحقاً إلى المعتقل السري رقم 1391 ليمضي ما يقارب 103 أيام في التحقيق، لمسؤوليته عن تكوين كتائب شهداء الأقصى التابعة لفتح[16].

تعرض البرغوثي لأكثر من محاولة اغتيال، أطلقت عليه في إحداها صواريخ موجهة، كما تم إرسال سيارة مفخخة خصيصاً له، لكنه نجا منها. وفي 20 أيار/مايو 2004 عقدت المحكمة المركزية في تل أبيب جلستها لإدانة البرغوثي، حيث كان القرار بإدانته بخمس تهم، وقد طالب الادعاء العام بإنزال أقصى العقوبة بحقه وطالب بإصدار حكم بسجنه ستة وعشرين مؤبداً[17]. وحكم عليه في 6 حزيران/يونيو 2004، بالسجن المؤبد 5 مرات و40 سنة، بعد أن اتهمته إسرائيل بقيادة تنظيم حركة فتح في الضفة، والمسؤولية عن عمليات مسلحة نفذتها كتائب شهداء الأقصى، أدت إلى مقتل وإصابة عشرات الإسرائيليين[18]. فقد رفض البرغوثي الوقوف للحاكم في المحكمة حيث قال لهم «إنني أعلن هنا عدم اعترافي بصلاحية إسرائيل في اعتقالي واختطافي والتحقيق معي ومحاكمتي، وأعتبر إجراءاتها كافة جريمة من جرائم الحرب»[19].

---

(13) الصباح نيوز، «هل يعوض مروان البرغوثي عباس في رئاسة فلسطين؟،» مرجع سبق ذكره.

(14) فدوى البرغوثي، «سيرة قائد،» مرجع سبق ذكره.

(15) جريدة **الأيام** الفلسطينية، 2013/4/16.

(16) علا التميمي، «مروان البرغوثي «رئيسٌ» تحت الاحتلال؟،» **الأخبار**، 2014/4/9، <https://al-akhbar.com/Arab/29780>.

(17) فدوى البرغوثي، «سيرة قائد،» مرجع سبق ذكره.

(18) نادر الصفدي، «هل نصب عباس فخاً للإطاحة بمروان البرغوثي من فتح؟،» نون بوست (18 شباط/فبراير 2017)، <https://www.noonpost.org/content/16710>.

(19) مروان البرغوثي، **ألف يوم في زنزانة العزل الانفرادي** (القاهرة: دار الشروق للنشر والتوزيع؛ بيروت: الدار العربية للعلوم ـ ناشرون، 2011)، ص 63.

لم يستبعد الرئيس الإسرائيلي السابق موشي كاتساف إمكان العفو عن البرغوثي عام 2002، حيث قال «البرغوثي قاتل، حُكم عليه بالسجن مدى الحياة، إذا رفع إليّ طلباً للعفو عنه سأدرسه»[20]. ويذكر أن المطالب الفلسطينية بإطلاق سراح البرغوثي كانت تصاعدت خلال صفقة الجندي شاليط، إلا أن اسمه لم يدرج في قوائم أسماء الأسرى الذين أُطلق سراحهم، لرفض إسرائيل إطلاق سراحه[21].

أما في ما يتعلق بالعزل الانفرادي، ففي بداية كانون الثاني/يناير 2003، عُزل البرغوثي في عزل سجن أيالون التابع لسجن مدينة الرملة، كما سبق أن تم عزله انفرادياً خمسة شهور في سجن رام الله عام 1978، وفي الرابع عشر من تشرين الأول/أكتوبر 2003، تم نقله إلى عزل سجن شطة 1، وفي السنة نفسها تم نقله إلى عزل سجن أوهلي كيدار في بئر السبع، حيث قضى ما مجموعه ألف يوم في العزل الانفرادي[22]. يشار إلى أن ابن البرغوثي الأكبر، قسّام، تكرر اعتقاله أكثر من مرة، المرة الأولى عندما قرر مروان الترشح للرئاسة ومرة أخرى عندما رفضت حماس الإفراج عن شاليط[23].

وفي ما يتعلق بالزيارات، لم تتمكن فدوى من زيارة زوجها خلال أول أربع سنوات من اعتقاله لأنه كان في العزل الانفرادي[24]، أما بالنسبة إلى أولاده، فعندما كانوا دون سن السادسة عشرة كان البرغوثي ممنوعاً من الزيارة، وعندما أصبحوا فوق السادسة عشرة احتاجوا إلى التصاريح ولم يحصلوا عليها في معظم الأوقات، وطوال الأعوام الستة عشر لم تتجاوز زياراتهم لوالدهم عدد أصابع اليد. وقد مُنعت فدوى من زيارته أكثر من مرة، كان آخرها عقب إضراب الحرية والكرامة، ويستمر المنع حتى عام 2019[25].

يتغلب البرغوثي على ظروف اعتقاله من خلال القراءة، حيث يقرأ من 6 إلى 8 كتب شهرياً، ويهتم بقراءة الكتب العالمية والنشرات والدراسات والأبحاث، والصحف الإسرائيلية والفلسطينية، ويطلع على ما يحدث في العالم[26].

2 ـ الإبعاد من فلسطين والعودة إليها

كان البرغوثي أحد قيادات الانتفاضة الأولى عام 1987، وخلالها قبضت إسرائيل عليه ورحّلته إلى الأردن التي مكث فيها 7 سنوات ثم عاد ثانية إلى الضفة عام 1994 بموجب اتفاق

---

(20) هيفاء دربك، «مروان البرغوثي بين مطرقة اليهود وسندان الفلسطينيين!،» مجلة **الجزيرة** (21 كانون الأول/ديسمبر 2004)، <http://www.al-jazirah.com/magazine/21122004/almlfsais8.htm>

(21) الصباح نيوز، «هل يعوض مروان البرغوثي عباس في رئاسة فلسطين؟،» مرجع سبق ذكره.

(22) البرغوثي، **ألف يوم في زنزانة العزل الانفرادي**، ص 83 ـ 106.

(23) الصباح نيوز، «هل يعوض مروان البرغوثي عباس في رئاسة فلسطين؟،» مرجع سبق ذكره.

(24) فدوى البرغوثي، «أتمنى أن لا تضيع الفرصة الجديدة للإفراج عن مروان البرغوثي،» 6 نيسان/أبريل 2014، <http://www.freebarghouti.ps/?p=436>.

(25) فدوى البرغوثي، «مروان البرغوثي... الزعيم الوطني دائم الحضور،» مرجع سبق ذكره.

(26) فدوى البرغوثي، «أتمنى أن لا تضيع الفرصة الجديدة للإفراج عن مروان البرغوثي،» مرجع سبق ذكره.

أوسلو[27]. لقد تم إبعاده بقرار من وزير الحرب الإسرائيلي آنذاك إسحق رابين في إطار سياسة الإبعاد التي شملت العديد من القادة في فلسطين. تنقَّل مروان أثناء الإبعاد بين عمان وتونس وبغداد والكويت والإمارات وليبيا وعدد من الدول الأوروبية. وتقول زوجته إن أكثر لحظة فرح شاهدتها في عيون البرغوثي خلال سنوات طويلة هي يوم عودته إلى أرض الوطن في 5 نيسان/أبريل 1994[28].

3 ـ التعاطف الدولي

في عام 2012 عُقد مؤتمر دولي بعنوان الحرية والكرامة في مدينة رام الله، حضره شخصيات دولية بارزة، وكان ضيف المؤتمر المناضل أحمد كترادة، من جنوب أفريقيا، وهو رفيق درب الرئيس الراحل نيسلون مانديلا، حيث أطلق كترادة من زنزانة مانديلا، بعد ستة شهور، حملة عالمية تطالب بالإفراج عن مروان والأسرى، وتم تعليق صورة البرغوثي لأول مرة بتاريخ جنوب أفريقيا في تلك الزنزانة بعد صورة مانديلا[29].

إذا تم الإفراج عن البرغوثي ـ المصمم على حل الدولتين والتعايش ـ وجرى التجهيز له بديلاً من الرئيس عباس، فقد يكون هناك تعاطف دولي معه، وهذا يتبدى من النتائج الإيجابية للجنة الدولية لحرية البرغوثي، والموقف الفرنسي الرسمي والشعبي تجاهه، حيث تم منحه مواطنة فخرية من عشرين مدينة فرنسية، بينما تغطي صوره العملاقة مباني البلديات، وهو تقليد كان قد اتبعته البلديات الفرنسية سابقاً طوال سنوات اعتقال الزعيم الأفريقي مانديلا[30].

عربياً، انضم الأمين العام لجامعة الدول العربية السابق، نبيل العربي، إلى اللجنة الدولية العليا لحرية البرغوثي والتي أُعلن عن إطلاقها من زنزانة مانديلا، في سياق ربط شخص مروان بالزعيم الأفريقي الراحل، والخطاب القائم على رفض نظام الفصل العنصري[31].

وقد صرحت فدوى بأنها تفرغت تماماً لقيادة الحملة الشعبية لإطلاق سراح البرغوثي وكل الأسرى، حيث شاركت في مئات الندوات واللقاءات والمسيرات والاعتصامات، وقابلت زعماء دول كثراً ورؤساء حكومات وبرلمانات ووزراء وأحزاباً صديقة وقادة مجتمع مدني[32].

من جهة أخرى، بيَّن القيادي في حركة حماس فتحي القرعاوي عقب إعلان الخارجية المصرية في الأول من أيار/مايو 2016، سعيها لدى إسرائيل للإفراج عن البرغوثي، أن قيادات فتحاوية خرجت تستهجن الأمر وتصفه بأنه لا يصلح لقيادة السلطة أو الترشح للرئاسة، موضحاً أن معظم قيادات فتح يجهزون أنفسهم للتنصيب لما بعد ولاية الرئيس عباس، إلا أن البرغوثي وفقاً للقرعاوي مقبول فلسطينياً وعربياً وإقليمياً، ومن المتوقع أن يحظى بثقة الفلسطينيين إذا ترشح

---

(27) الصباح نيوز، «هل يعوض مروان البرغوثي عباس في رئاسة فلسطين؟،» مرجع سبق ذكره.

(28) فدوى البرغوثي، «عندما وقعت في حب مروان،» مرجع سبق ذكره.

(29) فدوى البرغوثي، «أتمنى أن لا تضيع الفرصة الجديدة للإفراج عن مروان البرغوثي،» مرجع سبق ذكره.

(30) علا التميمي، «مروان البرغوثي «رئيسٌ» تحت الاحتلال؟،» مرجع سبق ذكره.

(31) المصدر نفسه.

(32) فدوى البرغوثي، «مروان البرغوثي...الزعيم الوطني دائم الحضور،» مرجع سبق ذكره.

للانتخابات في المستقبل[33]. وفي نفس السياق، حذرت إسرائيل على لسان أكثر من مسؤول من إعادة انتخاب البرغوثي في قيادة فتح باعتبار الحركة حزب السلطة ومسؤولة عن إدارتها[34].

وفي إطار استثناء البرغوثي من منصب نائب رئيس الحركة لأنه غائب، طالبت فدوى حركة فتح بمراجعة جدية داخلية، فحركة حماس اختارت أسيراً محرراً هو يحيى السنوار ليقودها في غزة، والجبهة الشعبية انتخبت أحمد سعدات الذي يقبع في زنازين الاحتلال أميناً عاماً للجبهة الشعبية[35].

ويبيّن الكاتب طلال عوكل في هذا السياق أن المسألة ليست بيد عباس فقط، فالعرب شركاء ولديهم مخاوف معيَّنة، كما توجد إسرائيل التي تتحكم بكل شيء، ويوجد أيضاً المانحون الذين يضخون الدم في عروق السلطة[36]. أما الكاتب الإسرائيلي جدعون لفني، فيرى أن البرغوثي سوف يصبح مانديلا الفلسطيني، وعلى الإسرائيليين أن يصدقوا أن البرغوثي أراد إنهاء الاحتلال وليس قتل الإسرائيليين وتدمير دولتهم. بينما بيّن الكاتب الإسرائيلي عكيفا الدار في مقال له بأن إسرائيل تقوم بصناعة قيادة بديلة لياسر عرفات، وذكر أنه قبل القبض على البرغوثي بثلاثة أسابيع قال وزير الحرب الإسرائيلي السابق بنيامين بن اليعازر بأن البرغوثي ينتمي إلى جيل القيادات الذي سيرث مكان الرئيس عرفات، وهؤلاء أشخاص سيتعين علينا نحن الإسرائيليين الحديث معهم عندما يحين الوقت[37].

ويؤكد البرغوثي أن التضامن الشعبي الفلسطيني الكامل والرسمي الجزئي، والتضامن العربي والدولي الكبير من محبي السلام والحرية في العالم معه عزز صموده وقدرته على التحدي، ويعود الفضل لمؤسسة التضامن التي تقودها زوجته فدوى[38].

ثالثاً: انتفاضة الأقصى والمقاومة

اندلعت انتفاضة الأقصى في 28 أيلول/سبتمبر 2000، بعد انسداد أفق المفاوضات ما بين منظمة التحرير وإسرائيل، وتدنيس المسجد الأقصى المبارك من جانب وزير الحرب أرئيل شارون.

---

(33) كمال عليان، «ندعم مروان البرغوثي وسنترشح للتشريعي والرئاسة القادمة: حماس الضفة تتوقع انهيار السلطة ونرجب بإقالة الرجوب!،» **دنيا الوطن**، 1 أيار/مايو 2016، <https://www.alwatanvoice.com/arabic/news/2016/05/01/911001.html#ixzz5Qs0HQAZH>.

(34) أحمد جمعة، «صدمة في صفوف أبناء فتح بعد إقصاء اللجنة المركزية مروان البرغوثي من منصب نائب الرئيس،» **اليوم السابع**، 2017/2/16، <https://bit.ly/2WFPZyp>

(35) المصدر نفسه.

(36) كفاح زبون، «عباس.. ومعركة الخلافة،» **الشرق الأوسط**، 2016/12/10، <https://aawsat.com/home/article/803611/>.

(37) هيفاء دربك، «مروان البرغوثي بين مطرقة اليهود وسندان الفلسطينيين!،» مرجع سبق ذكره.

(38) البرغوثي، **ألف يوم في زنزانة العزل الانفرادي**، ص 164 ـ 165.

وقد حظيت الانتفاضة بدعم مالي ومعنوي وسياسي من الرئيس عرفات الذي أوعز إلى البرغوثي بتشكيل كتائب الأقصى[39] التي قدمت تضحيات جسام، وهذا ما تتناوله الفقرة التالية:

1 ـ تأسيس كتائب شهداء الأقصى

تأسست الكتائب عام 2000 بأمر مباشر من الرئيس عرفات[40]، ويعَدّ البرغوثي مسؤول التنظيم العسكري والزعيم الروحي لكتائب شهداء الأقصى[41]. وقد أسس نائب البرغوثي، الأسير القائد ناصر عويص، الكتائب مع مجموعة من كوادر وقادة حركة فتح، وأصبح القائد العام للكتائب واعتُبر المطلوب الرقم واحد لقوات الاحتلال[42]. وحكمت عليه سلطات الاحتلال بالسجن 14 مؤبداً إضافةً إلى خمسين عاماً أخرى[43]. لكن الكتائب اصطدمت منذ بداية عملياتها بعدم القبول من قبل قادة السلطة ومسؤولين كبار في فتح، مما أثار استياءها، وجعلها تصر على المقاومة[44].

إن تشكيل الكتائب لم يكن تغيراً استراتيجياً لدى فتح بخروجها عن مسار المفاوضات، وإنما كانت رد فعل طبيعياً على تدنيس المسجد الأقصى، وفشل المفاوضات، واستخدام إسرائيل للقوة المفرطة ضد الشعب. ولكن بعد استشهاد الرئيس عرفات تلقت الكتائب ضربة قوية من خلال استشهاد حاضنها وممولها، فبدأ قادة السلطة بطلب أمريكي ـ إسرائيلي عربي بالتضييق عليها من أجل حلها أو دمج أعضائها في مؤسسات السلطة، وهو ما أدى إلى حلها واستيعاب بعض كوادرها في مؤسسات السلطة وأجهزتها، واعتقال البعض الآخر من جانب السلطة بحجة حمايتهم من الاعتقال، والاغتيال الإسرائيلي[45].

تعتبر كتائب شهداء الأقصى امتداداً لأجنحة عسكرية سابقة رافقت المسيرة الكفاحية لحركة فتح على مراحل النضال الفلسطيني مثل «العاصفة» الجناح العسكري للحركة عند انطلاقها مطلع عام 1965، و«الجيش الشعبي» و«الفهد الأسود» و«صقور الفتح»، وهي أجنحة فتح الثلاثة التي تألفت مجموعاتها خلال الانتفاضة الأولى عام 1987[46].

---

(39) عقل صلاح، **حركة حماس وممارساتها السياسية والديمقراطية، 1992 ـ 2012**، سلسلة أطروحات الدكتوراه؛ 122 (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2016)، ص 170.

(40) «كتائب شهداء الأقصى،» **الرأي**، 26/4/2015، <https://bit.ly/2IvTOfr>.

(41) غسان القيسي، «مروان البرغوثي.. السور العالي،» الجزيرة.نت، 28 أيار/مايو 2017، <http://blogs.aljazeera.net/blogs/2017/5/28>.

(42) رومل شحرور السويطي، «الأسير ناصر عويس من داخل زنزانته .. إرادة أقوى من السجان،» عرب 48 (31 تشرين الأول/أكتوبر 2010)، <https://bit.ly/2ZkfGkz>.

(43) «الأسير ناصر عويص أحد قادة إضراب «الحرية والكرامة»،» **القدس العربي**، 17/4/2017، <http://www.alquds.co.uk/?p=710445>.

(44) أحمد فياض وعوض الرجوب، «كتائب شهداء الأقصى،» الجزيرة.نت (3 تشرين الأول/أكتوبر 2004)، <https://bit.ly/2wJTgxb>.

(45) صلاح، **حركة حماس وممارساتها السياسية والديمقراطية، 1992 ـ 2012**، ص 205.

(46) فياض والرجوب، المصدر نفسه.

ينسب إلى الكتائب عشرات عمليات التفجير وإطلاق النار الفردية والمشتركة ضد أهداف إسرائيلية في الضفة والقطاع، وداخل الأراضي الفلسطينية المحتلة عام 48 على مدار نحو أربع سنوات من الانتفاضة، فمن ناحية المقاومة ترى الكتائب ضرورة حصرها في الأراضي المحتلة عام 1967، إلا أنها نفذت عدة عمليات فدائية واستشهادية داخل الخط الأخضر منذ نشأتها[47].

قدمت الكتائب مئات الشهداء خلال عملياتها المسلحة التي نفذتها أو من خلال عمليات الاغتيال التي نفذها الاحتلال، التي كان من أبرز ضحاياها عاطف عبيات قائد مجموعات جنوب الضفة، وجهاد العمارين ومجدي الخطيب من قادة الكتائب الكبار في القطاع، إضافة إلى ثابت ثابت، ورائد الكرمي ونايف أبو شرخ وخليل مرشود ومروان زلوم وأبو جندل ومهند أبو حلاوة وجميعهم من القادة الميدانيين بالضفة[48].

إن نشأة الكتائب أوجدت داخل فتح تباينات بين أنصار الاتفاقيات الرافضين للعمل المسلح الداعين إلى نزع سلاح الكتائب، خوفاً من سحب البساط من تحت أقدامهم لصالح قادة المقاومة، وبين التيار الثاني الذي يمثل عدداً من رموز الصف الأول والثاني الملتف حول الرئيس عرفات الذين يؤيدون تصعيد المقاومة[49].

انتهت حركة فتح من العمل المسلح رسمياً في عام 2007، حيث سلم أفراد الكتائب السلاح مقابل أن تعفو عنهم إسرائيل، وجاءت عمليات وقف ملاحقة الاحتلال لعناصر الكتائب بهدف دعم الرئيس عباس في مواجهة حركة حماس، كما اشترطت إسرائيل لوقف ملاحقة المطلوبين من أفراد الكتائب عدداً من الشروط، منها الالتزام ثلاثة أشهر بعدم ممارسة أي نشاط علني أو سري، وعدم الخروج من مناطق الضفة الخاضعة لسيطرة السلطة أمنياً وإدارياً، وعدم حمل السلاح أثناء ذلك لأي سبب كان إلى حين تسليم إسرائيل السلطة قائمة جديدة تشمل المطاردين الذين تقرر العفو عنهم نهائياً[50].

ركز التحقيق مع البرغوثي على أنه مؤسس وقائد الكتائب، وقائد الانتفاضة والعمليات المسلحة، وأنه المسؤول عن تقديم السلاح والمال للجماعات المسلحة، كما حملته المسؤولية عن عشرات العمليات الفدائية التي أدت إلى مقتل 104 إسرائيليين وإصابة المئات، وقد استمر التحقيق مع البرغوثي أربعة أشهر أمضاها في زنازين التحقيق، على مدار الأربع والعشرين ساعة واستخدموا معه كل وسائل وأساليب التعذيب[51].

---

(47) المصدر نفسه.

(48) المصدر نفسه.

(49) علي بدوان ونبيل السهلي، **حركة فتح من العاصفة إلى كتائب الأقصى** (دمشق: الأوائل للنشر والتوزيع، 2005)، ص 96، 99 ـ 100 و107.

(50) «كتائب شهداء الأقصى،» **الرأي**، مرجع سبق ذكره.

(51) البرغوثي، **ألف يوم في زنزانة العزل الإنفرادي**، ص 22 ـ 23 و25.

2 ـ علاقته التنظيمية بالرئيس عرفات

يطلق الإسرائيليون على البرغوثي عرفات الصغير، وكانوا يعدّونه ذراع عرفات اليمنى في توجيه الانتفاضة[52]. وحول علاقته بالرئيس عرفات، كتب البرغوثي في كتابه **ألف يوم في زنزانة العزل** عندما عرف بخبر استشهاد الرئيس «ثم هدأت محاولاً إخفاء دموعي وحتى حزني عن سلطات السجن التي كان أفرادها يمرّون في القسم، عدت إلى الوراء بشريط طويل من الذكريات والعمل الدائم مع الرئيس عرفات، فهو جدير باحترام الناس، كرّس حياته لفلسطين كانت القدس هاجسه في الحرب والسلام... لم يجمع أو يدَّخر المال لنفسه، بل عاش حياة متواضعة»[53].

وخلال التحقيق مع البرغوثي تركزت الأسئلة على علاقته بالرئيس عرفات، وكانت الأسئلة تدور حول التمويل وقرار العمليات المسلحة الفدائية، وإذا كان قد منحه الرئيس صلاحيات أو تعليمات فدائية وطبيعة هذه العلاقة، وكان المحققون يبرزون الوثائق والمستندات التي سرقوها في عملية السور الواقي من مقر المقاطعة. وكان الهدف من ذلك إدانة عرفات حيث طلبوا من البرغوثي الإدلاء باعترافات مقابل إنهاء اعتقاله، لكن البرغوثي أكد لهم أن علاقته بالرئيس هي علاقة سياسية، علاقة نائب في البرلمان بالرئيس وليس أكثر من ذلك[54].

وقد أصدرت هيئة شؤون الأسرى والمحررين، تقريراً خاصاً في ذكرى اعتقال البرغوثي ودخوله العام السابع عشر في سجون الاحتلال أكدت فيه أن اعتقال البرغوثي يأتي في سياق سياسي وجزء من الحرب على الرئيس عرفات في ذلك الوقت[55].

كان قد أصدر البرغوثي بياناً بمناسبة الذكرى العاشرة لاستشهاد الرئيس عرفات أكد فيه أن اغتيال الرئيس عرفات كان قراراً رسمياً إسرائيلياً ـ أمريكياً، بعد حصار عسكري وسياسي متواصل، بهدف إجهاض انتفاضة الأقصى وضرب المقاومة ووحدة الشعب الفلسطيني، والشعب الفلسطيني منذ اغتيال عرفات وحتى الآن وعلى الرغم من كل المحاولات لإجباره على التخلي عن ثوابته الوطنية ما زال صامداً ومصمِّماً على نيل حريته واستقلاله، كما أكد ضرورة إعادة الاعتبار مجدداً لخيار المقاومة بوصفه الطريق الأقصر لدحر الاحتلال ولنيل الحرية والاستقلال[56].

كان الرئيس عرفات يدرك أنه لولا نشاط البرغوثي وقدرته على تعبئة الفلسطينيين واكتساب احترامهم كمناضل من حركة فتح لاكتسح الإسلاميون الشارع الفلسطيني ولسيطروا على كل المواقع، فالبرغوثي ورفاقه أعادوا إلى الحركة صدقيتها[57].

---

(52) كفاح زبون، «عباس.. ومعركة الخلافة،» مرجع سبق ذكره.

(53) البرغوثي، المصدر نفسه، ص 210 ـ 215.

(54) المصدر نفسه، ص 55.

(55) وكالة معا الإخبارية، «القائد البرغوثي يدخل عامه الـ 17 في سجون الاحتلال،» 14 نيسان/أبريل 2018، <https://maannews.net/Content.aspx?id=946027>.

(56) بيان صادر عن البرغوثي بمناسبة الذكرى العاشرة لاستشهاد الشهيد ياسر عرفات، في 10 تشرين الثاني/نوفمبر 2014.

(57) رياض الصيداوي، «أسد الجبارين: ياسر عرفات والابن الروحي مروان البرغوثي،» **الحوار المتمدن**، العدد 1823 (11 شباط/فبراير 2007)، <http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=88298>.

رابعاً: الموقف من الوضع التنظيمي والسياسي الداخلي لحركة فتح

1 ـ الانتخابات الداخلية للمؤتمر السابع للحركة

في المؤتمر العام الخامس لحركة فتح عام 1988 انتخب البرغوثي عضواً في المجلس الثوري للحركة من بين 50 عضواً. وفي نيسان/أبريل 1994 بعد عودة البرغوثي من المنفى انتُخب بالإجماع نائباً لفيصل الحسيني وأمين سر الحركة في الضفة ليبدأ مرحلة جديدة من العمل التنظيمي والنضالي. حيث أعاد البرغوثي تنظيم حركة فتح في الضفة خلال فترة قصيرة رغم المعارضة الشديدة التي ووجه بها من قبل اللجنة المركزية(58).

وفي المؤتمر السابع للحركة الذي عقد في 29 تشرين الثاني/نوفمبر 2016، حيث شارك في المؤتمر نحو 1400 عضو من مختلف المناطق، تم انتخاب البرغوثي عضو لجنة مركزية واكتسح الانتخابات بحصوله على 930 صوتاً، وتنافس 65 قيادياً فتحاوياً على 18 مقعداً في اللجنة المركزية التي تتألف من 23 عضواً بينهم الرئيس عباس وأربعة يتم تعيينهم(59). وقد علمت فدوى بنتيجة الانتخابات من خلال اتصال هاتفي أجراه الرئيس معها عبّر فيه عن مدى سعادته، وأن فوز البرغوثي هو دليل على وفاء الحركة(60).

2 ـ استبعاده من المسؤوليات ومحاصرته سياسياً

بعد انتخابات اللجنة المركزية، اجتمعت اللجنة ووزعت المهمات على أعضائها المنتخبين ولم تكلف البرغوثي بأي منصب، على الرغم من أن البعض رشحه بقوة لمنصب نائب الرئيس، لكن ما جرى مثّل صدمة قد تُساهم في تفكك الحركة وتعمق شرخ خلافاتها الداخلية(61).

في هذا السياق يرى الكاتب محمد أبو مهادي أن استثناء البرغوثي من منصب نائب الرئيس جاء بفعل الموقف الإسرائيلي، وليس بسبب خشية الرئيس عباس من أي شخصية قيادية قد تنافسه، وأوضح أن عباس تعامل مع البرغوثي بحنكة ضللته وضللت زوجته، وقبل كل ذلك ضلل أبناء حركة فتح بمشاركة البرغوثي وحفزهم على المشاركة(62). وقد أكد القيادي توفيق الطيراوي، في كانون أول/ديسمبر 2016، حول استحقاق نائب رئيس الحركة أن البرغوثي يستحق هذا الموقع، لما له من تاريخ نضالي(63).

---

(58) فدوى البرغوثي، «سيرة قائد،» مرجع سبق ذكره.

(59) قناة العالم، «الخاسرون من «فتح»،» 3 كانون الأول/ديسمبر 2016، <http://www.alalam.ir/news/1892724>.

(60) «السيدة القوية وراء الرجل الأقوى في فلسطين،» المصدر، 24 كانون الأول/ديسمبر 2016، <https://www.al-masdar.net/>.

(61) نادر الصفدي، «هل نصب عباس فخاً للإطاحة بمروان البرغوثي من فتح؟،» مرجع سبق ذكره.

(62) المصدر نفسه.

(63) سما الإخبارية، «الطيراوي: مروان البرغوثي قائد وطني مختطف ويستحق منصب نائب رئيس الحركة،» كانون الأول/ديسمبر 2016، <https://bit.ly/2K7JAFm>.

من جهة ثانية أوضح يحيى شامية النائب في المجلس التشريعي المنحل أن الجميع كان يتوقع أن يكون البرغوثي هو المرشح الأقوى لمنصب نائب الرئيس، كونه يحظى باحترام الكوادر والأجيال المختلفة لحركة فتح، إلا أن البرغوثي تعرض لعملية إقصاء متعمدة، وفرضت ضغوط خارجية على الحركة بمنع تَقلده لأي مهمات في حركة فتح[64].

نشر موقع نيوز وان الإسرائيلي تقريراً عن التعيينات الأخيرة التي شهدتها حركة فتح، ويشير التقرير إلى أن الرئيس استسلم للضغوط الإسرائيلية والأمريكية في توزيع المناصب داخل فتح، لذا فإن الرئيس باع البرغوثي من أجل تملُّق الإدارة الأمريكية وإسرائيل.

من جهة أخرى، يبين عباس زكي السبب وراء عدم حصول البرغوثي على منصب نائب رئيس حركة فتح أو أي منصب آخر، بأن البرغوثي لم يحصل على الإجماع من أعضاء اللجنة المركزية حيث حصل على ثلث الأصوات، بينما كان ثلثا الأصوات ضده، وأن هذا التوزيع للمهمات لمدة عام فقط[65]. ويذكر أنه مضى ثلاث سنوات على هذه المناصب وليس عاماً كما قال زكي ولم تتغير.

وفي هذا الصدد، هاجمت فدوى اللجنة المركزية للحركة على تغييبها لزوجها من المهمات القيادية، وقالت إن اللجنة المركزية تصر على أن البرغوثي غائب ولم يقدروا أن هذا سيسجل عليهم من أبناء شعبنا بأنهم انصاعوا لتهديدات نتنياهو[66]، ويذكر أن نتنياهو هاجم البرغوثي بعد فوزه الكبير في الانتخابات[67].

إضافة إلى قيام الرئيس عباس سابقاً بالعمل على أن لا يتم إطلاق سراح البرغوثي من السجن في صفقة شاليط عام 2011 حتى لا ينافسه سياسياً. كما رفضت السلطة طلب فدوى بالتدخل لدى إسرائيل بهدف السماح لها بزيارة زوجها في السجن، لأنها منعت من زيارة زوجها حتى عام 2019 وذلك بسبب الأفعال التي أقدمت عليها خلال إضراب السجناء الأمنيين عن الطعام[68].

فالبرغوثي ليس مستهدفاً من قبل إسرائيل فقط، وإنما فلسطينياً أيضاً، من جانب المرشحين للرئاسة، كون البرغوثي هو المنافس الوحيد القادر على إلحاق الهزيمة بهم وبمشروعهم المستقبلي[69]. فكل من يقف مع قضية البرغوثي العادلة ويسانده يدفع ثمن مواقفه، فقراقع تمت إقالته من منصب رئيس هيئة الأسرى من قبل الرئيس عباس[70].

---

(64) الصفدي، المصدر نفسه.

(65) عباس زكي، «اللجنة المركزية: ثلثي أعضاء اللجنة المركزية ضد مروان البرغوثي،» شبكة الحرية الإعلامية، 19 شباط/فبراير 2017، <http://www.hr.ps/news-104305.html>.

(66) «عباس يقصي البرغوثي من المهام القيادية لمركزية فتح،» **العرب**، 2017/2/16، <https://bit.ly/2Wwp1ZM> .

(67) عقل صلاح، «حركة فتح بين الخلافات الداخلية والضغوط الخارجية،» **المستقبل العربي**، السنة 40، العدد 459 (أيار/مايو 2017)، ص 125 ـ 126.

(68) يوني بن مناحيم، «عباس يعمل على تصفية البرغوثي سياسياً،» الميادين، 12 أيلول/سبتمبر 2017، <http://www.almayadeen.net/press/israel/823329>

(69) جريدة **القدس**، 2018/9/19، ص 10.

(70) «السلطة توقف رواتب موظفي نادي الأسير وضغوط لتغيير مهامه،» الجزيرة نت، 28 تشرين الثاني/نوفمبر 2018، <https://www.aljazeera.net/news/reportsandinterviews/2018/11/28>.

3 ـ إضراب الأسرى وتحميله المسؤولية

خاض 1500 أسير فلسطيني إضراباً مفتوحاً عن الطعام في 17 نيسان/أبريل 2017 تحقيقاً لمطالب عادلة، من أبرزها موضوع العلاج الطبي والعزل الانفرادي والاعتقال الإداري، وزيارة الأهل. إلا أن إدارة مصلحة السجون استخدمت جميع الإجراءات التعسفية، من اقتحام أقسام السجون، وعزل قيادات الحركة الأسيرة، وحتى وصل بها الأمر إلى مصادرة الملح الذي يذيبه الأسرى مع الماء ليشربوه حتى لا تتعفن أمعاؤهم[71].

كان البرغوثي هو المبادر للإضراب من أجل تحقيق مطالب الأسرى وإبراز قضيتهم على المستوى العام والدولي، واستطاع الإضراب تحقيق بعض المطالب في البداية، إلا أن الخلافات الداخلية في حركة فتح، والإجراءات التعسفية لمصلحة السجون عملت مجتمعة على إفشال الإضراب دون تحقيق أهدافه.

كما أدى الإعلام الإسرائيلي دوراً جوهرياً في التحريض على الأسرى والتأثير في الإضراب وتداعياته على الاحتلال، ومحاولة تقليص الدعم والتأييد والتعاطف العربي والدولي مع الأسرى، ومحاولة ربط الإضراب بالخلافات في صفوف حركة فتح، بوصفه نتيجة لها وليس دفاعاً عن حقوق الأسرى والحصول على حقوقهم المشروعة[72]. كما اتهم الإعلام الإسرائيلي البرغوثي بأنه يصفي حسابات الزعامة على كرسي السلطة مع الرئيس عباس من خلال تصدُّره للإضراب، وبأنه ليس لديه دوافع مطلبية لوضع حد ضد الانتهاكات بحق الأسرى[73]. وقد بلغ الأمر بمصلحة السجون حدَّ نشر مقطع فيديو ملفق يُظهر البرغوثي وهو يأكل في زنزانته أثناء الإضراب[74].

وفي هذا الصدد أكد القائد الأسير أحمد سعدات أن مصلحة السجون حاولت أن تعرض عليه الفيديو الذي فبركه الإعلام الإسرائيلي بحق البرغوثي، لكنه رفض مشاهدته كونه «من منتوجات الاحتلال الفاسدة وحيلة من الحيل المستهلكة والبائسة لكسر معنويات الأسرى وكسر حالة التلاحم الشعبي والجماهيري مع الحركة الأسيرة ونضالاتها[75].

وفي هذا الصدد، يؤكد مسؤول فرع الجبهة الشعبية في السجون كميل أبو حنيش أن اضراب نيسان/أبريل 2017، كان إضراباً مطلبياً في الأساس، أما أهدافه الحقيقية فكانت السعي لتوحيد الحركة الأسيرة وترتيب أوضاعها وإخراجها من حالة الضعف والتصدي لمهماتها الوطنية في الساحة الاعتقالية، فقد كان من المفترض أن يكون إضراباً وطنياً عاماً، تشارك فيه كل الفصائل،

(71) أحمد الصباهي، «هل أخطأ مروان البرغوثي؟،» **العربي الجديد**، 2017/4/27، <https://bit.ly/2WqnSOp> .

(72) المركز الفلسطيني للإعلام، «تحريض إعلامي صهيوني على الأسرى لإفشال إضرابهم،» 19 نيسان/أبريل 2017، <https://bit.ly/2KCzZG5>.

(73) أحمد الصباهي، «هل أخطأ مروان البرغوثي؟،» مرجع سبق ذكره.

(74) «إسرائيل تنشر فيديو تقول إنه يظهر البرغوثي الذي يقود إضراباً عن الطعام «يأكل في زنزانته»،» بي بي سي، 8 أيار/مايو 2017، <http://www.bbc.com/arabic/middleeast-39847019>.

(75) «سعدات: محاولة التشكيك بالبرغوثي لكسر الإضراب باءت بالفشل،» عرب 48 (14 أيار/مايو 2017)، <https://bit.ly/2WscYaY>.

ولا سيّما حركة فتح التي لم تشارك في أي إضراب منذ عام 2004، في السجون، إلا أن الفصائل رفضت المشاركة في هذا الإضراب لأسباب مختلفة، فبقي الإضراب مقتصراً على المئات من فتح يقودهم البرغوثي وبمشاركة العشرات من الكوادر الوطنية من مختلف الفصائل، وهكذا فشل الإضراب في تحقيق أهدافه بعد 42 يوماً، والأسباب تعود لعوامل داخلية، في السجون، وتحديداً عند حركة فتح وطريقة إدارة الحوار والتأثير في الكثير من قادة فتح بعدم المشاركة والتحريض على أهداف الإضراب، وعوامل خارجية أيضاً متعلقة بحركة فتح والسلطة واللجنة المركزية والإعلام الفلسطيني الذي لم يعطِ القضية حقها والتحريض المباشر وغير المباشر على البرغوثي وعلى الإضراب والتشكيك في أهدافه المطلبية[76].

أما القيادي جبريل الرجوب فقد هاجم البرغوثي متهماً إياه بالتخطيط للانقلاب على الشرعية الفلسطينية عبر قيادته إضراب الأسرى بهدف المسّ بمكانة الرئيس عباس، كما هاجم كلاً من قراقع والقيادي الفتحاوي قدورة فارس متهماً إياهم بدعم إضراب الأسرى الذي قاده وخطط له البرغوثي[77]. وردت فدوى على ادعاءات الرجوب في اجتماعٍ للمجلس الثوري لحركة فتح تم عقده في 7 آب/أغسطس 2018، بأن الإضراب هو «إضراب الحرية»، ولم يكن يوماً ضد القيادة، بل كان على الدوام ضد مصلحة السجون، وأن الرجوب وقف متحالفاً مع إدارة السجون لكسر إرادة الأسرى[78].

لقد مثّل إضراب الأسرى خطوةً اعتراضية لتوجهات الذين يحاولون التجاوب مع المطالب الأمريكية والإسرائيلية بخصوص ملف الأسرى، فالصمود الذي حققه الأسرى بإضرابهم دفع الرئيس عباس إلى البدء بتصفية الحسابات مع كل من وقف مع الإضراب أفراداً ومؤسسات، وبخاصةٍ هيئة شؤون الأسرى والمحررين ونادي الأسير، واعتبر كل من وقف إلى جانب الأسرى بأنه وقف ضد الرئيس عباس[79].

ووفق جهات في حركة فتح فإن الرجوب بعث برسالة إلى دونالد بلوم، القنصل الأمريكي في القدس، طالبه فيها بالعمل لدى إسرائيل من أجل التأكد من أنه لن يتم إطلاق سراح البرغوثي في صفقة تبادل الأسرى القادمة مع حركة حماس، وذلك لأن البرغوثي سيعمل على نشر الإرهاب والعنف في أوساط الجيل الشاب في المناطق الفلسطينية فور إطلاق سراحه، وهو الأمر الذي من شأنه أن يُلحق الضرر بجهود إدارة دونالد ترامب للتوصل إلى تسوية سياسة بين إسرائيل والفلسطينيين. إلا أن الرجوب من جهته ينفي هذه الأقوال[80].

---

(76) مقابلة أجراها الكاتب بطريقة خاصة مع الأسير القائد كميل أبو حنيش مسؤول فرع الجبهة الشعبية في السجون الإسرائيلية، سجن ريمون الصحراوي في 2 تشرين الأول/أكتوبر 2018.

(77) «بعد تطاوله على القائد مروان وإضراب الحرية.. فدوى البرغوثي تفتح النار على رجل عباس في فتح الرجوب!،» صوت فتح الإخباري، 9 آب/أغسطس 2018، <http://fateh-voice.net/post/101809>.

(78) المصدر نفسه.

(79) أمجد أبو لطيفة، «من الذي أقال عيسى قراقع؟،» فلسطين اليوم، 5 آب/أغسطس 2018، <https://paltoday.ps/ar/post/328639>.

(80) يوني بن مناحيم، «عباس يعمل على تصفية البرغوثي سياسياً،» مرجع سبق ذكره.

وصل الأمر مع عضو اللجنة المركزية حسين الشيخ، إلى حد العمل على إفشال الإضراب، والاقتراح بتعيين الأسير كريم يونس عميد الأسرى الذي أمضى 37 سنة في سجون الاحتلال، كعضو في مركزية فتح من باب سحب الغطاء عن تمثيل البرغوثي للحركة في السجون[81].

4 ـ علاقته التنظيمية والسياسية بالرئيس عباس

يحتل البرغوثي المرتبة الأولى من حيث الشعبية في استطلاعات الرأي العام الفلسطيني، بوصفه الزعيم المفضَّل. لذلك فالرئيس عباس يفعل أي شيء من أجل تصفية مصدر القوة السياسية للبرغوثي، والتأكد من أنه سيبقى بين جدران السجن الإسرائيلي[82].

وكان البرغوثي قد رشح نفسه في مواجهة عباس في الانتخابات التي أجريت في عام 2005 لكنه انسحب تحت ضغوط كبيرة وتحذيرات من شَق الحركة. ويراهن تيار البرغوثي على أن انتخابه نائباً لعباس في هذه المرحلة، سيسهم في الضغط على إسرائيل للإفراج عنه[83]. لقد عمل الرئيس عباس على استبعاده من كل المناصب وحاصر أتباعه، وأقال قراقع ورفض الاجتماع مع نادي الأسير بقيادة قدورة على الرغم من مطالبتهم بالاجتماع به عبر إعلان مدفوع الأجر في الجرائد الفلسطينية. ويمكن القول إن العلاقة السياسية والتنظيمية بين البرغوثي وبين الرئيس شبه مقطوعة.

5 ـ استهداف أتباعه في المواقع القيادية

يستخدم الرئيس عباس سياسة الإقصاء والتفرد بالسلطة، فقد قام بإقصاء تيار واسع وكبير من حركة فتح، وهو ما يطلق عليه التيار الإصلاحي، الذي يقوده دحلان، ويحاول حالياً إقصاء تيار البرغوثي من خلال محاربة نادي الأسير، والإقالة المفاجئة لوزير الأسرى[84].

حين بدأ الرئيس عباس بالتجاوب مع الضغوط الأمريكية والإسرائيلية التي تطالب بوقف رواتب الأسرى والشهداء قام بتحويل وزارة الأسرى إلى هيئة، ومن ثم تأليف لجنة لإدارة شؤون الأسرى، إلا أن قراقع وفارس حينها رفضا التعامل مع ملف الأسرى بهذا المستوى المتدني، وعليه فإن قرار عزل قراقع كان متوقعاً[85].

قرر الرئيس عباس في أيلول/سبتمبر2018 وقف المخصصات المالية التي تقدمها السلطة إلى نادي الأسير، برئاسة فارس، وذلك بناء على رسالة أرسلها إليه من داخل السجن جمال الرجوب، الذي اتهم فيها البرغوثي بأنه نظم الإضراب قبيل زيارة الرئيس ترامب إلى المنطقة، بهدف الإساءة

---

(81) ««حسين الشيخ».. المطارد الذي أصبح ممثلاً حصرياً لـ «المنسق» بالضفة،» الرسالة نت، 4 تشرين الأول/أكتوبر 2018، <https://bit.ly/2KHjI2n>.

(82) يوني بن مناحيم، «عباس يعمل على تصفية البرغوثي سياسياً،» مرجع سبق كره.

(83) كفاح زبون، «عباس.. ومعركة الخلافة،» مرجع سبق ذكره.

(84) أمد الإعلام، «إعلامي يكشف أسباب رفض حماس و«الفصائل» رئاسة فتح لوفد التهدئة وشروط قبولها!،» 16 آب/أغسطس 2018، <https://www.amad.ps/ar/?Action=Details&ID=252572>.

(85) أمجد أبو لطيفة، «من الذي أقال عيسى قراقع؟،» مرجع سبق ذكره.

إلى الرئيس عباس وتقويض شخصيته، وإن نادي الأسير هو الذي ساعد البرغوثي على تحقيق هذا الهدف[86].

خامساً: الموقف من القضايا السياسية على الساحة الفلسطينية

حدد البرغوثي موقفه من عدد من القضايا المركزية على الساحة الفلسطينية من خلال الرسائل المهرَّبة من زنزانته في السجن أو من خلال زيارة محاميه الخاص.

1 ـ الانتخابات التشريعية والرئاسية

تولى الرئيس عباس منصب الرئاسة بعد استشهاد الرئيس عرفات بالانتخابات الرئاسية الثانية التي أُجريت في 15 كانون الثاني/يناير 2005 ومدة رئاسته أربعة أعوام، إلا أنه بقي في منصبه لغاية الآن، رغم انتهاء ولايته الدستورية عام 2009؛ وذلك بسبب أحداث الانقسام الفلسطيني، وعدم إتمام المصالحة، وعدم الاتفاق على إجراء الانتخابات الرئاسية والتشريعية الفلسطينية الثالثة.

يتصدر البرغوثي قائمة أقوى المرشحين لخلافة الرئيس عباس، حيث كشفت قيادات فتحاوية رفيعة المستوى في تصريحات خاصة لـ «الخليج أونلاين»، عن وجود تحركات وصفتها بالقوية والجادة تُجرى لأول مرة على مستوى عال لدعم اسم البرغوثي ليكون خليفة الرئيس عباس، فالدول العربية والأوروبية تبحث عن شخصية فلسطينية تكون محنكة سياسياً وشجاعة وقادرة على قيادة المركب الفلسطيني وتحظى بإجماع داخلي وخارجي، وهذا ينطبق على البرغوثي[87].

ويرى المحلل السياسي ثابت العمور أنه من الممكن جداً أن يصبح البرغوثي رئيساً للسلطة خلفاً لعباس، وذلك لأن الشرعية الفلسطينية تستمد حضورها من عدة مداخل؛ **الأول** نضالي، والبرغوثي مناضل من الطراز الأول، والمدخل **الثاني** الاقتراب من المقاومة، والبرغوثي معتقل بسبب قيادته لكتائب شهداء الأقصى، والمدخل **الثالث** التاريخ، والبرغوثي له سجل نضالي تاريخي كبير وقديم، إضافة إلى قربه من الرئيس عرفات[88].

أما في ما يتعلق بالانتخابات التشريعية الثانية التي أجريت عام 2006، قامت فتح بتقديم قائمتين **الأولى** مركزية تمثل أصحاب المناصب العليا في السلطة واللجنة المركزية، وقائمة **أخرى**

---

(86) يوني بن مناحيم، «عباس يعمل على تصفية البرغوثي سياسياً،» مرجع سبق ذكره.

(87) نادر الصفدي، «تحرك عربي ودولي لإخراج «البرغوثي» من سجنه ودعمه لخلافة عباس،» **الخليج**، 2018/6/5، <https://bit.ly/2WFJM5y>.

(88) المصدر نفسه.

يترأسها البرغوثي من معتقله في الوقت نفسه، وهذا يدل بصورة قاطعة على درجة الخلافات التي وصلت إليها الحركة[89].

وقد زار سميح الحوساني البرغوثي في سجنه بوصفه مندوباً عن الرئيس عباس من أجل إنهاء الأزمة التي تعصف بالحركة، وأكد له البرغوثي أن أولويته هي وحدة الحركة، وأنه على استعداد للتوصل إلى اتفاق على تشكيل قائمة فتحاوية واحدة على أن يتم ذلك وفق المعايير والأسس التي أقرتها مؤسسات الحركة[90].

وتشير المعلومات إلى أن البرغوثي يعتزم خوض الانتخابات الرئاسية في المستقبل[91]. حيث يبين الكاتب الإسرائيلي، آفي يسخاروف أنه من الصعب التنبؤ بمن سيتولى السلطة بعد الرئيس عباس، والترتيب الحاصل قد يتغير بين ليلة وضحاها، وفي حال إجراء الحركة انتخابات حقيقية من الممكن أن يكون البرغوثي هو الفائز[92]. ويقول السياسي الإسرائيلي يوسي بيلين، إن البرغوثي يعد من أهم القادة سواء كان خارج السجون أم داخلها، وفي حال ترشحه لهذا المنصب، فإنه سينال منصب رئاسة البلاد بكل سهولة[93].

2 ـ التنسيق الأمني

وفقاً للبرغوثي، رفض الرئيس عباس جميع أنواع المقاومة المسلحة، وهو يجري تنسيقاً أمنياً غير مسبوق مع إسرائيل، لكن إسرائيل لم تقدم في مقابل ذلك سوى مزيد من التهويد وتهجير السكان والسيطرة على الأراضي والاعتقالات بحق أبنائها، وتدمير حل الدولتين[94].

طالب البرغوثي في 11 تشرين الثاني/نوفمبر 2014، بإعادة النظر في وظائف السلطة ومهماتها، لتكون مهمتها الأولى والرئيسية دعم ومساندة المقاومة الشاملة، ويتطلب ذلك وقف التنسيق الأمني[95]. وفي تصريح حديث للبرغوثي طالب خلاله بتنفيذ قرارات المجلس المركزي عام 2015 المتعلقة بوقف التنسيق الأمني[96].

---

(89) صلاح، **حركة حماس وممارساتها السياسية والديمقراطية، 1992 ـ 2012**، ص 169.

(90) «أزمة فتح.. واتصالات للتسوية البرغوثي: وحدة الحركة أولاً وتقديم قائمة موحدة ما زال ممكناً،» **القبس**، 2005/12/19، <https://alqabas.com/79902/>.

(91) الصباح نيوز، «هل يعوض مروان البرغوثي عباس في رئاسة فلسطين؟،» مرجع سبق ذكره.

(92) آفي يسخاروف، «انشقاق فلسطيني حول وريث عباس عشية بلوغة عام الـ83 وتراجع حالته الصحية،» 27 آذار/مارس 2018، <https://bit.ly/2WA9nga>.

(93) الصباح نيوز، المصدر نفسه.

(94) علا التميمي، «مروان البرغوثي «رئيسٌ» تحت الاحتلال؟،» مرجع سبق ذكره.

(95) «مروان البرغوثي يدعو لوقف التنسيق الأمني وإجراء انتخابات فلسطينية،» **العربي الجديد**، 2014/11/12، <https://bit.ly/2WB98Ba>.

(96) فلسطين اليوم، «دعا لحوار وطني شامل: البرغوثي ينتقد التنسيق الأمني مع الاحتلال الإسرائيلي،» 29 آب/أغسطس 2018، <https://bit.ly/2X2EtfF>.

3 ـ المصالحة الفلسطينية والوحدة الوطنية

إن اعتقال البرغوثي شأن سياسي من الدرجة الأولى، فإسرائيل لا تريد قيادات تحظى بإجماع، وتدرك أن غياب شخص مثله يسهل موضوع الانقسام، وبالتالي فإن الإفراج عنه يقوي الوحدة الوطنية، لأنه معروف عنه أنه لا يعمل إلا في مناخ الوحدة ولا يسمح بالانقسامات[97].

أطلق البرغوثي شعاره التاريخي في مطلع الانتفاضة الثانية: «شركاء في الدم شركاء في القرار»، وأكد مراراً أن الوحدة الوطنية هي «قانون الانتصار لحركات التحرر الوطني وللشعوب المقهورة»، وصاغ وثيقة الأسرى للوفاق الوطني مع قادة أسرى التنظيمات، وحظيت هذه الوثيقة على ثقة وإجماع ثلاثة عشر فصيلاً فلسطينياً، ووقعها الرئيس عباس في27 حزيران/يونيو 2006[98]. تبنت منظمة التحرير هذه الوثيقة بوصفها أساساً لمؤتمر الوفاق الوطني، وقد قادت هذه الوثيقة إلى اتفاق مكة بين حركتي فتح وحماس وإلى تأليف أول حكومة وحدة وطنية في شباط/فبراير 2007[99].

ولا يزال البرغوثي يسعى لإنهاء الانقسام، وهو من قال، لو قمت بعشرين محاولة لن أيأس من المحاولة الحادية والعشرين[100]. وأكد البرغوثي أنه بالوحدة الفلسطينية فقط يمكن التقدم وتحصيل حقوق الشعب وتعزيز الموقف الدولي تجاه القضية الفلسطينية بدعم حق الشعب بإقامة دولته المستقلة[101].

4 ـ منظمة التحرير

طالب البرغوثي في رسالة من معتقله، في الذكرى السادسة عشرة لاعتقاله، بإحالة قرار إدارة المقاومة والقرار السياسي والدبلوماسي والتفاوضي إلى قيادة منظمة التحرير، بعد مشاركة الجميع فيها، وخصوصاً حركتي حماس والجهاد الإسلامي[102].

غير أن العنصر الأهم للخروج من الأزمة يتجاوز الوحدة الوطنية على أهميتها، وهو استعادة خطاب حركة التحرر الذي يستطيع إعادة بناء تحالفات الشعب الفلسطيني مع القوى الديمقراطية

---

(97) فدوى البرغوثي، «أتمنى أن لا تضيع الفرصة الجديدة للإفراج عن مروان البرغوثي،» مرجع سبق ذكره.

(98) فدوى البرغوثي، «مروان البرغوثي...الزعيم الوطني دائم الحضور،» مرجع سبق ذكره.

(99) فدوى البرغوثي، «سيرة قائد،» مرجع سبق ذكره.

(100) غازي مرتجى، «فدوى البرغوثي تؤكّد أن أحداً لم يتدخل للإفراج عن زوجها من السجون الإسرائيلية،» مرجع سبق ذكره.

(101) أحمد جمعة، «صدمة فى صفوف أبناء فتح بعد إقصاء اللجنة المركزية مروان البرغوثى من منصب نائب الرئيس،» مرجع سبق ذكره.

(102) نائلة خليل، «مروان البرغوثي يدعو من المعتقل إلى عقد مؤتمر وطني للحوار الفلسطيني الشامل،» **العربي الجديد**، 2018/4/15، <https://bit.ly/2Xx7Jbr>.

والتقدمية في الوطن العربي، ومع القوى المحبة للسلام والداعمة لتحرر الشعوب على الصعيد العالمي[103].

5 ـ المفاوضات الفلسطينية ـ الإسرائيلية وقضية الأسرى

طالب البرغوثي القيادة بالتمسك بعدة شروط أساسية قبل الشروع بأي مفاوضات مع إسرائيل؛ منها الإصرار على وقف الاعتقالات بصورة كاملة، واشتراط الإفراج الشامل عن الأسرى في جدول زمني محدد وملزم للانخراط في أي عملية تفاوضية، والإفراج عن النواب الأسرى واحترام حصانتهم السياسية، شرطاً مقدماً لإجراء أية مفاوضات، لأنهم يمثلون بشرعيتهم إرادة الشعب وكرامته[104].

كما اتهم البرغوثي الفصائل الفلسطينية بالتقصير في تحرير الأسرى، فلم يحدث وفقاً للبرغوثي أن فاوضت حركة تحرر وطني وأهملت قضية تحرير الأسرى، وتجاهلتها كما في الحال الفلسطينية، فقد وقّعت منظمة التحرير اتفاق أوسلو من دون اشتراط إطلاق أي أسير[105].

كما طالب البرغوثي بعدم إجراء أية مفاوضات مع إسرائيل، قبل إعلانها والتزامها الرسمي بمبدأ إنهاء الاحتلال والانسحاب إلى حدود 1967، وحق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره، وإقامة دولة مستقلة كاملة السيادة وعاصمتها القدس، واعتبار تحرير الأسرى واجباً وطنياً مقدّساً[106].

6 ـ المقاومة والتحرير والسلطة

يوضح البرغوثي أن السبب وراء تراجع المقاومة هو غياب الثقافة الأمنية للمقاومة والمقاتلين، فأغلبية الفصائل تخلت عن مفاهيم وعقيدة المقاومة وتحولت إلى فصائل ذات بنية حزبية وسياسية في الجوهر، فضلاً عن أن القادة والكوادر من ذوي الخبرة إما استشهدوا أو اعتقلوا لأوقات طويلة أو تخلوا عن القيام بأي عمل مقاوم تجنباً لدفع أي ثمن[107].

كما دعا البرغوثي إلى إعطاء الأولوية لدعم حركة المقاطعة وفرض العقوبات، وإسناد المنتوج الوطني، ووقف شامل للعمل في المستوطنات، وضع مدينة القدس في مقدمة برنامج الصمود، وفي الخطاب السياسي، ومنحها الأولوية في موازنة السلطة[108].

---

(103) مروان البرغوثي، «نحو توليد نخبة سياسية جديدة،» **مجلة الدراسات الفلسطينية**، السنة 27، العدد 106 (ربيع 2016)، ص 8.

(104) نائلة خليل، «مروان البرغوثي ينتقد السلطة: 3 شروط لبدء المفاوضات،» **العربي الجديد**، 2014/4/6، <https://www.alaraby.co.uk/politics/2014/4/6>.

(105) علا التميمي، «مروان البرغوثي «رئيسٌ» تحت الاحتلال؟،» مرجع سبق ذكره.

(106) نائلة خليل، «مروان البرغوثي يدعو من المعتقل إلى عقد مؤتمر وطني للحوار الفلسطيني الشامل،» مرجع سبق ذكره.

(107) المصدر نفسه.

(108) المصدر نفسه.

وتعقيباً على كل ما سبق، انهالت على البرغوثي ضربات المطرقة ـ إسرائيل ـ التي اعتمدت على مساندة سندان المسترئسين من قادة حركة فتح. هل الكرسي تستدعي كل هذا الحقد على رمز أمضى حياته في المقاومة والإبعاد والاعتقال ويقضي حكماً مدى الحياة في سجون الاحتلال. فإسرائيل ترفض إطلاق سراحه وتعزله في زنازين العزل الانفرادي وهذا كله مستوعب من العدو، ولكن غير مقبول من قادة حركته، الذين يستبسلون في استبعاده من كل المسؤوليات ويضعون كل المعوّقات أمام إخراجه من السجن في أي عملية تبادل مستقبلية. ولكن البرغوثي على ما يبدو وبمساندة بعض التنظيمات والشعب الفلسطيني والكادر الفتحاوي، سيخرج من بين المطرقة والسندان إلى الرئاسة.

خاتمة

مثّلت حياة مروان البرغوثي التنظيمية صعوداً متدرجاً في سلم الهرم القيادي الفتحاوي بفعل التضحيات الجسام التي قدمها في حياته، فهو لم يعش حياته الشخصية العادية ولم يكن من قيادات الامتيازات، وإنما قبل لنفسه مشقات النضال ضد الاحتلال وكاد يدفع حياته ثمناً لهذا الدور التاريخي الكبير الذي أدّاه منذ أوسلو إلى تأسيس الكتائب التي لم تدم. واستمر البرغوثي في دفع الثمن حيث حكم عليه بخمسة مؤبدات، ولم تكتف إسرائيل بهذا الحكم الفلكي بل زجت به في زنازينها الانفرادية وحاربته متقاطعة مع الطامحين في جرف الصخرة الكبيرة ـ البرغوثي ـ من طريقهم نحو رأس الهرم الفتحاوي والسلطوي. رغم ذلك لم يستسلم البرغوثي وشكل مدرسة ثورية داخل السجون الإسرائيلية، كما يتابع عن كثب كل الماجريات السياسية في الساحة الفلسطينية وكل انتخابات لحركة فتح يتصدرها وكل دعاية انتخابية لفتح في الجامعات وغيرها يكون البرغوثي المادة الدسمة للدعاية الانتخابية الفتحاوية وصوره لا تفارق كل الميادين □

الوطن العربي و«الثورة الرقمية»: إعادة بناء الدولة الوطنية، وتفعيل المشروع التنموي

محمد عبد الشفيع عيسى(*)

أستاذ العلاقات الاقتصادية الدولية في معهد التخطيط القومي ـ القاهرة.

يبدو لي من قراءة أحدث تقارير المنظمات الدولية المعنية بقضايا التنمية في العالم أنه قد تم «إقفال الباب» ـ تقريباً ـ على من هم «داخل البيت التنموي»، ولم يعد مسموحاً إلى حد كبير بالدخول إلى «النادي المغلق». في البداية دخل بعض بلدان أوروبا الشرقية والبلقان عقب الحرب العالمية الثانية، تحت المظلة «الاشتراكية السوفياتية»، وفق مفهوم معين، ثم سرعان ما تم الخروج ـ الآمن أو غير الآمن ـ مع انهيار الاتحاد السوفياتي عام 1990، ليتم الدخول، أو «إعادة الدخول»، إلى حظيرة النظام العالمي للرأسمالية، ملحقات أو هوامش مستعادة ومجدَّدة للمنظومة الغربية التمركز، عبر بوابة العضوية التي طال تمنِّيها في «الاتحاد الأوروبي».

وفي الخمسينيات والستينيات من القرن المنصرم دخلت مجموعة من البلدان المستقلة عن الاستعمار القديم، المحرّرة حديثاً، في آسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية، إلى حلبة التنمية ضمن «المجموعة الآسيوية ـ الأفريقية»، اعتباراً من «مؤتمر باندونغ» 1955، ثم ضمن مجموعة عدم الانحياز، منذ المؤتمر الأول في بلغراد 1961 (والثاني في القاهرة عام 1964).

كانت هذه المجموعة الأخيرة من الناحية السياسية نظيرة لمجموعة «العالم الثالث» المولدة في أحضان «مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية» ـ «أنكتاد» ـ الذي انعقدت دورته بجنيف عام 1964 بعد «مؤتمر القاهرة للدول النامية» عام 1962.

كانت مصر منذ تبلور المشروع الثوري بعد الثالث والعشرين من تموز/يوليو 1952 ـ ومن ثم «الجمهورية العربية المتحدة» بمصر وسورية، ثم بمصر وحدها حتى عام 1971 عقب وفاة جمال عبد الناصر ـ متمترسة في قلب الطليعة النضالية لحركة عدم الانحياز سياسياً، وحركة

(*) البريد الإلكتروني: moh_eesaa@hotmail.com.

العالم الثالث نحو التنمية، اقتصادياً؛ انطلاقاً من مشروع عربي قوميّ عام مرتكز في نهاية الأمر على الشعار الأثير: «حرية ـ اشتراكية ـ وحدة».

اعتباراً من منتصف الستينيات أخذ نجم جبهة التحرر والتنمية وعدم الانحياز والوحدة العربية في الأفول النسبي، على مستوى القارات الثلاث أفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية، بدءاً من إجهاض استقلال الكونغو بقيادة باتريس لومومبا 1960 (وقد وقع اغتياله عام 1961)، ثم الانقلاب على كوامي نكروما في غانا (1966)، والانقلاب الدموي ضد أحمد سوكارنو (1967) وبعد ذلك خروج أحمد سيكوتوري من الحكم في غينيا.

وسرعان ما وقع العدوان الإسرائيلي على مصر وسورية والأردن في الخامس من حزيران/ يونيو 1967 لتتبدّل أولويات الزعامة العربية في مصر بالسعي إلى «إزالة آثار العدوان»، ثم لتتبدل أولويات نظام الحكم جذرياً، في مسار عكسي تامّ، بعد وفاة الرئيس عبد الناصر في 28 أيلول/ سبتمبر 1970.

بالتوازي مع هذه العملية الكبيرة لانهيارات جبهة التنمية والتحرر الوطنى في العالم الثالث، كان الاتحاد السوفياتي، نصير هذه الجبهة الأكبر، قد بدأ منذ عام 1968 تقريباً في معاناة آلام المرض العضال اقتصادياً ومالياً وسياسياً، داخل بلاده وبين شركائه في الدول الاشتراكية شرق أوروبا، جنباً إلى جنب النزاع الضاري مع الجناح الاشتراكي الآخر على المستوى العالمي ـ الآسيوي، حيث الصين بقيادة ماو تسي تونغ، على وقع تداعيات المؤتمر العشرين للحزب الشيوعي السوفياتي، المنعقد عام 1956 وما جرى خلاله من «إدانة الستالينية» ورسم معالم مسار سياسي واجتماعي جديد.

وقد وقع الاتحاد السوفياتي تحت وطأة التغلغل الغربي ـ الأمريكي البطيء بالسم الزعاف داخل جبهة أوروبا الشرقية، إلى جانب تصاعد سباق التسلح التقليدي والصاروخي ـ النووي وبخاصة في ظل إدارة ريغان طوال الثمانينيات، إلى حدّ وضع مشاريع «حرب الفضاء» بواسطة الولايات المتحدة، وهو السباق المكلف إلى حد النزيف للدولة السوفياتية.

تضاف إلى ذلك ازدواجية البناء الاقتصادي السوفياتي: تكنولوجيا متقدمة في القطاع العسكري، وأخرى متباطئة بليدة إلى حد ما في القطاع المدني. وكان أن تهيأت الظروف لصعود جيل من القيادات السوفياتية بعد عام 1957 متحلّقة حول قيادة ليونيد بريجنيف تطاول بها الزمن عقوداً إلى حد أن سمِّيت حقبة الركود، وقام بعض من نسلها الأخير ـ من خلال قيادة غورباتشيف ـ باستكمال هدم الدولة العظمى الثانية في العالم بأيديها ـ خلال خمس سنوات 1985 ـ 1990 ـ مثل «حفّاري القبور»، لتنهار تحت أبصارهم والجميع في أواسط عام 1990، بعد سلسلة «دراماتيكية» من الأحداث المتلاحقة.

هكذا خرج الاتحاد السوفياتي من السباق العالمي المحموم للقوة والنفوذ، وكانت خرجت زمرة البلدان النامية والمحررة ـ كما ذكرنا آنفاً ـ من حلبة ذاك السباق العالمي.

وخلال السبعينيات والثمانينيات، في أوج «الحرب الباردة» مع الغرب الأمريكي ضد كل من الاتحاد السوفياتي والصين، كان قد تم تفكيك نسبي لجبهة التحرر والتنمية وعدم الانحياز، بجهد غربي ـ أمريكي حثيث. وتم خلال ذلك اجتذاب حفنة من بلدان الشرق الآسيوي الأقصى ودعمها

إنمائياً لتكون منصّة أمامية ضد زحف «الشيوعية» حسب التصنيف الغربي. ذلك هو الحزام الأول من مجموعة ما يسمى «البلاد حديثة التصنيع» في شرق آسيا الذي تكوّن من: كوريا الجنوبية وتايوان وسنغافورة ومقاطعة هونغ كونغ ـ قبل أن تعود إلى سيادة الصين الأم عام 1997 (إلى جانب ثلاث دول في أمريكا اللاتينية: البرازيل والأرجنتين والمكسيك).

جرت من ثم عملية سلخ هذه المجموعة من تجميع البلدان الآخذة في النمو والساعية إلى تجاوز التخلف الاقتصادي بعيداً من الغرب، لتلتحق بالغرب التحاقاً تاماً ليس سياسياً فقط وإنما اقتصادياً بالذات. وكان قد سبق ذلك، إلحاق اليابان بالغرب عقب هزيمتها في الحرب العالمية الثانية، وصيروتها بالتدريج، من بعد، ركناً ثالثاً متقدماً من أركان قيادة المنظومة العالمية للرأسمالية ـ إلى جوار الولايات المتحدة الأمريكية وأوروبا الغربية. وإلى جانب اليابان، كان الغرب قد سعى إلى اجتذاب «الصين» نفسها، بعد وفاة زعيم ثورتها الاشتراكية ماو تسي تونغ عام 1976، مع سعي الزعامة الصينية الجديدة ـ دينغ هيسياو بنغ ـ إلى إقامة «علاقة خاصة» مع الولايات المتحدة، وبخاصة منذ مطلع الثمانينيات، على جميع الصّعُد ولو في مواجهة الاتحاد السوفياتي.

.. ومن ذلك كله، تهيأ المسرح العالمي في مطلع التسعينيات من القرن المنصرم، لانفراد الغرب بقيادة العالم اقتصادياً وسياسياً، وانفراد «الرأسمالية» بالنفوذ الطاغي مع إزاحة الاشتراكية، ثم انفراد الولايات المتحدة بقيادة الغرب والعالم ككل بوصفها «القوة العظمى الوحيدة».

وحينذاك، مع تولي «بيل كلينتون الرئاسة الأمريكية»، حدث أمران: **أولهما** إعلان حرب «التنافسية» الاقتصادية في مواجهة الحلفاء ـ الشركاء ـ في أوروبا واليابان، وبخاصة على جبهة التكنولوجيا العالية (هاي تك) وفق رؤية نائبه في الرئاسة (والتر مونديل). وقد صمدت الولايات المتحدة في المعركة التنافسية ـ التكنولوجية، حتى أحرزت قصب السبق، ولتفرض التراجع على كل من غريمَيْها ـ حليفَيْها: اليابان وأوروبا الغربية.

والأمر الثاني إعلان «العولمة، التي تطورت فيما بعد إلى عولمة عالية أو جامحة (Hyper Globalization) لتتحول إلى قناع للهيمنة العالمية، بواسطة «الحرية»، حرية الأسواق، بعد حقبة متطاولة من ممارسة نقيض الحرية التجارية العالمية، أي «الحمائية»، وبخاصة منذ مجيء إدارة ريغان في مطلع الثمانينيات. ومن العولمة تحت شعار «الحرية» جاء حدث الاحتفال بقيام «منظمة التجارة العالمية» في مراكش أيار/مايو 1993.

ـ 1 ـ

في سياق الحمائية المحدودة في الثمانينيات، ثم الحرية المقنّنة في التسعينيات ومطالع الألفية، كان «الحزام الأول» للبلدان الحديثة التصنيع، وبخاصة في الشرق الأقصى، قد لحقه خلال هذين العقدين حزام ثان من شرق آسيا بالذات: الفيليبين وتايلند وماليزيا. وربما حزام ثالث من إندونيسيا ثم تركيا وغيرهما قليل، ولا نستثني الهند والمكسيك بمعنى معين، والجميع تم وضعه في صندوق مُحْكم أو شبه محْكم غير قابل للاختراق تقريباً، حتى سنوات قليلة خلت.

وفي السنوات القليلة التي خلت، وقع متغير اقتصادي ـ اجتماعي جديد، من باطن التقدم التكنولوجي، تكنولوجيا المعلومات والاتصالات بالذات، وذلك بانطلاق ما يسمى الثورة الرقمية.

هذه هي ما يسميها البعض ـ إعلامياً على الأقل ـ الثورة الرابعة، أو «الثورة الرابعة» اختصاراً، بالاعتماد على أحدث التكنولوجيات المعتمدة على أحدث موجات التطور المعرفي وبخاصة في الذكاء الاصطناعي والكائنات الآلية (روبوت)، والتحكم الأوتوماتيكي في العمليات الإنتاجية، وتطبيقات «إنترنت الأشياء» وأجهزة «الاستشعار» أو «الحساسات» (Sensors).

حينذاك ثار توقع وبرز حلم بات قريباً بعد أن كان بعيداً:

أن تستفيد البلدان النامية التي لم تلتحق بالحزام الأول والثاني والثالث، من الثورة الجديدة، لتدخل السباق بقوة وتحقق اللحاق بالدول المتقدمة وتسدّ الفجوة التكنولوجية المزمنة مع المتقدمين بل والفجوة الرقمية الأخيرة (Digital Divide).

ـ 2 ـ

بيْد أنه ما كل ما يتمنى المرء يدركه ـ كما يقول العرب ـ وإن الواقع الحالي للاقتصاد الرقمي العالمي يتسم بصفة أساسية بسيطرة عدد قليل من الشركات العملاقة العابرة الجنسيات على سوق التكنولوجيا الرقمية للمعلومات والاتصالات، معظمها من الولايات المتحدة الأمريكية بالذات. نحو عشر شركات رقمية تندرج ضمن الشركات المئة الكبرى في الاقتصاد العالمي، تزداد تعملقاً واحتكارية عبر الزمن، وبخاصة خلال المدة 2010 ـ 2018. وقد تدعَّم طابعها الاحتكاري من خلال الاستيلاء على الشركات الصغيرة أو من خلال الاندماجات بين بعضها بعضاً. وحسب أرقام عام 2015 تقف على قمتها عشر شركات أبرزها ست من أمريكا وحدها: غوغل وآبل وآي بي إم وميكروسوفت وأوراكل وإتش بي.

يتسم الانتشار الجغرافي لهذه الشركات المهيمنة على الاقتصاد الرقمي في العالم، بالتركز الشديد، لأسباب بعضها اقتصادي (توفر البيئة الاستثمارية والمناخ الملائم من وجهة نظر الشركات) وبعضها سياسي ـ استراتيجي.

وفي جميع الأحوال، ليس أيّ من الدول العربية مدرجاً على قائمة البلدان المضيفة للاستثمارات الأجنبية المباشرة للشركات العابرة الجنسيات المئة العملاقة عموماً، والشركات الرقمية العشرة خصوصاً، وليس أي من البلدان العربية مرشحاً في الأفق المنظور للانضمام إلى القائمة، إما لأسباب اقتصادية، وإما، في الأغلب، لأسباب سياسية ـ استراتيجية تتعلق بأولويات التفضيل لـ «دول الأصل» التي تنتمي إليها تلك الشركات من حيث جنسية المالكين لرأس المال.

وإذاً، فلن تستطيع هذه الدول ـ بسهولة ـ الوصول إلى امتلاك أسرار التكنولوجيا الرقمية من لدن الشركات المحتكرة لأسرارها العلمية المحميّة بحقوق الملكية الفكرية، ولأسرارها التصنيعية بحكم احتكار «المعرفة بالصنعة» (Know-how)، وهي المحمية بطريقة غير مباشرة، من طريق القيود التي تفرضها على اتفاقات الترخيص بالمعلومات الصناعية للأطراف الأخرى، وبخاصة من العالم النامي. يضاف إلى ذلك، هيمنة الشركات العملاقة على الأسواق المحلية في الكثير من دول العالم بحكم تفوق القيمة السوقية لعلاماتها التجارية وتفوق شبكاتها الدولية للإنتاج عبر العالم، ونفاذها الفعّال على طول «سلسلة القيمة المضافة العالمية» (Global Value-added Chain (GVAC)) ـ «سلسلة العرض». وإن الدول النامية المسموح لها بالدخول على خطوط

شبكات الإنتاج والقيمة المضافة والعرض، هي تلك التي استطاعت، بعون قيادي مباشر من الشركات الأمريكية والأوروبية أساساً، اختراق الحواجز، والدخول إلى حلبة السباق، عبر «دخول الاستثمارات الأجنبية المباشرة» من الشركات العملاقة إليها، لتحقق بالاستثمار زيادة هائلة في المبيعات وفي تركيم الاحتياطيات النقدية بالعملات (الصعبة) وبخاصة الدولار... ويتم ذلك كله بالقدر القليل من «رأس المال» العيني، في حالة الشركات الرقمية بالذات، وبالقدر الأكبر من المعلومات ومرافق الاتصالات، استناداً إلى بيانات ضخمة (Big Data) تجمعها الشركات عن الأسواق المخترقة في كل حين.

ـ 3 ـ

لا نظن، في ضوء ما سبق، أن أياً من البلدان العربية الرئيسية القابلة للترشح من حيث الإمكان المستقبلي للانضمام إلى قائمة البلدان النامية المتطورة اقتصادياً وتكنولوجياً ورقمياً، مثل مصر والجزائر والمغرب والسعودية، لا نظن أن أيّاً منها سوف يسمح لها اختراق الحواجز ودخول الحلبة في الأفق القريب على الأقل. إن لم يكن ذلك بسبب الفشل والفساد في الإدارة الحكومية وإدارة الأعمال الخاصة في الدول المذكورة وغيرها (المفتقدة لمعايير ما يسمى الشفافية والحوكمة وأداء الأعمال وفاعلية الإنفاق) فيكون بسبب الاختيار الاستراتيجي أو الجيوبوليتكي للشركات الغربية وفي صدارتها الأمريكية بفعل تفضيلاتها الخاصة، وفي مقدمتها الحفاظ على التفوق المقارن للكيان الصهيوني (إسرائيل).

ذكر الرئيس الأمريكي الحالي دونالد ترامب، أن الولايات المتحدة تحقق زيادة كبيرة في إنتاجها من النفط، وإذ تتحول إلى دولة مكتفية بذاتها طاقياً، بل ومصدّرة، فلم تعد بحاجة إلى نفط السعودية (والخليج عموماً)، ومن ثم ـ كما ذكر ـ فإن الوجود الأمريكي في منطقة الشرق الأوسط لا يستهدف ضمان إمدادات الطاقة، ولكن ضمان حماية (إسرائيل). هكذا قيل، وهو صحيح، يصرح به من يمكنه التصريح، ولم يسبقه إلى ذلك أحد، من حيث وضوح اللغة المستخدمة في الخطاب السياسي من الغرب عموماً، وأمريكا خصوصاً.

ولكن هل معنى ذلك أن الباب مغلق من دون الوطن العربي ـ ومنه مصر العربية ـ للولوج إلى بوابة التنمية والتطور الرقمي بالذات...؟

نرى أن هناك مدخلاً له عدة منافذ ممكنة للولوج و«الالتحاق» وربما «اللحاق» وفق أسلوب وطابع خاصَّيْن.

ونبدأ بالقول إن مداخل متعددة مطروحة، تنبع من البدائل الضرورية تاريخياً، وبخاصة إقامة كيان عربي توحيدي كبير نسبياً، يتبنى مشروعاً تكاملياً وتنموياً فاعلاً، وهذا من خلال دولة عربية موحدة تجمع قطرين عربيين وازِنيْن أو أكثر.

هذا المدخل في الوقت الراهن بالغ الصعوبة لأسباب بيّنة للجميع، وإن كان الأنجع تاريخياً من حيث بناء قوة ذات وزن عالمي على غرار روسيا، على سبيل المثال، والبرازيل وإندونيسيا، ولا نقول الصين.

وإن لنا تحفظات متعددة على النموذج الإنمائي الصيني؛ فهو ليس بمثل أعلى يحتذى به في جميع الأحيان وعلى كل حال، ولكن الصين استطاعت أن تقوم بحيْد النزعة العدوانية الأمريكية، الاستفادة من علاقتها الخاصة بأمريكا. واستطاعت دول شرق ـ آسيوية أخرى، من الجيلين الأول والثاني وربما الثالث، مع وعي اختلاف ظروفها عن الصين، توظيف علاقة التبعية التي ربطت أغلبها بالغرب وأمريكا لتحقيق انطلاقة إنمائية معينة في الإطار العام للنظام الاقتصادي العالمي للرأسمالية.

وإن حكامنا العرب ـ التابعين أو «ذوي العلاقة الخاصة» في جملتهم أو جلّهم ـ لم يمكن لهم طوال العقود الأخيرة منذ سبيعنيات القرن المنصرم، ولأسباب ذاتية وموضوعية، داخلية وخارجية، تحقيق انطلاقة إنمائية ما، كما فعلت الدول الآسيوية في الشرق الأقصى وجنوب شرق آسيا. ولم تكن الانطلاقة الإنمائية العربية الحقيقية بممكنة أصلاً، إلا بالفكاك من إسار الارتباط التبعي بالغرب (الأمريكي) ومن ثم تشكيل جماعة اقتصادية عربية معتمدة نسبياً على الذات وعلى «تعاون جنوب ـ جنوب»، وذلك بالنظر إلى «الفيتو» الموضوع غربياً وأمريكياً على إقامة قوة عربية كبرى موازية وموازنة ومن ثم معادية ـ بالاحتمال ـ للكيان الصهيوني (إسرائيل)؛ وكذا بالنظر إلى العجز البنيوي المتأصل في أنظمة الحكم العربية، ومثالها الساطع «نظام» و«حقبة» السادات ـ مبارك في مصر العربية على امتداد أربعين عاماً ويزيد، في إثر وفاة الرئيس عبد الناصر (1970). لذا، ربما يفرض علينا التحليل التاريخي المقارن، أن نستبعد إمكان بناء دولة عربية وحدوية كبيرة في الوقت الراهن، للأسباب المذكورة ولغيرها.

لنلاحظ هنا أن الصين مثلاً، هي بالمقارنة، «دولة ـ أمة» منذ أمد تاريخي بعيد، تقوم على قومية رئيسية هي «الهان» مع وجود أقليات قومية مهمة، مثل «الإيغور». أما نحن العرب فلم يقدّر لنا، في العصر الحديث على الأقل، أن نقيم دولة واحدة أو موحدة، لأمتنا العربية، فلسنا «دولة ـ أمة» (Nation-state) وإنما نحن «أمة في دول متعددة» (Multi-state Nation) ولذلك تكون نقطة انطلاقنا لبناء القوة العربية الجماعية بالغة الصعوبة، مقارنة بالصين، كما أشرنا على سبيل التخصيص.

والأَولى أن نعمل على تحويل نمط الحكم ونمط بناء الدولة الحديثة في وطننا العربي، من حيث علاقاتها الخارجية، من «التبعية» إلى «الاستقلالية النسبية». وليكنْ ذلك من خلال إعادة بناء وتفعيل نموذج «الدولة الوطنية» التي انهار مشروعها الأول على وقع المتغيرات المختلفة، داخلياً وخارجياً؛ على أن تكون «دولة وطنية» ذات مشروع تنموي، يستبعد «الخضوع» إن لم يستطع الاستقلال الحقيقي الناجز عن دوائر الاستعمار القديم والجديد، التي تنوب عنها استراتيجية الهيمنة للولايات المتحدة الأمريكية.

ومن «استبعاد الخضوع»، ومن «بناء جهاز فعّال للإدارة العامة والحكومية» تتمّ قيادة مشروع تنموي متعدد القطاعات (عام، خاص، تعاوني وأهلي...) يتعامل بمرونة وحصافة مع المتغيرات الدولية في البيئة الاقتصادية العالمية، وبخاصة من حيث هيمنة الشركات العملاقة على الفضاء الاقتصادي والرقمي عبر سلاسل القيمة المضافة التي تحرسها وترعاها الشركات، بإسناد المهمات الإنتاجية المجزّأة والمنفصلة على امتداد «سلسلة العرض» إلى جهات منتقاة بالذات عبر

أركان المعمورة، وفق ما أسلفنا. وليكنْ المدخل الممكن، الذي ندعو إليه ههنا، هو تجنّب تكثيف التعامل ـ ما أمكن ـ مع الشركات العملاقة عابرة الجنسيات من خلال ما يلي:

1 ـ بناء شبكة معاملات مع الشركات الدولية الصغيرة والمتوسطة، كلما كان ذلك ضرورياً وممكناً، من أجل الحصول على شروط أفضل للاستثمارات الأجنبية المباشرة ذات أكبر قدر من المنافع المحتملة، وأقل قدر من الخسائر المتوقعة.

2 ـ تشجيع التكامل الإقليمي في المجالين الاستراتيجيَّين ذواتي الأولوية: الوطن العربي والإقليم العربي ـ الأفريقي، لتحقيق سلاسل عربية، وعربية ـ أفريقية، للقيمة المضافة وسلسلة العرض السلعي والخدمي، استناداً إلى تجربة تكاملية متدرجة: تبدأ من «منطقة التجارة الحرة» إلى «اتحاد جمركي» ثم إلى سوق مشتركة تضمن التنقلات الحرة للمنتجات وعوامل الإنتاج. وبهذا يتم إيجاد بديل (إقليمي) للتكامل الدولي المفروض من قبل عمالقة الإنتاج المدوّل في العصر الرقمي.

3 ـ ليس ضرورياً أن نلج مباشرة إلى أحدث موجات العصر الرقمي، بالتحكم في آليات الثورة الرقمية من نهايات السلسلة الطرفية للتكنولوجيا «المعلوماتية ـ المعرفية» و«الاتصالية».

وإنما يمكن أن نسعى إلى ما يلي:

أ ـ تفعيل مؤسسات «البحث والتطوير» العامة أو الحكومية (R & D) للنفاذ التدريجي إلى أسرار «العلم الأساسي» المرتبط بالقمم الرقمية، وبخاصة الذكاء الاصطناعي والتحكم الآلي والتحكم الإنترنتي من بُعْد في «الأشياء»، ومثال ذلك: «المركز القومي للبحوث» في جمهورية مصر العربية.

ب ـ إضافةً إلى تفعيل «البحث العلمي الأساسي» في قمم المعرفة ذات التماسّ الرقمي، في المؤسسات الحكومية أو العامة، كما ذكرنا في (أ ـ)، فإنه يجب العمل من طرف المؤسسات الخاصة على إقامة مرافق «البحث والتطوير» على المستوى التطبيقي، وأنشطة التصميمات (Design) من أجل أن تكون مؤهلة لاجتذاب، والتعامل مع، الشركات الدولية، الصغيرة والمتوسطة كما أشرنا.

4 ـ يتصل بما سبق، وعودةً إلى أولوية التعامل الاقتصادي والتكنولوجي الدولي مع الشركات العالمية الصغيرة والمتوسطة، ندعو إلى إقامة آليات للبحث المشترك (Joint-Research) مع تلك الشركات الصغيرة المسماة Start-ups، وبخاصة في أوروبا واليابان، وربما في الولايات المتحدة أيضاً، العاملة في حقل الابتكارات في الحقل الرقمي وغيره من الحقول. وهذه الشركات تتكون عادة من عدد قليل من الأفراد الموهوبين القادرين على خلق حلول مبتكرة ـ ولنقل «رقمية» ـ ومستعدة للتعاون مع أطراف دولية متعددة للحصول على التمويل وفرص التسويق للابتكارات، كما هو الحال في تقنيات «إنترنت الأشياء».

5 ـ ليس ضرورياً أن تبدأ البلدان العربية بالسيطرة على القمم الرقمية الصافية أو الخالصة (Pure Digital) وإنما أن تعمل على توسيع وتعميق تطبيقات «الرقمية» في القطاعات الاقتصادية الأخرى، على المستويين المحلي والعربي المشترك، سواء في الاقتصاد الريفي والحرفي وغير الرسمي، أو في الاقتصاد الرسمي الحضري بالذات، صناعياً وخدمياً.

نشير هنا إلى أن هناك أنشطة اقتصادية متعددة، يمكن تطويرها رقمياً في الحدود الممكنة والمعقولة، وبالتدريج، ومن أهمها، على الصعيدين العالمي والعربي، ما يلي: تجارة «التجزئة» أو «المفرق» (شبكات التوزيع المستفيدة من الآليات الرقمية، لتطوير المتاجر الصغيرة والمتوسطة)؛ أنظمة الرعاية الصحية والخدمات التعليمية؛ السفر والسياحة والنقل؛ قطاع الاتصالات؛ الخدمات المهنية (المحاسبة والمراجعة، الاستشارات... إلخ)؛ الخدمات المالية والمصرفية (وهناك جهد واضح لدى البعض في مجال تعميم «المدفوعات الرقمية»)؛ تصنيع وتجميع معدات النقل وسيارات الركوب؛ الإعلام والتواصل المجتمعي Media.

حاشية جيوبوليتيكية

إن نموذج «الدولة الوطنية ذات المشروع التنموي والبعد العربي الوحدوي» التي ندعو إليها في هذا المضمار، كحل إنقاذي ذي طابع انتقالي، يمكن أن تكون قادرة ـ عبر الزمن ـ على مواجهة الضغوط، حيثما وجدت، سواء من جانب الدول الكبرى أو من شركاتها العملاقة، لمحاولة التأثير في ماجريات سياساتها العامة ونظام الحكم الداخلي، والعلاقة مع الدول الأخرى في الإقليم (مثل إيران وتركيا وإثيوبيا).

هذا، وإن «هرولة» بعض الأنظمة الحاكمة في عدد من البلدان العربية نحو التطبيع مع الكيان الصهيوني، يرتبط ـ إذا أحسنّا الظّن بالنيات ـ بمحاولة التحوّط في مواجهة ضغوط محتملة، من واقع العلاقة المتوثقة في هذه الآونة، أكثر فأكثر، بين الإدارة الأمريكية الحالية وذلك الكيان.

نشير هنا، على سبيل «التخمين» فقط، إلى أن محاولة «التطبيع» الجارية، بين بعض الدول العربية التي كانت بعيدة نسبياً من مجرى العلاقات الإقليمية، وبين «إسرائيل»، ربما نجمت من الخشية من احتمال التدخل ـ بحرب تكنولوجيا المعلومات والاستشعار والقرصنة الإلكترونية وربما تجنيد العملاء وإثارة الانقسامات في أوساط العائلات الحاكمة ـ من أجل فرض صيغ معينة للخلافة السياسية ووراثة الحكم، بما لا يرتضيه الوضع القائم، هنا أو هناك.

لذلك رأى البعض أن التعامل مع «إسرائيل»، بل والمبادرة بذلك، ربما يمثل «البوابة الملائمة» لتوقّي الأخطار المحتملة القادمة، في ما يُتوقَّع من أجهزة الأمن والاستخبارات والدبلوماسية الغربية ـ الأمريكية. وفي حالة أو حالات أخرى، يأتي «التطبيع الصهيوني» مدخلاً محتملاً، إن أحسنّا الظّن بالنيات كذلك، لتوقّي «رُهاب الخطر» ـ المبالَغ فيه عادةً لأسباب شتّى ـ من دول إقليمية معينة، وبخاصة إيران.

فهل آن أوان الشروع في إعادة بناء وتفعيل نموذج «الدولة الوطنية العربية ذات المشروع التنموي والبعد الوحدوي»، وفق الخطوط السابق اقتراحها، كسبيل لا مناص منه لتحقيق درجة معقولة من الاستقلالية النسبية وتحييد محاولات الاختراق عبر البحار، وتحقيق بدايات مبّشرة للانطلاقة التنموية العربية..؟

سؤال نرجو الإجابة عنه بالإيجاب، من أجل النظر بعين غير غاضبة خلفنا ومن حولنا وإلى الأمام...! □

التوفيق بين الفلسفة والدين (ابن رشد أنموذجاً)

باور أحمد حاجي(*)

باحث وكاتب في الفلسفة السياسية ـ العراق.

مقدمة

ليس من الضروري أن نتناول هنا بالبحث أول مسألة تخطر ببال، التي تتعلق بمسألة وجود فلسفة إسلامية أو عدم وجودها، وهي مسألة ما زال الدّارسون يثيرون حولها نقاشات طويلة يمكن إجمالها في اتجاهين: **الأول**، يرى عدم وجود فلسفة إسلامية؛ و**الثاني**، يرى أن ثمة فلسفة إسلامية بالمعنى الحقيقي لهذه العبارة. فأما الرأي **الأول** فيحتج أن الفلسفة الإسلامية ظلت على الدوام فلسفة انتخابية عمادها الاقتباس مما ترجم من كتب الإغريق، وهو مذهب إرنست رينان الذي بيّن أن ما يدعونه فلسفة إسلامية ما هو إلا فلسفة يونانية كتبت بحروف عربية، وهذا كل شيء! ومجرى تاريخها أدنى من أن تكون فهماً وتشرُّباً لمعارف السابقين وليست ابتكاراً، ولم تتميز تميزاً يذكر عن الفلسفة التي سبقتها لا بافتتاح مشكلات جديدة ولا هي استقلت بجديد في ما حاولته من معالجة المسائل القديمة؛ فلا نجد لها في عالم الفكر خطوات جديدة تستحق أن نسجلها لها. أما الرأي **الثاني** فيؤكد أصحابه أن للمسلمين فلسفتهم الخاصة بهم رغم أنهم تعرفوا إلى الفلسفة عن طريق اليونان، فقد استحدثوا لأنفسهم مصطلحات ومفاهيم جديدة لم يكن فلاسفة اليونان قد استعملوها من قبل مثل مفهومي «الواجب الوجود» و«الممكن الوجود» اللذين استعملهما الفارابي المعلم الثاني من دون أن يكون لهما وجود في فلسفة المعلم الأول أرسطو[1].

(*) البريد الإلكتروني: duhok_1980@yahoo.com.

(1) باور أحمد حاجي، **الفلسفة السياسية من كونفوشيوس إلى هيجل** (عمّان: دار أسامة للنشر والتوزيع، 2016)، ص 5 ـ 6.

ومهما يكن من أمر، فإن السؤال الذي يفترض أن يطرح، وبخاصة في ما يتصل بهذا البحث فهو: هل يوجد فلاسفة مسلمون؟ الجواب عن هذا السؤال يأتينا على لسان أحد «أعداء الفلسفة الإسلامية» كما يسميه بعض الباحثين، على الرغم من تحفظنا عن هذه المقولة، لأنه لا يتعاطى الفلسفة وينتقدها إلّا فيلسوف يعرف معرفة تامة مبادئها وأسسها، فيقر الغزالي بوجود متفلسفين إسلاميين أمثال الفارابي وابن سينا. نحن إذن لا نناقش هذا الرأي أو ذاك، ونكتفي بالقول بأن موضوع هذا البحث هو بيان موقف ابن رشد بين الدين والفلسفة من خلال التكافل المعرفي الذي هو العلم الذي يدرس طرق استمداد المعرفة من مصادرها، بحيث ثمة مصدران لا ثالث لهما للحصول على هذه المعرفة وهي: إما بالوحي أو بالعلوم الطبيعية والاجتماعية والنفسية، كما يوجد نوعان من أدوات الاستمداد هي: الحواس البشرية والعقل البشري.

أولاً: التوفيق بين الشريعة والحكمة

كان من الطبيعي أن يحاول كل فيلسوف مسلم التوفيق بين الفلسفة والدين، ولكن لا نعرف أحداً من الفلاسفة المسلمين الذين سبقوا ابن رشد بذل في هذا السبيل ما بذله هو من جهد، ولا خصص لها كتاباته قدر ما خصص هو لها. حيث إن الإحساس بالحاجة إلى التوفيق بين الدين والفلسفة أمر طبيعي يحسه المؤمن المفكر أو الفيلسوف، ومحاولة هذا التوفيق تعد إلى حد كبير واجباً، وذلك ليحقق الانسجام بين معتقده الديني العامر به قلبه، ومما لا يتفق تماماً مع النظر العقلي الصحيح. وقد عالج ابن رشد مشكلة تحديد العلاقة بين الفلسفة والدين أو كما يطلق عليها بوجه عام في الفلسفة الإسلامية مشكلة التوفيق بين العقل والنقل في ثلاثة مؤلفات، هي **فصل المقال فيما بين الحكمة والشريعة من الاتصال** وهو أهمها؛ وكتاب **الكشف عن مناهج الأدلة في عقائد الملة**؛ و**تهافت التهافت**. لقد أراد ابن رشد أن يقول الكلمة الأخيرة في هذا الموضوع الشائك، وأن يفرد له دراسة مفصلة متميزاً في هذا عن سائر الفلاسفة السابقين عليه. ولعل دافعه إلى هذا هو وقوف الفقهاء في عصره موقف التنكر للفلسفة اليونانية وبخاصة لفلسفة أرسطو، وانحياز دولة الموحدين نفسها إلى الغزالي وإلى المذهب الأشعري عموماً في علم الكلام. من أجل هذه الأسباب أراد ابن رشد أن يدافع عن الفلسفة بصفة عامة وعن أستاذه أرسطو بصفة خاصة، وأن يوجّه ضربة قاسية لعدو الفلسفة والفلاسفة الإمام الغزالي[2].

وقد يكون من المفيد هنا أن نشير إلى الأوضاع الممكنة التي يصح أن تكون بين الدين والفلسفة والتي لا تزيد على ثلاثة[3]:

1 ـ الاعتداد بالأولى ورفض الثانية، وهذا موقف رجل الدين غير المتفلسف.

2 ـ الاعتداد بالثانية ورفض الأولى، وهذا يكون موقف المتفلسف الذي لا يبالي بالعقيدة.

---

(2) زينب محمود الخضيري، **أثر ابن رشد في فلسفة العصور الوسطى** (القاهرة: دار الثقافة للنشر والتوزيع، 1983)، ص 117.

(3) محمد يوسف موسى، **بين الفلسفة والدين في رأي ابن رشد وفلاسفة العصر الوسيط** (بريطانيا: مؤسسة هنداوي سي آي سي، 2017)، ص 45 ـ 46.

3 ـ محاولة التوفيق بين هذين الطرفين، وهذا هو الوضع الذي يجب أن يتخذه الفيلسوف المؤمن.

نستطيع أن نقول إن فيلسوف الأندلس ابن رشد لم يعتد بالدين وحده من دون العقل، ولا بالعقل من دون الدين، بل حاول أن يسلك طريقاً وسطاً وذلك ببيان أن كلاً من الحكمة والشريعة بحاجة إلى الأخرى، وقد صدر في بيان تلك العلاقة عن هذه المبادئ:

1 ـ القرآن يدعو إلى التفلسف

يرى ابن رشد أن آية ﴿**فَاعْتَبِرُوا يَا أُولِي الْأَبْصَارِ**﴾ (الحشر: 2) إضافة إلى آيات أخرى يستحضرها المسلم بداهة في هذا المقام، مثل الآيات الكثيرة التي تنتهي بعبارة **(أفلا يعقلون)** هي نص صريح على وجوب استعمال القياس العقلي أو العقلي والشرعي معاً، وذلك لأن «الاعتبار» هو القياس بعينه؛ هو العبور من شيء إلى شيء آخر، من مقدمات إلى نتائج تلزم عنها وهو القياس العقلي أو من أصل إلى فرع وهو القياس الفقهي. وبهذا الخصوص يقول ابن رشد: ولما كان الأمر كذلك فواجب أن نجعل نظرنا في الموجودات بأفضل أنواع القياس وأتمّها وهو المسمّى برهاناً، والقياس البرهاني لا يمكن أن يستعمله الإنسان أحسن استعمال إلّا إذا عرف أنواع القياس أولاً، وبماذا يخالف القياس البرهاني القياس الجدلي والقياس الخطابي والقياس المغالطي، وقبل ذلك ما هو القياس وممّ يتركب؟ فإذا تقرر أنه يجب بالشرع النظر في القياس العقلي وأنواعه، كما يجب النظر في القياس الفقهي، فهنا يجب أن نضرب بأيدينا في كتب القدماء. أما القول بأن هذا النوع من النظر في القياس العقلي بدعة، إذا لم يكن في الصدر الأول من الإسلام، فإن هذا القول مردود لأن النظر في القياس الفقهي وأنواعه لم يكن هو أيضاً في الصدر الأول من الإسلام، وإنما استُنبط بعد ذلك وليس يُرى أنه بدعة. إن استنباط الأحكام من أدلتها الشرعية بواسطة القياس هو أساس المعرفة الفقهية، وهو نفسه الاعتبار في مجال الفقه، وبالمثل فاستنباط المجهول من المعلوم في مجال الوجود هو أساس المعرفة العلمية الفلسفية، وهذا النوع من الاستنباط يُتعلّم في المنطق[4].

وبما أن الفقيه يتعلم ويستفيد مما شيَّده الأسلاف من معارف وعلوم تخص (القياس الفقهي) ولنقل علم أصول الفقه، فكذلك يجب أن نستفيد مما شيّده القدماء في مجال «القياس العقلي» ولنقل علوم المنطق، سواء كان أولئك القدماء مشاركين لنا في الملّة أو غير مشاركين، لأن علوم المنطق هي جملة مناهج وطرائق تتنزل من النظر منزلة الآلات من العمل. ونحن نستعين بآلات العمل في شؤوننا اليومية والدينية، من دون أن نتحرى في ذلك ما إذا كان مُنشئها وصانعها مشاركاً لنا في الملة أو غير مشارك. نحن نذبح ذبائحنا وأضحياتنا مثلاً بسكاكين لا نتحرى فيها أن تكون من صنع مشارك لنا في الملة، بل نتحرى فيها فقط شروط الصحة، وهي أن تكون نظيفة غير نجسة وحادة لا تعذّب الحيوان. وإذا كنا نفعل هذا في حياتنا العملية الدينية وغير الدينية،

---

(4) أبو الوليد محمد بن أحمد بن رشد، **فصل المقال في تقرير ما بين الشريعة والحكمة من الاتصال أو وجوب النظر العقلي وحدود التأويل (الدين والمجتمع)**، مع مدخل ومقدمة تحليلية للمشرف على المشروع محمد عابد الجابري (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1997)، ص 87 ـ 88.

فلماذا لا نفعل الشيء نفسه في حياتنا الفكرية؟ وإذا كان الأمر هكذا وكان كل ما يحتاج إليه من النظر في أمر المقاييس العقلية قد فحص عنه القدماء أتم الفحص، فقد ينبغي أن نضرب بأيدينا إلى كتبهم فننظر في ما قالوه من ذلك فإن كان صواباً قبلناه منهم، وإن كان فيه ما ليس بصواب نبهنا عليه[5].

تلك هي فتوى ابن رشد بشرعية الفلسفة، وهي شرعية النظر في كتب القدماء عموماً، وهي شرعية «وجوب»، ولكن هذه الشرعية ليست لمطلق الناس بل فقط لمن هو أهلٌ للنظر فيها. وقد اشترط ابن رشد في الشخص الذي يتصدى للنظر في كتب القدماء شرطين[6]:

أ ـ ذكاء الفطرة

المقصود به هو امتلاك الموهبة والاستعداد لدراسة العلوم الفلسفية، وهذا شرط بديهي، فليس كل الناس يمتلكون الموهبة لقول الشعر أو لممارسة الموسيقى، وكذلك الفلسفة وعلومها، فالمشتغل بها يحتاج إلى نوع من الموهبة والاستعداد الخاص. لقد كانت الفلسفة تضم الرياضيات والطبيعيات وتتوج بالإلهيات، وليس كل الناس قادرين على النبوغ في الرياضيات وهي المنطق، وقديماً كتب أفلاطون على باب أكاديميته: من لم يكن مهندساً فلا يدخل علينا. وابن رشد كان يرى أن الفلسفة في عصره قد اكتملت وأصبحت علماً له أصوله وقواعده ومسائله تماماً كالرياضيات.

ب ـ العدالة الشرعية والفضيلة العلمية والخلقية

العدالة الشرعية تعني في اصطلاح الفقهاء: تجنب الكبائر والتحفظ من الصغائر ومراعاة المروءة. وهذه هي من شروط الشهادة الصحيحة، حيث إن الناظر في كتب القدماء شاهد، فيجب أن يكون عدلاً لا يزيد ولا ينقص ولا يصدر عن الهوى في ما يأخذ أو يرفض. أما الفضيلة العلمية والخلقية فتعني في ذهن ابن رشد التزام الناظر في كتب القدماء ما يعتقد أنه الصواب بحيث لا ينتقل من موقف إلى آخر توظيفاً للمعرفة العلمية الفلسفية في غير محلها.

2 ـ التأويل المجازي أساس التوفيق

المقصود بالتأويل حسب رأي ابن رشد هو إخراج دلالة اللفظ من الدلالة الحقيقية إلى الدلالة المجازية، من غير أن يحل في ذلك بعادة لسان العرب في التجوز من تسمية الشيء بشبيهه أو بسببه، أو لاحقه أو مقارنه أو غير ذلك من الأشياء التي عدّدت في تعريف صنوف الكلام المجازي. فالتأويل بهذا المعنى ليس بدعة ولا خوف منه، فهو كالتأويل الذي يمارسه الفقيه في كثير من الأحكام الشرعية. وليس هناك إجماع على ما يجب أن يحمل على ظاهره من النصوص الدينية ولا على ما يجب تأويله، وليس من السهل قيام مثل هذا الإجماع بل هو من الأمور المتعذرة، لذلك فلا معنى للقول بـ «خرق الإجماع في التأويل» وخصوصاً أن الإجماع في المسائل النظرية الكلامية والفلسفية لا يتقرر بطريق يقيني كما يمكن أن يتقرر في مسائل العبادات. إذاً فلا موجب للتكفير

---

(5) المصدر نفسه، ص 90 ـ 91.

(6) المصدر نفسه، ص 94.

بـ «خرق الإجماع في التأويل»، إذ ليس هناك إجماع في التأويل وإنما هو الاجتهاد في طلب الحق والاختلاف حول ما يؤوَّل وما لا يؤوَّل[7].

ويرى ابن رشد أن تكفير الغزالي للفلاسفة من أهل الإسلام في المسائل الثلاث التي ذكرها في كتابه المعروف بـ **التهافت**، ونسب فيها إليهم القول بقدم العالم، وبأن الله لا يعلم الجزئيات، وبأن الحشر إنما يكون للنفوس من دون الأجساد، فمسألة فيها نظر، وإن الأمر يتعلق هنا بمسائل فيها إشكالات عويصة جداً، وليس يمكن أن يتقرر إجماع في أمثال هذه المسائل حتى يُقال إن هاهنا خرق للإجماع، وقد ناقش ابن رشد هذه المسائل الثلاثة من خلال[8]:

أ ـ الحكماء لا يقولون إن الله لا يعلم الجزئيات

يرى ابن رشد أن أبا حامد قد أخطأ على الحكماء المشائين أتباع أرسطو في ما نُسب إليهم من أنهم يقولون إنه تقدس وتعالى لا يعلم الجزئيات أصلاً، بل يرون أنه تعالى يعلمها بعلم غير مجانس لعلمنا بها، ذلك بأن علمنا للأشياء معلول لهذه الأشياء، فنحن لا نعلم إلّا ما هو موجود، فوجود الأشياء سابق لعلمنا. أما علم الله فهو علة لوجود الأشياء وبالتالي فهو سابق عليها، وإذاً فلا معنى لمقارنة علمه تعالى بعلمنا نحن، ولا معنى لوصف علمه تعالى بأنه جزئي أو كلي كما نصف بذلك علمنا نحن. إن علم الله منزه عن أن يوصف بأنه جزئي أو كلي، فلا معنى للاختلاف في هذه المسألة أي تكفيرهم أو عدم تكفيرهم.

ب ـ مسألة قِدم العالم أو حدوثه

المقصود هنا ليس أشياء العالم، فالجميع متفق على أنها حادثة متغيرة متحولة، بل المقصود هو العالم بأسره منذ أول وجوده، فهي موضوع للاختلاف ليس بين الفلاسفة الإسلاميين والمتكلمين وحسب، بل وبين الفلاسفة القدماء أنفسهم. ذلك بأن العالم بهذا المعنى لا يمكن الجزم فيه بأمر معين، فلا برهان على أنه قديم ولا على أنه محدث، وكل ما يمكن قوله هو أن فيه شبهاً بالوجود الحادث من حيث إنه معلول لله تعالى، وشبهاً بالوجود القديم من حيث إنه يصعب تحديد أول وجوده. أضف إلى ذلك أنه ليس ههنا ما يخالف ظاهر الشرع، بل على العكس، هناك آيات يفيد ظاهرها أو وجوداً كان موجوداً قبل وجود هذا العالم مثل قوله تعالى ﴿**وَهُوَ الَّذِي خَلَقَ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ فِي سِتَّةِ أَيَّامٍ وَكَانَ عَرْشُهُ عَلَى الْمَاءِ**﴾ (هود: 7)، فظاهر الآية يفيد كما يراه ابن رشد بأن «العرش» و«الماء» كانا موجودين قبل خلق الله السماوات والأرض، وكذلك قوله تعالى ﴿**ثُمَّ اسْتَوَىٰ إِلَى السَّمَاءِ وَهِيَ دُخَانٌ...**﴾ (فصلت: 11)، فإنه يقتضي بظاهره أن السماوات خلقت من دخان. على المتكلمين الذين يقولون إن العالم محدث، مخلوق من عدم، هم متأولون كذلك حيث ليس في الشرع أن الله كان موجوداً مع العدم المحض، ولا يوجد هذا فيه نص أبداً، ومهما يكن فهذه مسائل عويصة يصعب تحديد الصواب من الخطأ فيها، والمختلفون فيها هم إما مصيبون مأجورون، وإما مخطئون معذورون، إن كانوا من أهل العلم تماماً كما هو الشأن في الفقه، فالحكم بأن شيئاً ما

---

(7) المصدر نفسه، ص 99 ـ 100.

(8) المصدر نفسه، ص101 ـ 114.

حرام أو حلال لا يعذر فيه الخطأ إلا إذا كان الذي أفتى به مستوفياً لشروط الاجتهاد، أي من أهل العلم، أما إن كان من غير أهل العلم فلا عذر له.

ج ـ المعاد كوجود، والمعاد كأحوال

يرى ابن رشد أنه يجب التميز بين المعاد كوجود آخر أو كحياة أخرى بعد هذه الحياة الدنيا، وبين صفات وأحوال هذا المعاد. والإيمان بالمعاد كوجود آخر مبدأ من مبادئ الدين التي لا يجوز تأويلها. أما صفات هذا الوجود أي هل هو للنفوس والأجساد؟ أم هو للنفوس فقط؟ فالتأويل فيها جائز إذا كان لا يؤدي إلى نفي الوجود. ومع ذلك فقد لا يسلم المؤوّل من الخطأ، لأنه ليس هناك برهان قاطع على أن الحشر يكون للنفوس فقط، ولا على أنه يكون للأجساد فقط. والمخطئ في التأويل في هذه المسألة معذور، والمصيب مشكور أو مأجور هذا إن كان من العلماء أهل البرهان، أما إن كان من غير أهل العلم فالواجب في حقه حملها على ظاهرها، وتأويلها في حقه كفر لأنه يؤدي إلى الكفر، كون أن الأمر يتعلق هنا بأحد المبادئ الثلاثة التي يقوم عليها الدين والتي هي: الإقرار بالله تبارك وتعالى وبالنبوات وبالسعادة الأخروية والشقاء الأخروي.

3 ـ هل هناك حقيقة واحدة أم حقيقتان؟

قال معظم الرشديين في القرنين الثالث عشر والرابع عشر بنظرية الحقيقتين؛ أي أن هناك حقيقة دينية وأخرى حقيقة فلسفية، وأن الحقيقتين قد تتعارضان، وإذا نظرنا الى مشروع ابن رشد الفلسفي في التوفيق بين الفلسفة والدين أو بين العقل والنقل لتبين لنا وجود فكرة وحدة الحقيقة أي أن الحقيقة واحدة دائماً، وأن لها تعبيرين: تعبير فلسفي وآخر ديني، كأنهما وجهان لعملة واحدة. بل إن من يقول إن ابن رشد قال بالحقيقتين يكون قد كشف عن عدم فهم لموقف ابن رشد في فلسفته التوفيقية التي أساسها التأويل وعمادها فكرة الحقيقة الواحدة[9].

أما الحقائق الإيمانية الموجودة في الإسلام، التي يحترمها ابن رشد ويخرجها من دائرة التأويل، فهي من الحقائق التي يعجز العقل عن إدراكها بقدراته الطبيعية، وبالتالي يرى ابن رشد أنه علينا قبولها من دون نقاش، وفي هذه الحالة لا تكون هناك حقيقتان وإنما حقيقة واحدة هي حقيقة الدين، وقد فصل ابن رشد المسائل التي يعجز العقل عن إدراكها بقدراته الطبيعية بين الفلسفة والدين فصلاً تاماً، وهناك حالة واحدة فقط يمكن للعقل الإنساني أن يقف فيها على حقائق الوحي التي يعجز العقل الإنساني بحكم طبيعته عادة عن إدراكها، أي هناك حالة واحدة فقط يمكن فيها أن تتحد الفلسفة بالدين، وهي عندما يستطيع الإنسان الفيلسوف أن يتصل بالعقل الفعّال[10].

وهناك بعض النصوص لابن رشد، إذ يعتقد أن للفلاسفة ديناً مختلفاً عن دين العامة ألا وهو دين العقل، لذلك نراه يقول بهذا الخصوص: إن الشريعة الخاصة بالحكماء هي الفحص عن جميع

---

(9) الخضيري، **أثر ابن رشد في فلسفة العصور الوسطى**، ص 34.

(10) أبو الوليد محمد بن أحمد بن رشد، **تلخيص كتاب النفس**، تحقيق وتعليق ألفرد ل. عبري (القاهرة: المجلس الأعلى للثقافة، 1994)، ص 121 ـ 137.

الموجودات إذ كان الخالق لا يعبد بعبادة أشرف من معرفة مصنوعاته التي تؤدي إلى معرفة ذاته سبحانه على الحقيقة الذي هو أشرف الأعمال عنده وأحظاها لديه جعلنا الله وإياكم ممن استعمله بهذه العبادة التي هي أشرف العبادات واستخدمه بهذه الطاعة التي هي أجل الطاعات[11]. وما لا شك فيه أن ابن رشد يقصد هنا بالشريعة الخاصة بالحكماء الفلسفة التي هي في بحثها عن حقيقة الله تعد خير عبادة الله عز وجل.

خاتمة

ما يلفت النظر في هذه الدراسة هو التزام فيلسوف الأندلس ابن رشد بالمنهجين النقدي والبرهاني في التوفيق بين الفلسفة والدين أو بين العقل والنقل، ويتبين ذلك من خلال تحليله ونقده للمنهج الخطابي والجدلي الذي سلكه المتكلمون والفقهاء في عصره والذي كان له أثره السلبي في الانتاج الفكري والإبداعي لدى مفكري عصره، ودعوته بضرورة الالتزام بالمنهج البرهاني الذي يعتمد على العقل، لهذا ركّز ابن رشد على تحديد المفاهيم والمصطلحات التي استخدمها لتفعيل المنهج البرهاني.

كما نود أن نبين أن ابن رشد من خلال محاولته هذه لم يعتدْ بالدين وحده من دون العقل كما يفعله الفقهاء ورجال الدين، ولا بالعقل من دون الدين كما يفعله الذين لا يُبالون بالعقيدة، بل حاول أن يسلك طريقاً وسطاً وذلك ببيان أن كلاً من الحكمة والشريعة بحاجة إلى الأخرى. وقد صدر في بيان تلك العلاقة ثلاثة مبادئ رئيسية: بأن القرآن صريح في دعوته للتفلسف، وليس هناك إجماع على ما يجب أن يحمل على ظاهره من النصوص الدينية ولا على ما يجب تأويله، وليس من السهل قيام مثل هذا الإجماع بل هو من الأمور المتعذرة، لذلك فلا معنى للقول بـ «خرق الإجماع في التأويل» وخصوصاً أن الإجماع في المسائل النظرية الكلامية والفلسفية لا يتقرر بطريق يقيني كما يمكن أن يتقرر في مسائل العبادات. وإذن فلا موجب للتكفير بـ «خرق الإجماع في التأويل» إذ ليس هناك إجماع في التأويل وإنما هو الاجتهاد في طلب الحق والاختلاف حول ما يؤوَّل وما لا يؤول، كما أن الحقيقة هي واحدة دائماً وليس هناك حقيقتان، بل لها تعبيران: تعبير فلسفي وآخر ديني، كأنهما وجهان لعملة واحدة □

---

(11) أبو الوليد محمد بن أحمد بن رشد، **تفسير ما بعد الطبيعة**، تحقيق موريس بويج (بيروت: المطبعة الكاثوليكية، 1938)، ص 10.

يوسف الشويري

الأصولية الإسلامية: حركات الإحياء والإصلاح والتطرُّف

ترجمة عمرو بسيوني

(بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2019). 256 ص.

منى سكرية(*)

صحافية لبنانية.

ينهي يوسف الشويري الصفحة 238 من كتابه هذا بالتساؤل عن مصير طالبان والقاعدة التي «بدأت التقارير الصحافية... تسلط الضوء عام 2009 على الضعف التدريجي للقاعدة»، مع فوات إشارته إلى «داعش» و«النصرة»، لأن الكتاب كان قد صدر باللغة الإنكليزية عام 2010، .. ولأنه يذكر في المقدمة «أن داعش وأخواتها لا تضيف بعداً كيفياً أو نوعيّاً إلى ما اعتبرته الملامح الرئيسية للراديكالية الإسلامية»! (ص 8).

ـ 1 ـ

في التقديم أن الدراسة «تتوخى تقديم قراءة جديدة لظاهرة الحركات الإسلامية الحديثة والمعاصرة، وتحاول تبيُّن مدى صحة تمثيل هذه الحركات للإسلام في جذوره وبدايات نشوئه»، شارحاً في المقدمة قناعته باستخدام مصطلح «الأصولية» ...«فمن الشرعي تماماً استخدام مصطلح «الأصولية» على الرغم من دلالاته الأنكلوساكسونية والإنجيلية من أجل توصيف الحركات الفكرية واللاهوتية والسياسية في العالم الإسلامي. ومع ذلك لا يهدف هذا الإصرار على استخدام مصطلح عميق الجذور إلى افتراض استمرارية أشكال ثقافية أو حركات ثورية، ولكنها مجرد أداة لغوية يمكن تسخيرها لصالح تسمية عامة» (ص10). و«هكذا نفترض أن المعنى المباشر للأصولية يُشير إلى موقف فكري معيَّن يعلن أنه يستمد مبادئه من نص سرمدي مقدّس» (ص15)، و«إن الأصولية تتبنّى فكرياً وسياسياً تأويلاً خلّاقاً لنصها الموحى به، سواء أكان القرآن أو التوراة» (ص17).

يشير المؤلف في الفصل **الأول** بعنوان «الإسلام والإحيائية الإسلامية» إلى «فترتين

(*) البريد الإلكتروني: monasukarieh7@hotmail.com.

رئيسيتين تشملان «الإسلام التاريخي» من جهة و«الإسلام الحديث» من جهة أخرى. تبدأ المرحلة **الأولى** مع سيرة النبي محمد؛ والمرحلة **الثانية** في اللحظة التي تركت فيها أوروبا عصر النهضة وراءها وشرعت في مشروع جديد من التوسع التجاري والفتوحات العسكرية» (ص 21). هذه المرحلة رافقها صعود ثلاث قوى إقليمية في العالم الإسلامي، وكان قدر هذه الإمبراطوريات العثمانية والهندية المغولية والإيرانية الصفوية «متشابكاً بتطورات عالمية النطاق، وقد دخلت الإمبراطوريات الثلاث المذكورة أعلاه بعد عام 1700 مرحلة من الانحطاط النسبي» (ص 27)، إضافة إلى «بروز القوى البحرية الأوروبية وسيطرة التجار الأجانب عليها.. ومحاولة صد الحكام المحليين لهذه المنافسة»؛ من هنا «بدأت الحركات الدينية الإحيائية تنبت على هذه الخلفية لأجل إعادة تأسيس الإسلام في وضعه النقي والأصلي. وقد أنجزت الإحيائية الإسلامية ظهورها ومارست تأثيراً دائماً في المناطق النائية الممتدة من سومطرة وشبه القارة الهندية إلى وسط الجزيرة العربية وشمال نيجيريا». و«عكست الإحيائية إلى حد كبير، صدى ذلك التغلغل الهامشي» (ص 28). «انطلقت إحدى أولى الحركات الإحيائية في وسط الجزيرة العربية مستوحاة من تعاليم محمد بن عبد الوهاب (1703 ـ 1792)، وقد ترسخ هذا التيار الإحيائي الذي حمل لقب الوهابية لاحقاً في تحالف بين القبائل بقيادة زعيم محلي هو ابن سعود (ت 1756) وبين مؤسسه الديني» (ص 29)، إضافة إلى حركات إحيائية أخرى نشأت في غرب أفريقيا وغيرها... متوقفاً أمام الخصائص المشتركة بينها، إذ يقول إنها «تتشاطر قاسماً مشتركاً من الخصائص المفاهيمية والعملية، تدور حول المرحلتين المتتاليتين: الهجرة والجهاد، وافتراضات نظرية، منها: العودة إلى الإسلام الأصلي باعتباره دين وحدانية الله (التوحيد)، الدعوة إلى التفكير المستقلّ في مسائل الأحكام الشرعية (الاجتهاد)، الهجرة من المناطق التي يسيطر عليها الكفار والمشركون والوثنيون، الإيمان المُتَّقِد بزعيم واحد يكون تجسيداً حياً إما لـ «مُجدد» والإمام العادل، أو المهدي المنتظر» (ص32 ـ 33)، و«أن هذا الاعتقاد في التجديد والمهدوية أصبح السمة المميزة للإحيائية الإسلامية» (ص32)، لافتاً، إلى أنه على الرغم من أن فكرة المهدية لا تظهر في القرآن ولا ورد ذكرُها في أحاديث النبي (صحيحَا البخاري ومسلم)، فقد كان الإحيائيون الإسلاميون مُجمعين على التمسُك بصحة الفكرة وإمكان حدوثها. يستشهد محمد بن عبد الوهاب الإحيائي الأكثر تصلُّباً في معارضة الصوفية والبدع الخرافية بسلسلة واسعة من «الأحاديث الصحيحة» تتناول «أشراط الساعة» وظهور المسيح الدجّال، يليه المجيء الثاني للمسيح (عيسى)، وظهور «المهدي» (ص34). لكن شويري يرى «أنه «بقدر ما اقتصرت هذه الحركات الإحيائية على أتباع الإسلام السني، فقد كانت عقيدة المهدية تعاني اضمحلالاً تدريجياً عقب الهزيمة المأسوية أو الفشل لمدَّعيها المتوالين، ومن ناحية أخرى فإن المفهوم الشيعي للمهدية الذي كان واضحاً في ألفيته وملزماً عقدياً ودقيقاً من جهة النسب فقد صمد أمام اختبار الزمن وصولاً إلى القرن العشرين» (ص 35)، لينهي بالقول إن الهزيمة والتفكك البطيء اللذين شهدتهما التيارات والهياكل السياسية الإحيائية عرفا لحظات مناسبة لصعود الإصلاحية

الإسلامية وصياغة مفاهيمها، وهكذا كُسفت الإحيائية باعتبارها رد فعل عفاه الزمن ضد التوسع التجاري الأوروبي والركود الزراعي والممارسات الفاسدة (ص 40).

ـ 2 ـ

يعرض في الفصل **الثاني** بعنوان «الإصلاحية الإسلامية» لهذه الحركة بوصفها «حركة حديثة خرجت إلى الوجود عقب التفوق والتوسع الأوروبيين، وبرزت أول ما برزت في القرن التاسع عشر في مواجهة الضغط الخارجي» (ص 41)، مقارناً بين الإحيائية الإسلامية التي «استحضرت كنظام متماسك من المبادئ والقواعد»، وبين «الإصلاحية التي وجّهت اهتمامها إلى مأزق المسلمين الذين تلكؤوا في ميادين القوى العسكرية والتنظيم السياسي والتقدم التكنولوجي» (ص 43). من هنا فإن الإصلاحية الإسلامية كحركة مدينية هدفت إلى التغلغل في الداخل الريفي والقضاء على السلطات المحلية الناشئة ووضع التحالفات القبلية تحت سيطرة مؤسسات الدولة الجديدة (ص 45). وهكذا «يمكن تقدير الابتداع المذهل للإصلاحية الإسلامية عندما نحدد ترتيب أولوياتها، ولا يمكن للمرء إلا أن يلاحظ كيف أكبّ الأفغاني وعبده جهودهما على المشكلات التي واجهها المسلمون كجماعة سياسية وبكلمات أخرى أعطيا الأولوية للمسلمين كشعب ومواطنين» (ص 54).

يرى المؤلف أن حسن البنا مؤسس الإخوان المسلمين في مصر عام 1928 «كان أول إصلاحي إسلامي يشدد على أهمية إنشاء حزب سياسي حديث وضرورة صياغة برنامج عمل شامل» (ص 63)، ليعود ويذكر أن سبب خلاف سيد قطب مع جمال عبد الناصر هو أنه في حين أراد الضباط الأحرار عام 1952 تأسيس هيكل واسع يشمل جميع أطياف الرأي «أصر قطب على حزب إسلامي حصري قائم على دستور وتعاليم الإخوان المسلمين» (ص67)، ثم يستدرك بالقول إن الإصلاحية الإسلامية لم تلبِ الحد الأدنى من متطلبات الحركة السياسية الناجحة، إذ كانت في الأساس رد فعلٍ ثقافياً وتعليمياً يسعى إلى إعادة تفسير الإسلام تحت تأثير الرأسمالية الغربية من ناحية، وإلى دمج التفسيرات الجديدة في النظم السياسية القائمة بعد الحرب العالمية الأولى وإلغاء الخلافة العثمانية عام 1924 وصعود مختلف الأحزاب السياسية المحلية من ناحية أخرى (ص 65 ـ 66).

ـ 3 ـ

حمل الفصل **الثالث** عنوان «الراديكالية الإسلامية: الاستهلال» ويشير فيه الباحث إلى أن الإصلاحات التي أجراها حكّام مستعمرون أوروبيون في النصف الثاني من القرن التاسع عشر أدت إلى نشوء مجموعات اجتماعية جديدة «فكانت المرحلة الممتدة بين الإصلاحية والراديكالية، والتي سبقت ظهور الراديكالية الإسلامية في جوهرها صراعاً من أجل الاستقلال عن الحكم الاستعماري»، فأدى هذا النضال بقيادة وإدارة النُخب المُتغرّبة إلى خلق «طموحات وطنية وتطبيق الديمقراطية البرلمانية، وتبني المدوَّنات القانونية الأوروبية» (ص 69). و«شهدت جميع البلدان الإسلامية، إلى جانب بقية العالم الثالث، في غضون العقدين 1950 ـ 1970 تغيرات غير مسبوقة في هياكلها الاقتصادية ومؤسساتها

السياسية ونظمها الثقافية» ارتبطت هذه التغييرات مباشرة بالأهمية المتزايدة للدولة بوصفها وسيلة مركزية للتجديد والتحول.. وكان الدين «خاضعاً للقومية والاشتراكية والديمقراطية الشعبية ضمن وفرة من الأهداف الجديدة» (ص 82).وفي هذا الفصل يشير إلى مواقف زعيم فرع الإخوان المسلمين في سورية مصطفى السباعي «باعتباره وطنياً سورياً وقومياً عربياً»، وتأييده الوحدة العربية بين مصر وسورية إبّان حكم الرئيس الراحل جمال عبد الناصر، ومثلها في تأييده التقارب مع الاتحاد السوفياتي ضد موقف أمريكا الداعم لإسرائيل.. وتستحوذ تركيا تقييماً لتجربتها، فيلفت شويري إلى «أن العلمانية بوجه عام في تركيا أصبحت جزءاً لا يتجزأ من الثقافة الوطنية الحديثة» (ص89)، مميزاً حزب العدالة والتنمية الذي فاز بانتخابات برلمان 2002 و2007 بأنه «تخلى عن معظم المفاهيم المتعلقة ببناء دولة إسلامية» (وسؤالنا ماذا عن السنوات التي تلت ذينك التاريخين، و«تظهير» صورة الإخوان المسلمين في دور حزب العدالة والتنمية في مرحلة ما سُمي الربيع العربي، إضافة إلى محاولات «أسلمة» برامج التعليم وغيرها في تركيا).

ـ 4 ـ

حمل الفصل **الرابع** عنوان «تجاوُز الإسلام»، ويشير الباحث فيه إلى أنه بين عامي 1856 و1950 «أضفى العلماء والمسؤولون المسلمون على الطبيعة المتأصلة للإسلام جميع الملصقات الحديثة للعقلانية والعلم والوطنية والديمقراطية والاشتراكية، وهكذا جرى إثراء الإسلام وبات ملتبساً في آن واحد» (ص 91). ويضيف أن الإصلاح كان يهدف إلى جَسر الفجوة بين التفوق الأوروبي والثقافة الإسلامية لكي يُدمج كلاهما في وحدة واحدة من الحضارة.

وأفرد الفصل **الخامس** بعنوان «التشخيص: سيد قطب والمودودي، الجاهلية والتآمر، صفحات لمناقشة أفكار قطب والمودودي» (ص 123 ـ 158)، مستهلاً بالقول «على الرغم من وجود اختلافات أيديولوجية وسياسية تميّز الإسلاميين الراديكاليين من الجماعات الإسلامية المعتدلة الأخرى، فإن كليهما يشترك في منهجية قبلية ضمنية، توجِّه هذه المنهجية تفسيرهم للتاريخ والسياسة والمجتمع. إنها في الأساس وجهة نظر ماهوية للعالم، أو نظرية تُضفي على الأفراد وكذلك على مفاهيمهم صفات وخواص، وسمات، دائمة ومتأصلة. وتُستخدم هذه الخصائص الثابتة كأداة لتحليل، وفهم التطورات السياسية والدينية بغض النظر عن الزمان أو المكان أو الظروف» (ص 123).

ويتحدث في الفصل **السادس** عن العقيدة ومناهجها ويستكمل في هذا الفصل نقاشه لأفكار قطب حول حاكمية الله وإنشائه «الطليعة»، فضلاً عن قضايا فكرية أخرى يتبناها كالجهاد في سبيل الله وحماية الأسرة، منتقداً قطب حول تبنّيه وإعجابه بكتاب لكاتب فرنسي وصفه الشويري بأنه مغمور ويُدعى الكسيس كاريل.

أما الفصل **السابع** فكان بعنوان «المعضلات الوطنية والفشل» أشار فيها إلى حقبات تولّي عبد الناصر والسادات وحافظ الأسد والإمام الخميني وطالبان الحكم.

أما الفصل **الثامن** والأخير الذي يحمل عنوان «الانتخابات أو الكفاح المسلح:

صناديق الاقتراع أم ذخائر الرصاص؟» فيعرض لتجارب حركة حماس وجبهة الإنقاذ الإسلامية في الجزائر وحزب الله في لبنان، ما أعطى هذه الحركات الإسلامية تميّزاً واضحاً هو اقتران الوسائل العسكرية والأهداف السياسية وإحالتها إلى مصدر أصلي راسخ في الإسلام كأيديولوجيا، وليس كذكرى أو مثال، كما كانت الحال مع المنظمات العلمانية، وبهذا المعنى، يمكن تصنيف هاتين المنظمتين «كحركتَي تحرّر وطني لا تختلفان عن الجماعات الوطنية الأخرى في أمريكا اللاتينية أو أفريقيا، فكلتاهما لديها جناح مدني وعسكري، وهما مندمجتان بالكامل في العملية السياسية لأنظمة حكمهما، مع ترشح حماس في الانتخابات التشريعية عام 2006 ومشاركة حزب الله في الانتخابات اللبنانية منذ أوائل التسعينيات». ربما يمثل الشين فين والجيش الجمهوري الإيرلندي قبل انحلاله أقرب مثال على مثل هذه الترتيبات (ص 230).

خلاصات

ـ يذكر المؤلف (ص 7) أن الملحق الذي أدرجه في الصفحة 239 «يقدم خلاصة دقيقة لهيكل الدراسة ومنهجها في تعاطيها مع مادّتها وموضوع بحثها»، وهو ما شكّل جدولة مكثّفة للحقبات التاريخية والهيكل الاجتماعي والباعث والمفاهيم الفاعلة وأسلوب الصراع لهذه الحركات الثلاث التي أخضعها للنقاش، ولكن، ومع ذلك يمكننا ملاحظة أنه رغم هذا التحقيب الزمني لهذه الحركات فثمة مشتركات بينها تتمدد وتختفي وتعود لتبرز مكانياً وزمنياً، ومثالها استمرار حركات إحيائية (الوهابية مثالاً) وراديكالية (القاعدة وداعش وطالبان) أو متماهية مع بناء الدولة على أسس إسلامية (إيران نموذجاً وفشل تجربة الإخوان المسلمين في الحكم مع الرئيس محمد مرسي في مصر أو في براغماتية حزب العدالة والتنمية الإسلامي في تركيا).

ـ ثمة اختلاف في تجربة الحزب الواحد ومنها على سبيل المثال تجارب حركة الإخوان المسلمين المتباينة ما بين تونس ومصر والسودان وسورية أو في الانشقاقات التي شهدتها الحركات الإسلامية على الساحة المصرية في سبعينيات القرن الفائت وتراوحت ما بين من يدعو إلى العنف أو العمل الدعوي.

ـ على الرغم من وجود حركات إسلامية متفاوتة البرامج والأهداف وفي أكثر من مكان فإننا نلحظ أن معظمها ـ كما الإسلام والمسلمين ـ هم إما في حالة دفاع (الإسلاموفوبيا الهجومية والطاردة كما تستعر اليوم)، وإما في تماهٍ ـ لا نفور ـ مع خطط لا تخدم الإسلام ولا المسلمين، وإما في حالة تبعية سياسية واقتصادية (المعونات المشروطة)، ناهيك بالحقائق والمصالح التي تحكُم سياسة الغرب الداعم للكيان الإسرائيلي بعلاقات (هذا الغرب) بمعظم الدول ذات الأغلبية الإسلامية أو تلك التي تدعّي الإسلام: إيران الشاه وإيران الخميني، باكستان، تركيا الحليفة للغرب، الاحتلال الأمريكي للعراق وتمزيق وحدته، العداء المفرط لتجربة عبد الناصر التنموية والوحدوية والقومية والاستقلالية بمفهومها الوطني، الدعم المطلق لاحتلال إسرائيل لفلسطين وطرد شعبها وتجاهل حقوقه، الدعم لما أُطلق عليه حركات الاسلام «المُتَأمرك»... إلخ.

ـ يذكر المؤلف أن الانتصارات الإسرائيلية كانت الباعث خلف قيام الراديكالية

الإسلامية، وهنا نسأله: باستثناء تجربتي حزب الله في لبنان (إجبار الاحتلال الإسرائيلي تحت ضغط المقاومة إلى الانسحاب عام 2000 وصمودها (أي المقاومة) الأسطوري عام 2006) وحركتَي حماس والجهاد الإسلامي في فلسطين، أين قاومت هذه الراديكاليات المشروع الإسرائيلي؟ أفي أفغانستان مع المجاهدين العرب؟ أم مع القاعدة؟ أم مع داعش وأخواتها؟ أم مع الحركات الإسلامية التي اقتصر نشاطها على الدعوية والتثبيط؟

ـ يذكر حرفياً: «مُلْءُ الفراغ السياسي إلى حد ما في أول الأمر من خلال أنشطة المنظمات الفلسطينية المختلفة التي كانت تشن نضالاً مسلحاً ضد أهداف إسرائيلية منذ عام 1959، إلا أن هذا كان رد فعل سياسياً لم يدم طويلاً، ولم يستمر عقب الحرب العربية ـ الإسرائيلية عام 1973. في غضون ذلك استُبدل أنور السادات بناصر وحافظ الأسد بصلاح جديد. اتّبع كلاهما سياسة أكثر اعتدالاً من سابقيهما داخلياً وخارجياً. لكن السادات هو الذي حمل النهج المعتدل إلى نهايته» (ص 200). وهنا نسأل المؤلف: ألم تستمر الأنشطة الفلسطينية المسلحة إلى حين اجتياح لبنان عام 1982 ولا تزال مع بعض الفصائل داخل فلسطين المحتلة؟ وكيف يصف نهج السادات بالمعتدل والمنطقي؟! ألم يكن ما قام به من صلح مع إسرائيل بداية عملية وفعلية لتطويق أي حل لمصلحة الشعب الفلسطيني، وإلى اليوم؟

ـ لم يشر المؤلف إلى تراجع ـ وانتقادات ـ تلامذة قطب لنهجه المتطرف ولا سيّما في موضوع الحاكمية لله (المرشد الثاني للأخوان المسلمين حسن الهضيبي 1891 ـ 1973 في كتابه **دعاة لا قضاة** وأيضاً القرضاوي من هؤلاء المنتقدين)

ـ حملت بعض فصول الكتاب (الفصلين الأخيرين) أفكاراً ومعلومات لكنها سريعة ومقتضبة وغير مترابطة في بعض الأحيان، فظهرت وكأنها تحتاج إلى مزيد من الشرح والتفصيل (أو لأنها متوجهة للقارئ الأجنبي؟)، دونما إقلال من جهد المؤلف وتعُّمقِه في تسليط الضوء على هذه الحركات التي نؤكد أن التحقيب الصارم من الصعوبة بمكان أن ينطبق عليها. فالإسلام دين سماوي، والمسلمون بشر تتحرك أفكارهم وتتماوج برامجهم وتتراوح مواقفهم وآلياتها تبعاً لمراحل وجودهم، وظروف أمكنتهم وتحالفاتهم والتي في بعض الأحيان (ولنقل أغلبيتها) تتولى شد أزر السلطة الحاكمة (الظالمة) بفتاوى جاهزة ونفعية خدمة لمصالحهم الآنية.. وباسم الدين.

ـ لا يمكن لأي باحث إلا أن يتوقف أمام «تشظيات» المواقف ضمن الطرف الواحد سواء كان إصلاحي أو راديكالي: الانقسامات ومحاولات الإلغاء المُتَبادلة في صفوف الفرق المتطرفة دينياً على الساحات السورية والعراقية والأفغانية على سبيل المثال، أو في تكفيرها لمسلمين من مذهب آخر، أو صراعهم الفكري: وهابية وصوفية وإخوان مسلمين وسلفية معتدلة وسلفية متشددة ناهيك عن صراعات هؤلاء ضد مذاهب الأقليات المسلمة؟!... فهل يُمكن للمؤلف وفي الحالة الأخيرة أن يكتفي بوصفها بالمتطرفة مثلاُ (!)، أم عليه ابتداع توصيف جديد؟ □

ماجد حرب

التربية النقدية: آمال الشعوب ومخاوف الساسة

(عمّان: دار كنوز المعرفة، 2015). 448 ص.

صابر الحباشة(*)

أستاذ مساعد في قسم اللغة العربية، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة زايد.

يُعدّ كتاب **التربية النقدية: آمال الشعوب ومخاوف الساسة** من أنفس ما كتبه باحثو علوم التربية العرب المعاصرون. إذ محّضه صاحبه لموضوع من موضوعات الساعة في الساحة التربوية العالمية، ألا وهو موضوع التربية النقدية.

وقد أجرى المؤلف دراسته متَّبعاً منهجاً علميّاً يتّسم بالصرامة والحذق والسعي إلى الإحاطة بالموضوع، في سلوك بحثي رشيق قائم على الجمع بين متعة الأسلوب وفائدة المحتوى.

ـ 1 ـ

والحقّ أن المؤلف قد ابتدر كتابه بمقدمة مكتنزة لمّت شعث المسائل المتعلقة بموضوع التربية النقدية، وقد اشتملت **المقدمة** على رؤية واضحة واعية لمسار أمهات الرؤى التربوية المعاصرة، وقد خلص ماجد حرب إلى أن «التربية المعاصرة تنهض على خطاب بنيوي حداثوي، يسلّم بالفلسفة الوضعية، وينظر إلى الواقع نظرة غير قابلة للتفكيك، نظرة تؤكد ثقافة كولونيالية تُعلي من شأن فئات من البشر وتحطّ من قدر فئات أخرى، إنها تربية إقصائية اضطهادية بالمعنى الكامل لهاتين الكلمتين» (ص 22).

فهذه هي التربية المنقودة، التي تجعل الغرب مركزاً وغيره هامشاً، التربية التي توغل في المركزية الأوروبية. ولمّا كانت بضدّها تتميّز الأشياء، فقد أوضح المؤلف أن «المقصود بالتربية النقدية [...] [هي] التربية التي تتصدى، نظريةً وممارسةً، للخطابات التي «تقهر» الإنسان وتقزّم آدميته، وتحدّ من حقه في أن يكون متكاملاً، ذا صوت مسموع. إنها نقيض التربية التي تنهض على مفهوم الفاعلية (Efficiency) الذي يُقاس من

(*) البريد الإلكتروني: habacha@gmail.com.

خلال «علامات» الطلاب في اختباراتهم، أو تنهض على المعايير (Standards) التي تعني وضع مؤشرات أو محكّات سلوكية وضعاً مسبقاً ثم العمل على إعادة تشكيل الطالب في ضوئها من غير وعي بمدى ملاءمتها له من حيث هو إنسان، أو على مفهوم الكفاية (Competency) الذي يعني أنّ غاية التربية تمهير (Skilling) الإنسان ليكون كَفِيّاً قادراً على أداء ما، من غير أن نسأل لماذا نقوم بهذا، هل لجعله «شيئاً» في سوق العمل؟...» (ص 22 ـ 23).

ـ 2 ـ

تأتي نظرية فريري وغيره من علماء التربية النقديين في مقابل الاتجاه البراغماتي المنتشر في الولايات المتحدة الأمريكية وغيرها من أصقاع العالم. وتقوم منطلقات التربية النقدية على المطابقة بين الفعلين التربوي والسياسي[1].

تطرق الباحث في **الفصل الثالث** إلى وجود نموذجين إرشاديين كبيرين في التربية نظريةً وممارسةً:

1) النموذج العلمي (الوظيفي): يستند إلى مبادئ الفلسفة الوضعية التي ترى أن الأشياء توجد بمعزل عن الإنسان، وما إن يكتشفها حتى يصبح عارفاً بها. وتتصف المعرفة بالموضوعية والمنحى التجريبي القائم على الأساليب الكمّيّة.

2) النموذج التفسيري: ينهض على افتراضات مختلفة جدّاً، فالوجود ليس بمعزل عن الفرد، وكل موقف أو ظاهرة أو سياق إنما يؤسسه الفرد بتفاعله معه. والظاهرة حُبلى بالمعاني ولا يجوز تفسيرها تفسيراً أحاديّاً. والمعرفة هنا نتاج تفاعل بين ذات عارفة وشيء معروف، والهدف ليس الاكتشاف وإنما فهم هذا الشيء أكثر. وإنما يعمد إلى أساليب نوعية فيلجأ إلى دراسة الحالة أو البحث الإثنوغرافي مثلاً. والمعرفة هنا ذاتية لا موضوعية، ومتغيّرة لا ثابتة، ثم إنها نسبوية لا مطلقة غايتها الفهم لا التنبؤ والتعميم.

ونظرية التعلم في هذا النموذج هي البنائية (Construtivism) التي أرسى دعائمها كلّ من جان بياجيه (J. Piajet) ولف فايغوستكي (L. Vygotsky). تذهب هذه النظرية إلى مَحْوَرة التعلم على الطالب لا المعلم، فالطالب هنا فرد نشط يبني معرفته مستنداً إلى خبراته ومعارفه القَبْلية، والتعلم لا يتم في سياق المثير والاستجابة، بل في سياق أوقع وأشمل، فهو حالة من اللاتزان المعرفي (Disequilibrium).

ويملك كل فرد حسب النظرية البنائية مخططات معرفية (Schema)، أي شبكة من المفاهيم المترابطة، وعندما يريد أن يتعلم مفهوماً جديداً، فإنّ حالة من التوتر تنشأ لديه، إذ المفهوم الجديد لا يجد مكاناً له في مخططاته المعرفية، وهذا التوتر هو اللاتزان المعرفي عينه. فيعمد الفرد إلى تكييف المفهوم الجديد ليلائم تلك المخططات ويستقرّ فيها، وساعتئذ تزول حالة التوتر أو اللاتزان المعرفي ويحدث التعلم.

أمّا الفصل **الرابع** فقد اعتنى فيه المؤلف بالمنهاج النقدي معتبراً المنهاج «لبّ العمل

(1) انظر: باولو فريري، **التعليم من أجل الوعي الناقد**، ترجمة حامد عمار (القاهرة، الدار المصرية اللبنانية، 2006) مقدمة المترجم، ص 13.

التربوي وجوهره، وهو الوسيط الذي تلجأ إليه المنظومة التربوية لتحقيق مآربها وأغراضها، لأنه أكثر مساساً بقطبَي التعلُّم والتعليم: الطالب والمتعلم» (ص 107).

ـ 3 ـ

وبعد أن يعرض حرب عدّة تعريفات للمنهاج يخلص إلى صوره الثلاث الرئيسة:

ـ المنهاج المقصود (Intended)، أو المنهاج الرسمي (Official)، أو المنهاج الصريح (Explicit)، أو المنهاج المكتوب (Written).

ـ المنهاج الخفي (Hidden) أو الضمني (Implicit) أو غير المرئي (Invisible) أو غير المعلَّم (Untaught).

ـ المنهاج المحذوف أو الملغيّ (Null)، ويُسمّى أيضاً المنهاج المُقصى (Excluded) أو الصفري (Zero) (ص 109).

ويعرض حرب، مستشهداً بجاكسون (Jackson, 1968, 2004) الصراع الذي تشهده البيئة المدرسية بين نظامين رسمي يتمثل بالمنهاج المقصود والمنظومة القيمية التي تتبناها المدرسة، وغير رسمي يتمثل بما يحمله الطلاب من قيم واتجاهات، قد تُعارض ما تتبناه المدرسة من قيم. فالمدرسة بيئة يحتشد فيها الطلاب ويزدحمون، وتجري فيها عمليات التقويم وتتسم بوجود سلطة تراتبية (المدير، المعلم، بعض الطلبة...).

ويرى إلتش (Illich, 1971) أن الطلاب يتعلمون من خلال انغماسهم في طقوس المدرسة أكثر مما يتعلمونه من المنهاج المقصود.

وينقل حرب نقد أبل (Apple, 1998) المنهاج الخفي القابع خلف استعمال التكنولوجيا في المدارس، إذ يتحول المعلمون إلى مجرد منفّذين لخطط الآخرين وإجراءاتهم، وهذا يؤدي إلى الاغتراب، ولا سيما أن تلك البرمجيات المعدة سلفاً إن هي إلا برامج معلّبة تحوّل المدرسة إلى سوق مربح.

أمّا المنهاج المحذوف فيتعلق بإقصاء محتوى أو مهارات معيّنة من المنهاج المقصود إقصاءً متعمّداً أو غير متعمّد، إمّا بسبب ضيق الوقت وإما بسبب توجّه تتبنّاه الدولة، أو قد يصيب الحذف بعض أنماط التفكير كالتفكير الاستقرائي أو الاستعاري (Metaphoric).

ـ 4 ـ

كما يعرض ماجد حرب نماذج لتصميم المناهج (العقلاني (ص 119)، الاستقرائي (ص 124)، التدبّري (ص 125)، الطبيعي (ص 127)، المفاهيمي (ص 129)، العكسي (ص 131)) وينتهي إلى توضيح ما يتسم به النموذج النقدي من طلب المعرفة التحرّرية التي يلزمها بالضرورة أهداف كلّية (Macro)، تُحدث ارتباطاً بين المحتوى المتعلَّم والواقع الاجتماعي والسياسي (ص 137).

ويعرض الباحث لأيديولوجيات المنهاج، أي «الرؤى والمبادئ والتصورات المفاهيمية وجملة المعتقدات التي ننظر بها إلى المنهاج» (ص 149)، متابعاً شيرو (Shiro, 2008) الذي قسّمها إلى أربعة:

ـ الأيديولوجيا العلمية الأكاديمية، إذ المنهاج يجسّد المعرفة العلمية في فروع المعرفة، وهدف التعليم النموّ العقلي للطالب.

ـ أيديولوجيا الفاعلية الاجتماعية، إذ هدف المنهاج تحقيق الثبات الاجتماعي.

ـ الأيديولوجيا المرتكزة على المتعلم، إذ هدف التعليم أن يحقّق الطالب ذاته بعدّه إنساناً كلّيّاً يمرّ بمراحل نموّ متعدّدة.

ـ أيديولوجيا إعادة البناء الاجتماعي: أصّلها المنظّرون النقديّون، إذ ذهبوا إلى القول إن غرض التربية هو بناء مجتمع أكثر عدالةً، ويكون ذلك بامتلاك أفراده وعياً نقديّاً بما يعتري المجتمع من عِلَل.

اهتم حرب بالتدريس النقدي لمختلف المواد (قراءة، كتابة، علوم، موسيقى، ...)؛ ففي تدريس القراءة يشير إلى تعويل باولو فريري ودونالدو ماسيدو (Freire and Macedo, 1987) كثيراً على أهمية القراءة في امتلاك الفرد وعياً نقديّاً يجعله قادراً على الفعل الاجتماعي، وقد أحسنَا استعمال التجانس الصوتي بين كلمتي (Word) و(World)، ليُعلنَا أن قراءة الكلمة تعني قراءة العالَم، مفصّلَيْن القول في أربعة اتجاهات لتدريس القراءة: أكاديميّ، ونفعيّ، ومعرفيّ، ورومانسيّ (وجدانيّ)» (ص 167 ـ 168). وضرب الباحث أمثلة على التدريس النقدي للموادّ (قراءة بعض النصوص، تحليل بعض اللوحات، ...).

ويخلص حرب إلى أن «التدريس النقدي ينزع نزعة بيمعرفية صرفة، معلياً بذلك من شأن الدراسات الثقافية، إذ كثيراً ما أوصى النقديّون [...] بالنظر إلى المعرفة نظرة متعددة الجوانب، وكثيراً ما أوصوا كذلك بالاستناد إلى النصوص الثقافية (ولا سيّما الأفلام) طلباً لفهم أوسع، وهو ما يجعلنا نؤكّد جازمين أنّ هذا التدريس يحتفي إلى حدّ كبير بتنوّع تمثيلات المعرفة، هذا التنوّع الذي يُحيل التدريس ممارسةً أخلاقية وجمالية على حدّ سواء» (ص 228).

ـ 5 ـ

واهتمّ الفصل **الخامس** بالتقويم التربوي النقدي، وقد وضع له عنواناً فرعيّاً معبّراً: «الأحكام تروم العدالة الاجتماعية»، إذ عرّف التقويم (Evaluation) بأنه استقصاء منظّم (Disciplined Inquiry)، يقصد إلى إصدار حُكم على جدارة شيء واستحقاقه، غير أن هذا الحُكم يظلّ انطباعاً شخصيّاً ما لم يستند إلى معايير واضحة ومسوّغة. من أجل ذلك فإنّ أيّ عملية تقويم تنهض على ثلاثة عناصر رئيسة: وضع المعايير، وموازنة المعايير، ثم جمع بيانات عن الشيء المراد تقويمه في ضوء تلك المعايير، ليُصار إلى إصدار حُكم تقويميّ» (ص 232).

تتعدّد نماذج التقويم التربوي بتعدّد الخلفيات الفلسفية التي يعتمدها التربويّون؛ فثمّة اتجاه وضعي يعتمد التجريب وثمّة اتجاه تفسيري يقوم على إبستيمولوجيا ذاتية. ومن أشهر النماذج التقويمية، التقويم الموجّه نحو الأهداف، والتقويم الموجّه نحو التسيير، والتقويم الموجّه نحو العميل، والتقويم الموجّه نحو المستهلك، والتقويم المناوئ، والتقويم القائم على الذائقة الجمالية (ص 237).

وتطرّق الفصل **السادس** إلى مسألة إعداد المعلّم النقدي؛ إذ أبرز الباحث أن «برامج إعداد المعلم النقدي ستتخذ شاكلةً مختلفةً إلى حدّ كبير عن تلك التي تتخذها برامج إعداد المعلم التقليدي» (ص 275). ويرى الباحث أن الاتجاهات التي سبقت النموذج النقدي ثلاثة هي: تربية المعلمين القائمة على المعرفة، وتربية المعلمين القائمة على الكفايات (أو الأداء)، وتربية المعلمين القائمة على الاستقصاء (أو برامج إعداد المعلم المتأمّل).

أمّا إعداد المعلم النقدي فيقوم على جعله عارفاً بكيفية الاستماع إلى طلبته، واقتناعه بأن طبيعة عمله لا تنحصر في جوانب تقنية صرف، بل هي ذات صبغة أيديولوجية. فالمعلم يضطلع، بحسب فريري، بمسؤوليات سياسية وأخلاقية ومهنية. وحتى ينجح المعلم النقدي ينبغي أن يكون ذات منظور فوق إبستيمولوجي تتحابك فيه عدّة أنواع من المعرفة تخوّل له إدراك الطبيعة المعقّدة التي تسم التدريس: من معرفة تجريبية ومعيارية ونقدية وأنطولوجية واختبارية وتأمّلية.

ـ 6 ـ

اهتمّ الفصل **السابع** بالبحث التربوي النقدي من التنبؤ والفهم إلى التحرر والانعتاق، إذ نقل حرب عن بعض الباحثين التربويين أن «البحث التربوي النقدي استقصاء يقصد إلى فحص قضايا النفوذ والاضطهاد والانعتاق، لذلك فإنه ينهض على أسس مغايرة لتلك التي يأخذ بها البحث الوضعي أو البحث التفسيري على حدّ سواء، وهذه الأسس هي النقد والانعتاق والتعددية» (ص 335).

وانتهى ماجد حرب في الفصل **الثامن** إلى تنزيل موضوع التربية النقدية على الواقع العربي، مستعرضاً إشكاليات حضور التربية النقدية عربيّاً وغيابها والحاجة إليها. وقد شخّص الباحث في هذا الفصل علل البحث التربوي العربي وأبرز ندرة العناية بالتربية النقدية، موازناً وجوهاً ونظائر بدت له بين تناول عبد الرحمن الكواكبي قضية طبائع الاستبداد وتناول باولو فريري مسألة تربية المقهورين، لما بين التحليلين من تناظر عجيب. واستدلّ حرب على أنّ أمّة العرب هي أحوج الأمم إلى التربية النقدية، في أسلوب يذكّرنا بابن خلدون في مقدمته، يقول حرب: «وما ذاك إلا لتدافع الأزمات عليهم تترى، على نحو بات يهدّد وجودهم وهويتهم، واتخذت معه تلك الأزمات أشكالاً مختلفة؛ فهي سياسية اقتصادية تارة، ثقافية اجتماعية تارة أخرى، وربما اجتمعت كلها معاً، حتى ليصحّ الحديث عن أزمة أنطولوجية حقيقية تتهدّد الأمّة. وجهد بعض مفكرينا وفلاسفتنا في تحليل هذا الواقع المأزوم من منظورات متباينة، يبتغون الوقوف على الأسباب التي آلت بالأمّة هذه المآلات» (ص 394).

ـ 7 ـ

خلاصة القول إنّ ماجد حرب قد تناول في مقدمة كتابه **التربية النقدية** بوضوح الأساس النظري لموضوع الدراسة، ووصف المشكلة البحثية بطريقة محددة، ومضى يسوّغ الدراسة تسويغاً مقنعاً. وقد صاغ أسئلة الدراسة صياغة واضحة جلية، وتولى طوال البحث جمع البيانات في ضوء مشكلة الدراسة وأسئلتها وعمل على تحليلها ومناقشتها بصورة منطقية متسلسلة واضحة تماماً. وخلص في **الخاتمة** إلى أهمّ النتائج والتوصيات. ويتسم الكتاب بالتوثيق المحكم وفق الأصول المتبعة، وقد عاد إلى أمّهات الدراسات يؤصّل انطلاقاً منها الظواهر المدروسة، ويسترسل في عرض أهمّ تلك الدراسات وأحدثها في المجالات التي تناولها بالبحث، إلى حدود تاريخ نشر الكتاب (2015). وقد جاءت اللغة فصيحة والأسلوب رائقاً رقراقاً عذباً، يشي بحرص الباحث الجادّ على الجمع اللطيف بين جمال الشكل وعمق المضمون □

كتب عربية وأجنبية وتقارير بحثية

كابي الخوري

مركز دراسات الوحدة العربية.

أولاً: كتب عربية

ـ 1 ـ

مصطفى حجازي. **العصبيات وآفاتها: هدر الأوطان واستلاب الإنسان**. بيروت: المركز الثقافي العربي، 2019. 272 ص.

يسعى هذا الكتاب للبحث في آفاق مشاريع بناء الكيانات الوطنية والمؤسسات وبرامج التنمية والنهضة البشرية والعمرانية التي لم تشهد تقدماً يذكر في المنطقة العربية، بل على العكس، تراجعت إلى حد العطالة. ويعود تخلف بناء هذه الكيانات ـ برأي مؤلف الكتاب ـ إلى استمرار تحكم ثلاثية (العصبيات والفقه الأصولي والاستبداد) بالبنى الاجتماعية ـ السياسية، وهذا يضع المعوق الأكبر أمام بناء كيانات وطنية جامعة، وإنجاز مشاريع نهضوية إنتاجية كبرى يقوم بها الجميع وتكون لصالح الجميع. وهذه الثلاثية لا تعترف بكيان وطني جامع يتجاوزها، بل قد تعمل جنباً إلى جنب جاهدة لتجعل الإنسان/المواطن سجيناً لديها، «مقهوراً مهدوراً» يعيش مسلوب **الحق في الحياة الكريمة وحرية الرأي والتعبير**، غير قادر على بناء أو إطلاق طاقات النماء والعطاء لديه، فيحول دون قيام أي مشروع إنتاجي وطني جامع، أو تلمُّس سبل بناء نهضة لها مكانتها على الساحة العالمية. وفي هذا السياق، غالباً ما يجد الاستبداد السياسي (حكم البوليس والاستخبارات) تربته الخصبة في المجتمعات التي تزيد فيها الأصولية والعصبيات؛ فتتضافر جميعها لهدر فكر الإنسان العربي وإنسانيته.

ويركز المؤلف على الأصولية الدينية الناجمة عن احتكار مجموعة من رجال الدين تفسير النصوص الدينية وتأويلها مع تحريم النقاش وتكفير كل من يجادلهم أو يخالفهم الرأي. ويزداد الأمر سوءاً حينما تمارس

الأصولية دورها بجانب العصبيات التي لا تشمل فقط عصبية النسب والقربى؛ بل تمتد إلى القبيلة أو الطائفة أو العقيدة أو حتى العصبية السياسية. والعصبية نظام مغلق يجدد ذاته دون نقد أو تغيير، يفرض شروطه بالكامل على الفرد في القبيلة أو الطائفة. وقد يصل تأثيرها إلى أجهزة الدولة ومؤسساتها، بحيث تصبح المحرك والمرجعية لتصرف العاملين في الإدارة بالرغم من رفع شعار حكم القانون ومبادئ الإدارة الحديثة.

ولا يقتصر الأمر على الأصولية والعصبية في العالم العربي، بل يأتي رأس المثلث ـ أي الاستبداد ـ الذي يمارسه الحكم القمعي البوليسي، فيبعد المواطن عن المشاركة السياسية ويعمل على ترويضه ودفعه إلى الاغتراب والاكتئاب النفسي والإحباط وصولاً إلى دفعه في بعض الأحيان إلى الالتحاق بالحركات الأصولية التي تمارس العنف.

وإذ يسمح الاستبداد لمجموعة صغيرة في السلطة بالتحكم بثروات البلاد وخيراتها، تصبح معيشة المواطن وحقوقه، منّة من الحاكم وسلطته، وليست حقاً طبيعياً له؛ وعلى المواطن في هذه الحالة الحصول على حقوقه من خلال الحفاظ على أمن الحاكم ودوام استمراريته في السلطة مع إطلاق صفات القداسة والتمجيد واختزال الوطن في شخصه، حتى وإن ارتكب الأخطاء، ناهيك بتأمين رجال الدين ما يحتاج إليه الحاكم من غطاء شرعي وديني يأمر القوم بإطاعة ولي الأمر وعدم المسّ بسلطانه، حتى وإن استبدّ وارتكب المعاصي.

ـ 2 ـ

إبراهيم الدراجي. **جريمة العدوان ومدى المسؤولية القانونية الدولية عنها.** بيروت: منشورات الحلبي الحقوقية، 2019. 1096 ص.

يبحث هذا الكتاب في «جريمة العدوان» التي قررت جمعية الدول الأطراف في نظام روما الأساسي في نيويورك في كانون الأول/ديسمبر 2017 تفعيلها لتدخل في اختصاصات المحكمة الجنائية الدولية إلى جانب جرائم الإبادة الجماعية والجرائم ضد الإنسانية وجرائم الحرب، بوصفها أشد الجرائم خطورة، يتم خلالها وبسببها ارتكاب العديد من الجرائم الدولية الأخرى.

وكان نظام روما أدخل «جريمة العدوان» في نطاق اختصاص المحكمة الجنائية الدولية التي أنشئت في روما عام 1998 ودخلت حيّز التنفيذ عام 2002، وأدخل عليها تعديلات عام 2010 فمهّد لتفعيلها بعد مفاوضات مطوّلة لكون الموضوع يتعلق بشن دولة هجوماً مسلحاً على دولة أخرى ذات سيادة. وتطلّب ذلك البحث في خلفيات العدوان وأسبابه وتداعياته وتحديد المسؤول عن ارتكاب هذه الجريمة من مسؤولي الدولة المعتدية، ناهيك بالمفاوضات التي دارت للوصول إلى اعتماد تعريف محدد لـ «جريمة العدوان» وأركانها والشروط المطلوبة لممارسة المحكمة الجنائية اختصاصها في هذا المجال، بهدف المساهمة في حظر استخدام القوة في فض النزاعات وحفظ السلم والأمن الدوليين.

وقد لاحظ العديد من الخبراء أن جريمة العدوان تمثل المدخل لجرائم أخرى، وذلك نظراً إلى أنها الجريمة التي يتم خلالها وبسببها ارتكاب العديد من الجرائم الدولية،

ومنها جرائم الإبادة الجماعية والجرائم ضد الإنسانية وجرائم الحرب. ولذا جاء التعريف بمقصد الجريمة ليشمل التخطيط لعمل عدواني أو الشروع فيه أو القيام به من قبل شخص يكون في موقع المسؤولية في الدولة (المعتدية) أو في وضع يتيح له اتخاذ القرار والتحكم في العمل السياسي أو العسكري للدولة، بحيث يمثّل العمل العدواني انتهاكاً واضحاً لميثاق الأمم المتحدة.

من هنا يعرض الكتاب لخفايا جريمة العدوان وأسباب ارتكابها بما في ذلك الأسباب السياسية والأيديولوجية والدينية والتاريخية والاستراتيجية والاقتصادية وغيرها، ويتناول صورها وأشكالها وممارستها على أرض الواقع والموقف الدولي منها وما يترتب عليها من آثار ونتائج. ويطرح العديد من التساؤلات حول طبيعة مسؤولية الدولة المعتدية عن هذه الجريمة، وإمكان مساءلتها جزائياً عن جريمتها ومطالبتها بالتعويض عن الأضرار التي تسببت بها، إضافة إلى تحديد من هو المسؤول شخصياً عن اتخاذ قرار شن العدوان وسبل محاسبته أمام القضاء.

وإذ يضع الإطار القانوني لجريمة العدوان يتناول المؤلف جهود تحريم العدوان في العلاقات الدولية، ومواقف الشرائع الدينية التي تحرّم العدوان، وصولاً إلى الجهود التي بذلت للتوصل إلى قرار الجمعية العامة الرقم (3314) لعام 1974 الخاص بتعريف العدوان. ويميز بين جريمة العدوان والحالات المشروعة لاستخدام القوة في العلاقات الدولية، متناولاً حق الشعوب المشروع في مواجهة المعتدي والمحتل واستخدامها للقوة في نضالها لتقرير المصير. كما يتناول الجدل حول موضوع استخدام القوة المسلحة لأغراض التدخل الإنساني، وذلك خشية أن يستخدم هذا التدخل من قبل القوى المهيمنة على النظام الدولي ذريعة لاحتلال بلد ما أو الهيمنة عليه خدمة لمصالحها الاستراتيجية الخاصة. ولا يخفى أن الولايات المتحدة شددت على مفاهيم التدخل الإنساني والحرب الاستباقية ومكافحة الإرهاب ونشر الديمقراطية وغيرها من الشعارات التي رفعتها عقب انهيار الاتحاد السوفياتي للتدخل العسكري في يوغسلافيا وشن الحروب على أفغانستان والعراق في سياق تعزيز مصالحها الاستراتيجية والتفرد بإدارة الشؤون الدولية.

ويبين الكتاب أن الدافع الحقيقي لارتكاب جريمة العدوان هو سعي الدول لتحقيق مصالحها مع اعتقادها بأنه يمكنها الإفلات بجريمتها دون عقاب، علماً أن تحريم العدوان بات الآن قاعدة دولية قطعية آمرة لا يجوز انتهاكها تحت أي حجة أو ذريعة. ويؤكد الكتاب أهمية تعزيز الهيئات والآليات الهادفة إلى إلزام المعتدي بدفع التعويضات عن الأضرار الناجمة عن جريمة العدوان، كما يؤكد أهمية تفعيل المسؤولية الشخصية عن جريمة العدوان كبديل لنظام الجزاءات الجماعية طويلة المدى.

ـ 3 ـ

أحمد نور. **نظرية الاستبداد بين الخضوع والثورة.** القاهرة: مركز المحروسة للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات، 2019. 249 ص.

ارتبط وجود السلطة المستبدة في المجتمعات العربية عامة بموروث ثقافي اتسم بالرغبة في الانعزال عن السلطة وعدم التعامل معها والصبر والتواكلية وغيرها من القيم السلبية، التي تجلت بالأدب الشعبي

والأمثال الشعبية والشعر والموال والبكائيات والسخرية والتهكم وغيرها من أشكال ومظاهر التعبير.

وأدى هذا الموروث الثقافي ـ كما يأتي في تعريف الكتاب ـ إلى تهيئة الجماهير لقبول الاستبداد والتعايش معه، حيث رسخ هذا الموروث طابع القهر والتسلط في البنية الاجتماعية، وأسهم في تعزيز المجتمع التسلطي الأبوي، وتأصيل القيم السلبية في الأفراد التي تدفعهم للخضوع والطاعة، والتي تنتقل من جيل إلى جيل لتشكل أحد المكونات المهمة لأنساق القيم في المجتمعات العربية عموماً.

وإذ تأصل هذا الموروث الثقافي في الوعي الفردي والقومي بحيث أصبح يوجه الميول والرؤى والسلوكيات، يرى المؤلف أن المستبد أفاد بدوره من هذا الموروث، بحيث استمد منه المشروعية لفرض سطوته واستبداده. من هنا، يُطرح التساؤل حول السبيل إلى الثورة في ظل هذا الموروث الثقافي المؤدي إلى الخضوع. أما بناء الموروث الثوري فربما يحتاج إلى كتاب الكواكبي الثوري **طبائع الاستبداد ومصارع الاستعباد** كدليل لإنضاج ثقافة ثورية مضادة في المجتمع من خلال تشخيص العوامل المؤاتية للثورة، وأبرزها: بناء الوعي العام وتحفيزه إزاء مخاطر الاستبداد وفي مقدمتها الفساد، ووضع الخطة الناضجة للفعل الثوري من خلال تحديد غايته بوضوح، وبما يؤدي إلى استبدال النظام السياسي المستبد بنظام آخر واضح المعالم ومتفق عليه بالكامل من دون خلافات بين قوى الثورة، أو استفزاز المستبد في ظرف غير مناسب يكون فيه هو الأقوى، والتأكد من نضج الثقافة الثورية في المجتمع تمهيداً لإطلاق المقاومة ضد المستبد ومواجهته. ولا بد من التنبه من مخاطر التدخل الخارجي نتيجة وجود «طامع أجنبي» يغتنم فرصة الفوضى المصاحبة لكل الثورات بهدف اغتيالها وزرع الفتن والانقسام بين أبناء المجتمع الواحد.

ـ 4 ـ

غسان عباس. **رواية جديدة عن الحرب القذرة على سورية: السياسات التدخلية والدفاع المزعوم عن حقوق الإنسان.** دمشق: الهيئة العامة السورية للكتاب، 2019. 292 ص.

يركز هذا الكتاب على تدخل القوى الخارجية في شؤون الشعوب والدول لضرب استقرارها ونهب ثرواتها تحت شعارات مزعومة مثل نشر الديمقراطية والدفاع عن حقوق الإنسان.

ويقدم مؤلف الكتاب في هذا السياق قراءة تحليلية لسياسات تدخل القوى الخارجية في سورية لإسقاط نظام الحكم بالاستناد إلى نظرية «الحرب اللامتناظرة» التي قامت على توظيف تنظيمَي «داعش» و«جبهة النصرة» الإرهابيين اللذين حاولا إقامة كيان تكفيري يقوم على خدمة المصالح الاستعمارية الأنغلوأمريكية.

ويرى أن الحرب على سورية التي رفعت أدواتها شعارات الديمقراطية تجلت حقيقتها في الغزو والعدوان الذي موله ورعاه تحالف لأنظمة عربية وغربية بالاعتماد على الإرهابيين المرتزقة ضمن مخططات تسعى للتحكم بالطرق التجارية والممرات البحرية وبسط النفوذ على أنابيب النفط والغاز والسيطرة على الثروات الطبيعية للبلدان العربية وإطباق الخناق على الجزء الشرقي

من البحر الأبيض المتوسط. ويشدد على أن نظرية المؤامرة حقيقة واقعة مهما حاول بعض الإعلام في عدد من الأقطار العربية نفيها.

ويتناول المؤلف صفحات من تاريخ سورية وظهور حركات الإسلام السياسي ومخططات الغرب لتقسيم المنطقة العربية منذ أوائل القرن 20 وحتى الآن، مشيراً إلى أن ما سمي «الربيع العربي» جزء من هذه المخططات التي أدت فيها الصناعة الغربية للتنظيمات الإرهابية في العراق وسورية دوراً بارزاً.

ثانياً: كتب أجنبية

ـ 1 ـ

Joseph E. Stiglitz

People, Power, and Profits: Progressive Capitalism for an Age of Discontent

New York: W. W. Norton and Company, 2019. 366 p.

يرصد هذا الكتاب للباحث والأكاديمي جوزيف ستيغلز، الذي يُعَدّ من أبرز المتخصصين بدراسة أداء وكفاءة الاقتصاد الرأسمالي، اتجاه الاقتصاد الأمريكي وحكومته نحو الأعمال التجارية الكبرى، في وقت يسود فيه الاعتقاد لدى العديد من الخبراء بأن الوضع الاقتصادي في الولايات المتحدة سيئ للغاية، ذلك أن عدداً قليلاً من الشركات سيطرت على قطاعات الاقتصاد بأكملها، وهذا ما ساهم في زيادة عدم المساواة والبطء في النمو، والإخفاق في تحسين مستوى الدخل.

ويرى المؤلف أن المؤسسات المالية وضعت أنظمتها الخاصة، بينما جمعت شركات التكنولوجيا عدداً لا يحصى من البيانات الشخصية مع القليل من الرقابة، وتفاوضت الحكومات الأمريكية على صفقات تجارية فشلت في تمثيل المصالح الفضلى للعمال. وبالنتيجة، حقق الكثيرون ثرواتهم من خلال استغلال الآخرين بدلاً من بناء الثروة، الأمر الذي يتطلب المعالجة تجنباً لمزيد من عدم المساواة والبطالة.

وفي هذا السياق، يؤكد المؤلف أهمية المصادر الحقيقية للثروة والزيادات في مستويات المعيشة، بناءً على التقدم العلمي والتكنولوجي وتراكم المعرفة وسيادة القانون. كما يؤكد ضرورة عدم الاعتداء على القضاء والجامعات ووسائل الإعلام، وذلك تجنباً لتقويض المؤسسات ذاتها التي طالما كانت أساس القوة الاقتصادية الأمريكية وديمقراطيتها.

كما يحرص على التأكد من أن الأسواق يجب أن تعمل من أجل المواطن وليس العكس، وذلك تجنباً لتكرار فترات البطالة مع العمل من أجل إحياء الطبقة الوسطى، وإنقاذ الرأسمالية والديمقراطية الليبرالية. وربما يتطلب الأمر في هذا المجال عقد اجتماعي جديد ـ يضمن الرعاية الصحية للمواطنين، والتعليم، وأمن التقاعد، والسكن الميسر، والعمل اللائق مقابل أجر لائق.

ـ 2 ـ

Max Blumenthal

The Management of Savagery: How America’s National Security State Fueled the Rise of Al Qaeda, ISIS, and Donald Trump

New York; London: Verso Books, 2019. 400 p.

يُعَدّ هذا الكتاب للكاتب الصحافي الأمريكي ماكس بلومنتال من أكثر الكتب وضوحاً في نقد السياسة الخارجية الأمريكية وتحميلها مسؤولية انتشار حركات وتنظيمات الجهاد في العالم وتحديداً «تنظيم القاعدة» ثم تنظيم الدولة الإسلامية «داعش»، إضافة إلى التسبب في صعود القومية الغربية المتطرفة.

يظهر المؤلف أن القوى المتطرفة التي تهدد السلام الآن في جميع أنحاء العالم هي في واقع الأمر نتاج للسياسات الإمبريالية الأمريكية. ويتحدث في هذا السياق عن تمويل واشنطن السرّي للمجاهدين ومدّهم بالسلاح لمقاومة الغزو الروسي لأفغانستان عام 1979. ويؤكد أن وزارة الدفاع الأمريكية (البنتاغون) درّبت العناصر الجهادية المسلحة في أفغانستان، وظلت الولايات المتحدة تدعم المتطرفين، بمن فيهم أسامة بن لادن، حتى انقلبوا عليها، وكان هجوم «11 سبتمبر 2001».

ومع ذلك لم يتوقف التعاون الأمريكي مع العناصر المتطرفة بالكامل؛ فمع اندلاع «انتفاضات الربيع العربي» استعادت الولايات المتحدة اتصالاتها مع العناصر المتطرفة وقامت بتدريب مجموعات كبيرة منهم في ليبيا وسورية، وذلك في سياق تدخلاتها العسكرية لتغيير الأنظمة في الشرق الأوسط.

وبقيامها بذلك، أوجدت أرضاً خصبة للدولة الإسلامية في سورية والعراق (داعش)، مما أدى إلى حرب مدمرة في البلدين، حصدت مئات الآلاف من القتلى والجرحى وشردت الملايين.

وجعلت هذه الحروب الفاشلة لولايات المتحدة أكثر عرضة للإرهاب وموجات القومية المتطرفة. ويجمع العديد من الخبراء على أن رئاسة ترامب تمثل النتيجة الحتمية لإمبريالية المحافظين الجدد في فترة ما بعد الحرب الباردة. ومن المرجّح أن تؤدي سياساته في الشرق الأوسط إلى تفاقم الوضع.

ـ 3 ـ

Anne Peacock

Human Rights and the Digital Divide

London: Routledge, 2019. 266 p.

تأتي أهمية الإنترنت بالنسبة إلى حرية التعبير والحقوق الأخرى جزئياً من القدرة التي تمنحها للمستخدمين لإنشاء المعلومات ومشاركتها، بدلاً من مجرد استلامها. وضمن سياق ضمانات حرية التعبير الحالية، يقيم هذا الكتاب بشكل نقدي هدف سد «الفجوة الرقمية» ـ الفجوة بين أولئك الذين لديهم إمكانية الوصول إلى الإنترنت وأولئك الذين لا يستطيعون الوصول إليها. ويسعى في تحليله للإجابة عن سؤالين أساسيين: **أولاً**، هل هناك حق في الوصول إلى الإنترنت، وإذا كان الأمر كذلك، فما شكل هذا الحق ومدى امتداده؟ **ثانياً**، إذا كان هناك حق في الوصول إلى الإنترنت، فهل هناك التزام قانوني على الدول بالتغلب على الفجوة الرقمية؟ وفي ضوء دراسة التجارب التاريخية، وتحليل السوابق القضائية في المحكمة الأوروبية

لحقوق الإنسان ومحكمة الدول الأمريكية لحقوق الإنسان، وغيرها من التجارب والدراسات، يخلص الكتاب إلى أنه يوجد بالفعل الحق القانوني في الوصول إلى الإنترنت، ولكن هذا النطاق محدود للغاية. ويضيف أن الإعلان المشترك لعام 2012 بشأن حرية التعبير والإنترنت هو طموح بطبيعته، وليس ملخصاً تمثيلياً للحماية الحالية التي يوفرها الإطار القانوني الدولي لحقوق الإنسان.

مع ذلك تبقى الفجوة الرقمية تمثل تحدياً لحقوق الإنسان ولن يتم التغلب عليها من خلال قانون حقوق الإنسان وحده. ولذا ينبغي العمل على تعزيز قانون حقوق الإنسان ليفعل أكثر مما فعل حتى الآن.

ـ 4 ـ

Sean McFate

The New Rules of War: Victory in the Age of Durable Disorder

New York: William Morrow, 2019. 336 p.

يرى مؤلف هذا الكتاب أننا نعيش اليوم في عصر من الاضطراب الدائم، وذلك نتيجة عوامل عديدة مثل: نهوض الصين؛ عودة روسيا إلى المسرح الدولي؛ تراجع نفوذ الولايات المتحدة؛ انتشار الإرهاب العالمي؛ تغيُّر المناخ؛ تضاؤل الموارد الطبيعية؛ والحروب الأهلية الدامية. ولذا لا بد من وضع قواعد تتعلق بمستقبل الحروب وآفاق فوز الولايات فيها ـ بما في ذلك الحروب غير التقليدية التي يشنها «الإرهابيون».

ويرى المؤلف أن الولايات المتحدة توقفت عن الفوز بالحروب منذ عملية الإنزال في نورماندي في الحرب العالمية الثانية 1944 ولم يحصد الجيش الأمريكي منذ ذلك الحين شيئاً سوى الخسارة؛ فالحالة في كوريا مجمدة، وفيتنام أصبحت شيوعية، بينما فشلت الحروب في العراق وأفغانستان أيضاً، ودمر «تنظيم داعش» مساحات واسعة من العراق. وتملك إيران ما يكفي من النفوذ في بغداد للتأثير في تطورات الوضع في العراق، في حين تحكم طالبان في أفغانستان أكثر مما تتحكم به الحكومة المحلية. وهكذا أدت الحروب الأمريكية منذ الحرب العالمية الثانية إلى خسائر بشرية أمريكية لا يستهان بها، وإلى إضاعة تريليونات الدولارات من أموال دافعي الضرائب، ولم تقم بحل شيء جدير بالذكر على أرض الواقع. ويعود ذلك إلى فشل تحقيق الأهداف التي وضعت لشن الحروب في البداية.

ولكي يتم التعامل مع حالة «الاضطراب الدائم» التي ستطغى على الحالة العالمية المقبلة، في ظل التحولات العالمية بعد فشل نظام وستفاليا (1648) وقرب انهيار النظام الليبرالي القائم، يضع المؤلف عشر قواعد للتعامل مع الحروب المستقبلية التي لن يحسمها ـ برأيه ـ الاعتماد على التكنولوجيا والقوة النارية كما كان سائداً في الحروب التقليدية.

وتتلخص هذه القواعد والأفكار التي يعرضها للنقاش بالعناوين التالية: الحرب التقليدية زائلة، التكنولوجيا لن تنقذنا، ليس هناك شيء اسمه الحرب أو السلام كلاهما يتعايشان دائماً، القلوب والعقول لا تهم، أفضل الأسلحة هي التي لا تطلق الرصاص، المرتزقة سوف يعودون، أشكال جديدة من القوى العالمية سوف تحكم، ستكون هناك حروب من دون دول، حروب الظل سوف تهيمن، النصر ممكن الاستبدال، الفوز بالمستقبل.

ثالثاً: تقارير بحثية

ـ 1 ـ

International Crisis Group [ICG],
«Reversing Israel's Deepening Annexation of Occupied East Jerusalem,»
Middle East & North Africa Report, no. 202 (12 June 2019).

يفيد هذا التقرير أن إسرائيل تتبع وسائل جديدة لإحكام سيطرتها على القدس الشرقية المحتلة، وذلك بتضييق الخناق حول فلسطينيي المدينة، وفي الوقت نفسه المحافظة على أغلبية يهودية داخل حدودها البلدية. وفي هذا السياق تطرح إسرائيل سياسات جديدة لترسيخ ضمها بحكم الأمر الواقع لمعظم أجزاء القدس الشرقية المحتلة. وقد تحوّل المناطق الفلسطينية الواقعة شرق الجدار العازل إلى وحدات إدارية إسرائيلية غير متصلة تقع خارج الولاية القضائية لبلدية القدس.

ويشعر صُناع القرار الإسرائيليون بالقلق من أن القدس ستتحول قريباً إلى مدينة ذات أغلبية غير يهودية. وقد أقرّت حكومة نتنياهو بأن إهمالها للقدس الشرقية فشل في دفع الفلسطينيين إلى مغادرتها. بدلاً من ذلك، فإن هذا الإهمال أدى إلى تصاعد الجريمة والعنف، وخلق عدداً كبيراً من المناطق الخارجة عن القانون، خصوصاً شرق الجدار العازل.

ومن شأن الخطط التي تضعها إسرائيل، والمتمثلة بإخراج مناطق فلسطينية معينة خارج الجدار العازل من حدود البلدية، وإدخال جميع الأراضي المحتلة في القدس الشرقية في سجل الأراضي الإسرائيلية ودفع المدارس الفلسطينية في القدس الشرقية إلى تبني مناهج إسرائيلية، أن تزيد الصراع حدة في القدس وعليها.

من هنا يدعو التقرير الفلسطينيين، والإسرائيليين وحلفاء كلا القيادتين للضغط على الحكومة الإسرائيلية الحالية أو المقبلة كي لا تنفذ هذه الخطط. وإذا كانت تريد تقليص معدلات الفقر والجريمة في القدس الشرقية ـ كما تدعي ـ، ينبغي على إسرائيل أن تسمح للفلسطينيين بتأسيس هيئات قيادية مدنية في المدينة وأن تضع حداً للحظر الذي تفرضه على أنشطة السلطة الفلسطينية هناك.

ـ 2 ـ

Simon Henderson
«Iran Is Winning, but U.S. Has Options, in Gulf Crisis,»
Washington Institute for Near East Policy (17 June 2019)(1).

يرى سيمون هندرسون الخبير في شؤون الخليج والطاقة في هذه المقالة أنه لم يتقرر بعد من هو الفائز النهائي في هذه الجولة من المواجهة بين إيران والولايات المتحدة، لكن طهران هي الفائزة حتى الآن بالنقاط. ويعزو ذلك إلى عدم رد الولايات المتحدة عسكرياً على جملة من الهجمات التي اتهمت بها إيران على ناقلات النفط في خليج، وقبالة، ميناء الفجيرة الإماراتي بين 9 و12 أيار/مايو 2019، إضافة إلى استخدام قوات الحوثيين في اليمن، التي يُنظر إليها على نطاق واسع على أنها وكيلة لإيران، طائرات بدون طيار لمهاجمة محطتي ضخ على خط

(1) متوافر أيضاً في: *The Hill* (17 June 2019).

أنابيب رئيسي في السعودية في 14 أيار/مايو 2019.

ويعتبر أن وصول مجموعة حاملات الطائرات الأمريكية الضاربة «أبراهام لنكولن» والقاذفات الأمريكية من طراز «بي 52» في وقت مبكر قبل الموعد المخطط لها وبصورة علنية لم يكن له أي تأثير في السلوك الإيراني، وهذا يعني أن أمن صادرات النفط من المنطقة، التي كانت على مدى عقود من الزمن ضرورة حتمية للأمن القومي للولايات المتحدة، معرض للخطر. وإضافة إلى ذلك، فإن حاملة الطائرات «لينكولن» لم تمر عبر «مضيق هرمز» إلى الخليج العربي نفسه منذ وصولها إلى المنطقة، وهذا يعني أن واشنطن تخلت فعلياً عن تلك المياه لإيران.

مع ذلك يرى أندرسون أن هناك مجموعة من الخيارات أمام إدارة ترامب لمواجهة الموقف، من بينها:

ـ تشجيع حلفائها في الخليج وتحديداً، السعودية والإمارات، على أن يزيدوا بوضوح من مستوى مكانتهم العسكرية لحماية سفنهم وبضائعهم التي تعرضت للهجوم.

ـ دعوة الحلفاء الآخرين ممثل بريطانيا إلى إرسال قوات من مشاة البحرية البريطانية إلى القاعدة البريطانية في البحرين حيث تتمركز بصورة دائمة فرقاطة وعدة كاسحات ألغام. وسيتولون حراسة السفن التي تعبر مضيق هرمز. وكذلك الاتصال بالقاعدة الفرنسية في أبو ظبي للمساندة إن لم يكن هناك قيود بسبب عدم إقرار دولة الإمارات بوقوف طهران وراء الهجمات.

ـ وربما الأهم من ذلك هو أن الولايات المتحدة بحاجة إلى استعادة السيطرة على الأحداث من خلال الإفصاح عن المزيد من المعلومات الاستخبارية التي تسببت في التوتر الأخير في المقام الأول. فلا بد من تفصيل التقارير الغامضة حول الصواريخ الموضوعة على متن السفن المدنية الإيرانية في أيار/مايو. ويبدو أن التلميح الأولي جاء من إسرائيل. وتقول مصادر في لندن إن الصواريخ كانت موضوعة على حاويات شحن، وتم تكييفها للإطلاق السريع، في نسخة حديثة من السفن التي استخدمتها القوات البحرية البريطانية والأمريكية في الحرب العالمية الثانية □

الملف الإحصائي الرقم (141)

بيانات بالقدرات العسكرية للجيوش العربية مقارنة بتركيا وإيران وإسرائيل

إعداد: كابي الخوري

مركز دراسات الوحدة العربية.

مقدمة

تستند بيانات ومؤشرات هذا الملف الإحصائي إلى بيانات وتقديرات موقع «غلوبال فاير باور» الأمريكي (Global Firepower) المتخصص في الشؤون العسكرية، الذي شمل 137 دولة واعتمد في تصنيفه لتحديد مؤشر القوة للجيوش لعام 2019 نحو 55 عاملاً، من أبرزها العدد الإجمالي للقوات المسلحة ومجموع الأسلحة الموجودة لديها وتنوعها ومستوى تطورها وتكنولوجيا استخدامها، إضافة إلى مؤشرات حول موازناتها الدفاعية وإنفاقها العسكري واقتصاداتها المتعلقة بمواردها الطبيعية، وبخاصة النفطية منها، التي لا تزال تمثل عصب الحروب، ناهيك بالمؤشرات المتعلقة بالاستقرار الاقتصادي للدول، ومنها حجم الديون الخارجية والاحتياطي من العملات الأجنبية والذهب، من دون إغفال لأهمية مساحة الدول وتضاريسها الجغرافية وحدودها المشتركة مع الدول المجاورة وطبيعة علاقاتها معها.

وقد أعلن الموقع في تقديمه لقدرات الجيوش التي احتلت المراكز العشرة الأولى أن الولايات المتحدة حافظت على مركزها الأول في ترتيب الجيوش لعام 2019، تلتها روسيا، ثم الصين، فالهند، تلتها فرنسا، فاليابان، فكوريا الجنوبية، ثم بريطانيا، تلتها تركيا ثم ألمانيا.

وإذ جاءت تركيا في المركز التاسع عالمياً، حصلت مصر على المركز الثاني عشر عالمياً والأول عربياً متقدمة على إيران وإسرائيل. وبحسب الموقع يصل عديد الجيش المصري إلى نحو 920 ألف جندي بينهم 440 ألفاً فاعلاً ونحو 480 ألفاً في الاحتياط. وتمتلك مصر 1092 طائرة حربية متنوعة بينها 211 مقاتلة و341 طائرة هجومية و59 طائرة نقل

عسكري، و388 طائرة تدريب، إضافة إلى 293 مروحية عسكرية بينها 46 مروحية هجومية. كما تمتلك 2160 دبابة وأكثر من 3000 مدفع ذاتي الحركة ومقطور ونحو 1100 راجمة صواريخ. ويضم الأسطول البحري المصري 319 قطعة بحرية بينها «حاملتا طائرات، و9 فرقاطات، و7 طرادات و4 غواصات»، إضافة إلى 50 سفينة دورية. وجاءت السعودية في المرتبة الثانية بعد مصر على المستوى العربي، تلتها الجزائر في المرتبة الثالثة، ثم سورية في المرتبة الرابعة، تلاها العراق ثم المغرب، فالإمارات، وصولاً إلى الصومال في المرتبة الأخيرة عربياً.

يوضح الجدول الرقم (1) ترتيب الجيوش العربية في مؤشر غلوبال فاير باور لعام 2019، بينما يقدم الجدول الرقم (2) بيانات بحجم القوى العاملة والقوات المسلحة في البلدان العربية مقارنة بتركيا وإيران وإسرائيل. أما الجداول الأرقام (3)، (4) و(5)، فتقدم بيانات حول حجم القوات العربية البرية والبحرية والجوية مقارنة بتركيا وإيران وإسرائيل. وتعنى الجداول الأرقام (6) و(7) و(8) و(9) على التوالي بموارد النفط وموازنات الدفاع والإنفاق العسكري والديون الخارجية واحتياطي العملات الأجنبية والذهب، والعوامل الجغرافية المؤثرة في تقييم قدرات الجيوش العربية مقارنة بتركيا وإيران وإسرائيل.

ويتبين في الحصيلة أن القدرات العربية مجتمعة سواء من حيث حجم القوى العاملة في الخدمة العسكرية أو حجم القطعات الحربية أو الموارد النفطية والانفاق العسكري تبقى متفوقة بوضوح على كل من تركيا وإيران وإسرائيل. لكن ذلك لا يعني أن الجيوش العربية قادرة على حسم أي نزاع عسكري في ظل غياب القرار السياسي العربي الموحد ومن دون بناء قدرات عسكرية ذاتية وبقرار مستقل بعيداً من الإملاءات والتدخلات الأجنبية.

وقد يشكك عدد من الخبراء بتقييم الموقع وتصنيفه، لكون التصنيف لا يتناول القدرات النووية وإن كان يشير إلى أنها تعزز المكانة العسكرية للدول. كما لا يتناول قدرات القوات غير النظامية التي تعمل إلى جانب الجيوش النظامية (حالة الحرس الثوري الإيراني على سبيل المثال). كذلك تطال الشكوك تقييم الموقع لكونه يعتمد على أرقام القطع العسكرية من دون أن يقارن بين القطع الحديثة التي تملكها كل دولة. ولا بد من الإشارة إلى أن الشفافية قد تغيب عن جداول الإنفاق العسكري كون الإنفاق قد يحصل من خارج الموازنات[1]. مع ذلك، تبقى البيانات الشاملة التي تقدمها المواقع المتخصصة بالشؤون العسكرية بيانات أولية يمكن البناء عليها دليلاً للباحثين المهتمين في متابعة الشؤون العسكرية.

---

(1) انظر: **التسلح ونزع السلاح والأمن الدولي: الكتاب السنوي 2018**، فريق الترجمة عمر سعيد الأيوبي وأمين سعيد الأيوبي؛ إشراف وتحرير مركز دراسات الوحدة العربية (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2018)، ص 188 ـ 189.

الجدول الرقم (1)

ترتيب الجيوش العربية في مؤشر غلوبال فاير باور لعام 2019

البلد	مؤشر القوة(*)	الرتبة دولياً	الرتبة عربياً
مصر	0.2283	12	1
السعودية	0.4286	25	2
الجزائر	0.4551	27	3
سورية	0.7644	50	4
العراق	0.7813	53	5
المغرب	0.8244	61	6
الإمارات	0.8555	62	7
السودان	1.0051	69	8
اليمن	1.1208	73	9
الأردن	1.1968	76	10
ليبيا	1.2349	77	11
تونس	1.3322	80	12
عُمان	1.3842	82	13
الكويت	1.4053	84	14
البحرين	1.7134	98	15
قطر	1.8696	106	16
لبنان	2.2929	118	17
موريتانيا	2.7626	129	18
الصومال	2.7845	130	19
تركيا	0.2089	9	تتقدم على مصر
إيران	0.2606	14	تأتي الأولى بعد مصر
إسرائيل	0.2964	17	تأتي الثانية بعد مصر

(*) 0.000 الأكثر قوة وكمالاً.

المصدر: <https://www.globalfirepower.com/countries-listing.asp>.

الجدول الرقم (2)

بيانات بحجم القوى العاملة والقوات المسلحة في البلدان العربية مقارنة بتركيا وإيران وإسرائيل

البلد	مجموع السكان	حجم القوى العاملة/المتوافرة	حجم القوى الصالحة للخدمة العسكرية	القوى التي تصل إلى سن الخدمة سنوياً	مجموع القوات العسكرية	عديد القوات الفاعلة/ العاملة	عديد الاحتياط
مصر	99,413,317	42,946,317	36,075,104	1,551,229	920,000	440,000	480,000
السعودية	33,091,113	17,703,745	16,198,927	583,161	230,000	230,000	0
الجزائر	41,657,488	20,741,263	17,536,738	685,686	280,000	130,000	150,000
سورية	19,454,263	12,450,728	10,707,626	535,381	142,000	142,000	0
العراق	40,194,216	16,399,240	13,283,385	664,169	165,000	165,000	0
المغرب	34,314,130	17,157,065	14,532,034	604,533	346,000	196,000	150,000
الإمارات	9,701,315	5,820,789	4,924,387	78,790	64,000	64,000	0
السودان	43,120,843	24,061,430	15,351,193	1,197,393	189,000	104,000	85,000
اليمن	28,667,230	11,266,221	8,337,004	575,253	30,000	30,000	0
الأردن	10,458,413	3,346,692	2,864,768	143,238	200,000	100,000	100,000

يتبع

تابع

ليبيا	6,754,507	3,552,871	3,044,810	118,748	30,000	30,000	0
تونس	11,516,189	5,850,224	5,031,193	201,248	36,000	36,000	0
عُمان	3,494,116	1,764,529	1,529,846	61,194	42,500	42,500	0
الكويت	2,916,467	1,641,971	1,382,540	34,425	39,500	15,500	24,000
البحرين	1,422,659	806,505	685,530	17,255	8,200	8,200	0
قطر	2,363,569	612,164	474,427	11,861	12,000	12,000	0
لبنان	6,100,075	2,135,026	1,809862	86,775	75,000	75,000	0
موريتانيا	3,840,429	1,555,374	1,082,540	73,613	16,000	16,000	0
الصومال	11,259,029	2,702,167	1,621,300	121,598	20,000	20,000	0
تركيا	81,257,239	41,847,478	35,151,882	1,406,075	735,000	355,000	380,000
إيران	83,024,745	47,324,105	39,842,164	1,394,476	873,000	523,000	350,000
إسرائيل	8,424,904	3,647,983	3,027,826	121,113	615,000	170.000	445,000

المصدر: <https://www.globalfirepower.com/countries-listing.asp>.

الجدول الرقم (3)

بيانات بالقوات البرية العربية مقارنة بتركيا وإيران وإسرائيل

البلد	دبابات قتالية	مركبات القتال المدرعة	مدفعية ذاتية الدفع	مدفعية مقطورة	راجمات صواريخ
مصر	2,160	5,735	1,000	2,189	1,100
السعودية	1,062	11,100	705	1,818	122
الجزائر	2,475	6,900	400	583	367
سورية	5,035	5,170	500	2,210	700
العراق	309	4,739	44	120	30
المغرب	1,109	2,720	530	198	72
الإمارات	510	5,936	183	76	72
السودان	410	403	15	750	20
اليمن	826	615	25	105	267
الأردن	1,313	2,847	461	72	88
ليبيا	300	530	40	115	75
تونس	199	985	20	302	0
عُمان	117	735	15	180	12
الكويت	567	715	98	0	27
البحرين	180	850	33	26	17
قطر	95	465	46	12	17
لبنان	276	2,330	12	375	30
موريتانيا	35	95	0	224	0
الصومال	10	100	0	30	10
تركيا	3,200	9,500	1,120	1,272	350
إيران	1,634	2,345	570	2,128	1,900
إسرائيل	2,760	6,541	650	300	150

المصدر: <https://www.globalfirepower.com/countries-listing.asp>.

الجدول الرقم (4)

بيانات بالقوات البحرية العربية مقارنة بتركيا وإيران وإسرائيل

البلد	مجموع الاصول البحرية	حاملات طائرات	فرقاطات	مدمرات	طرادات	غواصات	زوارق/ سفن الدورية	سفن مضادة للألغام
مصر	319	2	9	0	7	4	50	31
السعودية	55	0	7	0	4	0	9	3
الجزائر	85	0	5	0	6	6	23	0
سورية	56	0	2	0	0	0	33	7
العراق	60	0	0	0	0	0	25	0
المغرب	121	0	3	0	4	0	81	0
الإمارات	75	0	0	0	9	0	35	2
السودان	18	0	0	0	0	0	12	0
اليمن	30	0	0	0	2	0	5	8
الأردن	37	0	0	0	0	0	27	0
ليبيا	5	0	1	0	0	0	0	0
تونس	50	0	0	0	0	0	28	6
عُمان	16	0	0	0	5	0	12	0
الكويت	38	0	0	0	0	0	106	0
البحرين	39	0	1	0	0	0	38	0
قطر	80	0	0	0	0	0	68	0
لبنان	57	0	0	0	0	0	13	0
موريتانيا	5	0	0	0	0	0	4	0
الصومال	3	0	0	0	0	0	11	0
تركيا	194	0	16	0	10	12	34	11
إيران	398	0	6	0	3	34	88	3
إسرائيل	65	0	0	0	4	6	37	0

المصدر: <https://www.globalfirepower.com/countries-listing.asp>.

الجدول رقم (5)

بيانات بالقوات الجوية العربية مقارنة بتركيا وإيران وإسرائيل

البلد	مجموع الطائرات الحربية المتنوعة	طائرات مقاتلة/ اعتراضية	طائرات هجومية	طائرات نقل	طائرات تدريب	مجموع المروحيات العسكرية	مروحيات هجومية
مصر	1,092	211	341	59	388	293	46
السعودية	848	244	325	49	207	254	34
الجزائر	551	103	113	58	87	284	46
سورية	457	200	133	4	67	166	28
العراق	327	26	59	24	78	179	32
المغرب	291	61	61	31	79	113	0
الإمارات	541	98	128	38	146	225	30
السودان	191	46	81	23	11	73	43
اليمن	169	77	77	8	21	61	14
الأردن	290	44	50	18	74	149	47
ليبيا	118	20	20	5	63	27	7
تونس	155	12	12	14	29	88	0
عُمان	175	29	39	9	42	47	0
الكويت	85	27	27	2	13	40	16
البحرين	107	17	17	2	37	63	22
قطر	100	9	15	12	31	42	0
لبنان	63	0	0	3	0	5	0
موريتانيا	26	0	2	4	9	4	0
الصومال	20	5	5	4	6	5	0
تركيا	1,067	207	207	87	289	492	94
إيران	509	142	165	89	104	126	12
إسرائيل	595	253	253	18	153	146	48

المصدر: <https://www.globalfirepower.com/countries-listing.asp>.

الجدول الرقم (6)

موارد النفط في البلدان العربية مقارنة بتركيا وإيران وإسرائيل

البلد	انتاج النفط (ألف برميل يومياً)	استهلاك النفط (ألف برميل يومياً)	الاحتياطي النفطي (مليار برميل)
مصر	589.4	740.0	4.4
السعودية	10130.0	3000.0	266.5
الجزائر	1306.0	350.0	12.2
سورية	14.0	260.0	2.5
العراق	4454.0	770.0	142.5
المغرب	0.160	210.0	0.00
الإمارات	3174.0	700.0	97.8
السودان	102.3	94.5	5.0
اليمن	12.26	145.0	3.0
الأردن	0.022	111.0	0.0
ليبيا	897.1	250.0	48.36
تونس	49.17	90.0	0.425
عُمان	970.4	154.0	5.37
الكويت	2753.0	470.0	101.5
البحرين	45.0	49.0	0.124
قطر	1500.0	220.0	25.24
لبنان	0.0	105.0	0.0
موريتانيا	4.0	13.0	0.02
الصومال	0.0	5.65	0.0
تركيا	245.0	720.0	0.388
إيران	4469.0	1.870	158.4
إسرائيل	0.39	240.0	0.012

المصدر: <https://www.globalfirepower.com/countries-listing.asp>

الجدول الرقم (7)

موازنات الدفاع والإنفاق العسكري للبلدان العربية مقارنة بتركيا وإيران وإسرائيل

البلد	موازنات الدفاع (مليار دولار)(*)	الإنفاق العسكري كنسبة مئوية من الناتج المحلي	الإنفاق العسكري كنسبة مئوية من مجموع الإنفاق الحكومي	السنة
مصر	4.4	1.3	4.6	2017
السعودية	70.0	10.3	30.4	2017
الجزائر	10.5	5.7	16.1	2017
سورية	1.8	4.1	13.6	2010
العراق	6.0	3.9	9.4	2017
المغرب	3.4	3.2	10.7	2017
الإمارات	14.3	5.6	17.0	2014
السودان	2.5	3.2	30.9	2017
اليمن	1.4	5.0	14.3	2014
الأردن	1.5	4.8	15.8	2017
ليبيا	3.0	11.4	10.8	2014
تونس	0.5	2.1	6.9	2017
عُمان	6.7	12.1	26.3	2017
الكويت	5.2	5.8	11.3	2017
البحرين	0.7	4.1	11.8	2017
قطر	1.9	1.5	4.9	2010
لبنان	1.7	4.5	15.6	2017
موريتانيا	0.4	4.1	10.3	2016
الصومال	0.6	1.5	...	1989
تركيا	8.6	2.2	6.4	2017
إيران	6.3	3.1	15.8	2017
إسرائيل	19.6	4.7	11.5	2017

(...) غير متوافر.

(*) بحسب آخر بيانات متوافرة.

المصدر: <https://www.globalfirepower.com/countries-listing.asp>.

بالنسبة إلى بيانات الإنفاق العسكري، كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي ومن مجموع الإنفاق الحكومي، انظر موقع البنك الدولي: <https://data.albankaldawli.org/indicator/ms.mil.xpnd.gd.zs>.

الجدول الرقم (8)
الديون الخارجية والاحتياطي من العملات الأجنبية والذهب لدى البلدان العربية مقارنة بتركيا وإيران وإسرائيل

(مليار دولار)

البلد	الدين الخارجي (مليار دولار)	الاحتياطي من العملات الأجنبية والذهب	تعادل القوة الشرائية
مصر	77.4	35.9	1252.0
السعودية	205.1	496.4	1782.5
الجزائر	6.2	97.9	635.0
سورية	4.9	0.4	45.0
العراق	73.0	48.9	680.8
المغرب	51.5	26.2	305.5
الإمارات	237.6	95.3	709.0
السودان	56.0	0.198	181.0
اليمن	7.0	0.245	69.0
الأردن	29.3	15.5	90.7
ليبيا	3.0	74.7	65.0
تونس	30.2	5.6	139.0
عُمان	46.2	16.0	190.0
الكويت	47.2	33.7	285.0
البحرين	52.1	2.3	73.0
قطر	167.8	15.0	345.0
لبنان	39.3	55.4	89.6
موريتانيا	4.1	0.875	24.7
الصومال	5.3	0.0(*)	21.0
تركيا	452.4	107.7	2300.0
إيران	7.9	120.6	1757.5
إسرائيل	88.6	113.0	328.0

(*) يقدر احتياط الصومال من العمولات الأجنبية والذهب بنحو 30 مليون دولار فقط.

المصدر: <https://www.globalfirepower.com/countries-listing.asp>.

الجدول الرقم (9)

العوامل الجغرافية المؤثرة في تقييم القدرات العسكرية

البلد	المساحة كلم^2	السواحل كلم	الحدود المشتركة كلم	الممرات المائية كلم
مصر	1,001,450	2,450	2,612	3,500
السعودية	2,149,690	2,640	4,272	0
الجزائر	2,381,741	998	6,734	0
سورية	185,180	193	2,363	900
العراق	438,317	58	3,809	5,279
المغرب	446,550	1,835	2,363	0
الإمارات	83,600	1,318	1,066	0
السودان	1,861,484	853	6,819	1,723
اليمن	527,968	1,906	1,601	0
الأردن	89,342	26	1,744	540
ليبيا	1,759,540	1,770	4,339	0
تونس	163,610	1,148	1,495	0
عُمان	309,500	2,092	1,561	0
الكويت	17,818	499	475	0
البحرين	760	161	0	0
قطر	11,586	563	87	0
لبنان	10,400	225	484	170
موريتانيا	1,030,700	754	5,002	0
الصومال	637,657	3,025	2,385	0
تركيا	783,562	7,200	2,816	1,200
إيران	1,648,195	2,440	5,849	850
إسرائيل	20,770(*)	273	1,068	0

(*) تمثل المساحة التي احتلتها إسرائيل من أصل مساحة فلسطين التاريخية البالغة حوالى 27000 كلم^2.

المصدر: <https://www.globalfirepower.com/countries-listing.asp>.

AL MUSTAQBAL AL ARABI

[THE ARAB FUTURE]

No. 485 | July 2019



A monthly journal published by Centre for Arab Unity Studies

Address: "Al Mustaqbal Al Arabi", Beit al-Nahda Bldg., Basra Str.
P. O. Box 113-6001 | Hamra, Beirut 2034 2407 – Lebanon

Tel: +961 1 750084/5/6/7
Fax: +961 1 750088

info@caus.org.lb **www.caus.org.lb**

 **@CausCenter**  **CausCenter** **@CausCenter**

ANNUAL SUBSCRIPTION (Including Shipping)

	Paper	E-Journal	E-Journal + paper
Individuals:	$ 100	$ 10	$105
Institutions:	$ 150	$ 40	$180

PRICE LIST

Cyprus **€ 5**
France **€ 6**
Germany **€ 4**
Greece **€ 6**
Italy **€ 3**
UK **£ 4**
Switzerland **CHF 10**
Iran **IRR 25000**
USA & Other Countries **$ 8**

سعر العدد

لبنان 4000 ليرة
سورية دولار واحد
الأردن 2 دولار
العراق 2 دولار
الكويت 1 دينار
الإمارات 10 دراهم

البحرين دينار واحد
قطر 10 ريالات
السعودية 10 ريالات
اليمن دولار واحد
عُمان ريال واحد
مصر 20 جنيهاً

السودان دولار واحد
ليبيا دولار واحد
الجزائر 2 دولار
تونس 4 دنانير
المغرب 15 درهماً
موريتانيا 300 أوقية

ISSN 1024-9834